



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تسويق وتجارة دولية

تدابير تيسير التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية

دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات النامية للفترة (2012-2018)

من إعداد الطالب: خليفة خالدي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: يوم الأحد 15 من شهر ذي الحجة 1442 هجرية الموافق ل 25 من شهر جويلية (يوليو) 2021
ميلادية

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	أستاذ التعليم العالي بجامعة الوادي	أ.د. إلياس الشاهد
مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي بجامعة الوادي	أ.د. عقبة عبد اللاوي
مشرفا مساعدا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي	د. لطفي مخزومي
ممتحنا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي	د. عبد الله عياشي
ممتحنا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي	د. زكية محلول
ممتحنا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الجلفة	د. عطا الله بن مسعود
ممتحنا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الجلفة	د. عبد القادر حليس

السنة الجامعية: 2020/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تسويق وتجارة دولية

تدابير تيسير التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية

دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات النامية للفترة (2012-2018)

من إعداد الطالب: خليفة خالدي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: يوم الأحد 15 من شهر ذي الحجة 1442 هجرية الموافق ل 25 من شهر جويلية (يوليو) 2021 ميلادية

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	أستاذ التعليم العالي بجامعة الوادي	أ.د. إلياس الشاهد
مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي بجامعة الوادي	أ.د. عقبة عبد اللاوي
مشرفا مساعدا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي	د. لطفي مخزومي
ممتحنا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي	د. عبد الله عياشي
ممتحنا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الوادي	د. زكية محلوس
ممتحنا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الجلفة	د. عطا الله بن مسعود
ممتحنا	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الجلفة	د. عبد القادر حليس

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

روح والدي الطاهرة المجاهد: البشير خالدي بن عبد الله بن البشير تغمّده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته

أمي العزيزة: حليلة فقير أطل الله في عمرها ورزقت برّها

جدّي: عبد الله بن البشير (عبد الله بالحاج) رحمة الله عليه

زوجة أبي: فضيلة قرون حفظها الله ورعاها

أم أولادي ورفيقة دربي زوجتي: ربيعة رمضاني

قرّة عيني أبنائي: البشير، عبد الله، علي، أحمد، وبنتاي: فردوس، شهد، وحفيدي: عبد الباسط، أسيل

سندي إخوتي: عبد الحاكم، عبد الرؤوف، ياسين، الجباري، وأخواتي: وحيدة، حفيظة،

لبنة، حنان، منيرة، صابرينة

عمّاتي وأخوالي وخالاتي

معلّمي وأساتذتي

جميع الأصدقاء والأحباب والزملاء

الشكر والتقدير

الشكر والتقدير لله أولاً وآخراً ودائماً وأبداً على ما أنعم وتفضل

و

للوالدين الكريمين على رعايتهما وحسن تربيتهما

ثم

إلى الأستاذين المشرفين:

الأستاذ الدكتور عقبة عبد الاوي

والدكتور لطفي مخزومي

على كل ما بذلاه في سبيل مساعدتي وتوجيهي حتى تخرج هذه الأطروحة في

أبهى حُلّة

إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه الأطروحة، خاصة

أخي الدكتور ياسين بن محمد باهي

إلى كل من جثوث عند ركبهم أتعلّم حرفاً وأنهل علماً وأرتقي أدباً... معلّمي وأساتذتي في جميع المراحل

التعليمية والمدارس القرآنية

المُلخَص

الملخص

استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة المتمثلة في مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، مؤشر عبء الإجراءات الجمركية، مؤشر حركة الحاويات في الميناء، في التنمية الاقتصادية مُعبرا عنها بكل من إنتاجية الفرد العامل، معدل العمالة، ومؤشر التنمية البشرية، لعينة تتكون من 24 دولة نامية من البلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك خلال الفترة الزمنية 2007-2019. لتحقيق ذلك استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج قياسية هي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت، ونموذج الآثار العشوائية.

أسهمت الدراسة بما يلي: (1) اقترحت تعريفا جديدا لتدابير تيسير التجارة. (2) أضافت لبنة تحليلية يُعتقد أنه لم يتم التطرق إليها من قبل. (3) طبقت نظرة شمولية أثناء البحث التجريبي في التعبير عن مستويات التنمية الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية: (1) تباينت طبيعة تأثير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي. (2) يؤثر تيسير التجارة سلبا على معدلات العمالة. (3) يُسهّم تيسير التجارة في تحسين أداء مؤشر التنمية البشرية. من أهم التوصيات التي تقدمت بها الدراسة: (1) أن تستثمر الحكومات في موضوع تيسير التجارة خاصة من خلال تخفيف الأعباء الجمركية، وإيلاء الموانئ اهتماما متزايدا. (2) ينبغي على المؤسسات الدولية ذات الشأن أن تتبنى تعريفا موحدا لتيسير التجارة. (3) التفكير في تطوير نموذج تجاري كفيل بأن يُضَمّن التكاليف الناشئة عن سلاسل الإمداد العالمية.

الكلمات المفتاحية: تدابير تيسير التجارة، التنمية الاقتصادية، البلدان النامية متوسطة الدخل، منهج بيانات البانل.

Abstract:

This study aimed to measure and analyze the impact of trade facilitation measures represented in Liner Shipping Connectivity Index, Quality of Port Infrastructure Index, Burden of customs procedures index, and Container port traffic index, on economic development, expressed in terms of the productivity of the working individual, the employment rate, and the human development index, for a sample of 24 developing countries from middle-income countries (the lowest segment) according to the World Bank classification, during the 2007-2019 period.

To achieve this, the study used the panel data approach by applying three standard models: The Pooled Regression Model (PRM), the Fixed Effects Model (FRM), and the Random Effects Model (RRM). The study contributed the following: (1) It proposed a new definition of trade facilitation measures. (2) It added an analytical brick that is thought to have not been touched upon before. (3) A holistic view was applied during the empirical research in expressing the levels of economic development. The study reached three main results: (1) The nature of the effect of trade facilitation on economic growth has varied. (2) Trade facilitation negatively affects employment rates. (3) Trade facilitation contributes to improving the performance of the Human Development Index. Among the most important recommendations made by the study: (1) That governments invest in the issue of facilitating trade, especially by reducing customs burdens and giving ports increasing attention. (2) Relevant international institutions should adopt a united definition of trade facilitation. (3) Thinking about developing a commercial model that would include costs arising from global supply chains.

Keywords: Trade facilitation measures, economic development, Middle-income developing countries, Panel data approach.

فهرس المحتويات

الصفحة

	الإهداء	
	الشكر والتقدير	
	الملخص	
	فهرس المحتويات	
	فهرس الجداول	
	فهرس الأشكال	
	قائمة الاختصارات والرموز	
	قائمة الملاحق	
أ-و	مقدمة عامة	
61-2	الفصل الأول: تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية: «الإطار المفهومي»	
2	مدخل الفصل الأول	
3	المبحث الأول: تيسير التجارة «الإطار المفهومي»	
3	أولاً: تيسير التجارة: مقارنة مفهومية	
3	1. الحواجز التجارية	
4	2. تعريف تيسير التجارة	
7	3. العوامل التي تغذي الحاجة إلى تيسير التجارة	
8	ثانياً: مكاسب وتكاليف تيسير التجارة	
8	1. مكاسب تيسير التجارة	
11	2. تكاليف تيسير التجارة	
12	ثالثاً: مؤشرات قياس تيسير التجارة	
15	1. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال	
16	2. مؤشر أداء الخدمات اللوجستية	
17	3. مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
18	4. مؤشرات تمكين التجارة للمنتدى الاقتصادي العالمي	
21	5. مؤشر التنافسية العالمي	
22	رابعاً: اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية	

22	1. الخلفية التاريخية لاتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية
25	2. اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية
25	1.2. مضمون اتفاقية تيسير التجارة
26	2.2. مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقية تيسير التجارة
31	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية: «الإطار المفاهيمي»
31	أولاً: التنمية الاقتصادية: مقارنة مفهومية
31	1. مراحل تطور مفهوم التنمية الاقتصادية
31	1.1. مرحلة التركيز على النمو الاقتصادي
33	2.1. مرحلة التركيز على الحد من الفقر وسوء التوزيع والبطالة
35	3.1. مرحلة التركيز على التنمية المستدامة
37	4.1. مرحلة التركيز على جودة الحياة
39	ثانياً: مرتكزات التنمية الاقتصادية وغاياتها
39	1. مرتكزات التنمية الاقتصادية
39	1.1. نمو اقتصادي مستدام
42	2.1. سياسات حكومية مناسبة
45	3.1. مؤسسات جيّدة
46	2. غايات التنمية الاقتصادية
46	1.2. نمو الناتج الإجمالي
47	2.2. الاستدامة
47	2.2. جودة الحياة
48	ثالثاً: قياس التنمية الاقتصادية
49	1. المقياس التقليدي للتنمية الاقتصادية
52	2. المقياس الحديث للتنمية الاقتصادية
52	1.2. مؤشر جودة الحياة المادية
54	2.2. مؤشر التنمية البشرية
60	خلاصة الفصل الأول

89-63 الفصل الثاني: العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية: «الإطار النظري»

المبحث الأول: التحليل النظري للعلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية حسب بعض النظريات التجارية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية 64

أولاً: التحليل النظري حسب نظرية المزايا النسبية (Ricardo ; 1817 -Mill ; 1818) 64

1. عرض النظرية 64

2. الانعكاسات على التنمية الاقتصادية 65

3. الآثار المحتملة لتيسير التجارة 67

ثانياً: التحليل النظري حسب نظرية هبات عوامل الإنتاج (Heckscher ; 1919 –Ohlin ; 1933) 69

1. عرض النظرية 70

2. الانعكاسات على التنمية الاقتصادية 71

3. الآثار المحتملة لتيسير التجارة 74

المبحث الثاني: التحليل النظري للعلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية حسب بعض النظريات التجارية الحديثة

أولاً: التحليل النظري حسب نظرية المنافسة الاحتكارية: التجارة داخل الصناعة (Krugman ; 1979 - (1980) 76

1. عرض النظرية 76

2. الانعكاسات على التنمية الاقتصادية 80

3. الآثار المحتملة لتيسير التجارة 83

ثانياً: التحليل النظري حسب نظرية التجارة الجديدة "الجديدة": الشركات غير المتجانسة (Melitz ; 2003) 85

1. عرض النظرية 85

2. الانعكاسات على التنمية الاقتصادية 86

3. الآثار المحتملة لتيسير التجارة 87

خلاصة الفصل الثاني 89

الفصل الثالث: العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية «الدراسات التجريبية السابقة» 132-91

مدخل الفصل الثالث 91

المبحث الأول: مراجعة الأدب التجريبي حول العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية 91

أولاً: مراجعة الأدب التجريبي حول العلاقة بين تيسير التجارة والرفاهية 91

ثانياً: مراجعة الأدب التجريبي حول العلاقة بين تيسير التجارة ومعدل العمالة 98

ثالثاً: مراجعة الأدب التجريبي حول العلاقة بين تيسير التجارة والصادرات 109

رابعاً: مراجعة الأدب التجريبي حول العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية البشرية 116

المبحث الثاني: التعليق على الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية 124

124	أولاً: التعليق على الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة والرفاهية
126	ثانياً: التعليق على الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة ومعدل العمالة
128	ثالثاً: التعليق على الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة والصادرات
130	رابعاً: التعليق على الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية البشرية
132	خلاصة الفصل الثالث
134-165	الفصل الرابع: العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول النامية «دراسة تجريبية»
134	مدخل الفصل الرابع
135	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
135	أولاً: تحديد متغيرات الدراسة وطريقة جمع البيانات
135	1. تحديد متغيرات الدراسة
135	1.1. المتغيرات التابعة
135	نصيب الشخص العامل من الناتج المحلي
136	معدل المشاركة في القوى العاملة
136	مؤشر التنمية البشرية
136	2.1. المتغيرات المستقلة
136	1.2.1. المتغيرات المستقلة الرئيسية
138	مؤشر ربط الشحن البحري
138	مؤشر جودة البنية التحتية للميناء
138	مؤشر عبء الإجراءات الجمركية
139	مؤشر حركة الحاويات في الموانئ
139	2.2.1. المتغيرات المستقلة الأخرى
139	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
140	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي
140	مؤشر الحرية الاقتصادية
140	الإنفاق الحكومي على التعليم
140	2. نظرة موجزة عن مجتمع الدراسة وكيفية جمع البيانات
140	1.2. نظرة موجزة عن مجتمع الدراسة

فهرس الجداول

5	تعريف أخرى لتيسير التجارة	الجدول(1.1)
14	مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال	الجدول(2.1)
18	الهيكل العام لمؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الجدول(3.1)
21	أبرز مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمؤشر التنافسية العالمي	الجدول(4.1)
25	أهم محطات معالجة موضوع تيسير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية	الجدول(5.1)
26	بنود اتفاقية تيسير التجارة وعلاقتها بتوضيح وتحسين جوانب من المواد 5،8،10	الجدول(6.1)
	(الجات 1994)	
35	بعض الاختلافات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	الجدول(1.2)
44	أنواع للمؤسسات عند (Dani Rodrik)	الجدول(2.2)
55	القيم الدنيا والقصى للأبعاد الثلاث لمؤشر التنمية البشرية	الجدول(3.2)
56	مؤشرات الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية لدولة الجزائر	الجدول(4.2)
65	كميات الإنتاج الأسبوعي الافتراضية لسلعتي الحمضيات والكمبيوتر	الجدول(1.3)
	للعامل الواحد في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية	
68	الأسعار الافتراضية للحمضيات وأجهزة الكمبيوتر في الجزائر والولايات المتحدة	الجدول(2.3)
	الأمريكية	
81	مثال افتراضي للمكاسب من تكامل السوقين	الجدول(1.4)
88	ملخص لأهم مرتكزات ونتائج تحليل النظريات التجارية	الجدول (2.4)
125	ملخص الدراسات حول العلاقة بين تيسير التجارة والرفاهية	الجدول(1.5)
127	ملخص الدراسات حول العلاقة بين تيسير التجارة ومعدل العاملة	الجدول(2.5)
128	ملخص الدراسات حول العلاقة بين تيسير التجارة والصادرات	الجدول(3.5)
131	ملخص الدراسات حول العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية البشرية	الجدول(4.5)
144	اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة للنموذج الأول	الجدول(1.6)
	الأول	
145	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الأول	الجدول(2.6)
146	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الأول	الجدول(3.6)
146	اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الأول	الجدول(4.6)
147	اختبار (Pesaran CD) لارتباط المقاطع العرضية للنموذج الأول	الجدول(5.6)

147	الجدول (6.6)	اختبار (Modified Wald) لعدم تجانس البيانات للنموذج الأول
147	الجدول (7.6)	اختبار (HR-test) لاختبار الارتباط الذاتي للنموذج الأول
148	الجدول (8.6)	التعامل مع مشكلات نموذج الدراسة للنموذج الأول
150	الجدول (9.6)	اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة للنموذج الثاني
150	الجدول (10.6)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الثاني
151	الجدول (11.6)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الثاني
151	الجدول (12.6)	اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الثاني
152	الجدول (13.6)	اختبار (Pesaran CD) لارتباط المقاطع العرضية للنموذج الثاني
152	الجدول (14.6)	اختبار (Modified Wald) لعدم تجانس البيانات للنموذج الثاني
153	الجدول (15.6)	اختبار (HR-test) لاختبار الارتباط الذاتي للنموذج الثاني
153	الجدول (16.6)	التعامل مع مشكلات نموذج الدراسة للنموذج الثاني
154	الجدول (17.6)	اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة للنموذج الثالث
155	الجدول (18.6)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الثالث
156	الجدول (19.6)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الثالث
156	الجدول (20.6)	اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الثالث
157	الجدول (21.6)	اختبار (Pesaran CD) لارتباط المقاطع العرضية للنموذج الثالث
157	الجدول (22.6)	اختبار (Panel Groupwise) لعدم تجانس البيانات للنموذج الثالث
157	الجدول (23.6)	اختبار (HR-test) لاختبار الارتباط الذاتي للنموذج الثالث
158	الجدول (23.6)	التعامل مع مشكلات نموذج الدراسة للنموذج الثالث
183	الجدول (1.7)	تقديرات توزيع الدخل لعينة من الدول النامية
184	الجدول (2.7)	تقديرات توزيع الدخل لعينة من الدول
185	الجدول (3.7)	أهداف التنمية المستدامة
186	الجدول (4.7)	بيانات النموذج الأول
192	الجدول (5.7)	بيانات النموذج الثاني
199	الجدول (6.7)	بيانات النموذج الثالث

فهرس الأشكال

7	أبعاد مفهوم تيسير التجارة	الشكل (1.1)
12	تشريح تكاليف التجارة	الشكل (2.1)
16	مكونات مؤشر الخدمات اللوجستية	الشكل (3.1)
20	مؤشر تمكين التجارة للمنتدى الاقتصادي العالمي (المؤشرات الفرعية والمرتكزات)	الشكل (4.1)
28	إخطار البلدان النامية والأقل نمواً بجميع فئات الأحكام	الشكل (5.1)
32	منحنى كوزنتس "المقلوب-U"	الشكل (1.2)
40	أهداف النمو الاقتصادي	الشكل (2.2)
46	مرتكزات التنمية الاقتصادية	الشكل (3.2)
47	غايات التنمية الاقتصادية	الشكل (4.2)
57	مركبات مؤشر التنمية البشرية	الشكل (5.2)
66	تأثير التجارة في إمكانيات الاستهلاك	الشكل (1.3)
72	تأثير التجارة في الأسعار النسبية للسلع المتبادلة	الشكل (2.3)
74	نموذج "جبل الجليد"	الشكل (3.3)
78	التوازن في سوق منافسة احتكارية	الشكل (1.4)
79	تأثير زيادة حجم سوق	الشكل (2.4)
80	تأثير زيادة حجم سوق: التوازن في سوق السيارات	الشكل (3.4)
83	أثر تكاليف التجارة في قرارات التصدير	الشكل (4.4)
86	أثر الإنتاجية في قرارات التصدير	الشكل (5.4)
87	كيف يساهم تيسير التجارة في تحقيق التنمية الاقتصادية من قناة التصدير	الشكل (6.4)
137	مساهمة الاقتصادات النامية في التجارة المنقولة بحراً خلال الفترة الزمنية من 2009 إلى 2019	الشكل (1.5)
140	عتبات الدخل للتمييز بين مجموعات الدخل حسب تصنيف البنك الدولي (2019)	الشكل (1.7)
141	مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة القياسية	الشكل (2.7)

قائمة الرموز والاختصارات

LDC	Less developed countries	البلدان الأقل نموا
NTBs	Non-Tariff Barriers	الحواجز غير الجمركية
NTMs	Non-Tariff Measures	التدابير غير التعريفية
UNECE	United Nations Economic Commission for Europe	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
UN/CEFACT	United Nations Center for Trade Facilitation and Electronic Business	مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الالكترونية
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
GVCs	Global value chains	سلاسل القيمة العالمية
SMEs	Small and midsize enterprises	الشركات الصغيرة والمتوسطة
DB	Doing Business	ممارسة أنشطة الأعمال
LPI	Logistics performance index	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية
TFIs	Trade facilitation indicators	مؤشرات تيسير التجارة
TEI	Trade Enablement Index	مؤشر تمكين التجارة

GCI	Global Competitiveness Index)	مؤشر التنافسية العالمي
TFA	Trade Facilitation Agreement	اتفاقية تيسير التجارة
WCED	World Commission for Environment and Development	اللجنة العالمية للبيئة والتنمية
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
GNP	Gross National Product	الناتج القومي الإجمالي
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
PPP	Purchasing power parity	تكافؤ القوة الشرائية
PQLI	Physical Quality of Life Index	مؤشر جودة الحياة المادية
HDI	Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية
APEC	Asia-Pacific Economic Cooperation	منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ
CGE	computable general equilibrium	التوازن العام المحسوب
FOB	Free on Board	البيع بشرط التسليم على ظهر السفينة
GMM	Generalized Method of Moments)	الطريقة العامة للعزوم
OLS	ordinary least squares	المربعات الصغرى العادية

SEM	Structural Equation Model	نموذج المعادلة الهيكلية
CES	Constant Elasticity Substitution	استبدال المرونة الثابتة
GLS	General Least Square	المربعات الصغرى العامة
PMG	Pooled Mean Group	مجموعة الوسط المجمع
ICT	Information and communication technology	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ARDL	autoregressive distributed lag	التأخر الموزع ذاتي الانحدار
PPML	Poisson pseudo maximum likelihood	أقصى احتمالية لبواسون الزائفة
AVEs	Ad-Valorem Equivalents	مقاييس مكافئات القيم
PCA	Principal component analysis	تحليل المكون الرئيسي
WEF	World Economic Forum	المنتدى الاقتصادي العالمي
TEUs	Twenty-foot Equivalent Units	وحدات مكافئة عشرين قدمًا

قائمة الملاحق

الصفحة

180	الملحق (1)	بيانات دولية لاختبار صحة فرضية كوزنتس
182	الملحق (2)	جدول أهداف التنمية المستدامة
183	الملحق (3)	بيانات الدراسة التجريبية

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مع تزايد تحرير التجارة الناجم عن خفض التعريفات الجمركية والقيود الكمية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، انتقل الانتباه إلى الحواجز غير الجمركية التي صارت وقتئذ أكثر إعاقة للتجارة. وعندما انخفضت هذه الأخيرة في الاتفاقات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي أو العالمية مثل منظمة التجارة العالمية، تحوّل تركيز صانعي السياسات إلى عوائق أخرى جديدة أمام حركة البضائع عبر الحدود، لا سيّما تلك العوائق التي تتسم بطابع إداري ولوجستي، حيث تشكّل كل من الإدارات الحدودية والنقل والبنية التحتية لشبكة المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات اللوجستية والموانئ دورا متناميا كمحددات مهمة لتدفقات التجارة الدولية.

إنّ الاجراءات التي من شأنها التذليل من هذه العوائق أُصْطِلح عليها بـ "تدابير تيسير التجارة"، والتي سرعان ما بدأت الجهود المستهدفة لإطلاق مناقشات حولها. في هذا الصدد، باشر أعضاء منظمة التجارة العالمية مفاوضات متعلقة بهذا الموضوع، وبعد مرور ما يربو من العقد من الزمن تُوجت هذه المفاوضات بإبرام اتفاق حول هذا الأمر في ديسمبر (2013)، بمدينة بالي الإندونيسية، سمي بـ "اتفاقية تيسير التجارة" والتي دخلت حيز التنفيذ في فيفري (2017)، والتي تُعتبر أول اتفاقية تجارية متعدّدة الأطراف في ظلّ منظمة التجارة الدولية، وثاني اتفاقية تجارية من حيث الأهمية بعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية. وبالإضافة إلى ذلك، تزايد إدراج تدابير تيسير التجارة في اتفاقات التجارة الإقليمية على مدى العقد الماضي. ولا شك أنّ هذا الموضوع أصبح يُعتبر الآن على نطاق واسع عنصر أساسي لا مناص عنه في سبيل تحسين بيئة التجارة الدولية.

إنّ الغرض من تحسين بيئة التجارة الدولية هو تحقيق الهدف الاقتصادي المتمثل في التخصيص الأمثل للموارد الذي سيزيد من إنتاجيتها فينعكس ذلك على دخول الأفراد ومستوى معيشتهم.

على المستوى النظري يرى مناصرو التجارة الحرة أنّ التحسينات في إجراءات الاستيراد المنبثقة عن تدابير تيسير التجارة، يمكنها أولاً: خفض أسعار المنتجات الاستهلاكية الشيء الذي ينعكس إيجابا على رفاهية الأفراد. وثانيا: تعزيز القدرة التنافسية للإنتاج المحلي من خلال خفض التكاليف وتحسين الوصول إلى المدخلات الوسيطة بأسعار منخفضة أيضا؛ كما تؤدي التحسينات في إجراءات التصدير إلى الارتقاء بأداء الصادرات للشركات، خاصة في البلدان النامية. كل هذا بإمكانه أن يحفّز النمو الاقتصادي الذي سيكون قناة مهمة للحدّ من الفقر وزيادة فرص العمل وغيرها من المكاسب.

غير أنّ هذه الفوائد المتوقّعة من سياسات «التيسير التجاري» يقابلها أيضًا تكلفة التنفيذ التي يتعيّن على الحكومات تحمّلها. في هذا الإطار تتخوّف البلدان النامية من ثلاثة أمور: (1) إنّ اقتطاع جزء من إنفاقها لتنفيذ تدابير تيسير التجارة سيكون على حساب إنفاقها العام على أولويات مثل الرعاية الصحية والتعليم والقضاء على الفقر. (2) قد يكون حجم المكاسب التي ستجنّنها مستقبلا أقلّ من التكاليف التي تتكبّدها من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتدابير تيسير التجارة. (3) الخشية من تحييز هذه التدابير لصالح الواردات على حساب

الصادرات، الشيء الذي ينتج عنه اختلالات في موازين مدفوعاتها مما ينعكس سلبا على واقع التنمية الاقتصادية فيها.

1. السؤال الرئيس للدراسة:

إذن؛ يتضح أنّ علاقة التأثير المحتملة بين تدابير تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول النامية التي أثارت هذا الجدل النظري بين الأدلة التي يسوقها المؤيدون وتلك التي يتحجج بها المشككون، لا يمكن أن تظلّ محلّ سؤال نظريّ بحت، بل من الضروري أن تتحوّل إلى سؤال تجريبي أيضا. من هذا المنطلق تأتي هذه الأطروحة لتحلّل هذه العلاقة نظريا ثمّ تختبرها تجريبيا. لذا نصوغ إشكاليّتها الرئيسية على النحو التالي:

إذا انخرطت الاقتصادات النامية في مسعى يهدف إلى تحسين بيئة تجارتها الخارجيّة يتمثّل تحديدا في تنفيذ تدابير تيسير التجارة، إلى أيّ مدى سينعكس ذلك على واقع التنمية الاقتصادية فيها؟

2. الأسئلة الفرعية للدراسة:

لصعوبة الإحاطة بكل تدابير تيسير التجارة فقد اعتمدت الدراسة على المؤشرات التالية كمثثلة عنها: مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، مؤشر عبء الإجراءات الجمركيّة، ومؤشر حركة حاويات الميناء. ما يسترعي الانتباه هو التركيز على المؤشرات التي تختص بالتجارة البحرية، وهذا ليس مصادفة بل لأنها تمثل القسط الأكبر من حجم التجارة العالمية؛ فالنقل البحري هو العمود الفقري للتجارة الدولية، حيث يتمّ نقل حوالي 80 في المائة من التجارة العالمية من حيث الحجم وأكثر من 70 في المائة من حيث القيمة عن طريق البحر ويتم تداولها عن طريق الموانئ في جميع أنحاء العالم¹. وحسب (UNCTAD) كانت الاقتصادات النامية سنة 2019 (قبل جائحة كوفيد 19) لا تزال تمثل الحصة الأكبر من التجارة البحرية العالمية، سواء من حيث الصادرات أو الواردات، حيث قامت بتحميل 58 في المائة وتفريغ 65 في المائة من الإجمالي العالمي، مع حجم تحميل 4.3 مليار طن وتفريغ 6.1 مليار طن، وقد أسهمت الاقتصادات النامية في آسيا وأوقيانوسيا بأكبر قدر من هذه الحصة².

أما بالنسبة لمتغيرات التنمية الاقتصادية، فقد اختارت الدراسة ثلاث مؤشرات نائبة عنها تغطي أبرز المجالات التي تستهدفها التنمية الاقتصادية، تتمثل في: إنتاجية الفرد العامل كمؤشر وكيل عن مؤشرات الدخل والنمو الاقتصادي، معدّل العمالة كمؤشر مُعبّر عن المؤشرات الاقتصادية الهيكلية، ومؤشر التنمية البشرية (الذي وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) كمؤشر مُهمّ ضمن المؤشرات المركبة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. وعليه تكون الأسئلة الفرعية للدراسة على النحو التالي:

في الاقتصادات النامية:

¹ الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استعراض التجارة البحرية لعام 2018، نيويورك، 2018، ص. 27. متاح على:

(10/2/ 2020) https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2018_ar.pdf

² UNCTAD, *World seaborne trade*, 2020. Available at:

<https://stats.unctad.org/handbook/MaritimeTransport/WorldSeaborneTrade.html> (12/6/ 2020)

- ♦ ما طبيعة الأثر الذي يمكن أن تحدثه تدابير تيسير التجارة؟
- ♦ كيف تنعكس تدابير تيسير التجارة على معدلات العمالة؟
- ♦ هل تُحسّن تدابير تيسير التجارة من أداء مؤشر التنمية البشرية؟

3. فرضيات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة البحث الرئيسية والأسئلة الفرعية التي اشتقت منها وارتكازاً على تقارير النظريات التجارية واسترشاداً بنتائج الدراسات السابقة، فقد اعتمدنا الفرضيات التالية كإجابات مؤقتة للأسئلة المتفرعة عن السؤال الرئيس:

♦ الفرضية الأولى:

تستهدف تدابير تيسير التجارة التخصيص الأمثل للموارد، الذي سينتج عنه منح مزايا تنافسية للسلع المنتجة محلياً وخارجياً عبر إلغاء التكاليف الإضافية على المنتج، وبالتالي تُساعد في الحصول على المنتج من خلال المصادر الأكثر كفاءة، ما ينتج عنه آثار ساكنة وديناميكية إيجابية تُؤدّي إلى زيادة نمو الاقتصادات النامية.

♦ الفرضية الثانية:

إنّ زيادة التدفقات التجارية المتولّدة عن تدابير تيسير التجارة يزيد من أرباح الشركات، خاصة تلك التي تشتغل بقطاع التصدير والقطاعات المرتبطة به، مما يُتيح توسّع في الأنشطة والمهام، ينتج عنه الحاجة لمزج وحدات إضافية لعوامل الإنتاج وخلق وظائف جديدة، وهو ما ينعكس إيجاباً على معدلات العمالة في الاقتصادات النامية.

♦ الفرضية الثالثة:

إذا زاد الدخل الوطني بزيادة التجارة أصبح للحكومات المزيد من الموارد الإضافية لتنفقها على تحسين الخدمات الاجتماعية: التعليميّة والصحيّة والبيئيّة وغيرها، فيتحمّسن مستوى معيشة السكان، لذا تتنبأ الدراسة أنّ يُسهم تيسير التجارة في تحسين أداء مؤشر التنمية البشرية في الاقتصادات النامية.

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

- ♦ حداثة الموضوع: فهو من القضايا المستحدثة على طاولة البحث والنقاش العلمي؛
- ♦ أهمية الموضوع: ولا أدلّ على ذلك أنه حظي باتفاقية مستقلة تُعدّ أول وآخر اتفاقية تجارية متعدّدة الأطراف لحد الآن يُصادق عليها في ظلّ منظمة التجارة العالمية¹؛
- ♦ انتماء الموضوع بصفة مباشرة إلى حقل «التجارة الدولية»، مما يجعله يتوافق مع التخصص الذي يدرس فيه الطالب؛

¹ على مستوى منظمة التجارة العالمية انعقدت عدة اتفاقيات، لكن اتفاقية تيسير التجارة، تعتبر الاتفاقية "التجارية" الأولى والأخيرة متعددة الأطراف لحد الآن التي صادقت عليها المنظمة، وقد دخلت حيز التنفيذ سنة (2017).

♦ رغبة الطالب الذاتية في البحث في قضايا التجارة الدوليّة من جهة، والخوض في المواضيع الحديثة من جهة أخرى؛ وعليه فقد وجد الطالب في هذا الموضوع ضالته.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسة إلى محاولة فهم وتحديد الدور المنوط بتدابير تيسير التجارة ما إن كانت عامل يُعزز من سبل تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، كما تهدف إلى:

- ♦ التأصيل المفهومي لمصطلح "تيسير التجارة" باعتباره مفهوما يتّسم بالجدّة نسبيا؛
- ♦ التحليل النظري للعلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية في ضوء النظريات التجارية؛
- ♦ قياس مدى علاقة التأثير بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول النامية وتحليل نتائجها.

6. أهمية الدراسة:

تتجلّى أهمية هذه الدراسة في مستويين: نظري، وتجريبي.

- ♦ المستوى النظري: أثارت العلاقة بين التجارة والتنمية الاقتصادية جدلا كبيرا بين مختلف المذاهب والمدارس الاقتصادية قديما وحديثا. ففي حين جنحت الكثير من الدراسات إلى تحليل هذه العلاقة من زاوية البحث في «تدابير التحرير التجاري» المعتمدة أساسا على خفض القيود الجمركية وغير الجمركية وأثرها في التنمية الاقتصادية، جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على قناة جديدة تُعتبر من الجيل الثاني في قضايا التجارة الحرة والتي تعتبر أحد أكثر موضوعات السياسة التجارية الحالية إثارة للاهتمام؛ ففي السنوات الأخيرة اكتسبت «تدابير التيسير التجاري» الهادفة إلى تبسيط الاجراءات التجارية من خلال تذليل العوائق الإدارية واللوجستية زخما وأهمية باعتبارها ساحة واعدة لخفض تكاليف التجارة.
- ♦ المستوى التجريبي: لأنّ معضلة التنمية تُشكل هاجسا يُؤرّق الحكومات في الدول النامية، ولأنّ "ما يمكن قياسه يمكن إنجازه"، ولأنّ التجريب يسمح بفحص وتنبؤ تأثير السياسات قبل تنفيذها، وبالتالي مساعدة صانعي السياسات على اتخاذ قرارات أفضل. لأجل كلّ هذا فقد تُسهم النتائج التجريبية لهذه الدراسة في تصميم سياسات اقتصادية يُرجى منها تحسين مستويات التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

7. مناهج البحث في الدراسة

إنّ طبيعة الإشكالية و المتغيرات التي تدرسها فرضت علينا استخدام عدة مناهج ؛ فعند الحديث عن الميراث الفكري المتعلق بالمتغيرين « تيسير التجارة، التنمية الاقتصادية » فيما يخصّ نشأتها ومراحل تطوّرها والعوامل التي أدت إلى بروزها بالشكل الحالي يتمّ استعمال **المنهج التاريخي**، وعند الحديث عنهما بقصد وصفهما وتفسيرهما للوصول إلى أسبابهما والعوامل المتحكمة فيهما يتمّ توظيف **المنهج الوصفي**، أما عند الدراسة التجريبية المستندة على مجموعة من المقاربات القياسية والطرق والاختبارات الإحصائية بمرتجى اختبار الفرضيات وقياس مدى علاقة التأثير بين المتغيرين، فسيتمّ استخدام **المنهج التجريبي**.

من ناحية التصميم، ستعتمد الأطروحة على تنسيق إمراد (IMRaD format) لكتابة البحوث العلمية، وهو الشكل الذي أضحى الأكثر استخدامًا في النشر العلمي ويُستخدم على نطاق واسع في معظم المجالات العلمية والبحثية.

8. حدود الدراسة

♦ **الحدود الموضوعية:** بالنسبة لموضوع تيسير التجارة تُطبق الدراسة التجريبية حصراً على التدابير المشار لها سابقاً والمتمثلة في: مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، مؤشر عبء الإجراءات الجمركية، ومؤشر حركة حاويات الميناء. أمّا بالنسبة لموضوع التنمية الاقتصادية فتُطبق الدراسة حصراً أيضاً على المؤشرات التالية: إنتاجية الفرد العامل، معدل العمالة، ومؤشر التنمية البشرية.

♦ **الحدود المكانية:** تغطي الدراسة 24 بلداً وهي: الجزائر، مصر، موريتانيا، السنغال، بنغلاديش، سلفادور، المغرب، سريلانكا، بنين، غانا، نيكاراغوا، تنزانيا، كمبوديا، هندوراس، نيجيريا، تونس، الكاميرون، الهند، باكستان، أوكرانيا، كوت ديفوار، كينيا، الفلبين، الفيتنام. وتُصنّف هذه الدول ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) حسب تصنيف البنك الدولي (2019).

♦ **الحدود الزمانية:** تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الفترة الزمنية للدراسة القياسية كانت قد حُدّدت في أول الأمر بالمدة الزمنية بين سنتي 2012 و2018، ولكن بسبب قصر هذه المدة وللتغيير (الذي اقتضته الضرورة) الذي وقع على مؤشرات تيسير التجارة التي كانت مقرّرة في بادئ الأمر، ولتمكين الطالب من العثور على بيانات لسنوات أطول من السلسلة الزمنية، ونظراً لما يقتضيه القياس الاقتصادي الهادف لبناء نماذج أكثر جودة، فقد تمّ تعديلها إلى الفترة 2007-2019.

9. صعوبات البحث

- ♦ قصر السلاسل الزمنية لمؤشرات تيسير التجارة حال دون تطبيق مقاربات معينة للنمذجة القياسية؛
- ♦ الاعتماد شبه الكلي على المصادر والمراجع باللغات الأجنبية، وذلك لعدم توفر مراجع باللغة العربية خاصة في موضوع تيسير التجارة؛
- ♦ حتى في النشر العلمي الأجنبي ما زال موضوع تيسير التجارة لم يحظ بمصنفات مستقلة، بل تناولته في الغالب تقارير بعض المؤسسات الدولية، أو أوراق علمية منشورة، وخلا - إلا فيما ندر - من كتب مستقلة توسعت في تناوله؛
- ♦ كان في نيّة الطالب أن يُوسّع في عينة البحث بأقصى ما يمكن، غير أن عدم توفر البيانات التاريخية الكاملة على مدار فترة الدراسة لعدد مُعتبر من الدول النامية أجبر الطالب على تقليص العينة.

10. محتوى الدراسة

بالإضافة إلى مقدمة عامة مهيّدة وخاتمة محوولة، قُسمت الأطروحة إلى أربعة فصول:

♦ **الفصل الأول:** بعنوان «تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية: الإطار المفاهيمي» ناقش في مبحثين اثنين متغيري الأطروحة الرئيسيين «تيسير التجارة/التنمية الاقتصادية»؛

♦ **الفصل الثاني:** بعنوان «العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية: الإطار النظري» يتضمن هو الآخر مبحثين؛ يحلل أولهما هذه العلاقة حسب نظريات التجارة الدوليّة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، أما المبحث الآخر فيحلّلها حسب نظريات التجارة الدوليّة الحديثة؛

♦ **الفصل الثالث:** بعنوان «العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية: الدراسات التجريبية السابقة» يتضمن هو الآخر مبحثين؛ يُراجع أولهما الأدب التجريبي حول هذه العلاقة بهدف بناء تصوّر عام حول النتائج التي توصل إليها، أما المبحث الآخر فيعلّق على هذه الأدبيات ليحدّد الفجوة البحثية التي ستكون نقطة ارتكاز للدراسة التجريبية لهذه الأطروحة؛

♦ **الفصل الرابع:** بعنوان «العلاقة بين تيسير التجارة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية» دراسة تجريبية¹ سيشمل هو الآخر مبحثين يُخصّص المبحث الأول للطريقة المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة التجريبية، أما الثاني فسيتناول تقدير النماذج القياسية وتحليل النتائج ومناقشتها.

¹ استعملنا مصطلح "الدراسة التجريبية" بدل الدراسة التطبيقية، أو الدراسة الميدانية أو غيرها؛ لأنه الأدق في وصف دراستنا، فالدراسات التطبيقية تكون بهدف تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة وتكون عادة موجهة لحل مشكلة من المشاكل العلمية أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها والاستفادة منها في الواقع العملي، أما الدراسة الميدانية فيكون الميدان الواقعي هو مجال دراستها وتطبيق أدواتها، والتي من أشهرها الاستبانة والمقابلة والاختبارات، أما الدراسات التجريبية فهي ذلك المنهج الذي يمكن أن يُستخدم لاختبار الفرضيات الخاصة بالعلاقات السببية، حيث يقوم الباحث بتتبع أثر أحد المتغيرات (المتغيرات المستقلة) في متغير آخر (متغير تابع)، وهو ما سنقوم به في هذا الفصل.

الفصل الأول:

تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية

«الإطار المفاهيمي»

مدخل

تظلّ التكاليف التجارية الشُّغل الأبرز للمهتمين بموضوع التجارة والتجارة الدولية على وجه الخصوص. والمقصود بالتكاليف التجارية جميع النفقات التي أنفقت على السلعة في جميع مراحل سلسلة التجارة الدولية باستثناء النفقات الخاصة بالعملية الإنتاجية، وهي تشمل تكاليف النقل والتعريفات والتدابير غير الجمركية وتكاليف المعلومات والزمن المستغرق وما إلى ذلك.

أحد هذه التكاليف يرتبط بعملية عبور حدود، فالتوثيق ومتطلبات الامتثال الجمركي، والإجراءات الإدارية المطولة والتأخيرات الأخرى والبنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية يمكن أن تزيد من تكاليف المعاملات. إنّ هذه التكاليف وما شابهها يسعى موضوع «تيسير التجارة» إلى خفضها بهدف زيادة حجم التجارة، التي ستعكس إيجاباً على الدخل القومي، ذلك الدخل الذي ستعتمد عليه الدول النامية من خلال الإيرادات الحكومية لتحقيق «التنمية الاقتصادية».

إن «تيسير التجارة» و«التنمية الاقتصادية» هما متغيريّ دراستنا الرئيسيين، واللذان سنستعرض في هذا الفصل «الإطار المفهومي»¹ لهما، وذلك في مبحثين اثنين، يختصّ كل مبحث منهما بأحد المتغيرين. قبل البدء، نودّ أن نشير إلى أنه في كثير من الأحيان لا تضع البحوث والدراسات الأكاديمية حدوداً فاصلة بين الإطار النظري (Theoretical framework) والإطار المفهومي (Conceptual framework)، بل وتخلط بينهما، على الرغم - من وجهة نظرنا - من وجود اختلافات بينهما. نحن في أطروحتنا هذه نتبنى وجهة النظر التي تميّز بين الإطارين، ولذا أفردنا لكل منهما فصلاً مستقلاً. يبرز الإطار المفهومي تلك العناصر التي تُستخدم لتحديد معالم الظواهر أو المتغيرات أو المفردات البحثية التي تقوم عليها الدراسة وحصر إطارها بما يسمح بتمام تصورها وإدراكها، بينما يستأثر الإطار النظري بتحليل المشكلة البحثية قيد الدراسة في ضوء النظريات المفسّرة لها.

¹ إذا ألحق بآخر اسم ما ياء مشدّدة للدلالة على نسبة شيءٍ إليه فقد صار اسماً منسوباً فنقول: (مقرّر اقتصادي)، هذه القاعدة العامة، لكن كثيراً من الأسماء يعتبرها بعض تغيير لأحوال خاصة، من بين هذه الحالات حالة الاسم الجمع، فالصحيح حين نود نسبته أن نردّه للمفرد، فنقول مثلاً: دوليٌ وليس دُوليٌّ، أو نقول - وهو محلّ الشاهد - (مفهوميٌّ) وليس (مفاهيميٌّ).

المبحث الأول:

تيسير التجارة: «الإطار المفاهيمي»

نخوض في هذا المبحث في موضوع «تيسير التجارة». نستله باستعراض طائفة من التعاريف التي سطرها الخبراء والأكاديميون والمؤسسات الدولية لتحديد هذا المفهوم، لنشر بعدها في الحديث عن طبيعة المكاسب والتكاليف المترتبة عن تنفيذ تدابير تيسير التجارة، ثم نعرض للكشف عن أهم المؤشرات التي أنشئت لغرض قياسه، والتي درجت المنشورات الاقتصادية على استخدامها بشكل واسع، ونختتم المبحث بإلقاء نظرة موجزة على اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، نبدأها بالوقوف عند المحطات التاريخية للعمل التجاري على الصعيد الدولي المشترك الذي خاض في بعض الترتيبات التي تدرج ضمن ما عُرف لاحقاً بتدابير تيسير التجارة، ثم نُميط اللثام عن مضمون هذه الاتفاقية لنكشف الجديد الذي حملته، خاصة للدول النامية (Developing countries) والأقل نمواً (LDC) (Less developed countries).

أولاً: تيسير التجارة - مقارنة مفهومية

تُبشّر نظريات التجارة الدولية القديمة منها والجديدة، بأنّ التجارة الحرة (Free Trade) صفقة مربحة للجميع، فهي تسمح للإنتاج المحلي بأن يقتحم الأسواق الخارجية، ويجد له موطئ قدم فيها، كما أنها تزيد من حجم وأنواع السلع والخدمات التي يمكن للمستهلكين المحليين المفاضلة بينها؛ وعلى الرغم من تأثير العولمة الذي ساعد كثيراً في ترسيخها وانتشارها، إلا أنّ التجارة الحرة لا تزال تجد معارضة على نطاق واسع، حيث يجادل البعض بأنها تهدد الصناعات المحلية خاصة الناشئة منها بفعل منافسة الواردات لها، كما يترتب عنها ضياع إيرادات ضريبية ناجمة عن خفض التعريفات الجمركية؛ لذا لجأت بعض الدول إلى وضع حواجز تحدّ بها من تدفق السلع العابرة لحدودها.

1. الحواجز التجارية

الحواجز التجارية (Trade Barriers) هي سياسات تضع بمقتضاها الحكومات قيوداً على التجارة الدولية لأجل زيادة تكلفتها، ومن أهمها:

1.1. الحواجز الجمركية (Tariff Barriers) والتي من أكثرها شيوعاً:

- التعريفات الجمركية (Tariff): وهي ضريبة على السلع المستوردة تهدف إلى زيادة أسعارها مقارنة بأسعار السلع المحلية، مما يجعلها أقل قدرة على منافسة المنتج المحلي؛
- الإعانة الحكومية (Government Subsidy): وهي أموال تمنحها الحكومات لصناعات محلية معينة بغرض المحافظة عليها وحمايتها من المنافسة الخارجية وذلك بجعل إنتاجها أرخص سعراً من السلع الأجنبية.

غالبًا ما تسمى هذه الحواجز "بالحمائية" (Protectionism)؛ لأن الغرض منها هو حماية أو تطوير صناعات أو قطاعات معينة من الاقتصاد.

2.1. الحواجز غير الجمركية (NTBs) (Non-Tariff Barriers): وتسمى أيضًا التدابير غير التعريفية (NTMs) (Non-Tariff Measures) وهي حواجز تجارية تقيد واردات أو صادرات السلع أو الخدمات من خلال آليات أخرى غير فرض التعريفات الجمركية؛ وتتألف هذه التدابير من تدابير تقنية، كالتدابير الصحية، وتدابير حماية البيئة، وتدابير أخرى درج على استخدامها كأدوات للسياسة التجارية؛ مثل الحصص (quotas)، أو مراقبة الأسعار، أو قيود الصادرات، أو التدابير الطارئة المتعلقة بحماية التجارة، بالإضافة إلى تدابير أخرى داخلية مثل المنافسة، أو تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، أو المشتريات الحكومية، أو قيود التوزيع.

إنّ المتأمل في هذه الحواجز التجارية سالفه الذكر يجد أنها تتميز بالقصدية؛ أي أنها سياسات تجارية مقصودة تلجأ لها الحكومات طواعية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة (حسب وجهة نظرها). والحقيقة أن هذه الحواجز نوقشت على مدار الجولات المتعاقبة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتي نجحت إلى حد كبير في تقليصها؛ غير أنه ثمة مُعيقات أخرى تعرقل انسياب السلع والبضائع عبر الحدود، لكن لا يمكن وصفها بالقصدية، مثل: تكاليف النقل أو الخدمات اللوجستية؛ وتكاليف متطلبات الامتثال للوثائق والجمارك والإجراءات الإدارية، والتكاليف المترتبة عن الإجراءات التنظيمية غير الجمركية والعوائق العامة لممارسة الأعمال التجارية. لقد أُصطلح على الإجراءات التي تعمل على تذليل هذه الحواجز الجديدة بنعتها بتدابير "تيسير التجارة" (Trade facilitation)، وإنّ لفت الانتباه نحوها ومعالجتها أضحي اليوم ضمن ما يعرف بالجيل الثاني من قضايا التجارة الحرة، والتي تعتبر أحد أكثر موضوعات السياسة التجارية (Trade policy) الحالية إثارة للاهتمام؛ ففي السنوات الأخيرة اكتسبت هذه التدابير زخماً وأهمية باعتبارها ساحة واعدة لخفض تكاليف التجارة.

2. تعريف تيسير التجارة

في العديد من التقارير والدراسات الأكاديمية، تمت الإشارة إلى مصطلح "تيسير التجارة" ووُضعت له تعاريف مختلفة، نستعرض بعضها منها:

- (Persson, 2013): تسهيل قيام التجار بنقل البضائع عبر الحدود من خلال جعل الإجراءات التجارية المرهقة عبر الحدود أكثر فاعلية¹؛
- (Zaki, 2014): يشمل تيسير التجارة خمسة عناصر أساسية: تبسيط إجراءات التجارة والوثائق، مواءمة الممارسات والقواعد التجارية، مزيد من الشفافية في المعلومات والإجراءات الخاصة بالتدفقات الدولية، اللجوء إلى التكنولوجيات الجديدة لتعزيز التجارة الدولية، والمزيد من وسائل الدفع المضمونة للتجارة الدولية (أكثر موثوقية وأسرع)²؛
- (Portugal-Perez and Wilson, 2012): يتضمن تيسير التجارة بعدين، أحدهما "صلب" يتعلق بالبنية التحتية الملموسة مثل الطرق والموانئ والطرق السريعة والاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلاً عن بُعد "ناعم" يتعلق بالشفافية وإدارة الجمارك وبيئة الأعمال وغير ذلك من الجوانب المؤسسية غير الملموسة.³
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (United Nations Economic Commission for Europe) (UNECE)، ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية (United Nations Center for Trade Facilitation and Electronic Business) (UN/CEFACT): يهدف تيسير التجارة إلى تنظيم التجارة الدولية وتبسيطها، لا سيما إجراءات الاستيراد والتصدير ومتطلبات إجراءات المرور العابر التي تطبقها الجمارك وغيرها من الوكالات.⁴
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development) (OECD): يشير تيسير التجارة إلى السياسات والتدابير الرامية إلى تخفيف تكاليف التجارة من خلال تحسين الكفاءة في كل مرحلة من مراحل السلسلة التجارية الدولية.⁵
- منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) (WTO): هو تيسير وتنسيق إجراءات التجارة الدولية، ويُقصد بالإجراءات التجارية، الأنشطة والممارسات والتصرفات الشكلية أو الرسمية التي يتم اتخاذها في جمع البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية وعرضها والتبليغ عنها ومعالجتها.⁶

الجدول (1.1)

تعريف أخرى لتيسير التجارة

¹ Persson, M. 2013, "Trade Facilitation and the Extensive Margin", *the Journal of International Trade & Economic Development* 22(5). pp. 658-693.

² Zaki, C. 2014, "An Empirical Assessment of the Trade Facilitation Initiative: Econometric Evidence and Global Economic Effects" *World Trade Review*, Volume 13, issue 01, p. 104.

³ Portugal-Perez, A., & Wilson, J. S. 2012, "Export performance and trade facilitation reform: Hard and soft infrastructure". *World development*, 40(7), pp. 1295-1307.

⁴ UNECE. 2017, "Trade Facilitation and Paperless Trade Implementation", *Regional Report 2017*, United Nations Economic Commission for Europe, United Nations, New York and Geneva, 2017, p. 1. Available at : http://www.unece.org/fileadmin/DAM/trade/Publications/ECE_TRADE_438E_UNECERegionalReport2017.pdf. (12/11/2018).

⁵ Moïse, E. 2009, "The Cost of Introducing and Implementing Trade Facilitation Measures: Interim Report", *OECD Trade Policy Papers*, No. 8

⁶ WTO, *Trade facilitation*, (Without publishing date), Available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/tradfac2_e.htm. (2/10/2018).

يسعى تيسير التجارة إلى إنشاء بيئة شفافة يمكن التنبؤ بها للمعاملات التجارية عبر الحدود بناءً على إجراءات وممارسات جمركية ومتطلبات التوثيق وعمليات الشحن والعبور وترتيبات التجارة والنقل بسيطة وموحدة	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
تحسينات في كفاءة العمليات المرتبطة بالتداول في البضائع عبر الحدود الوطنية	غرفة التجارة الدولية
يشير تيسير التجارة إلى تبسيط وترشيد الجمارك والإجراءات الإدارية الأخرى التي تعيق أو تؤخر أو تزيد من تكلفة نقل البضائع عبر الحدود الدولية	منظمة التعاون الاقتصادي
مفهوم موجه نحو الحد من تعقيد وتكلفة عملية المعاملات التجارية وضمان أن تتم جميع هذه الأنشطة بطريقة فعالة وشفافة ويمكن التنبؤ بها. وهو يتصل بمجموعة واسعة من المجالات والأنشطة مثل اللوائح والضوابط الحكومية، وكفاءة الأعمال، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم الدفع	لآسيا والمحيط الهادئ مجلس التجارة في السويد

المصدر: تقرير منظمة التجارة العالمية (تسريع التجارة: فوائد وتحديات تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية)، 2015، ص. 36

من خلال دراسة هذه التعاريف وغيرها لمفهوم تيسير التجارة نستطيع تصنيفها وفق بُعدين:

1. النطاق: بعض التعاريف يمكن وصفها بأنها «ضيقة النطاق»؛ لأنها تركز على الإجراءات على مستوى النقاط الحدودية للدولة فقط، في حين تشمل التعاريف «واسعة النطاق» تدابير ما قبل الحدود وما وراء الحدود.
2. البنية التحتية: تقتصر بعض التعاريف على تحسين إجراءات التجارة في «البنية التحتية الناعمة» مثل الإجراءات الإدارية كالبيروقراطية والشفافية، في حين تشمل التعاريف الأخرى الاستثمارات في «البنية التحتية الصلبة» مثل الموانئ، ووسائل النقل داخل البلاد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات¹.

عموماً، وكما يبدو، فإن مصطلح «تيسير التجارة» لا زال حديث عهد في البيئة التجارية، فلم يبدأ تداوله إلا تسعينات القرن الماضي عكس مصطلحات أخرى من نفس عائلته كالتحرير التجاري مثلاً. هذا يعني أن هذا المفهوم لا زال في طور النمو والتشكل؛ وعليه ستكون الجهود الرامية لضبط تعريفه مستجدة باستمرار. قد تشكل هذه فجوة تحث الباحثين على محاولة صياغة تعريف جديدة تلمّ بهذا الموضوع وترسم حدوده. ونظراً لتعدد زوايا النظر إلى هذا المفهوم من جهة، والتشابك الذي قد يكون بينه وبين التدابير التجارية الأخرى، أسهمت هذه الأطروحة في اقتراح تعريف جديد لتدابير تيسير التجارة، جاء على النحو التالي: «كل تدبير من شأنه أن يقلل من تكاليف الإجراءات التجارية، من خلال إسهامه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع وتسليس حركة البضائع عبر الحدود، ولا يمكن إدراجه ضمن التدابير التعريفية أو غير التعريفية المتعارف عليها، يُعدُّ من تدابير تيسير التجارة».

إن هذا التعريف يُقضي كل التدابير التي:

1. تزيد من حجم التكاليف التجارية بجميع أنواعها وعلى أيّ مستوى في سلسلة الإمداد، أو تكون مُحايدة نحوها؛
2. تزيد من وقت أو إجراءات معالجة البضائع داخل الإدارات الجمركية أو تلك الإدارات التي لها علاقة بعملية الاستيراد والتصدير؛

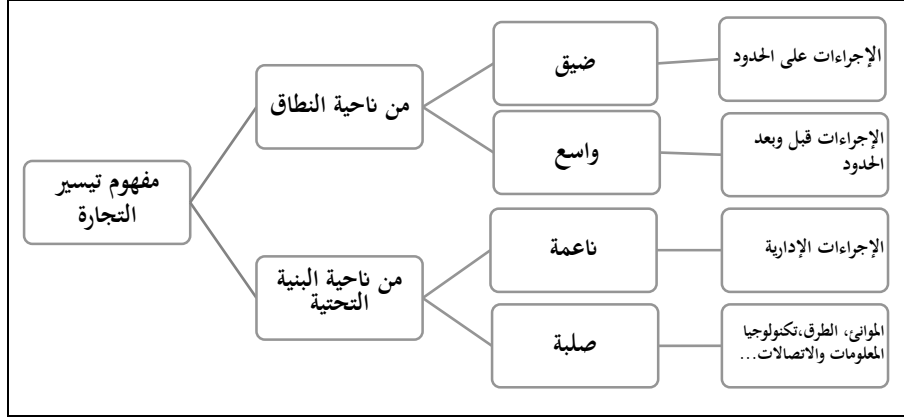
¹ WTO. 2015. World Trade Report “Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement”, Geneva, 2015, p. 35. Available at: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/wtr15-2a_e.pdf. (8/12/2018).

3. لا تكون على مستوى الحدود؛

4. يمكن تصنيفها بما أُصطلح عليه بأنها تعريفية أو غير تعريفية.

الشكل (1.1)

أبعاد مفهوم تيسير التجارة



المصدر: من تصميم الطالب

3. العوامل التي تُغذي الحاجة إلى تيسير التجارة:

أسهمت عدة عوامل في أن يطفو موضوع تيسير التجارة على السطح، بل ويصبح أحد أبرز الموضوعات التجارية إثارة؛ ولا أدل على ذلك أن منظمة التجارة العالمية أفردت له اتفاقية خاصة سميت "اتفاقية تيسير التجارة" التي دخلت حيز التنفيذ في فبراير (2017) والتي تعتبر أول وآخر اتفاقية تجارية متعددة الأطراف (لحد الآن) ترى النور تحت عباءة هذه المنظمة منذ نشأتها، وقد اعتبرها البعض نجاحاً "لمموساً" لبرنامج الدوحة الإنمائي، ومن بين هذه العوامل المسهمة:

1. الزيادة الهائلة في حجم التدفقات التجارية بسبب إزالة الكثير من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والتي كان من نتائجها الزيادة في حجم الناتج العالمي؛ أي أن التجارة أضحت في عالم اليوم أحد المحددات البارزة للنمو الاقتصادي؛

2. بروز وانتشار ظاهرة سلاسل القيمة العالمية (GVCs) (Global value chains) التي تركز أساساً على تدويل خطوط الإنتاج، وبالتالي تداول السلع عبر الحدود عدة مرات، الأمر الذي يمكن أن نطلق عليه بالتدفق الحلزوني للسلع والخدمات، وفي كل مرحلة من هذه المراحل تواجه المنتجات تكاليف مرتبطة بالإجراءات الحدودية مما يؤدي إلى تراكم هذه التكاليف؛

5. التكامل الاقتصادي بشقيه العالمي والإقليمي؛

6. تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت إلى تغيير طبيعة البضائع المتداولة دولياً وظهور أنواع مستحدثة من التبادل التجاري؛

7. الدراسات والبحوث التي لفتت النظر إلى هذا الموضوع من خلال بيان تأثيره الهام في التجارة العالمية مما وسّع من دائرة الاهتمام به.

ثانياً: مكاسب وتكاليف تيسير التجارة

1. مكاسب تيسير التجارة

تعمّم مكاسب تيسير التجارة كلّ من الحكومات وقطاع الأعمال والمستهلكين:

- الحكومات: إنّ تدابير تيسير التجارة ليس من شأنها الضغط على الحكومات لإلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها على غرار التدابير التعريفية الأخرى؛ بل على العكس تماماً، فالإجراءات الحدودية السلسة والفعالة تجعل الإدارات الجمركية قادرة على معالجة المزيد من السلع، وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية المتأتية من تحصيل إيرادات الجمارك؛ بالإضافة إلى أنّ تحسين الإجراءات الإدارية سُسّهم في خفض تكاليف الممارسات البيروقراطية وستوفر موارد إضافية لتخصيصها لقطاعات أخرى، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فحتّى الاستثمارات الأجنبية الوافدة ستتلكأ حين تتأكد أنّ الواردات والصادرات تخضع لعمليات تأخير طويلة للغاية على مستوى الحدود تكون مكلفة ولا يمكن التنبؤ بها.¹

- قطاع الأعمال: ستستفيد الشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة (Small and midsize enterprises)؛ لأنها إذا تمكنت من تسليم البضائع بسرعة أكبر لعملائها، فإنها تكسب ولاءهم، وهذا من المرجح أنّه يزيد من قدرتها التنافسية؛ كما أنّ تيسير التجارة سيساعدها أيضاً في اقتحام الأسواق الأجنبية، أو سيعزز من مشاركتها في التجارة الدولية إنّ كانت تنشط فعلاً في مجال الاستيراد والتصدير.

- المستهلكون: سيكسب المستهلكون أيضاً؛ لأنهم لا يضطرون لدفع تكاليف التأخير المطول على الحدود من جراء الإجراءات الجمركية المرهقة، فإذا انتظرت الشاحنة في الحدود أو الحاوية في الميناء لمدة أسبوع مثلاً، فسيضطر المستورد في نهاية المطاف إلى تسليط تكاليف ذلك التأخير على عاتق المستهلكين. يمكن رصد ستة أبعاد رئيسية تستند عليها هذه المكاسب:²

1. ترسيخ الشفافية وإمكانية التنبؤ: إنّ الصعوبات التي تواجهها الشركات في الحصول على معلومات حول القواعد واللوائح التنظيمية المرتبطة بالمعاملات التجارية ومتطلبات تقديم البيانات، والتي تتكرر في كثير من الأحيان بين مختلف الأجهزة الحكومية، مقترنة بالإجراءات المتغيرة والمتشابكة عبر مختلف البلدان والشركات، هي بعض التكاليف العديدة المتعلقة بنقص الشفافية وإمكانية التنبؤ؛ فكلما كانت العملية أكثر شفافية، كانت تكاليف الامتثال والتي تتعلق بجمع ونقل ومعالجة المعلومات والمستندات المطلوبة أقل، وكلما كانت العملية أسهل قلّ احتمال وقوعها في الأخطاء البشرية أو غير البشرية، نظرًا لأن المعاملات التجارية الدولية عادة ما تتطلب عمليات خالية من الأخطاء، فمن خلال وجود نظام شفاف يتميز بقدرة عالية على التنبؤ، تتحسن كفاءة

¹ Swepro c/o kommerskollegium. 2002, "Trade Facilitation: Impact and Potential Gains", Stockholm, Sweden, pp. 18-25. Available on: Available at:

http://217.114.80.238/upload/SWEPRO/SWEPRO_English/Trade_Facilitation_-_Impact_and_Potential_Gains.pdf (06/07/2019)

² Idem

وأرباح القطاع الخاص بشكل كبير، وتعني إمكانية التنبؤ العالية أيضًا أنه يمكن تحسين إدارة الشركة بأكملها وتوجيهها بشكل كبير.

بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ تيسير التجارة عاملاً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فمما لا شك فيه أن الإجراءات الجمركية والتجارية المرهقة هي وسيلة فعالة للغاية لنفور الشركات وتثبيطها عن الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى فقدان إيرادات ضريبية محتملة، فضلاً عن فرص العمل ونقل التكنولوجيا، وكلها مطلوبة خاصة في البلدان النامية فمن الضروري إذن بالنسبة للبلدان النامية على الخصوص أن تصبح إجراءاتها الجمركية والتجارية المتبادلة أكثر بساطة وشفافية ويمكن التنبؤ بها في جانب الاستيراد والتصدير.

وفي الأخير، من الواضح أن وجود نظام أكثر شفافية يخلق إمكانيات أفضل لمحاربة الفساد، وهو داء استشرى في العديد من الإدارات الجمركية خاصة في البلدان النامية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز إلى حد كبير من تحصيل الإيرادات الجمركية، والتي غالباً ما تكون واحدة من أكبر مصادر الدخل في العديد من البلدان.

2. كسب المزيد من الوقت: قد تستغرق التأخيرات على الحدود وفي الموانئ ونقاط التفتيش أياً ما وأسابيع وأحياناً أشهراً، وهذا يشكل عبئاً على الشركات، فتأخير التسليم يؤدي إلى تأخير المدفوعات ورسوم إضافية وانخفاض في جودة البضائع ومشاكل التخزين وزيادة خطر السرقة؛ وإذا كان من المسلم به أن كل عملية جمركية تحتاج إلى وقت لتتم معالجتها، لكن ذلك الوقت قد يصبح طويلاً ومكلفاً بشكل غير ضروري لعدة أسباب منها: تدني إنتاجية المسؤولين، والإجراءات البيروقراطية، ونقص الموظفين، والافتقار إلى الأتمتة، وتدني الحوافز، والرشوة؛ وهناك العديد من الدراسات التي توضح كيف أدى تيسير الإجراءات الجمركية إلى تقليل وقت العملية الجمركية من أيام وأسابيع إلى دقائق، دون الإخلال من دور الجمارك في قمع الجرائم الجمركية.

إنّ التقليل من التأخيرات عند الحدود يعني أيضاً تدفقاً تجارياً أكبر، والنتيجة الطبيعية لذلك هي زيادة ربح الشركات بسبب ارتفاع التدفقات النقدية، وزيادة إمكانيات الوقت لبيع وشراء البضائع، وهذا واضح بشكل خاص بالنسبة للشركات المصدرة إلى الدول المجاورة، علاوة على ذلك، هناك سلع حساسة للغاية للتأخيرات، مثل المواد الغذائية والماشية ومنتجات التكنولوجيا الفائقة، والتي من الواضح أن التأخير سوف يقلل بشكل كبير من قيمتها وأحياناً يتلفها تماماً، مما يؤدي إلى تكاليف ضخمة للشركة، وكلما طالت مدة التأخير في الجمارك، ارتفعت تكلفة الفرصة البديلة لممارسة التجارة.

3. خلق فرص عمل: تعتبر الإدارة الكفأة وإجراءات التجارة السلسلة عنصراً رئيسياً في جذب الاستثمارات التي بدورها ستخلق فرص عمل جديدة، ففي عصر الاستعانة بمصادر خارجية وتقنيات الإنتاج (Just-In-Time)¹ نتحدث عن الحاجة إلى بنية تحتية كفأة للشحن، ويمكن أن يؤدي التأخير إلى تعطيل

¹ الإنتاج في الوقت المناسب هي فلسفة إدارية تدعو الشركات إلى إنتاج ما يريده العميل، عندما يريده، بالكميات المطلوبة، حيث يريده، دون تأخير في المخزون. لذا، فبدلاً من بناء مخزون كبير مما يعتقد أن العميل قد يريده، فإنها تقوم فقط بما يطلبه العميل بالضبط عندما يطلبه. يتيح لها ذلك

سلسلة الإنتاج والنقل بأكملها، وقد يحول دون تحقيق العديد من فرص العمل المحتملة. إن تيسير التجارة لا يفيد الشركات التجارية أو الاستثمارية وحدها فحسب، بل أيضاً جميع وسطاء النقل الذين لم تكن لديهم تلك الفرصة لنقل البضائع إلى الأسواق الجديدة لولا هذه الإجراءات المبسطة، لذلك عندما يُطلب من الشركات تحديد أسباب الاستثمار في بلدان معينة، تشير الشركات في كثير من الأحيان إلى إجراءات التجارة والجمارك الفعالة كأحد الأسباب الرئيسية في عملية اتخاذ القرار.

4. تقدير العملاء: في بيئة الأعمال الدولية التي تتميز بتنافسية عالية، من الضروري أن تكون الشركة مبتكرة للحفاظ على تقدير العملاء لها، فمن الناحية التجارية، قدرت تكلفة جذب عميل جديد بخمس مرات أكثر من الاحتفاظ بعميل سابق؛ ومع هذا، يعد إنشاء قيمة للعميل من خلال توفير معلومات دقيقة له والتسليم السريع بتكلفة منخفضة، ميزة تنافسية حيوية وحاسمة في ظل التنافسية المتزايدة للتجارة العالمية، ونظراً لتزايد توظيف إدارة (Just-In-Time) في الشركات، حيث من الضروري معرفة الحالة الدقيقة للبضائع المنقولة (من أجل وصول الشحنات الموازية في وقت واحد، ومعرفة وقت إعداد العمليات الأخرى، وتزويد العملاء بأطر زمنية دقيقة)، تعتبر الإجراءات التجارية الميسرة ضرورية للشركات الأجنبية للتنافس على قدم المساواة مع الشركات المحلية.

5. تعزيز الأمن والسلامة: إن الزيادة الهائلة في حجم التجارة الدولية تعني زيادة مماثلة في الضغط على الجمارك، ويلعب تيسير التجارة دوراً رئيسياً في هذا الصدد. إن جعل الجمارك أكثر كفاءة، من خلال تقييم المخاطر وإجراءات أكثر فاعلية لمنع الجريمة، تعني سلامة أعلى للبلدان ومواطنيها، ومن خلال تبسيط الإجراءات الجمركية، تزداد فرص اكتشاف الاحتيال والأنشطة الإجرامية، وكلما كان النظام أبسط وأكثر شفافية، أصبح من السهل عليه اكتشاف السلوك المشبوه، كما أنه يقاوم السلوك الفاسد المحتمل داخل إدارة الجمارك، وهي التكلفة التي نادراً ما تتحدث عنها الحكومات.

إن تيسير الإجراءات الجمركية يعني أيضاً تسخير الموارد المالية وتحويل الموظفين من العمل الكتابي الروتيني إلى العمل الأساسي للجمارك، ويعني أيضاً دعم القوانين، ومنع تهريب المخدرات والأسلحة وغيرها من الأنشطة الإجرامية؛ كما أن النظام الشفاف يضيق نطاق السلوك الفاسد، وهذا يؤدي إلى تضائل حجم السوق السوداء.

6. تحصيل المزيد من الأموال: إن المكاسب النقدية هي المرتكز الأكثر وضوحاً سواء للشركات (خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة) أو للدول (خاصة البلدان النامية)؛ فالشركات الصغيرة والمتوسطة تستفيد؛ لأن التكاليف المقتترنة بالإجراءات التجارية تشكل حصة أكبر من تكاليفها مقارنة بالشركات الكبيرة، فالإجراءات التجارية الميسرة تُمكن الشركات من التركيز على وظائفها الأساسية مما سيؤدي إلى تحسين أعمالها، وبالتالي

تركيز مواردها على تحقيق ما سيدفع مقابلته فقط بدلاً من بناء مخزون. ضمن نظام التصنيع في الوقت المناسب، تنتج كل عملية فقط ما تتطلبه العملية التالية في التسلسل. نقلاً عن: (06/05/2019) (<https://leanmanufacturingtools.org/just-in-time-jit-production/>)

إنتاج وتطوير منتجات أفضل وأرخص¹. والبلدان النامية تستفيد لأنها؛ أولاً: تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من قطاع أعمالها. ثانياً: لأن الإجراءات التجارية المكلفة توصل الأبواب أمام دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. ثالثاً: تدابير تيسير التجارة تسهم في قمع الفساد. ورابعاً وأخيراً: لأن تيسير التجارة يزيد من تحصيل الإيرادات الجمركية التي غالباً ما تكون المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية.

2. تكاليف تيسير التجارة

كانت تكلفة تنفيذ تدابير تيسير التجارة التي تتحملها البلدان النامية على وجه الخصوص قضية مركزية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن إقرار اتفاقية تيسير التجارة؛ على اعتبار أن تدابير تيسير التجارة تتطلب موارد لتجسيدها، وهذا سيشكل عبئاً مالياً خاصة للبلدان النامية التي ستضطر إلى تمويل بعض الإصلاحات قبل أن ترى أي فائدة من حيث زيادة الإيرادات الحكومية.

أمر آخر مثير للقلق، أنه من الصعوبة بمكان تحديد حجم تكلفة تيسير التجارة، أو حجم الإصلاحات التي يتعين على الحكومات مباشرتها قبل أن تبدأ في عملية جني المكاسب؛ فالخبرات الدولية أثبتت أن الحكومات لا تقوم بجهود تيسير التجارة بدافع ذاتي محض، بل هي في الغالب تكون مدفوعة بضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق أو الانضمام إلى مجموعة إقليمية أو اتفاقية تجارية أو ما شابه ذلك؛ ونتيجة لذلك، لا يوجد في كثير من الأحيان تخصيص تمويل محدد لتيسير التجارة في حد ذاته، مما يزيد من صعوبة تقييم التكاليف. إن هذه التكاليف² تنشأ أساساً من: تنظيمات جديدة، وإصلاحات مؤسسية، وتجهيزات جديدة وتحديث للبنية التحتية.

1. التكاليف التنظيمية: تنشأ التكاليف التنظيمية لأن تدابير تيسير التجارة قد تتطلب تشريعات جديدة أو تعديلات على القوانين القائمة، مما يتطلب الوقت والموظفين المتخصصين في العمل التنظيمي؛

2. التكاليف المؤسسية: تنشأ التكاليف المؤسسية لأن بعض تدابير تيسير التجارة تتطلب إنشاء وحدات جديدة، والتي قد تتطلب موظفين إضافيين؛ وهذا ينطوي على تكلفة، حتى في حالة ما إذا أعيد توزيع الموظفين الحاليين، ويرجع ذلك أساساً إلى متطلبات التدريب، وربما يكون التدريب هو أهم عنصر في تيسير التجارة، حيث إن العملية برمتها تتمحور في المقام الأول حول تغيير طرق عمل الوكالات الحدودية. قد تفاضل الدول بين توظيف موظفين جدد، أو تدريب الموظفين الحاليين، لكن تعيين موظفين خبراء جدد يبدو أنه الخيار الأكثر كلفة؛

3. تكاليف التجهيزات الجديدة وتحديث البنية التحتية: غالباً ما تكون التجهيزات والبنية التحتية هي العناصر الأكثر تكلفة، غير أنه من الضروري مواءمتها مع التغييرات التنظيمية والمؤسسية والموارد البشرية؛ لأنه على الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تساعد على تحسين الكفاءة والفعالية، ولكنها، على

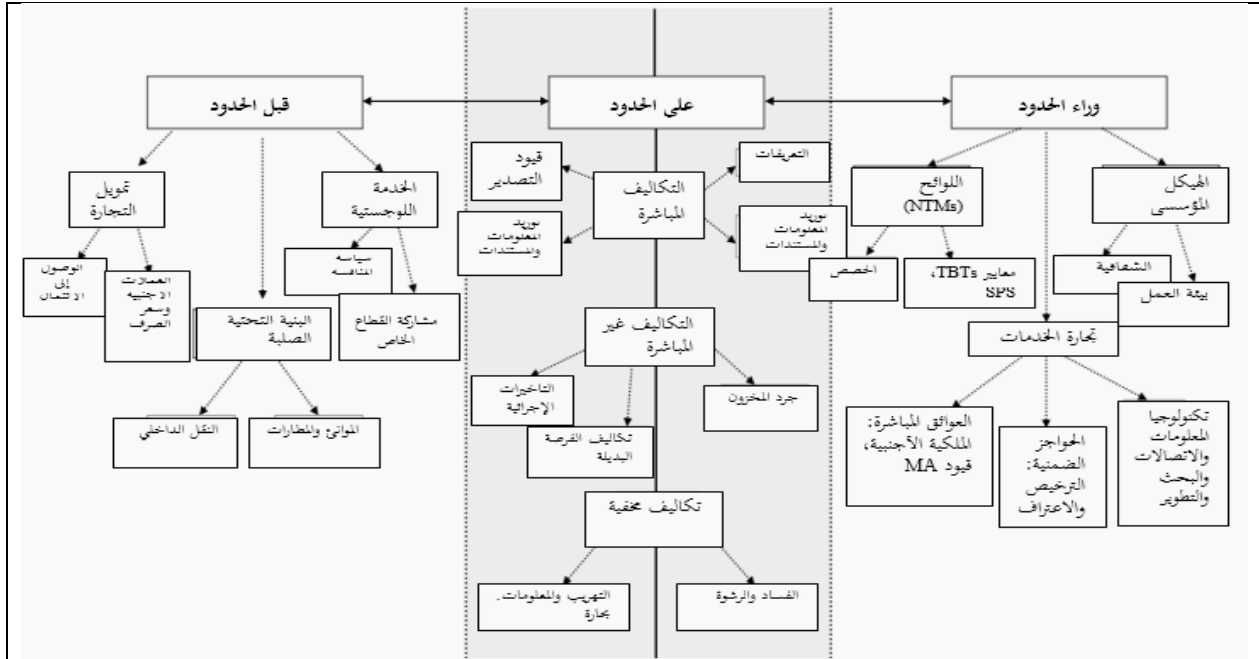
¹ Idem

² نقصد هنا بالتكاليف، تلك التكاليف التي تختص بتدابير تيسير التجارة المتعلقة بالبنية الناعمة في الوكالات الحدودية والوكالات المرتبطة بها.

سبيل المثال، لن تسفر عن شيء يذكر ما لم يتم تبسيط البيروقراطية المرهقة قبل أتمتة النظام؛ وفي الوقت نفسه، تجعل التجهيزات والبنية التحتية غير الكافية بعض التدابير أكثر صعوبة في التنفيذ.

الشكل (2.1)

تشرح تكاليف التجارة



المصدر: تيسير التجارة والاقتصاد العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018، ص. 92

ثالثاً: مؤشرات قياس تيسير التجارة

إنّ التعاريف المختلفة لتيسير التجارة، بين تلك التي تقتصر على الإجراءات على مستوى الحدود فقط، وتلك التي تتعدى ذلك لتشمل البنية التحتية الصلبة منها والناعمة التي لها علاقة بتسريع حركة تداول السلع، عكست التباين في عديد المؤشرات التي أنشئت بغرض قياس تيسير التجارة. وبما أنه من الصعوبة بمكان مراجعة جميع المؤشرات نظراً لكثرتها وتعقيدها، سنقتصر على تلك التي درجت الأدبيات الاقتصادية على استخدامها بشكل متكرر، وهي تشمل مؤشرات "ممارسة أنشطة الأعمال" (Doing Business) (DB) الصادرة عن البنك الدولي، لا سيما تلك المتعلقة بالتداول عبر الحدود (Cross-border trading)، "مؤشر أداء الخدمات اللوجستية" (Logistics performance index) (LPI) للبنك الدولي أيضاً، "مؤشرات تيسير التجارة" (Trade facilitation indicators) (TFIs) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "مؤشر تمكين التجارة" (Trade Enablement Index) (TEI) للمنتدى الاقتصادي العالمي، و"مؤشر التنافسية العالمي" (Global Competitiveness Index) التابع أيضاً للمنتدى الاقتصادي العالمي.

1. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال

يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدر من قبل مجموعة البنك الدولي منذ عام (2002) وبشكل سنوي على العديد من الأبعاد المهمة للبيئة التنظيمية التي تؤثر على الشركات المحلية، فهو يوفر

مؤشرات كمية عن 12 مجالاً من مجالات تنظيم الأعمال وهي: التنظيم لبدء عمل تجاري، والتعامل مع تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الممتلكات، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية الإعسار، وتوظيف العمال، والتعاقد مع الحكومة.¹ ويتم تلخيص هذه المؤشرات بعد ذلك بمؤشرين اثنين: مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" (Ease of Doing Business) الذي يصنف البلدان وفقاً لأدائها النسبي، ومؤشر نتيجة "المسافة إلى الحدود" (Distance to the Frontier) الذي يشير إلى مدى ابتعاد الاقتصاد في وقت معين وفي المتوسط عن أفضل الممارسات، أي الاقتصاد الأفضل أداءً.

1.1. التجارة عبر الحدود: يعتبر مؤشر التجارة عبر الحدود من بين مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال الأكثر تداولاً في مجال تيسير التجارة، حيث يركز على المتطلبات الإجرائية لتصدير واستيراد شحنة قياسية من السلع عن طريق النقل البحري، وتشمل المؤشرات الرئيسية للتجارة عبر الحدود حسب آخر تقرير لممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 ما يلي:

- الوقت اللازم للامتثال لجميع الإجراءات المطلوبة لتصدير السلع؛
- الوقت اللازم للامتثال لجميع الإجراءات المطلوبة لاستيراد السلع؛
- التكلفة المرتبطة بكافة الإجراءات المطلوبة لتصدير السلع؛
- التكلفة المرتبطة بكافة الإجراءات المطلوبة لاستيراد السلع.

وهو يغطي ثلاثة من الإجراءات:

1. الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية: يتضمن ذلك الوقت والتكلفة المرتبطين بالامتثال للشروط والمتطلبات المستندية لدى جميع الهيئات والجهات الحكومية في اقتصاد المنشأ، واقتصاد المقصد وأي اقتصادات يتم عبور السلع والبضائع من خلالها؛ ويتمثل الهدف من وراء ذلك قياس إجمالي عبء إعداد مجموعة من المستندات التي تساعد على إنجاز معاملة التجارة الدولية؛

2. الامتثال لقوانين الحدود: يتضمن الامتثال لقوانين الحدود الوقت والتكلفة المرتبطين بالامتثال لقوانين الجمارك في الاقتصاد المعني والقوانين ذات الصلة بأعمال الفحص والتفتيش الأخرى الإلزامية لعبور الشحنة حدود الاقتصاد المعني، وكذلك الوقت والتكلفة لأعمال المناولة التي تتم في موانئها أو على حدودها، ويتضمن الوقت والتكلفة لهذه الجزئية الوقت والتكلفة للحصول على المستندات وإعدادها وتقديمها أثناء أعمال المناولة في الموانئ أو على الحدود، وكذلك التخليص الجمركي، وإجراءات الفحص والتفتيش؛

3. النقل الداخلي: يتضمن النقل الداخلي الوقت والتكلفة المرتبطين بنقل الشحنة من مخزن في أكبر مدينة تجارية وصناعية في الاقتصاد المعني إلى الميناء البحري أو الحدود البرية الأكثر استخداماً في الاقتصاد.

¹ Business, D. 2012, **Doing business : report 2012**, The World Bank. Available at: <http://www.doingbusiness.org/about-us>. (7/12/2019).

وتتضمن هذه المجموعة من الإجراءات الوقت والتكلفة المرتبطين بالنقل الفعلي؛ وأي تأخيرات في المرور وأعمال التفتيش من جانب شرطة الطرق؛ وكذلك الوقت المستغرق في التحميل والتفريغ في المخزن أو على الحدود، وبالنسبة لأي اقتصاد ساحلي وله شريك تجاري خارجي، يتضمن النقل الداخلي الوقت والتكلفة بدءاً من تحميل الشحنة في المخزن حتى وصول الشحنة إلى ميناء هذا الاقتصاد، وبالنسبة لأي دولة لها علاقات تبادل تجارية من خلال حدود برية، يتضمن النقل الداخلي الوقت والتكلفة بدءاً من تحميل الشحنة في المخازن حتى وصول الشحنة إلى الحدود البرية لهذا الاقتصاد.

ويحدد ترتيب الاقتصادات من خلال قياس المسافة (مدى الابتعاد) بين كل تقدير للإجراءات الثلاث السابقة لاقتصاد معين و"درجات الحدود"؛ ويقصد بـ "درجات الحدود" أفضل أداء (أفضل الممارسات) الذي تم رصده في كل مجال من مجالات أنشطة الأعمال عبر جميع الاقتصادات، وتسجل المسافة إلى الحدود على مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 0 أسوأ أداء و100 أفضل أداء.

ويجري جمع البيانات حول التجارة عبر الحدود من خلال استبيان موجه لشركات الشحن المحلية، والمخلصين الجمركيين، وسلطات الموانئ والتجار. وإذا لم يكن لدى الاقتصاد المعني تبادل تجاري على نطاق واسع عبر الحدود من خلال القطاع الخاص نتيجةً للقيود الحكومية، أو الصراعات المسلحة، أو الكوارث الطبيعية، فإن هذا الاقتصاد يحصل على تصنيف "لا ممارسة"؛ والاقتصاد الحاصل على تصنيف "لا ممارسة" يحصل على تقدير "صفر" في نتائج الأداء لجميع مؤشرات التجارة عبر الحدود.¹

الجدول (2.1)

مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال

المؤشر	ماذا يقيس
بدء النشاط التجاري	الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء شركة ذات مسؤولية محدودة للرجال والنساء
التعامل مع رخصة البناء	الإجراءات والوقت والتكلفة لإتمام كافة الإجراءات الرسمية لبناء مستودع وآليات مراقبة الجودة والسلامة في نظام تصاريح البناء
الحصول على الكهرباء	الإجراءات والوقت والتكلفة للتوصيل بالشبكة الكهربائية؛ موثوقية إمدادات الكهرباء؛ وشفافية التعريفات
تسجيل الملكية	الإجراءات والوقت والتكلفة لنقل الملكية وجودة نظام إدارة الأراضي للرجال والنساء
الحصول على الائتمان	قوانين الضمانات المنقولة ونظم المعلومات الائتمانية
حماية المستثمرين الأقلية	حقوق مساهمي الأقلية في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفي حوكمة الشركات
دفع الضرائب	المدفوعات والوقت وإجمالي الضرائب ومعدل المساهمة للشركة للائتمان لجميع اللوائح الضريبية وكذلك عمليات ما بعد التقديم
التجارة عبر الحدود	الوقت والتكلفة لتصدير منتج الميزة النسبية واستيراد قطع غيار مركبة
إنفاذ العقود	الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري وجودة الإجراءات القضائية للرجال والنساء
تسوية الإعسار	الوقت والتكلفة والنتيجة ومعدل الاسترداد للإعسار التجاري وقوة الإطار القانوني للإعسار
توظيف العمال*	المرونة في تنظيم العمل

¹ البنك الدولي، قياس أنشطة ممارسة الأعمال، التجارة عبر الحدود، (بدون تاريخ)، متاح على:

[https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/trading-across-borders \(7/12/2019\)](https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/trading-across-borders (7/12/2019)).

* ملاحظة: لا يشكل توظيف العمال والتعاقد مع مجموعات المؤشرات الحكومية جزءاً من تصنيف سهولة ممارسة الأعمال في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2020).

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2012)، البنك الدولي، 2012، ص. 19

2. مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

تُعرف اللوجستيات (Logistics) بأنها تلك السلسلة من الأنشطة الخدمية، كالنقل والتخزين والسمسرة والتسليم السريع والبيانات ذات الصلة وإدارة المعلومات، التي لا مناص منها لتحريك السلع عبر حدود البلد وداخلها (يمكن وصفها "بالأنترنت المادي")؛ والغاية المرجوة من وراء هذه الخدمات هو تقليص التكاليف التجارية، وذلك بضمان نقل المنتجات من المنتجين إلى المستهلكين بالسرعة المطلوبة، وأن تصل إلى وجهتها على أحسن حال دونما ضرر أو إتلاف يلحق بها؛ لذا بات من الضروري التفكير في قياس أداء اللوجستيات لتحديد مواطن الضعف في السلاسل اللوجستية قصد معالجتها؛ كما أن قياس الأداء مهم جداً في تقييم مدى ملائمة بيئة الأعمال في البلدان المختلفة وحدود إمكانياتها في سبيل انخراطها في التجارة الدولية.

من هنا يأتي مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI) (Logistics Performance Index) الذي هو مؤشر مركب قام بتصميمه البنك الدولي لمحاولة قياس جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية للدول، بهدف مساعدة هذه الدول على تحديد التحديات والفرص التي تعترضها في مجال اللوجستيات التجارية، وتعيين الإجراءات التي ينبغي أن تقوم بتنفيذها قصد تحسين أدائها في هذا المجال. ويقدم البنك الدولي تقريره عن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية مرة كل سنتين¹.

يتكوّن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من مؤشرين، دولي ومحلي؛ المؤشر الدولي، يقدم تقييمات نوعية للبلد، عن ستة أبعاد للتجارة، يجربها خبراء في اللوجستيات يعملون خارج البلد، ويطلب من كل مجيب على أسئلة المسح ترتيب ثمانية بلدان بالإضافة إلى بلده. أما المؤشر المحلي فيؤفّر تقييمات نوعية وكمية للوجستيات في بلد معين، يجربها خبراء يعملون فيه، ويتضمن معلومات مفصلة عن بيئة اللوجستيات، وبيانات عن التكاليف، ووقت التنفيذ، والعمليات والمؤسسات اللوجستية الأساسية. وحسب آخر تقرير صادر لسنة (2018) فقد شمل المسح 167 بلداً.

يتراوح مدى المؤشر من القيمة 1 (الأسوأ) إلى القيمة 5 (الأفضل) ويتألف من ستة عناصر أساسية هي:

1. الجمارك: كفاءة التخليص الجمركي على الحدود (الإجراءات الجمركية: معالجة البيانات الجمركية عبر الأنترنت، وضرورة استخدام مخلص جمركي معتمد في عملية التخليص، واختيار مكان التخليص النهائي، والإفراج عن البضائع بتعهد بانتظار إتمام المستندات المطلوبة للتخليص، وإخضاع الواردات للمعاينة، أو لعدة

¹ يمكن تصفح بيانات المؤشر والتقارير على الرابط التالي: <https://lpi.worldbank.org> (02/07/2019)

معاينات)؛ ويشمل هذا العنصر ثلاثة أنواع من السلطات الحدودية: الإدارات الجمركية، ووكالات ضمان الجودة/الالتزام بالمعايير، ووكالات الصحة والصحة النباتية؛

2. البنى الأساسية: الموانئ، والطرق، والسكك الحديدية، والمطارات، ومرافق التخزين وإعادة الشحن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

3. جودة الخدمات اللوجستية: النقل البري، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل الجوي، والنقل البحري والموانئ، والتخزين، وإعادة الشحن والتوزيع، ووكلاء الشحن، والدوائر الجمركية، ووكالات ضمان الجودة/المعايير، ووكالات الصحة والصحة النباتية، والمخلصون الجمركيون، وجمعيات التجارة والنقل، والمرسل إليهم أو الشاحنون؛

4. التوقيت: توقيت التخليص والتسليم (تواتر وصول الشحنات إلى المرسل إليهم ضمن مواعيد التسليم المقررة أو المتوقعة، والتأخير، والتخزين الإلزامي، والمعاينة قبل الشحن، والمعاينة عند نقل البضائع من سفينة إلى أخرى، والأنشطة الإجرامية، وطلب المدفوعات غير الرسمية)؛

5. سهولة ترتيب الشحنات الدولية: سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية؛

6. التتبع والتعقب: القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها.¹

ويشكل مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الدولي مقياساً يوجز أداء قطاع اللوجستيات، ويدمج البيانات عن عناصر الأداء الرئيسية الستة في مقياس إجمالي واحد، ونظراً لتشابه أوزان العناصر الستة، يصبح المؤشر الدولي أقرب إلى متوسط بسيط لهذه المؤشرات الستة.

الشكل (3.1)

مكونات مؤشر الخدمات اللوجستية

¹ الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لجنة النقل واللوجستيات. 2017، مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية. مكوناته ومنهجية إعداده ومستوياته. بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ص ص.



المصدر: من تصميم الطالب بناء على ما سبق

3. مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإنشاء مجموعة من مؤشرات تيسير التجارة (TFIs) (Trade Facilitation Indicators) تغطي مجموعة كاملة من الإجراءات الحدودية لأكثر من 163 دولة (سنة 2019).

تتطابق مؤشرات (TFIs) مع البنود الرئيسية لاتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية مما يتيح ربط هذه المؤشرات بأحكام الاتفاقية سالفه الذكر¹ وهي مرتبة حسب 11 مؤشراً: توافر المعلومات، المشاورات، أحكام مسبقة، إجراءات الاستئناف، الرسوم والمصاريف، متطلبات التوثيق، أتمتة إجراءات الحدود، تبسيط العمليات الحدودية، تعاون وكالة الحدود المحلية، التعاون بين الوكالات عبر الحدود، الحوكمة والنزاهة؛ كما تسمح (TFIs) بتقييم الأثر المحتمل لتطبيق التدابير الواردة في الاتفاقية سالفه الذكر، وتحديد أولويات مجالات العمل، وتعبئة المساعدة التقنية وبناء القدرات بطريقة أكثر استهدافاً. وتوفر أيضاً أداة للبلدان لتصوير حالة تنفيذ مختلف مجالات السياسات والتدابير المتضمنة في الاتفاقية لرصد التقدم الذي تحرزه منذ عام (2012) ولإجراء مقارنات مع البلدان الأخرى أو مجموعات البلدان التي تهمها، وذلك لأن (TFIs) لا تقيس فقط المدى الفعلي الذي أدخلت به الدول ونفذت تدابير تيسير التجارة من حيث القيمة المطلقة، ولكن أيضاً أدائها بالنسبة للآخرين، باستخدام سلسلة من التدابير الكمية في المجالات الرئيسية لعملية الحدود.

¹ أضيف مؤشر إضافي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتجاوز نطاق اتفاقية تيسير التجارة ليعكس عناصر الحكم الرشيد وحياد إدارات الحدود

يتم تحديث البيانات المتعلقة ب (TFIs) كل عامين، مما يسمح للبلدان بمراقبة التقدم الذي تحرزه منذ عام (2012) (السنة التي تم فيها إطلاق المشروع لأول مرة).¹

الجدول (3.1)

الهيكل العام لمؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المؤشر	الوصف
توافر المعلومات	نقاط الاستفسار، نشر المعلومات التجارية، بما في ذلك على الإنترنت
إشراك المجتمع التجاري	مشاورات مع التجار
أحكام مسبقة	بيانات سابقة من قبل الإدارة لمطالبة المتداولين بالتصنيف والمنشأ وطريقة التقييم وما إلى ذلك، المطبقة على سلع محددة في وقت الاستيراد؛ القواعد والعمليات المطبقة على مثل هذه التصاريح
إجراءات الاستئناف	إمكانية وطرق استئناف القرارات الإدارية من قبل الوكالات الحدودية
الرسوم والمصاريف	ضوابط على الرسوم والمصاريف المفروضة على الواردات والصادرات
الشكليات - الوثائق	قبول النسخ وتبسيط المستندات التجارية؛ التنسيق وفقاً للمعايير الدولية
الشكليات - الأتمتة	التبادل الإلكتروني للبيانات؛ استخدام إدارة المخاطر؛ إجراءات الحدود الآلية
الشكليات - الإجراءات	تبسيط ضوابط الحدود؛ نقاط تقديم واحدة لجميع الوثائق المطلوبة (نوافذ واحدة)؛ عمليات التدقيق بعد التخليص
التعاون الداخلي	المشغلين الاقتصاديين المصرح لهم
التعاون الخارجي	السيطرة على تفويض السلطات الجمركية؛ التعاون بين مختلف الوكالات الحدودية للبلاد
الحوكمة والنزاهة*	التعاون مع الدول المجاورة والدول الثالثة
	الهياكل والمهام الجمركية؛ المسائلة؛ سياسة الأخلاق

* ملحوظة: يقع مجال الحوكمة والنزاهة خارج نطاق سلطة اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية

المصدر: تيسير التجارة والاقتصاد العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018، ص. 17

4. مؤشرات تمكين التجارة للمنتدى الاقتصادي العالمي

تم نشر سلسلة تقارير تمكين التجارة العالمي من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً منذ عام (2008)، وبداية من سنة (2010) صار يصدر كل سنتين. اعتمد التقرير حين ظهوره على مؤشر تمكين التجارة (ETI) (Enabling Trade Index) غير أنه خضع لعدة تعديلات في سياق برنامج تمكين التجارة للمنتدى الاقتصادي العالمي²، وذلك بمساعدة الأوساط الأكاديمية وبعض الشركات؛ وفي عام (2016) (وهو آخر تقرير لحد الآن صدر بتاريخ 30 نوفمبر 2016)³ أصبح المنتدى يصدر المؤشر بمعونة التحالف العالمي من أجل تيسير التجارة.

¹ OECD, oecd-ilibrary, **Trade Facilitation and the Global Economy**, (Without publishing date), Available at: https://www.oecd-ilibrary.org/trade/trade-facilitation-and-the-global-economy_9789264277571-en . (2/10/2018).

² خضع المؤشر لمراجعة رئيسية في نسخة 2014، وأضيفت بعض التعديلات في نسخة 2016 أيضاً.

³ يمكن الاطلاع على التقرير على صفحة الويب: (06/07/2019)

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GETR_2016_report.pdf

يقوم (ETI) بتقييم وقياس مدى توفر الاقتصادات على مؤسسات وسياسات وبنى تحتية وخدمات تسهل التدفق الحر للسلع عبر حدودها إلى أن تصل إلى وجهاتها؛ وبالتالي، فإن نطاق (ETI) أوسع بكثير من تيسير التجارة كما تناولته معظم المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، والتي تركز على تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية، لا سيما في سياق اتفاقية تيسير التجارة. على الرغم من أنها ليست الهدف الوحيد لمؤشر (ETI)، فإن إدارة الحدود تظهر بشكل بارز في (ETI).

يصنف التقرير مؤشرات تمكين التجارة إلى أربع مؤشرات رئيسية وهي: الوصول إلى الأسواق، وإدارة الحدود، والبنية التحتية، وبيئة التشغيل.

1. الوصول إلى السوق: يقيس هذا المؤشر مدى وتعقيد نظام التعريفات الجمركية في بلد ما، بالإضافة إلى الحواجز الجمركية والتفضيلات التي يتمتع بها مصدرو الدولة في الأسواق الخارجية؛
 2. إدارة الحدود: يقيّم هذا المؤشر جودة وشفافية وكفاءة إدارة حدود الدولة؛
 3. البنية التحتية: يقوم هذا المؤشر بتقييم مدى توفر البنية التحتية للنقل في البلد وإلى أي مستوى بلغت جودتها، والخدمات المرتبطة بها، والبنية التحتية للاتصالات اللازمة لتسهيل حركة البضائع داخل البلد وعبر حدودها؛
 4. بيئة التشغيل: يقيس هذا المؤشر جودة العوامل المؤسسية الرئيسية التي تؤثر على أعمال المستوردين والمصدرين الذين ينشطون داخل البلد.
- تنقسم هذه الفئات الأربع بدورها إلى سبع مكونات، تسمى المراكز، والتي تركز على جوانب أكثر تحديداً؛ يتكوّن كل منها هي الأخرى من عدد من المؤشرات التفصيلية التي تقيس الجوانب المهمة لتمكين التجارة.

يتكوّن المؤشر الفرعي للوصول إلى السوق من مرتكزين:

1. الوصول إلى الأسواق المحلية: يقيم هذا المركز مستوى وتعقيد التعريفات الجمركية للدولة، ويشمل متوسط التعريفات التي تطبقها الدولة، وحصة السلع المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية وتعقيد نظام التعريفات،
2. الوصول إلى الأسواق الخارجية: يقيم الحواجز الجمركية التي تعترض مصدرو الدولة في أسواق الوجهات، ويشمل متوسط التعريفات التي تدفعها الدولة بالإضافة إلى هامش التفضيل في أسواق الوجهة التي يتم التفاوض عليها من خلال اتفاقيات التجارة الثنائية أو الإقليمية أو الممنوحة في شكل أفضليات تجارية.

يتكون المؤشر الفرعي لإدارة الحدود من ركيزة واحدة:

1. كفاءة وشفافية إدارة الحدود: يقيس كفاءة وشفافية إدارة الحدود، وبشكل أكثر تحديداً، فإنه يغطي الكفاءة والشفافية والتكاليف المرتبطة باستيراد وتصدير السلع، ويتضمن تقييماً لنطاق وجودة وشمولية الخدمات الرئيسية التي تقدمها الجمارك والوكالات ذات الصلة، ومتوسط الوقت والتكاليف وعدد الوثائق المطلوبة لاستيراد

وتصدير البضائع، كما تقوم بتقييم مدى إمكانية التنبؤ بالإجراءات الحدودية، بالإضافة إلى شفافية العملية، معبرا عنها بتوفر المعلومات وجودتها التي تقدمها وكالات الحدود وكذا مستوى انتشار الفساد.

يتكون مؤشر البنية التحتية الفرعي من ثلاث ركائز:

1. توفر جودة البنية التحتية للنقل: يقيس توفر وجودة البنية التحتية المحلية لكل من وسائل النقل الرئيسية الأربعة: البنية التحتية للطرق البرية والجوية والسكك الحديدية والموانئ البحرية.
2. توفر وجودة خدمات النقل: يعد هذا المرتكز مكماً لسابقه، فهو يقيّم مدى توافر خدمات النقل وجودتها، بما في ذلك وجود وجودة شركات الشحن والخدمات اللوجستية في الدولة، وسهولة الشحن وتكلفته والزمن الذي يستغرقه؛ بالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه الركيزة مقياساً لكفاءة البريد.
3. توفر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تقيم هذه الركيزة مدى توفر وجودة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من حيث استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت من قبل السكان بشكل عام، ومن قبل الشركات للمعاملات التجارية، ومن قبل الحكومة للتفاعل مع المواطنين؛ كما أنها تأخذ بعين الاعتبار جودة الوصول إلى الإنترنت، حيث أضحى الوصول إلى النطاق العريض هو المعيار للاستفادة الكاملة من إمكانيات الإنترنت.

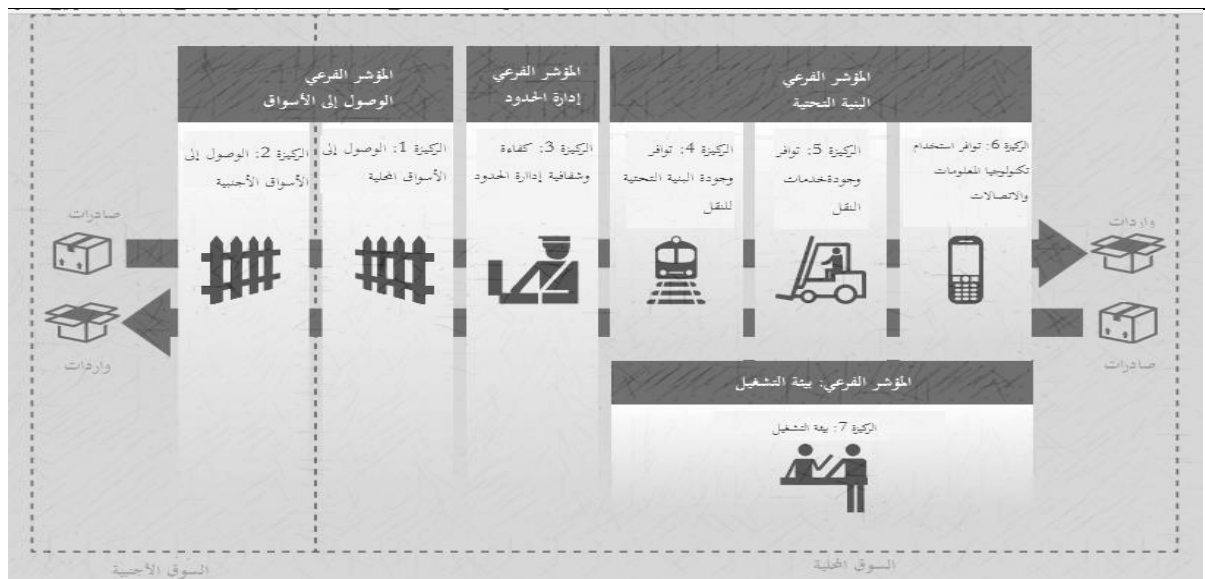
يتكون المؤشر الفرعي لبيئة التشغيل من مرتكز واحد:

1. بيئة التشغيل: يقيّم هذا المرتكز جودة بيئة التشغيل في بلد ما، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة الشركات التي تقوم بالتصدير والاستيراد والتجارة و/أو نقل البضائع لممارسة الأعمال التجارية، كما يقيّم مستوى حماية حقوق الملكية في البلد، وجودة ونزاهة مؤسساتها العامة، بما في ذلك القضاء من خلال المنازعات التجارية، وتوافر التمويل، بما في ذلك التمويل التجاري وانفتاحه على المشاركة الأجنبية من حيث الاستثمار الأجنبي والعمل؛ فضلاً عن مستوى الأمن المادي الذي يتصدى للجرائم والإرهاب.¹

الشكل (4.1)

مؤشر تمكين التجارة للمنتدى الاقتصادي العالمي (المؤشرات الفرعية والمرتكزات)

¹ World Economic Forum, & Global Alliance for Trade Facilitation, 2016. "The Global Enabling Trade Report 2016". Geneva: World Economic Forum ; Global Alliance for Trade Facilitation. PP. 13 -16. Available at: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GETR_2016_report.pdf (12/06/2018)



المصدر: تقرير تمكين التجارة العالمي (2014)، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2014، ص. 6

4. مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر مؤشر التنافسية العالمي من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام (1979) وبشكل سنوي. يهدف المؤشر إلى قياس القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول التي يغطيها تقرير التنافسية وإيجاد تصنيف لها حسب مستوى قدرتها التنافسية، ويستند ترتيب الدول وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي إلى 103 مؤشر فرعي مجمعة في 12 ركيزة أساسية (تقرير التنافسية العالمية 2019) تمثل بمجموعها المرتكزات الأساسية للتنافسية: المؤسسات؛ والبنية التحتية؛ واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واستقرار الاقتصاد الكلي؛ والصحة؛ والمهارات؛ وسوق المنتج؛ وسوق العمل؛ والنظام المالي؛ وحجم السوق؛ ودينامية الأعمال؛ والقدرة على الابتكار.

الجدول (4.1)

أبرز مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمؤشر التنافسية العالمي

الركيزة	المؤشر	الوصف
بنية تحتية	جودة شبكة الطرق	النتيجة على مؤشر جودة الطريق، والذي يقيس متوسط السرعة والاستقامة لمسار القيادة الذي يربط بين أكبر 10 مدن أو أكثر والتي تمثل معاً 15٪ على الأقل من إجمالي سكان الاقتصاد. يتراوح المقياس من 0 إلى 100 (ممتاز)
	جودة البنية التحتية للطرق	الرد على سؤال الاستطلاع "في بلدك، ما هي جودة (اتساع وحالة) البنية التحتية للطرق؟" [1 = رديء للغاية - من بين الأسوأ في العالم؛ 7 = جيد للغاية - من بين الأفضل في العالم]
	كثافة السكك الحديدية	كيلومترات من السكك الحديدية لكل ألف كيلومتر مربع من الأرض
	كفاءة خدمات القطارات	الرد على سؤال الاستطلاع "في بلدك، ما مدى كفاءة (أي التكرار، الالتزام بالمواعيد، السرعة، السعر) خدمات النقل بالقطار؟" [1 = غير كفء للغاية، من بين الأسوأ في العالم؛ 7 = كفء للغاية، من بين الأفضل في العالم]
	ربط المطار	يمثل مؤشر اتصال المطارات IATA، الذي يقيس درجة اندماج بلد ما في شبكة النقل الجوي العالمية.
	كفاءة خدمات النقل الجوي	الرد على سؤال الاستطلاع "في بلدك، ما مدى كفاءة (أي التكرار، الالتزام بالمواعيد، السرعة، السعر) خدمات النقل الجوي؟" [1 = غير كفء للغاية، من بين الأسوأ في العالم؛ 7 = كفء للغاية، من بين الأفضل في العالم]

ربط الشحن البحري	النتيجة على مؤشر اتصال الشحن البحري، الذي يقيم اتصال الدولة بشبكات الشحن العالمية. يستخدم المؤشر مقياساً مفتوحاً، مع درجة معيارية تبلغ 100 تقابل الدولة الأكثر ارتباطاً في عام 2004 (الصين)
كفاءة خدمات الموانئ البحرية	الرد على سؤال الاستطلاع "في بلدك، ما مدى كفاءة (أي التكرار، الالتزام بالمواعيد، السرعة، السعر) خدمات الموانئ البحرية (العبارات والقوارب) (للبلدان غير الساحلية: تقييم الوصول إلى خدمات الموانئ البحرية)؟" [1 = غير كفء للغاية، من بين الأسوأ في العالم؛ 7 = كفء للغاية، من بين الأفضل في العالم]
كفاءة تخليص الحدود	يقيّم فعالية وكفاءة عملية التخليص الجمركي وغيرها من وكالات مراقبة الحدود في الشركاء التجاريين الثمانية الرئيسيين لكل بلد. يتراوح المقياس من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل)
سوق المنتج	

المصدر: من تصميم الطالب اعتماداً على تقرير التنافسية العالمية (2018)، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2018.

رابعا: اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية¹

1. الخلفية التاريخية لاتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية

على الرغم من أن مصطلح تيسير التجارة قد يبدو مصطلحاً جديداً نسبياً، تم تناوله ابتداءً في أدبيات منظمة التجارة العالمية، إلا أن أصل المفهوم أبعد من ذلك بكثير، فهو يسبق حتى وجود الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات 1947)؛ فاتفاقية برشلونة والنظام الأساسي لحرية العبور لعام (1921)² (التي ما زالت سارية المفعول)، والاتفاقية الدولية لعام (1923) المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجمركية³ تغطيان العديد من القضايا التي تدرج اليوم ضمن تدابير تيسير التجارة.

فمع تطور الممارسات الجمركية في ضوء التقنيات الحديثة والتقدم في مجال النقل والاتصالات، ونتيجة لفحص القضايا الجمركية التي أثارها (الجات 1947)، اعتمدت منظمة الجمارك العالمية (التي أنشئت عام 1953) الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو)⁴ عام (1974)، والتي جرى تعديلها وتحديثها في يونيو/جوان (1999) لضمان وفائها بالمتطلبات المستجدة للحكومات وللتجارة الدولية التي تتناسب مع مقتضيات القرن الواحد والعشرين. دخلت اتفاقية كيوتو المعدلة حيز التنفيذ في 3 شباط/فبراير (2006)، وهي تغطي

¹ خليفة خالد، عقبة عبد اللاوي، الحاج العربي منصوري، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نمواً، مداخل في الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2019.

² اتفاقية برشلونة والنظام الأساسي لحرية العبور، هي معاهدة دولية وُقعت في 20 أبريل 1921؛ لضمان حرية العبور للسلع التجارية المختلفة عبر الحدود الوطنية، سُجلت في سلسلة معاهدات عصبة الأمم في 8 أكتوبر 1921، ودخلت حيز التنفيذ في 31 أكتوبر 1922. المعاهدة لا زالت سارية المفعول حتى الآن.

³ الاتفاقية الدولية المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجمركية هي معاهدة دولية وُقعت في جنيف في 3 نوفمبر 1923، سُجلت في سلسلة معاهدات عصبة الأمم في نوفمبر 1924، ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1923.

⁴ الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، هي معاهدة دولية وُقعت في 18 مايو 1973، وعُدلت في 2006

مجموعة من المسائل الجمركية، بما في ذلك تبسيط الوثائق، وتقييم الرسوم والضرائب، وآليات الاستئناف في الشؤون الجمركية؛ وتقدم عددا من المبادئ التوجيهية المحددة لمساعدة الدول في تقليل الحواجز التجارية بسبب العوائق الجمركية.

أما في ظل منظمة التجارة العالمية، فقد بدأت الجهود المستهدفة لإطلاق مناقشات تيسير التجارة في منتصف التسعينات؛ فخلال المؤتمر الوزاري الأول لأعضاء المنظمة في سنغافورة عام (1996)، ورد أول ذكر لموضوع تيسير التجارة في خطابات المنظمة، حيث وافقت الدول الأعضاء على تأسيس مجموعات عمل معنية بدراسة أربع قضايا؛ وهي التجارة والمنافسة، الشفافية في المشتريات الحكومية، التجارة والاستثمار، وموضوع تيسير التجارة. وقد أُطلق على هذه القضايا الأربع فيما بعد اسم "قضايا سنغافورة". وفيما يتعلق بقضية تيسير التجارة، فقد وافقت الدول الأعضاء على ما يلي: إجراء عمل استقصائي وتحليلي يعتمد على عمل المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة، وذلك بشأن تيسير إجراءات التجارة وتبسيطها؛ من أجل تقييم نطاق قواعد وأحكام المنظمة في هذا المجال¹.

عكست هذه اللغة ساعتهذا حلاً وسط بين فريقين، أولئك الذين يرغبون بالشروع في التفاوض على أساس اتفاقية تجارية جديدة وغيرهم ممن لا يتبنون هذا الطرح، لا سيما من الدول النامية والأقل نمواً، الذين كانوا أكثر تشككاً في جدوى المفاوضات على هذا الأساس، ويفضلون برنامج عمل محدود لشعورهم بعدم الاستعداد لاتفاق تجاري جديد؛ والسبب هو المخاوف من عدم امتلاك القدرة على تنفيذ التزامات إضافية².

وعندما أقرّت المنظمة جدول أعمال الدوحة للتنمية عام (2001) نصّ الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة على أن يقوم مجلس التجارة بالسلع بما يلي: "مراجعة الجوانب ذات الصلة بالمادة الخامسة (حرية العبور)، المادة الثامنة (الرسوم والإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير)، والمادة العاشرة (نشر وإدارة تشريعات التجارة) من (الجات 1994) وتوضيحها وتحسينها عند الضرورة، إضافة إلى تحديد احتياجات تيسير التجارة وأولويات الأعضاء وخاصة في البلدان النامية

¹ إعلان سنغافورة الوزاري، WT / MIN (96) / DEC، الفقرة 21. متاح على:

https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min96_e/wtodec_e.htm (10/06/2018)

² Neufeld, Nora, 2014. "The long and winding road: How WTO members finally reached a trade facilitation agreement," WTO Staff Working Paper, No. 2, ERSD-2014-06, p 3. Available at: https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd201406_e.pdf (10/06/2018)

والأقل نمواً¹؛ إلا أن هذا النص لم يتضمن بأي حال تكليفا بالشروع في التفاوض، ولكنه يوضح النطاق المحتمل لأي مفاوضات مستقبلية؛ وبالتالي، فقد قامت الدول الأعضاء بمراجعة هذه المواد الثلاث من منطلق تأثيرها على الإجراءات الحدودية.²

في يوليو/جويلية (2004) وفي إطار الأعمال الاستقصائية وأعمال المراجعة التي تم تدشينها منذ عام (1996) وافقت الدول الأعضاء أخيراً على إضافة تيسير التجارة إلى جدول أعمال الدوحة للتنمية، ليتضمن تكليفاً واضحاً من وزراء التجارة بالبدء بالتفاوض، وقد تم تشكيل مجموعة تفاوضية لتيسير التجارة في المنظمة، وبدأت عملها بجلسات تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى عرض خبرات المنظمات الدولية وأنشطتها في هذا المجال.

وفي الملحق (د) من الاتفاق الذي يطلق عليه "حزمة يوليو/جويلية" لعام (2004) حُدِّدت مجالات العمل في المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة بمراجعة المواد التي سبق ذكرها، وذلك بغرض إضفاء المزيد من السرعة على حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها جمركياً بما في ذلك بضائع العبور (الترانزيت)، كما نَوَّه الاتفاق للهدف من هذه المفاوضات المتمثل في تعزيز المساعدة والدعم الفني في بناء القدرات في هذا المجال، كما سعت المفاوضات كذلك إلى توفير التعاون الفعال بين سلطات الجمارك وأية سلطات أخرى ذات صلة بشأن تيسير التجارة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر (2004) تم تأسيس المجموعة التفاوضية بشأن تيسير التجارة التابعة للمنظمة، التي درست ما إذا كانت هذه المواد كافية لوحدها لدعم تيسير التجارة من خلال الإجراءات الوطنية التي يجب أن تتسم بالكفاءة والإدارة الفعالة للحدود، وقد اعتمدت العمليات الخاصة بتوضيح وتحسين هذه المواد على الاقتراحات المقدمة من جانب الدول الأعضاء.

وبعد مرور حوالي عقد من الزمن من المفاوضات وبتاريخ السابع من كانون الأول/ديسمبر (2013) وبمدينة بالي الإندونيسية رأت اتفاقية تيسير التجارة (TFA) (Trade Facilitation Agreement) النور، حيث وافق 159 عضواً عليها، وتُعَدُّ هي الأحدث من بين اتفاقيات المنظمة، وهي أولى النتائج المتحققة عن جدول أعمال الدوحة للتنمية التي بدا أنها حققت في

¹ إعلان الدوحة الوزاري، 1 / DEC / (01) / MIN / WT، الفقرة 27. متاح على:

https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindecl_e.htm (11/06/2018)

² WTO, 2013. "Trade Facilitation Agreement: A Business Guide for Developing Countries", International Trade Centre (ITC), (Technical paper), Doc. No. BTP-13-239.E, P 4. Available at: http://www.intracen.org/uploadedFiles/intracenorg/Content/Publications/AssetPDF/WTO%20Trade%20Facilitation%20Agreement_Arabic.pdf (11/06/2018)

النهاية بعض النجاح الملموس وإن كان محدوداً. وفي يوم الأربعاء 22 شباط/فبراير (2017) بمقرها بمدينة جنيف السويسرية، أعلنت المنظمة أن الاتفاقية¹ قد دخلت حيز التنفيذ، وذلك بعد أن أشعر ثلثاً أعضاء المنظمة قرار مصادقتهم لها.

الجدول (5.1)

أهم محطات معالجة موضوع تيسير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية

التاريخ	المناسبة	الإجراءات المتخذة
ديسمبر/كانون الأول 1996	المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة	إجراء عمل استقصائي وتحليلي بشأن تيسير التجارة
نوفمبر/ تشرين الثاني 2001	المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة	مراجعة الجوانب ذات الصلة بالمواد V، VIII، X من (الجات 1994)
جويلية/يوليو 2004	جدول الدوحة للتنمية (حزمة يوليو 2004)	تشكيل مجموعة تفاوضية لتيسير التجارة
ديسمبر/كانون الأول 2013	المؤتمر الوزاري السابع في مدينة بالي الإندونيسية	المصادقة على اتفاقية تيسير التجارة
فبراير/شباط 2017	مقر المنظمة بمدينة جنيف السويسرية	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

المصدر: من إعداد الطالب

ما نستخلصه، أنّه حتى وإن سلمنا بأن مصطلح «تيسير التجارة» هو أصيل منظمة التجارة العالمية، تم نحته وتداوله أول مرة في أديباتها، غير أنّ ذلك لا يعني البتّة بأنه مفهوم جديد يُعزى إلى بنات أفكارها؛ فمن خلال رصد المسار التاريخي للعمل التجاري متعدد الأطراف حول هذا الموضوع والذي سبق ظهور هذه الاتفاقية، تبين أن القضايا المتعلقة بالعقبات التقنية والإدارية على مستوى الجمارك والحدود (التي تغطيها اتفاقية تيسير التجارة اليوم) كانت من أقدم المجالات المتفاوض عليها في التجارة، بل سبقت حتى (الجات 1947) مع ما تمثله هذه الاتفاقية من رمزية في تاريخ العمل التجاري المتعدد الأطراف.

2. اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية

1.2 مضمون اتفاقية تيسير التجارة

تشمل اتفاقية تيسير التجارة مجموعة من الأحكام الهادفة إلى تذليل الصعوبات الإدارية التي تعوق حركة المبادلات التجارية الدولية، من خلال تخفيف وتبسيط الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير والاستيراد والعبور، وتتألف بشكل عام من 24 مادة مصنفة في ثلاث أقسام، يتكون القسم الأول من حوالي 40 تدبيراً منصوباً عليه في المواد من 1 إلى 12 المتضمنة للالتزامات التي سيتعين على الحكومات تنفيذها والساعية بصورة واضحة لضبط وتقنين الإجراءات الجمركية للدول الأعضاء أثناء عملية الاستيراد والتصدير، أما القسم الثاني فيشرح التدابير المرنة التي ستختص الدول النامية والأقل نمواً بتنفيذها والآجال الزمنية المحددة لها، بالإضافة إلى أحكام تربط هذه الالتزامات بالمساعدة الفنية لهذه الدول؛ وهو ما يطلق عليه بـ "المعاملة الخاصة والتفضيلية". تجدر الإشارة إلى أن هذا القسم متضمن في المواد من 13 إلى 24، ويختص القسم الثالث

¹ النص النهائي لاتفاقية تيسير التجارة متاح على: http://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/tradfa_e.htm (06/07/2019)

بالجانب المؤسسي؛ حيث يُلزم الدول الأعضاء بإنشاء لجنة تيسير التجارة على مستوى منظمة التجارة العالمية تُسند إليها متابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقية، بالإضافة إلى إنشاء لجان وطنية مكونة من الجهات والقطاعات المعنية بتيسير التجارة يُعهد إليها التنسيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، كما يحتوي هذا القسم أيضا على أحكام تتعلق بالتنفيذ الشامل للاتفاقية.

مما يجب التنويه إليه في هذا المقام أن المواد 10، 5، 8 من (الجات 1994) هي الأساس الذي بُنيت عليه أحكام اتفاقية تيسير التجارة من خلال تحسين وتوضيح هذه المواد، حيث كان من الأسهل والأنسب أن تركز جهود تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية على توضيح أحكام قائمة بالفعل بدلا من محاولة تصميم اتفاقية جديدة من الصفر.¹

الجدول (6.1)

بنود اتفاقية تيسير التجارة وعلاقتها بتوضيح وتحسين جوانب من المواد 10، 8، 5 (الجات 1994)

المادة 10 من الجات: نشر وإدارة اللوائح التجارية	
المادة 1 من اتفاقية تيسير التجارة	نشر وإتاحة المعلومات
المادة 2 من اتفاقية تيسير التجارة	المشاورات المسبقة لتطبيق القوانين واللوائح
المادة 3 من اتفاقية تيسير التجارة	الأحكام المسبقة
المادة 4 من اتفاقية تيسير التجارة	إجراءات الطعن والمراجعة
المادة 5 من اتفاقية تيسير التجارة	إجراءات أخرى لتحسين النزاهة وعدم التمييز والشفافية
المادة 8 من الجات: الرسوم والإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير	
المادة 6 من اتفاقية تيسير التجارة	تدابير متعلقة بالإتاوات والرسوم المحصلة عند الاستيراد والتصدير
المادة 7 من اتفاقية تيسير التجارة	الافراج عن البضائع وتخليصها
المادة 8 من اتفاقية تيسير التجارة	التنسيق بين الوكالات الحدودية
المادة 9 من اتفاقية تيسير التجارة	حركة البضائع المعدة للاستيراد تحت الرقابة الجمركية
المادة 10 من اتفاقية تيسير التجارة	الإجراءات الشكلية المرتبطة بالاستيراد والتصدير والعبور
المادة 5 من الجات: حرية العبور	
المادة 11 من اتفاقية تيسير التجارة	حرية العبور
التزام جديد	
المادة 12 من اتفاقية تيسير التجارة	التعاون الجمركي

المصدر: ماك دوغال، روبرت. 2017، تقييم التزامات تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة في سياق قواعد التجارة متعددة الأطراف القائمة، ص. 4.

2.2 مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقية تيسير التجارة

بالرجوع إلى مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية، والذي يشير عادة لفئة من النصوص القانونية في اتفاقيات المنظمة التي تمنح الدول النامية مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، كما تُعطي الدول المتقدمة الحق في معاملة الدول النامية بصورة تفضيلية، وقد جرت العادة أن تُصنف نصوص المعاملة الخاصة والتفضيلية في أربعة أقسام:

1. منح فترات طويلة نسبيا لتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات؛

¹ International Trade Centre (ITC), *WTO Trade Facilitation Agreement: A Business Guide for Developing Countries*, Geneva: ITC, 2013, p. 6.

2. التدابير الساعية لزيادة فرص التجارة للدول النامية؛

3. نصوص تتطلب من كل الدول الأعضاء مراعاة المصالح التجارية للدول النامية؛

4. الدعم المقدم لمساعدة الدول النامية لبناء البنية التحتية، ومعالجة النزاعات، وتنفيذ المعايير الفنية.

وبالإضافة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، تحتوي بعض اتفاقيات المنظمة أيضاً على نصوص خاصة لصالح الدول الأقل نمواً، وتتضمن هذه الشروط الخاصة بالدول الأقل نمواً أطراً زمنية أطول أو إعفاءات (جزئية أو كلية) من الالتزامات، وفي سياق المعاملة الخاصة والتفضيلية دائماً، يُقر أعضاء المنظمة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة للدول النامية والأقل نمواً وحاجاتها لتنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقيات المنظمة.¹

كما تمت الإشارة إليه سابقاً فقد نصّت اتفاقية تيسير التجارة على الجوانب المؤسسية والتنفيذية التي تصفي مرونة كبيرة في تنفيذ الالتزامات من قبل هذه الدول، حيث سمحت بالتنفيذ المرحلي لها على مدار فترات زمنية محددة، وسوف يكون بمقدور هذه الدول ربط التزاماتها بالحصول على المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية؛ أي أنّ كل عضو سيُتاح له تحديد الوقت الذي يناسبه وفق رزنامة وضعتها المنظمة لتنفيذ كل بند من الأحكام، كما يمكنه أيضاً تحديد الأحكام التي لن يستطيع تنفيذها إلا عند تلقي المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات؛ وبناء عليه، سيكون على كل دولة من هذه الدول تحديد توقيت التزاماتها ودخولها حيز التنفيذ وفقاً للفئات التالية:

- التزامات الفئة A: وتشمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضاء والتي تعتزم تنفيذها عند بدء سريان مفعول الاتفاقية، مع إخطار المنظمة بقائمة لها (أو في غضون عام واحد بعد بدء سريان المفعول في حالة عضو من الدول الأقل نمواً)؛

- التزامات الفئة B: وتشمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضاء والتي تعتزم تنفيذها بعد فترة انتقالية عقب بدء سريان مفعول الاتفاقية، مع إخطار المنظمة بقائمة لها والفترة الزمنية الانتقالية المزمع بدء التنفيذ بعدها؛

- التزامات الفئة C: وتشمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضاء والتي سيتم تنفيذها بعد فترة انتقالية عقب بدء سريان الاتفاقية وبعد اكتساب القدرة على التنفيذ من خلال توفير المساعدة والدعم الفني لبناء القدرات مع إخطار المنظمة بقائمة لها.²

وبالإضافة إلى مواطن المرونة للدول النامية والدول الأقل نمواً سالف الذكر، هناك مواطن أخرى تتمثل فيما يلي:

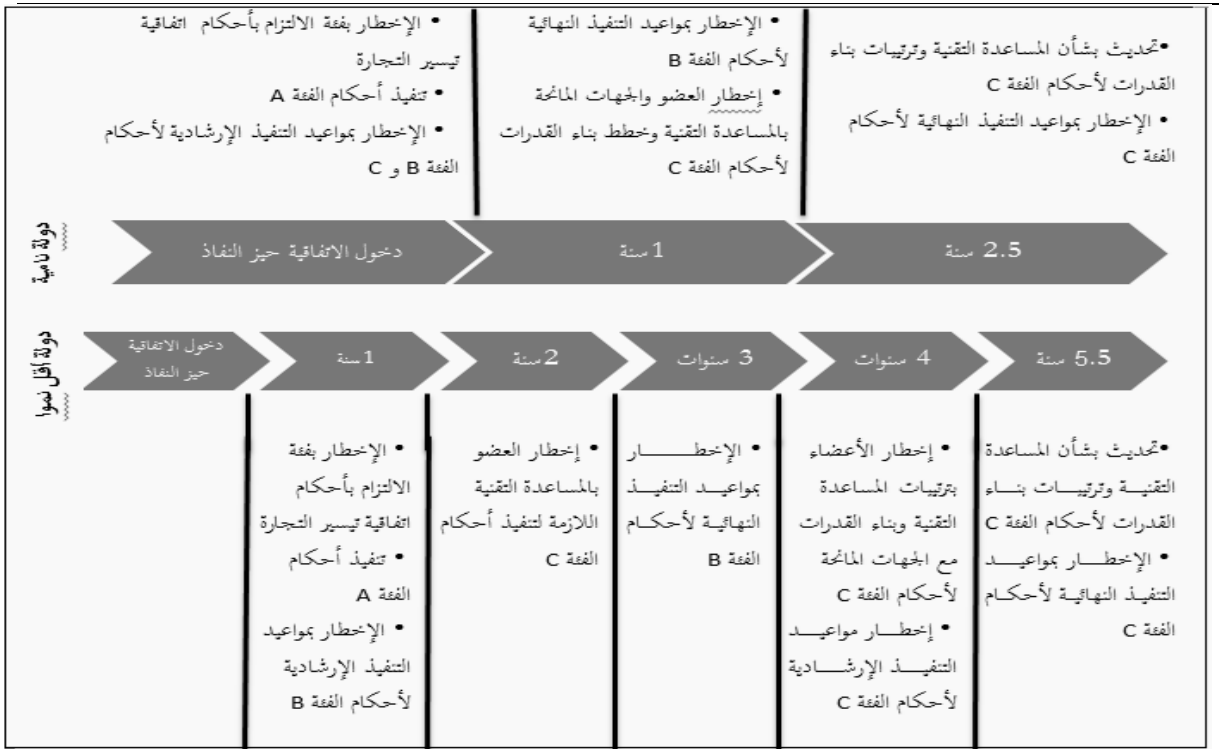
¹ الأمم المتحدة، مرشد تنفيذ تيسير التجارة، المعاملة الخاصة والتفضيلية (بدون تاريخ)، متاح على: <http://tfig.unece.org/AR/contents/sdt.htm> (11/06/2018)

² مركز التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 21

- آلية الإنذار المبكر: حيث يمكن للعضو طلب تمديد الفترة الزمنية من لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة إذا واجهته صعوبات في تنفيذ حكم من أحكام الفئتين B و C بحلول تاريخ إخطاره، وسيكون التمديد تلقائيًا إذا كان الوقت المطلوب للتمديد لا يتجاوز 3 سنوات؛
- فريق الخبراء: إذا لم يتم منح التمديد المطلوب ولم يكن لدى العضو القدرة على التنفيذ، فإن لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة ستشئ فريق خبراء لبحث القضية تُتوج بتقديم توصية؛
- المناقشة بين الفئات: يمكن للأعضاء نقل الأحكام بين الفئتين B و C بشروط محددة وسهلة؛
- فترة السماح: أعطت الاتفاقية فترات سماح للدول النامية والأقل نمواً، بحيث لا تُرفع عليها قضايا أمام هيئة تسوية المنازعات خلال فترة السماح وفقاً لكل صنف، ولمدة سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ للصنف A بالإضافة إلى ستة سنوات للصنف B وثمان سنوات بالنسبة للأقل نمواً¹؛
- أفردت الاتفاقية بنوداً حول بناء القدرات الذاتية من خلال الدول المانحة سواء كان ذلك ثنائياً أو من خلال منظمات دولية مع إخطار لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة.

الشكل (5.1)

إخطار البلدان النامية والأقل نمواً بجميع فئات الأحكام



المصدر: منظمة التجارة العالمية، تخفيف تدفق البضائع عبر الحدود تيسير التجارة، 2014.

¹ WTO, Trade Facilitation Agreement, *Special and Differential Treatment Provisions for Least Developed Countries (LDC)*, (Without publishing date), Available at: <https://bangladeshtradeportal.gov.bd/kcfinder/upload/files/Special%20and%20Differential%20Treatment%20under%20Trade%20Facilitation%20for%20LDCs.pdf> (1 7/0 1/2019)

بشكل عام تُرسي اتفاقية تيسير التجارة إطاراً جديداً غير معهود لمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية يظهر فيما يلي:

- لأول مرة في تاريخ الاتفاقيات المتعددة الأطراف تمنح الدول النامية والأقل نمواً، الحق في جدولة الالتزامات المستحقة عليها وفقاً لمستواها التنموي ومقدرتها على تنفيذ هذه الالتزامات بالإضافة إلى اشتراط توفير المساعدات الفنية للدول النامية وتأهيلها لرفع قدراتها الذاتية قبل تنفيذ الالتزامات؛ فالمادة 13 من الاتفاقية، تقرر على أن "مدى وتوقيت التنفيذ" من جانب البلدان النامية والأقل نمواً "يرتبط بقدراتها التنفيذية"، وحيث تفتقر أي دولة نامية أو أقل نمواً إلى القدرة على التنفيذ، "لن تكون هناك حاجة إلى القيام بذلك حتى يتم تحقيق القدرة على التنفيذ؛"
- قد تتلقى البلدان النامية والأقل نمواً التي تعاني من صعوبات في الامتثال للمواعيد النهائية للإخطار مساعدة أو تمديداً للمواعيد النهائية للإخطار حتى إذا كانوا يواجهون صعوبات في تنفيذ حكم ما، فقد يتلقون تمديداً للمواعيد التنفيذ تلك؛
- يسمح للبلدان النامية والأقل نمواً بتبديل الأحكام الخاصة بالفئة، مما يؤدي إلى تغيير طبيعة التزامات الإخطار والتنفيذ؛
- في الحالات التي لم يتم فيها منح تمديد وما زالت هذه الدول تعاني من صعوبات، يمكن تعيين فريق خبراء لتقييم وتقديم توصيات للتصدي للصعوبات؛
- لقد كانت تدابير المرونة تمنح في الممارسات السابقة بالتساوي وعلى أساس ارتباط كل بلد بالفئة التي ينتمي إليها (دول نامية أو أقل نمواً)، بمعنى معاملة واحدة وعلى أساس فئوي، تغير هذا المعطى في اتفاقية تيسير التجارة فأصبح التعامل على أساس فردي، أي معاملة كل بلد على حدة، وبذلك ابتعدت الاتفاقية على النهج القديم المتمثل في تصميم مقارنة واحدة تساوي بين الجميع على أساس فئوي؛
- في حين أن اتفاقية تيسير التجارة تخضع بشكل عام للتسوية الرسمية للنزاعات، غير أن العديد من الأحكام تعفي التدابير من اللجوء إلى تسوية المنازعات في ظروف معينة، فبموجب المادة 18 المحددة لتشكيل فريق خبراء، لا يخضع العضو الذي يطلب المراجعة لتسوية المنازعات للالتزامات الخاضعة للمراجعة لفترات زمنية محددة، والتي تختلف بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، كما تنص المادة 20 على فترات سماح لا يخضع خلالها تنفيذ أي تدبير من تدابير اتفاقية تيسير التجارة لتسوية المنازعات.
- إنّ المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تُعطي الدول النامية والأقل نمواً مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، والتي تركز أساساً على منح فترات سماح لتنفيذ الالتزامات، وتقديم الدعم المادي والفني لمساعدة هذه الدول للوفاء بالتزاماتها، شكلت نهجاً متبعاً في معظم اتفاقيات المنظمة، غير أن اتفاقية تيسير التجارة تحمل في ثناياها مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقة للدول النامية والأقل نمواً مما يعد خروجاً كبيراً عن الممارسة التقليدية للمنظمة في هذا الشأن.

ختاماً نستطيع أن نقول: إنّ موضوع "تيسير التجارة" هو أحد الموضوعات الجديدة في حقل التجارة الدولية، لكن رغم جدّته تمكن من أن يكون له موطئ قدم في العمل التجاري متعدد الأطراف من خلال انفراده باتفاقية تجارية تحت عباءة منظمة التجارة العالمية، وهذا وحده دليل على أهميته.

المبحث الثاني:

التنمية الاقتصادية: «الإطار المفهومي»

يُسلّط هذا المبحث الضوء على عدّة نقاط من الأدب الاقتصادي الذي تناول موضوع التنمية الاقتصادية. ينطلق من السرد التاريخي لمراحل تطوّر هذا الموضوع والملابسات التي ميّزت كل مرحلة من مراحل تطوّره والتي كان لها تأثير في إعادة صقل مفهوم التنمية الاقتصادية في كل مرّة، ثم يبحث في المرتكزات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في ضوء نتائج الخبرات التي أسفرت عنها تجارب الدول النامية بُعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، ليُفصّل بعدها الأهداف أو الغايات الكبرى لعملية التنمية هذه، ويختتم بالحديث حول تلكم المحاولات القديمة والحديثة في سبيل تصميم مقياس أمثل للتنمية الاقتصادية.

أولاً: التنمية الاقتصادية - مقارنة مفهومية

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، انتشرت موجة التحرّر الوطني، فنالت الكثير من البلدان استقلالها السياسي، غير أنها ورثت وضعاً اقتصادياً لم يفلح في توفير متطلبات العيش الكريم لأفرادها أو بالكاد. لقد تجلّت بوضوح فجوة هائلة ازدادت تعمّقا بمرور الوقت بين مستوى معيشة شعوب هذه الدول وبين نظرائهم في الدول المتقدمة، فما كان على هذه الدول التي وصّفت حينها بالمتخلفة إلّا أن تجتهد في تصميم برامج حكومية وتنفيذها لتقليص هذه الفجوة في محاولة " للحاق¹ " بركب الدول المتقدمة حتى يتسنى لمواطنيها أن ينعموا برغد العيش أسوة بأقرانهم من هذه الدول، فكانت عملية "التنمية الاقتصادية" (Economic Development) هي السبيل الكفيل الذي لا مناص منه لتحقيق هذا المسعى وتجسيده على أرض الواقع، غير أنّ خبرات هذه الدول النامية أظهرت خلال العقود الأخيرة أنّ مفهوم "التنمية الاقتصادية" لم يستقر عند معنى معين، بل اتسم بالتغيّر والتطوّر عبر الزمن.

1. مراحل تطوّر مفهوم التنمية الاقتصادية

1.1 مرحلة التركيز على النمو الاقتصادي

شاع من أواخر الأربعينات إلى أواخر الستينات من القرن المنصرم ّ التنمية الاقتصادية هي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد قادر على توليد زيادات مرتفعة ومستدامة في ناتجه الإجمالي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، وأضحى متوسط نصيب الفرد من الدخل مقياساً لمستوى التنمية. ولأنّ هذا المقياس يمكن أن يكون متحيزاً بسبب تأثره بالقيم المتطرفة والشاذة، وبالتالي لا يعكس على وجه صحيح ودقيق التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع، طُرِح السؤال الكبير حينها: ما مدى تأثير النمو الاقتصادي في الفقر والتوزيع؟ وهل تحقيق

¹ لقد انتقد سمير أمين في كتابه "الاقتصاد السياسي للتنمية" أطروحة اللحاق هذه والتي فسرها بأنها محاولة الأطراف في النظام الرأسمالي إنتاج ما تم إنتاجه في المركز، وزعم أنه مفهوم ترعرع في كنف الرأسمالية العالمية في القرن التاسع عشر، وتعمّق إبان القرن العشرين، ونادى (وهو الماركسي التوجه) بأن يكون القرن الواحد والعشرين هو قرن "التطوّر" الذي ليس مرادفاً - حسب - للحاق، فالتطوّر كما يقول هو مفهوم نقدي للرأسمالية يفترض مشروعاً اجتماعياً مختلفاً يتحدد بهدف مزدوج: تحرير الإنسان من الاستلاب الاقتصادي وإزالة إرث الاستقطاب على الصعيد العالمي!

نمو كاف يمكن أن يؤدي إلى تحسّن أو تراجع أم ليس له تأثير في توزيع الدخل وحجم الفقر وحدّته؟ بمعنى أشمل: هل ثمار النمو ستوزّع توزيعاً عادلاً بين الفقراء والأغنياء؟

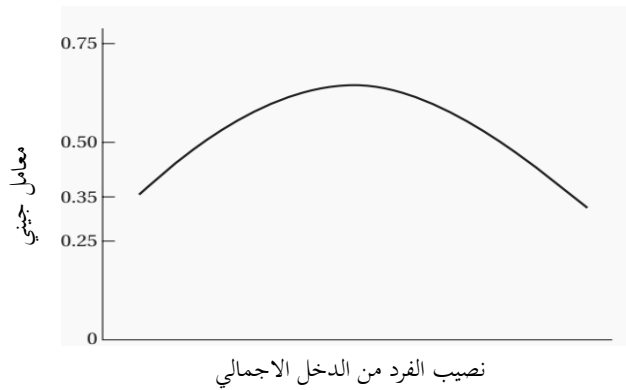
كان (Simon Smith Kuznets) من أبرز الذين تصدّوا للإجابة على هذا السؤال، فقد لاحظ أثناء تحليله للنمو الاقتصادي (Economic Growth) لعينات من الدول المتقدمة أنّ توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي يتجه إلى التدهور، بينما في المراحل المتأخرة سوف يميل إلى التحسّن¹، وقد عُرفت هذه الظاهرة بمنحنى كوزنتس المقلوب ("Inverted-U" Kuznets Curve)²

أما من ناحية التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية، فكان يُنظر إليها على أنها النمو الاقتصادي مصحوباً بتغييرات في هيكل الإنتاج والعمالة التي تُضفي إلى انخفاض حصّة الزراعة من الناتج الإجمالي للدولة مع الزيادة المناظرة لها في حصة الصناعة والخدمات، ولذلك تَمّت الدعوة إلى أن تتركّز استراتيجيات التنمية الاقتصادية على التصنيع على حساب الزراعة. ولعلّ نموذج (W. Arthur Lewis) من أشهر النماذج النظرية التنموية التي ركّزت على التغير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حدّ الكفاف.

في ظلّ هذا النموذج فإنّ الاقتصادات المتخلفة تتكوّن من قطاعين هما القطاع الزراعي (القطاع التقليدي)، الذي يتسم بوجود فائض من العمال فيه مما حدا بإنتاجية عنصر العمل أن تنحدر إلى الصفر وهو الوضع الذي يسمح بسحب هذا الفائض من الاقتصاد التقليدي دون خسارة في الإنتاج، وضخّه تدريجياً في القطاع الصناعي (القطاع الحديث) .

الشكل (1.2)

منحنى كوزنتس "المقلوب-U"



Source: Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, *Economic development*, Pearson Education, The United States of America, 2014, p: 236

¹ Simon Kuznets, "Economic growth and income inequality," *American Economic Review* 45 (1955) pp. 1-28

² يوضح منحنى كوزنتس الفرضية القائلة بأنه مع تطور الاقتصاد، تزيد قوى السوق من النمو الاقتصادي ومن عدم المساواة الاقتصادية أولاً، ثم ما تلبث أن تتراجع هذه الأخيرة والتي تتميز بأنها "U" المقلوبة. تم تقديم هذه الفرضية لأول مرة من قبل الاقتصادي سيمون كوزنتس في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

يركّز هذا النموذج عن عملية تحوّل العمالة ونمو الناتج والتوظيف في القطاع الحديث التي يتمّ تحقيقها من خلال التوسّع في هذا القطاع. ويفترض (Lewis) أنّ الأجور في القطاع الحديث يجب أن تكون أعلى بنحو 30 بالمائة على الأقل من متوسط الدخل في القطاع التقليدي حتى تحدث عملية التحويل هذه. أما السرعة التي يتمّ بها هذا التوسّع فإنها تتحدّد بمعدل النمو وتراكم رأس المال في الاستثمار الصناعي. فبمجرد الاستثمار تزداد أرباح القطاع الحديث، وبالاتماد على الفرض القائل بأنّ المستثمرين سوف يعيدون استثمار أرباحهم، سيزداد رأس المال المستثمر ويزداد معه الناتج الكلي والطلب على العمل ويرتفع مستوى التوظيف وهكذا، وستستمر هذه الوضعية إلى أن يتمّ امتصاص فائض العمالة في القطاع التقليدي.¹

نعود الآن لتفسير سبب تفاقم عدم المساواة خلال المراحل الأولى من النمو الاقتصادي قبل التحسّن في نهاية المطاف؛ فقد يُعزى ذلك إلى طبيعة التغير الهيكلي المصاحب للنمو، ووفقاً لنموذج (Lewis) فإن انطلاقة النمو ستتركز في القطاع الصناعي الحديث حيث العمالة محدودة ولكن الأجور والإنتاجية مرتفعة، لذا كان حريّاً بهذا القطاع أن يستأثر بثمار النمو. نتيجة لذلك تتسع فجوة الدخل خلال مرحلة تطور الاقتصاد من تقليدي إلى حديث، وفي هذه المرحلة المبكرة من النمو يتعدّد على الحكومات نظراً لانخفاض مداخيلها أن تلجأ لسياسات الانفاق العام الهادفة إلى تقليل الفقر أو تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء.²

2.1 مرحلة التركيز على الحدّ من الفقر وسوء التوزيع والبطالة

إن حتمية (Kuznets) القاضية بأولوية التركيز على النمو الاقتصادي (في المراحل الأولى للتطور الاقتصادي) وأنه لا يتعايش مع المساواة، أعاد التأكيد عليها (Lewis) حين قال: «موضوعنا هو النمو وليس التوزيع» (our subject matter is growth and not Distribution).³

ولاختبار صحة فرضية (Kuznets) أسفرت بيانات تم جمعها عن 18 دولة نامية عن أدلة تُعزّد من صحة هذه الفرضية. فمثلاً تحصل الخمس الأفقر من السكان في زامبيا سنة (2005) على 3.6 بالمائة فقط من الدخل، بينما تحصل الخمس الأغنى منهم على 55.2 بالمائة، في حين كان نصيب نظرائهم في اليابان هو 10.6 بالمائة و35.7 بالمائة على التوالي.

غير أنّ بيانات ثانية لعينة من البلدان مُصنفة حسب الفئات المختلفة للدخل⁴، كشفت أنّ نصيب الفرد من الدخل لا يرتبط بالضرورة بعدم المساواة؛ فأثيوبيا مثلاً سنة (2005) كانت من شريحة الدول منخفضة الدخل، سجلت درجة من اللامساواة أفضل من العديد من دول أمريكا اللاتينية، وهي دول مصنفة ضمن فئة الدول متوسطة الدخل. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أنّ عدم المساواة يميل إلى الارتفاع في البلدان مرتفعة

¹ Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, *Economic development*, Pearson Education, The United States of America, 2015, pp: 124-125

² Ibid. , p.236

³ W. Arthur Lewis, *The Theorv of Economic Growth*, Unwin, London, 1955, p: 9

⁴ الملحق رقم (1) يتضمن هذه البيانات والبيانات التي قبلها.

الدخل وأنه يميل إلى الانخفاض إلى حدّ ما على الأقل في دول أمريكا اللاتينية¹. لم يكن الأمر أفضل حالا بالنسبة للفقر والبطالة، فالاقتصاد الألماني على سبيل المثال، وعلى امتداد ثلاثين عاما (1970 — 2002) تضاعف ناتجه الإجمالي 100 بالمائة، غير أنّ معدلات الفقر والبطالة شهدت ارتفاعا كبيرا². جعلت هذه النتائج عددا من اقتصادي التنمية يشكّكون في فرضية (Kuznets) ويعتبرون أنها يمكن أن تكون متحيزة بسبب تأثيرها بطروف تاريخية طبعت المرحلة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة. من بين أولئك (Gunnar Myrdal) الذي أكد أنّ فكرة «توزيع الدخل لا بد أن يتجه إلى التدهور في سياق النمو قبل أن يبدأ في التحسن»، وما يبنى عليها من استنتاج بأولوية النمو على التوزيع، هي فكرة مبنية على خبرة الدول الصناعية القديمة التي ليس هناك ما يلزم باستنساخها في الدول النامية، وأنّ التحول إلى دولة الرفاه الاجتماعي في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية يعود بالأساس إلى الإصلاحات التي أسهمت في تحقيق نمو اقتصادي سريع ومنظم. لم يتوقف الأمر عند (Myrdal)، بل جاء من بعده (Mahbub ul Haq) وآخرون لتأكيد أنّ التعارض بين النمو والمساواة ليس ضروريا ولا هو حتمي في الظروف كلها. أبعد من ذلك توصل (Myrdal) من خلال أبحاثه إلى أنّ عدم المساواة هو الذي يشكل عقبة أمام التنمية، لذا لابد من عكس الاتجاه والسعي لتحقيق المزيد من المساواة مما يشجّع النمو ويسرّع وتيرته ويعجّل بالتنمية. إذا، لا مبرر لتأجيل النظر في مكافحة الفقر وخفض اللامساواة لحين الوصول لمرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، فهذا التأجيل لن يؤدي إلّا إلى تفاقم الفقر وازياد اللامساواة. وعليه، فإنّ فكرة مقايضة النمو بالمساواة توارت إلى الوراء، وبات المطلوب هو ترقية النمو بحيث يكون شموليا (Inclusive) بحيث يتم توزيع ثماره بشكل أكثر إنصافا بين أفراد المجتمع.

ولعلّ خير وصف لهذه المرحلة هو ذلك الثالوث الشهير من الأسئلة التي طرحها (Dudley Seers) حين جعل الإجابة عليها هي التي تحدّد مستوى التنمية في بلد ما: «ما الذي حدث للفقر؟ ما الذي حدث للبطالة؟ ما الذي حدث للمساواة؟»، فإذا استطاع اقتصاد ما أن يقلّل من حدّة هذه المشكلات الثلاث مجتمعة فهو في «حالة تنمية»، والعكس بالعكس³.

والخلاصة: أنّ النمو الاقتصادي الذي لطالما كان مهاب الجانب، بدأ يفقد تلك المكانة التي تبوّأها حيناً من الدهر، وبدأ يُنظر إليه نظرة أكثر واقعية، ولا أدلّ على ذلك من تلك الملاحظة الحصيفة التي نَبّه إليها (Stewart Wallis) حين شبّه النمو بعدّاد السرعة للسيارة، فهو يُخبر ما إذا كان الاقتصاد يسير بسرعة أو ببطء فقط ولا يتجاوز ذلك، وكما في السيارات، فإنّ عدّاد السرعة مفيد، لكنه لن يُخبر عن كلّ شيءٍ يريد السائق معرفته، فعلى سبيل المثال، لن يخبره عن درجة حرارة المحرك، أو عن مستوى الوقود، والأهمّ من ذلك،

¹ Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, OP. Cit., pp. 236 – 237

² هوريسست أفهيلد، ترجمة: عدنان عباس علي، اقتصاد يغدق فقرا (التحول من دولة النكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه)، سلسلة عالم المعرفة، العدد، 335، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2007، ص. 17.

³ Seers, Dudley, *The Meaning of Development*, International Development Review 11(4), 1969, pp. 3 – 4.

لا يخبره ما إذا كان يسير في الاتجاه الصحيح أم لا؛ لأنه من الممكن أن يسير الاقتصاد بسرعة كبيرة دون الاقتراب من تحقيق الأهداف المنشودة، بل في الواقع ربما يسير في الاتجاه المعاكس، فإذا نُبِّه سائق سيارة ما بأنه يسلك الطريق الخطأ، وكان ردّه "يجب عليّ أن أُسرّع" فسيحكم عليه الناس بأنه أحمق. هذا ما يحدث تماماً عندما يُبدي بعض الاقتصاديين امتعاضاً من حالة الاقتصاد فيشيرون إليهم زملائهم بضرورة تسريع النمو!¹ محصلة القول، لقد تحقق في هذه المرحلة التمايز المفهومي بين النمو والتنمية.

الجدول (1.2)

بعض الاختلافات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أساس المقارنة	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المفهوم	أضيّق من التنمية الاقتصادية	أوسع من النمو الاقتصادي
النطاق	يركّز فقط على دخل الأفراد	تركّز على تحسين ظروف معيشة السكان
المدة	عملية قصيرة المدى ومحدودة بفترات معينة	عملية طويلة المدى ومستمرة
القياس	يخضع للقياس الكمي فقط (الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)	يخضع للقياس الكمي والنوعي (مؤشر التنمية البشرية، المؤشر المرتبط بالجنس، مؤشر الفقر البشري، معدل وفيات الرضع، معدل معرفة القراءة والكتابة وما إلى ذلك)
متعلق بـ	الدول المتقدمة والنامية	الدول النامية على وجه الخصوص
الهدف	ارتفاع في المؤشرات مثل دخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي، إلخ	تحسن في متوسط العمر المتوقع ومحو الأمية ومعدلات الفقر ومعدل الوفيات، إلخ

Source : <https://www.educba.com/economic-growth-vs-economic-development/>

3.1 مرحلة التركيز على التنمية المستدامة

إنّ إطلاق العنان بصورة منفصلة لقوى السوق المحفزة لتسريع النمو الاقتصادي بأقصى سرعة ترتبت عنه آثار جانبية وخيمة تمثلت في الضغط الكبير على الموارد الطبيعية الذي أدّى إلى انخفاض انتاجيتها بل واستنفادها في بعض الأحيان لا سيما تلك الموارد الناضبة. يحدث هذا خاصة في الدول النامية التي يعتمد نسبة معتبرة من سكانها في معيشتهم بشكل كلي أو جزئي على الزراعة وتربية الحيوانات والصيد والغابات وغيرها²، إضافة إلى التكلفة الصحية الناجمة عن ارتفاع معدلات التلوّث بسبب التكاليف الرهيب على مصادر الطاقة الأحفورية؛ لذا صار لزاماً مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء خطط التحفيز الاقتصادي.

من هذا المنطلق، وفي عام (1984) كلفت الأمم المتحدة فريقاً من الخبراء يضم 22 شخصاً عُرف باللجنة العالمية للبيئة والتنمية (World Commission for Environment and Development)³ (WCED) والتي اشتهرت بلجنة (Brundtland) كلفتهم بتحديد مقاربات تُقحم البعد البيئي في

¹ Stewart Wallis, *Five Measure of Growth That Are Better Than GDP*, World Economic Forum .Available at: [https://www.weforum.org/agenda/2016/04/five-measures-of-growth-that-are-better-than-gdp/\(13/02/2018\)](https://www.weforum.org/agenda/2016/04/five-measures-of-growth-that-are-better-than-gdp/(13/02/2018))

² Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, OP. Cit., p. 490

³ أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن هناك تدهوراً شديداً في البيئة البشرية والموارد الطبيعية، ولحشد البلدان للعمل والسعي لتحقيق التنمية المستدامة معاً، قررت الأمم المتحدة في ديسمبر 1983 إنشاء لجنة برونتلاند المعروفة باسم اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)، وكانت مهمتها توحيد البلدان لمتابعة التنمية المستدامة، وقد تم حلّ اللجنة رسمياً في ديسمبر 1987 بعد إصدار تقرير "مستقبلنا المشترك"، المعروف أيضاً باسم "تقرير برونتلاند" وذلك في أكتوبر 1987.

استراتيجيات التنمية. وفي عام (1987) تمخض عمل هذا الفريق بإنجاز تقرير عُنون بمستقبلنا المشترك (Our common future) الذي يُعتبر على نطاق واسع بأنه من أبرز المساهمات، ونقطة تحول مهمة كان لها الفضل في طرح وبقوة مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable development) على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغيرها.

بعد تأكيده لحقيقة المخاطر التي تُحدق بالتنمية الاقتصادية جرّاء التغاضي عن التهديدات المترتبة بالبيئة يُلفت التقرير الانتباه إلى السبب الذي يقف وراء ذلك: "هناك إدراك متزايد لدى الحكومات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف بأنه من المستحيل فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة. تؤدّي أشكال عديدة من التنمية تلك التي تقوم على الموارد البيئية إلى تآكل هذه الموارد، ويمكن أن يؤدّي التدهور البيئي إلى تقويض التنمية الاقتصادية. إنّ الفقر سبب ونتيجة أساسية للمشاكل البيئية العالمية، لذلك، من غير المجدي محاولة معالجة المشاكل البيئية دون منظور أوسع يشمل العوامل الكامنة وراء الفقر العالمي وعدم المساواة الدولية".¹

يُعتبر التعريف المقتضب الذي صاغه تقرير لجنة (Brundtland; 1987) للتنمية المستدامة الذي لا زال الأكثر استخداماً واستشهاداً به، على الرغم من النقاش والنقد الطويل الذي طاله: "للإنسانية القدرة على جعل التنمية مستدامة لضمان أنها تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".² إنّ هذا التعريف يشير إلى أنّ الموارد الطبيعية ونوعية الهواء والماء واليابسة إرث مشترك لجميع الأجيال وإن تدميرها بشكل عشوائي لتحقيق أهداف اقتصادية قصيرة الأجل يُعتبر تعديّ وجور على حقوق الأجيال القادمة؛ لذا يقتضي أن تُدرج المحاسبة البيئية التي تُعنى بدمج الفوائد والتكاليف البيئية في التحليل الكمي للأنشطة الاقتصادية ضمن حسابات الدخل القومي. وإذا كان تحقيق استدامة التنمية "يتمّ فقط حين يظلّ المخزون من الأصول الرأسمالية ثابتاً أو يرتفع عبر الزمن".³ غير أنه يجب ألا تشمل الأصول الرأسمالية المصنعة (الآلات والمصانع والطرق) فحسب، بل تشمل أيضاً رأس المال البشري (المعرفة والخبرة والمهارات) ورأس المال البيئي (الغابات وجودة التربة والمراعي). وأن يكون المقياس المناسب لصافي الدخل القومي المستدام يُحسب كما يلي:

$$NNI^* = GNI - D_m - D_n - R - A$$

حيث (NNI*) هو الدخل القومي المستدام، (GNI) الدخل الوطني الإجمالي، (D_m) هو استهلاك الأصول الرأسمالية المصنعة، (D_n) هو استهلاك رأس المال البيئي (القيمة النقدية للهدر البيئي على مدار

¹ World Commission on Environment and Development. **Our Common Future**; Oxford University Press, New York, 1987. p. 3.

² Ibid. p. 8.

³ David W. Pearce and Jeremy J. Warford, **World without End: Economics, Environment, and Sustainable Development—A Summary** (Washington, D.C.: World Bank, 1993, p. 2. Available at: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/152731468322430419/pdf/multi-page.pdf/> (13/02/2018)

السنة)، (R) هي النفقات المطلوبة لاستعادة الفاقد من رأس المال البيئي (الغابات ومصائد الأسماك، وما إلى ذلك)، و (A) هي النفقات المطلوبة لتجنب تدمير رأس المال البيئي (تلوث الهواء، وجودة المياه والتربة، وما إلى ذلك).¹

في الآونة الأخيرة لم يعد يُنظر إلى الاستدامة من منظور البيئة فقط، بل تعدّاه إلى آفاق متعددة على اعتبار أنّ خيارنا، وفي شتى الميادين وليس المتعلق بالجانب البيئي فقط، سيكون لها تداعيات على غيرنا مستوطني هذا الكوكب أو على مستوطنيه مستقبلا، فقد جاء في التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام (2011) ما يلي: "الاستدامة لا تقتصر على قضية البيئة ولا تتوقف عليها، بل هي في الأساس نتيجة لخيارنا في أن نعيش حياتنا، مدرّكين أنّ كل عمل نقوم به الآن سيكون له أثر على سبعة مليارات نسمة تعيش على الأرض اليوم، ومليارات أخرى ستتوالى على هذه الأرض على مدى قرون من الزمن".²

4.1 مرحلة التركيز على جودة الحياة

«الناس هم الثروة الحقيقية للأمة. الهدف الأساسي من التنمية هو تهيئة بيئة مواتية للناس ليعيشوا حياة طويلة وصحية وخلاقة... رغم أنّ هذا يبدو حقيقة بسيطة، إلا أنه يتم تجاهلها بتراكم السلع والثروة المالية. يجب الإشارة إلى أنّ توسيع الإنتاج والثروة ليس إلّا وسيلة. يجب أن تكون نهاية التنمية هي رفاهية الإنسان».³ شكّلت هذه الكلمات الموجزة التي نُشرت في أول وأهمّ تقرير للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme) (UNDP) سنة (1990) تحوّلًا مهمًا في نهج التنمية. أما تقرير التنمية البشرية لسنة (2019) فقد أكّد هذا المنحى الجديد: «لابدّ لأيّ تقييم شامل لعدم المساواة من النظر في الدخل والثروة، لكن عليه أن يتجاوز الدولارات أو الروبيات ليفهم الفوارق في أبعاد التنمية البشرية الأخرى والعوامل التي تؤدّي إليها. بالطبع، هناك أوجه عدم مساواة اقتصادية، لكن هناك أيضا عدم مساواة في أبعاد أخرى أساسية للتنمية البشرية، مثل الصحة والتعليم والكرامة واحترام حقوق الإنسان. وهذه قد لا يكشفها النظر في الفوارق في الدخل والثروة دون غيرها. أما مقارنة عدم المساواة من منظور التنمية البشري فتتمحور على الإنسان: إنها تعني بقدرة الناس على ممارسة حريّاتهم في الوجود وفي تحقيق ما يصبون له في الحياة».⁴

¹ Ibid. pp. 2-3.

² الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الاستدامة والانصاف: مستقبل أفضل للجميع، نيويورك، 2011، ص. iv. متاح على: [https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr11/_HDR_2011_AR_Contents.pdf\(2/10/2019\)](https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr11/_HDR_2011_AR_Contents.pdf(2/10/2019)).

³ United Nations, United Nations Development Programme, **Human Development Report 1990**, New York, 1990, p. 9. Available at: [http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/219/hdr_1990_en_complete_nostats.pdf\(3/11/2019\)](http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/219/hdr_1990_en_complete_nostats.pdf(3/11/2019)).

⁴ الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، نيويورك، 2019، ص. 5. متاح على: [http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_arabic.pdf\(2/12/2020\)](http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_arabic.pdf(2/12/2020)).

لقد صار يُنظر إلى قضايا الفقر والمساواة ليس من زاوية الركون إلى حساب الناتج المحلي الإجمالي ومشتقاته، وإنما بمدى انعكاسه الايجابي على جودة حياة الناس وسعادتهم¹. رَسَخَ (Amartya Sen) المؤسس لفكرة التنمية البشرية، وعضو فريق محرري أول تقرير للتنمية البشرية تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هذا الأمر حين اعتبر بأنه لا يمكن قياس الفقر بشكل صحيح من خلال الدخل أو حتى من خلال مفهوم تعظيم المنفعة: «من المهم إدراك الدور الحاسم للثروة في تحديد ظروف المعيشة وجودة الحياة... يجب أن يتجاوز التصور الملائم للتنمية تراكم الثروة ونمو الناتج الإجمالي للبلد والمتغيرات الأخرى المرتبطة بالدخل»².

إذا، تفتنّ الاقتصاديون إلى أنّ جودة الحياة (Quality of life) هي التي يقتضي أن تكون المبتغى الأول الذي يجب أن تؤكّد عليه عملية التنمية الاقتصادية. ويُقصد بجودة الحياة، ذلك الإطار الذي يشمل جوانب موضوعية وذاتية في حياة الإنسان. تُركز الجوانب الذاتية التي يطلق عليها "الرعاية الذاتية" (Subjective well-being) على مستويات السعادة والمتعة والإشباع وما شابه ذلك، في حين تُركز الجوانب الموضوعية بشكل عام على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي تعكس مدى تلبية الاحتياجات البشرية، ويُطلق عليها "التنمية البشرية" (Human Development) التي يُعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها "عملية توسيع خيارات البشر"، و "أن يحي الإنسان حياة مديدة وصحية، ويتعلم ويحظى بمستوى معيشي لائق"³.

تلّف البنك الدولي (World Bank) هذا المفهوم، وهو الذي اصطفّ طيلة فترة الثمانينات من القرن المنصرم مع أولئك الذين نادوا باعتبار النمو الاقتصادي كهدف محوري للتنمية الاقتصادية، ليلتحق بالحق وينضم إلى كوكبة الذين باتوا ينظرون إلى أهداف التنمية بمنظور أوسع. ففي تقريره الصادر سنة (1991) أكدّ "أنّ التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في البلدان الفقيرة في العالم؛ فحياة أجود، أفضل بشكل عام من مجرد تحقيق دخول عالية، ولكنها تنطوي على أكثر من ذلك بكثير، إنها تشمل تعليم أفضل، ومستويات أعلى للصحة والتغذية، وفقر أقلّ، وبيئة أنظف، ومزيد من تكافؤ الفرص، وحرية فردية أكبر، وحياة ثقافية أكثر ثراءً"⁴.

بعد هذا العرض المختصر لمراحل تطور مفهوم التنمية الاقتصادية، وإمعان النظر فيها، يحيلنا إلى استخلاص نتيجتين:

¹ يقول أرسطو غي هذا الشأن: "الثروة كما هو واضح ليست الخير الذي نشده: ذلك لأنها مجرد أداة نافعة للحصول على شيء آخر"

² Amartya Sen, *Commodities and Capabilities*, Oxford University Press, 1999, p. 12.

³ United Nations, *United Nations Development Program, Human Development Report 1990*, New York, 1990, p. 10. Available at: http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/219/hdr_1990_en_complete_nostats.pdf

⁴ The World Bank, *The Challenge of Development*, World Development Report 1991, Oxford University Press, 1991, p. 4. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/5974/WDR%201991%20-%20English.pdf?sequence=1&isAllowed=y> (11/06/2018)

1. لقد استقرّ الرأي على جعل الإنسان بجميع مكوّناته الجسدية والعقلية والنفسية غاية التنمية وهدفها الأسمى. فالإنسان الذي كان يُنظر إليه مرّة كعنصر إنتاج، صُنوا بأقرانه من عناصر الإنتاج الأخرى من مال وآلات وتراب، ومرّة كمورد بشري على غرار الموارد الأخرى، ومرّة كرأس مال بشري يضاهي الرساميل الأخرى. إنّ هذه المفاهيم وأنّ بدت أنها في تطور "أخلاقي" مستمرّ إلّا أنها تتفق جميعها في جعل الإنسان شيئاً من أشياء أخرى تنصهر جميعاً رغبة في زيادة تراكم رأس المال بغرض التوسّع في الآلة الإنتاجية، وإنّ الرفاه المنشود لن يتأتّى إلّا كثرة من ثمار هذا التوسع. لقد كانت هذه النظرة ديدن الاقتصاد التقليدي منذ نشأته، إلى أنّ حدث هذا التحول الذي كشف أنّ هذا الرفاه يجب أن يتجلّى بصورة خاصة في تجويد حياة البشر من جميع النواحي.

2. إنّنا نجادل في هذه الأطروحة على أنّ إطلاق مفهوم "التنمية" بعمومه، ما هو إلّا تعبير خالص عن التنمية الاقتصادية التي هي قاعدة وأصل كل تنمية، وأنّ هذه التنمويات المشتقة، من قبيل التنمية البشرية والاجتماعية والمستدامة ما هي إلّا أبعاد جديدة للتنمية الاقتصادية تناسلت من رحمها، بل يمكن اعتبارها كعملية ديناميكية اعتيادية لإعادة صقل المفهوم، تأتي كمحاولة لإثرائه خاصة في ظل المستجدات التي تطرأ على الظروف المتحركة في حياة البشر من حين لآخر.

ثانياً. **مركّزات التنمية الاقتصادية وغاياتها:**

1. **مركّزات التنمية الاقتصادية**

من خلال استقراء تجارب الدول التنموية على مدار العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية على وجه خاص، ومن خلال مراجعتنا للأدب الاقتصادي لخبراء التنمية الذي انكبّ على دراسة هذه التجارب، تبين لنا أنّ التنمية الاقتصادية هي بمثابة مضلع ثلاثي الأضلاع؛ أيّ أنها لا تتجسّد على أرض الواقع ولا تؤتي ثمارها إلّا بالارتكاز على ثلاثة مركّزات رئيسية تتمثل في: نمو اقتصادي مستدام، وسياسات حكومية مناسبة، ومؤسسات جيّدة.

1.1 نمو اقتصادي مستدام: يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة التي يحققها اقتصاد ما في إجمالي إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة مقارنة بفترة زمنية أخرى، وغالباً ما يتم قياسه بواسطة الناتج القومي الإجمالي (Gross National Income) (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) (GDP)، وعادة ما تتمّ نمذجته كدالة في رأس المال المادي ورأس المال البشري والموارد الطبيعية والتكنولوجيا.

- رأس المال المادي (Physical capital): يتطلب تكوين رأس المال المادي وتراكمه، والذي يشمل المباني والآلات والمعدّات وحتى الطرق والجسور وخطوط الصرف الصحي والمياه (البنية التحتية)، التضحية بقسط من الاستهلاك الآني وتوجيهه للاستثمار، وهو الأمر الذي يُشكل معضلة كبيرة للاقتصادات النامية التي تشكو من ضعف معدلات الادخار، وفي بعض الأحيان تنعدم هذه المعدلات فتضطر للاستدانة الخارجية لتغطية استهلاكها.

• رأس المال البشري (Human Capital): يُسهم رأس المال البشري في النمو الاقتصادي بكيفيتين: أولاً: إنّ المزيد من العمال يُنتج المزيد من السلع والخدمات، بشرط ألا يصل الاقتصاد إلى مستوى تنعدم فيه الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال، وإذا بلغ الاقتصاد هذا المستوى فإن النمو سيتأثر سلباً. ثانياً: المعارف والمهارات التي يمتلكها العمال المدربون التي أضحت اليوم من أهمّ عوامل النمو الاقتصادي لدورها في زيادة إنتاجية العامل؛ فالدول المتقدمة التي وصلت اقتصاداتها إلى مرحلة قريبة من التوظيف الكامل لجأت إلى زيادة إنتاجية عمالها بواسطة التدريب والتطوير لتحفيز النمو.

• الموارد الطبيعية (Natural Resources): على الرغم من تفهم وتوقع الدور الإيجابي للموارد الطبيعية في تحقيق النمو، إلّا أنه في السنوات الأخيرة شكّك مجموعة من الاقتصاديين في اعتبار الموارد الطبيعية (خاصة المعادن والطاقة الأحفورية) أحد محددات التطور الاقتصادي؛ حيث أسهمت خبرات بعض الدول المتقدمة التي تشكو فقراً من هذه الموارد في تعزيز هذا التشكك. أكثر من ذلك لقد تحوّلت الموارد الطبيعية في بعض الأحيان من نعمة إلى نقمة، فقد توصلت بعض الدراسات التجريبية لوجود علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية في بعض البلدان وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية لديها. هذه الظاهرة أُصطلح على تسميتها بلعنة الموارد (Resource Curse)، وإنّ التاريخ ليزخر بعدد الأمثلة التي تُظهر أنّ سبب الاخفاق الاقتصادي لبعض الدول يعود لوفرة الموارد الطبيعية لديها! قد يعود ذلك لحالة التراخي والكسل والالتكالية التي تصيب الأفراد في هذه الدول من جهة، أو لحالة الفساد الذي يجد بيئة خصبة في هذه الاقتصادات، أو لأسباب أخرى، غير أنّ التاريخ يخبرنا أيضاً أن هذا الأمر لا يبدو كحتمية صارمة أو حقيقة مطلقة.

• التكنولوجيا (Technology): في العصر الحديث أضحت التكنولوجيا من أهمّ محركات النمو، فلقد كانت لها اليد الطولى في تغيير أساليب الإنتاج التي سمحت للعمّال بإنتاج المزيد من المنتجات وزيادة جودتها في نفس الوقت بنفس المخزون من السلع الرأسمالية، وإلى زيادة إنتاجية اليد العاملة. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها لا يكاد يخلو خط انتاجي من استعمالها. لقد صار من الصعوبة بمكان تصوّر عملية إنتاجية بدون تكنولوجيا.

توجد عوامل أخرى تؤثر في النمو الاقتصادي كالأستقرار السياسي والسلم الاجتماعي ونوعية المؤسسات. يُظهر الشكل (2.2) الأهداف التي يسعى النمو الاقتصادي لتحقيقها والتي بفضلها جعلته بؤرة اهتمام الحكومات والمنظمات الاقتصادية بغرض تحفيزه بأقصى ما يمكن.

الشكل (2.2)

أهداف النمو الاقتصادي



المصدر: من تصميم الطالب

غير أنه من الأهمية بمكان ألا نغفل عن الإشارة إلى آثاره الجانبية وتأثيراته السلبية التي كشفت عنها التجارب الدولية، ومن أهمها:

- عدم المساواة: حيث يمكن أن ينحاز النمو إلى شريحة صغيرة من المجتمع ويغض الطرف عن الطبقة الفقيرة بداعي عدم مشاركتها في النشاط الاقتصادي المولّد للنمو؛
- المشكلات البيئية: سيؤدّي النمو الاقتصادي المفرط إلى فائض في الإنتاج وإسراف في الاستهلاك، ممّا يُسبّب زيادة في مستوى التلوث، الذي سيقترّب عليه أعباء مالية ناتجة عن التكفل بالمشاكل الصحية الناجمة عنه، كما أنّ المبالغة في تحفيز النمو يمكن أن تُسهم في زيادة استخدام المواد الخام، وتُسرع في استنفاد الموارد الناضبة غير المتجددة؛
- التضخم: إذا نما الاقتصاد على حين غرّة، وبصورة سريعة؛ فإن دخول الأفراد ستشهد زيادات كبيرة، وسينجم عن ذلك زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بشكل يفوق ما هو متاح من العرض السلعي والخدمي الكلي، سيؤدي ذلك إلى تصاعد وتيرة الضغط على الأسعار مما يدفع إلى ارتفاعها؛
- المشكلات الاجتماعية: إنّ الإغراق في الرفاهية بسبب الدخل المرتفعة جعلت الناس أكثر جشعا ومادية، ممّا شجّع على انتشار الجريمة، وبرزت المشاكل الصحية كالبدانة، والأمراض النفسية كالتوتر والقلق والضجر والاكتئاب.

أخيرا، يمكن القول إنّ موجة الانتقاد التي طالت النمو الاقتصادي لا تعني بالضرورة الحطّ من شأنه أو إغفال دوره المركزي في تحقيق التنمية، بل نَبّهت فقط لوجوب التفكير الجاد والعمل المثمر للحد من آثاره السلبية على البيئة وحياة الناس من جهة، وتعزيز آثاره الإيجابية من جهة أخرى، وإنّ التمايز الذي حصل بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لا يعني فك الارتباط بينهما بل رسخ مقولة "النمو الاقتصادي شرط ضروري ولكنه ليس كافيا للتنمية الاقتصادية".

إنّ تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصر يكشف أنّ «النمو الاقتصادي الصديق للإنسان والبيئة» لم تفلح قوى السوق الحرة بمفردها في تجسيده، لذا لا بدّ من سياسات حكومية مرافقة.

2.1 سياسات حكومية مناسبة: للاعتناق من براثن التخلف، عرض الاقتصاديون على الدول النامية وصفتين متباينتين. اقترحت الوصفة الأولى أن يكون هناك تدخل حكومي هائل، يجب بمقتضاه أن تلعب الحكومة دوراً محورياً في التخطيط وتخصيص الاستثمار والائتمان والسيطرة على التجارة الخارجية، أما أنصار الوصفة الثانية فيعتبرون تدخل الحكومة هو جزء من المشكلة أكثر من كونه جزء من الحل، لذلك فهم يعتقدون أنّ إطلاق العنان للأسواق الحرة سيؤدي آلياً إلى النمو والازدهار.

أنصار "السوق الحرة" (Free Market) يستندون إلى الافتراضات القائلة بأن أسواق المنافسة الكاملة (Perfect competition markets) تحقق كفاءة باريتو (Pareto Efficiency)¹ لتخصيص الموارد؛ وعليه فإنّ السياسات التي تُقرب الاقتصاد من نهج السوق الحرة هي التي بإمكانها أن تعزز الرفاهية. أظهر (Greenwald-Stiglitz) أنّ هذه الافتراضات غير صحيحة، لأنّ جميع الاقتصادات في الحقيقة تعمل تحت سقف الأسواق غير كاملة المنافسة؛ أيّ أنها تتضمن دائماً تقريباً أشكالاً من التدخل الحكومي المحدود، بل أنّ النظريات الأساسية لاقتصادات الرفاهية، أشارت إلى حالة ما يسمى بـ «فشل السوق» (Market failure)، تلك الحالة التي تستوجب التدخل الحكومي الانتقائي لتصحيح تلك الاختلالات المحددة لفشل السوق، والتي كانت نتيجة عدم توفر الافتراضات التي تقوم عليها النظرية الأساسية، ومن ثمّ لا مبرر وجيه بأن السوق، إذا تركت لنفسها، ستقتيد بكفاءة باريتو³.

بالمقابل أبرز التطبيق العملي لتدخل الحكومة بصورة كبيرة، محدودية قدرات السلطة المركزية على توفير البيانات السليمة عن الاقتصاد، وغلب في العمل، الأداء الإداري والبيروقراطي على متابعة التطورات الحديثة والجمود على البيانات القديمة، إضافة إلى تخلف الباعث على العمل والحافز على الابتكار، كذلك أثبتت التجارب أنّ القرارات المركزية كثيراً ما تحمل تعارضاً وتناقضاً. إنّ الاعتقاد في توفر نظرة واحدة للمصلحة

¹ كفاءة باريتو تقوم على فرضية مفادها "أن مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع يرتفع إذا ما أمكن تحقيق وضع أفضل لفرد ما دون الأضرار بمستوى رفاهية الآخرين، وبدقة أكثر فإن هذه الرفاهية تتحقق حين لا يكون ثمة طريقة لإعادة تنظيم الإنتاج والاستهلاك من أجل زيادة اشباع شخص ما دون تخفيض اشباع شخص آخر.

² فشل السوق هو الحالة لا يكون فيها تخصيص السلع والخدمات من قبل السوق الحرة غير مقيد بكفاءة باريتو، مما يؤدي غالباً إلى خسارة صافية للقيمة الاقتصادية. عادة ما يرتبط فشل السوق بالسلع العامة، والتفضيلات غير المتسقة، وعدم تناسق المعلومات، والأسواق غير التنافسية، أو العوامل الخارجية، لذا تجد الحكومات أو المؤسسات فوق الوطنية في هذه الحالة ذريعة للتدخل لتصحيح الاختلالات، ومع ذلك، فإن تدخلات الحكومة، قد تؤدي أيضاً إلى تخصيص غير فعال للموارد، الذي يطلق عليه أحياناً فشل الحكومة. يواجه واضعو السياسات الذين يحاولون تعظيم القيمة الاقتصادية في بعض الأحيان الاختيار بين هذين النهجين المتناقضين.

³ Stiglitz, J. E. (1991). *Government, financial markets, and economic development*. (No. w3669). National Bureau of Economic Research. pp. 20-22.

العامة كثيرا ما تمخض عن تصارع بين المصالح الفئوية المختلفة والمتعارضة لمختلف أجهزة الدولة؛ ولهذه الأسباب وغيرها تخلّت معظم دول التخطيط المركزي عن منهج تدخل الحكومة وتحولت إلى اقتصاد السوق.¹ حريّ بنا أن نؤكد أنّ الواقع الاقتصادي للدول النامية يخبرنا بفشل الوصفتين؛ فالحكومات التي انتهجت مسعى تدخل الدولة بصورة شبه مطلقة من خلال تبني استراتيجية التخطيط المركزي الاشتراكي فشلت، كما أن الحكومات التي نفذت وصفة المؤسسات الدولية المعروفة بالتعديل الهيكلي (Structural Adjustment)² المستند على آليات حرية الأسواق الذي اقترحه توافق واشنطن (Washington Consensus)³ فشلت أيضا. ما السبيل إذن؟ الحلّ يكمن في سلوك طريق ثالث، طريق يقع بين نهج التطرف للسيطرة الحكومية الكاملة على الاقتصاد، ونهج التطرف المعاكس بعدم التدخل التام.

إنّ النجاح الاقتصادي الذي حققته بعض الاقتصادات سريعة النمو في شرق آسيا تسعينيات القرن الماضي يُعزى جزئيا إلى إجراءات حكومية انتقائية، حيث لعبت الحكومة ستة أدوار مهمة تتمثل في: تعزيز التعليم، وتعزيز التكنولوجيا، ودعم القطاع المالي، والاستثمار في البنية التحتية بما في ذلك المؤسسات والطرق وأنظمة الاتصالات، ومنع التدهور البيئي، وإنشاء شبكة أمان اجتماعي والحفاظ عليها بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية. هذه الأدوار تشير في مجموعها إلى إنشاء البنية التحتية بأوسع معانيها؛ لأنّ الأسواق لا يمكن أن تعمل في فراغ، وهي غير قادرة على تحقيقها؛ لأنّ بناءها يتجاوز مصلحة أي شركة بمفردها، لذا يجب أن تكون في المقام الأول من مسؤولية الحكومة.

لكن حين الحديث عن الاقتصادات النامية والأقلّ نموا، فالأمر أكثر خطورة مما هي عليه في البلدان المتقدمة، فهي تفتقر إلى كثير من الأسواق، وحتى الأسواق الموجودة فيها قد تعمل بشكل أقلّ فعالية، لذلك فإنّ قدرة الحكومة على تصحيح إخفاقات السوق غالبا ما تكون أضعف، لذا فإنّ المطلوب ابتداء تقييم الدور المناسب للتدخل الحكومي وحدوده، فقد دلّت الخبرات الدولية أنّ الحكومات الناجحة ساعدت في إنشاء

¹ حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 68 – 69.

² التعديل الهيكلي هو مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي يجب على الدولة الالتزام بها من أجل الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي و/ أو البنك الدولي. غالبا ما تكون التعديلات الهيكلية عبارة عن مجموعة من السياسات الاقتصادية، بما في ذلك خفض الإنفاق الحكومي والانفتاح على التجارة الحرة وما إلى ذلك.

³ يشير توافق واشنطن إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية للسوق الحرة التي تدعمها المؤسسات المالية البارزة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، وقد صاغ الخبير الاقتصادي البريطاني (John Williamson) هذا المصطلح عام 1989. أوصى توافق واشنطن بإصلاحات هيكلية تزيد من دور قوى السوق مقابل مساعدة مالية فورية، تشمل مثلا تعويم أسعار الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتقليص الإنفاق الحكومي، وقد أشار النقاد إلى أن هذه السياسات كانت غير مفيدة وفرضت شروطا قاسية على الدول النامية، بينما دافع آخرون عن الأثر الإيجابي طويل المدى لهذه الإصلاحات.

عديد الأسواق (مثل أسواق السندات والأسهم ومؤسسات الائتمان طويلة الأجل) التي تحتاجها في تحقيق التنمية الاقتصادية.¹

3.1 مؤسسات جيّدة: تعرف المؤسسات (Institutions) "بأنها تلك القيود التي ابتكرها الإنسان والتي تنظم التفاعل البشري السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتتضمن قيود غير رسمية (العقوبات، والمحظورات، والعادات والتقاليد ولوائح السلوك) وقوانين رسمية (الديساتير، والقوانين وحقوق الملكية) وكان الغاية من إنشائها تقليل مستوى عدم اليقين في التبادل-تخفيض تكاليف المعاملات-بحيث تستطيع توفير هيكل الحوافز لاقتصاد ما"². بدأت المؤسسات تكتسب شعبية في أوائل التسعينات من القرن الماضي كأحد الأسباب الهامة المفسرة للاختلافات الدولية في التنمية الاقتصادية، بل وصل الأمر إلى مناقشة دورها في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان طالما كانا معادين للفكرة.³

الجدول (2.2)

أنواع للمؤسسات عند (Dani Rodrik)

المؤسسات التي تخلق السوق	تحمي حقوق الملكية وتقوم بتأمين وتنفيذ العقود
المؤسسات المنظمة للسوق	تتعامل مع التأثيرات الخارجية وتدير السوق، وتشمل الهيئات المنظمة في الاتصالات السلوكية واللاسلكية والنقل والخدمات المالية
المؤسسات المحققة لاستقرار السوق	تعمل على تقليل تقلبات الاقتصاد الكلية إلى أدنى حد ممكن وتفاذي الأزمات المالية، وتشمل البنوك المركزية ووزارة المالية ونظم أسعار الصرف ومؤسسات الضرائب
مؤسسات التأمين الاجتماعي	توفر الحماية الاجتماعية والتأمين على المخاطر، ونظم المعاشات وبرامج التأمين على البطالة والصناديق الاجتماعية الأخرى
مؤسسات إدارة الصراع	تتولى إدارة الصراعات المتمثلة في التقسيم العرقي والصراع الاجتماعي

المصدر: من تصميم الطالب اعتمادا على:

Dani Rodrik, *Institutions for High-Quality Growth: What They are and How to Acquire Them*, NBER Working Paper No. 7540, Washington, DC, The United States of America, 2000, PP: 5 – 11, Available at: <https://www.nber.org/papers/w7540.pdf>

تقدّم الدراسات التجريبية عبر مختلف البلدان دعماً قوياً للأهمية الكبيرة للمؤسسات في التنبؤ بمستوى التنمية في البلدان حول العالم؛ فقد كشفت إحدى الدراسات على أنّ حماية حقوق الملكية، وإنفاذ القانون، والبيروقراطية الفعالة، مع مجموعة واسعة من المعايير والأعراف المدنية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء اقتصادي أفضل بمرور الوقت⁴، وفي دراسة تاريخية للاقتصاد المؤسسي الجديد، قام (Subramanian and Rodrik)

¹ Stiglitz, J. E. (1997). *The role of government in economic development*. In Annual World Bank Conference on Development Economics (Vol. 1996, pp. 13-15). Washington DC: World Bank.

² North, D. C., 1990. *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, New York, Cambridge University Press. pp. 03 –05

³ Stein, H. (2008), *Beyond the World Bank Agenda – An Institutional Approach to Development*, Chicago: University of Chicago Press. pp. 38 –42

⁴ Hall, R., and Jones, C. I., 1999. "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" *Quarterly Journal of Economics*, 114, 1, February, pp. 83-116

Acemoglu, D., Johnson, S., and Robinson, J.A., 2001. "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation," *American Economic Review*, 91, 5, December, pp. 1369-1401.

Trebbi بتقييم الأهمية النسبية لكل من المؤسسات والجغرافيا والتكامل (التجارة) في تحديد الاختلافات في الدخل بين أكثر دول العالم تقدماً والدول الأكثر فقراً، وجدت أنّ المحددات المؤسسية فاقت أهميتها بقية العوامل الأخرى¹.

وبالفعل، قد نتساءل مثلاً، لماذا تطوّر الاقتصاد الأمريكي تطوّراً كبيراً مقارنةً بنظيره المكسيكي؟ (وهما البلدان المتجاوران المتشابهان في عديد العوامل)، مردّد ذلك حسب أحدّ التفسيرات هو الجودة العالية التي تتمتع بها المؤسسات الأمريكية على خلاف المؤسسات المكسيكية، نفس التفسير تقريباً يمكن أن نسوقه في حالة المقارنة بين دولتي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

إنّ (Mary M. Shirley) رئيسة معهد (Ronald Coase) تختم مقالها المعنون بـ «وجود المؤسسات أمر حاسم لريادة الأعمال» بالقول أنّ:

"ازدهار ريادة الأعمال سوف يتحقّق فقط في الاقتصادات التي توجد بها مؤسسات تُقلّل تكلفة المعاملات، وتحمي الملكية والأفراد من السرقات الخاصة ومصادرة الدولة، وتشجّع الابتكار والمشاركة، وبالنسبة للاقتصادات المفتقرة لتلك المؤسسات، فإنها قد تعرف الصعود المؤقت، ولكنها -كما توقع (Schumpeter) - سوف تتعثر في نهاية المطاف. إنّ ريادة الأعمال ليست من قبيل الرفاهية، وإنما هي القاطرة الأساسية للأداء الاقتصادي على المدى الطويل"²

بل أنّ (Douglass C. North) يذهب أكثر من ذلك حين يعتبر أنّ فشل وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإنعاش اقتصاديات بعض الدول فيما بات يعرف ببرنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي مردّه إلى النوعية المؤسسية السائدة في ذلك البلد، حيث يقول في هذا الصدد:

"كيف عجز توافق واشنطن على مدى السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة عن استحداث مثل هذه الأسواق؟ إنّ الجواب عن هذا التساؤل أمر سهل: فالنظرية التي استعملها أعضاء التوافق كانت خاطئة، والنظرية التي استخدموها لإعداد السياسات المتعلقة ببقية أنحاء العالم، سواء من قبل البنك الدولي، أم من قبل صندوق النقد الدولي تفترض وجود نموذج كلاسيكي محدث للعالم، يحصل فيه الناس على معلومات كاملة، وتكون فيه المؤسسات الضرورية قائمة وكأن كل ما علينا القيام به هو تغيير الأشياء بطريقة تدريجية عند أطرافها الحدّية، وتصبح الأمور كلها على ما يرام، والعبارة التي يتكرّر استخدامها في هذا السياق هو: "كل ما عليكم القيام به هو حساب الأسعار بطريقة صحيحة، فإذا قمتم بإلغاء ضوابط الأسعار وضوابط التبادل وضوابط الإيجار، فإن كل شيء سينجح. حسناً، لكن ذلك لم ينجح!"³

¹Rodrik, D., Subramanian, A., and Trebbi, F., 2004, "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development", *Journal of Economic Growth*, 9(2), p.131-165

² ماري إم شيرلي، وجود المؤسسات أمر حاسم لريادة الأعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص5. متاح على: www.developmentinstitute.org (2/10/2018).

³ د. دوغلاس سي نورث، أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص7. متاح على: http://www.developmentinstitute.org/wp-content/uploads/2015/05/north_script_ar.pdf (19/04/2019)

ويوافقه في هذا الطرح الخبير الاقتصادي في البنك العالمي (William Easterly) حين يقول: "... قائمة العلاج التي فشلت البلدان النامية في الاستفادة منها تضم كل من المساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي، والتعليم، وتنظيم الأسرة، ومشاريع البنى التحتية العملاقة، والمساعدات المشروطة، والاعفاء من الديون ... هذه الأنشطة ليس لها تأثير على عملية التنمية الاقتصادية في حالة ما إذا لم تف هذه البلدان بالمتطلبات المؤسسية الأساسية: حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، وانعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية".¹

الشكل (3.2)

مركزات التنمية الاقتصادية



نمو اقتصادي مستدام

المصدر: من تصميم الطالب

2. غايات التنمية الاقتصادية:

نقصد بالغايات تلكم الأهداف الكبرى (وليست الجزئية) لعملية التنمية، وهي في الحقيقة لا تعدو أن تكون إعادة تذكير لما تمّ التركيز عليه في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية التي تمّ التطرق إليها سابقاً، ويمكن إجمالها في: العمل على زيادة نمو الناتج الإجمالي، الحرص الاستدامة، والتأكيد على تجويد حياة البشر.

1. نمو الناتج الإجمالي: الغاية من التنمية الاقتصادية في أبسط أشكالها هو خلق الثروة؛ فقبل السبعينيات من القرن الماضي - كما فصلنا سابقاً - كان النمو الاقتصادي السريع يُعتبر بديلاً جيداً ينوب عن خصائص التنمية الأخرى، غير أنّ تجربة الخمسينات والستينات من القرن المنقضي أظهرت أنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي لن يؤدي بالضرورة إلى حياة أفضل للسكان، فلم تتحسن الرعاية الصحية والتعليم، بل دفع هذا الهدف الضيق للتنمية (النمو الاقتصادي) الدول إلى تركيز كل طاقاتها ومقدراتها على تحقيقه، مما جعلها تتجاهل التفاوتات الكبيرة بين الطبقات والمناطق والجنس، وتمّ تحمّل الفقر في سبيل تحقيق أقصى نمو، ساعته أدرك العلماء وصانعو السياسات في معظم البلدان النامية أنّ نمو الدخل ليس سوى بُعد واحد من أبعاد التنمية.

¹ Easterly, W. (2001), *The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and Misadventures in the Tropics*, Cambridge, MA: The MIT Press. p.211

2. الاستدامة: يشعر الاقتصاديون البيئيون بالقلق من أنّ الإهمال طويل الأجل للأصول البيئية من المحتمل أن يعرض النمو الاقتصادي للخطر، ومن المعلوم أنّ التنمية المستدامة تنطوي على تعظيم الفوائد الصافية للتنمية الاقتصادية، وذلك بالحفاظ على خدمات ونوعية الموارد الطبيعية بمرور الوقت¹، لذا فإنّ محور اهتمامها ينصب حول تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي ومراعاة الاعتبارات البيئية.

اليوم، توسّع بنك أهداف التنمية المستدامة فقد أضحت تهدف إلى تحسين نوعية الحياة بطريقة شاملة، بما في ذلك الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة؛ بما معناه دمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية بطريقة متناغمة لتعزيز الرفاه بين الأجيال².

توفّر خطة التنمية المستدامة لعام (2030)، التي اعتمدها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام (2015)، مخططاً مشتركاً للسلام والازدهار للناس وكوكب الأرض. تمخضت هذه الخطة في صورة سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة (SDGs) (Sustainable Development Goals)³، والتي من المفترض أنّ تشكل دعوة مستعجلة للعمل من قبل جميع البلدان -المتقدمة والنامية- في شراكة عالمية لتجسيد هذه الأهداف في آجالها المحددة، لأنّ الجميع بات يُدرك أنّ إنهاء الفقر وأنواع الحرمان الأخرى يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تعمل على تحسين الصحة والتعليم، والحدّ من عدم المساواة، وتحفيز النمو الاقتصادي، يتزامن كل ذلك مع معالجة تغير المناخ والعمل على الحفاظ على محيطاتنا وغاباتنا⁴.

3. جودة الحياة: في التسعينات من القرن الماضي، أدرك الاقتصاديون بشكل متزايد أنّ نوعية الحياة هي التي تحدد ما إذا كان الناس من البلدان النامية أم لا، فلقد أدّت الأمراض وسوء التغذية والوفاة التي تحدث في الحياة اليومية لأولئك الناس من البلدان النامية إلى تغيير وجهة نظر الأهداف الإنمائية بشكل كبير، لقد بات من الضروري وجود منظور أوسع لأهداف التنمية على النحو المبين في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة (1991).

الشكل (4.2)

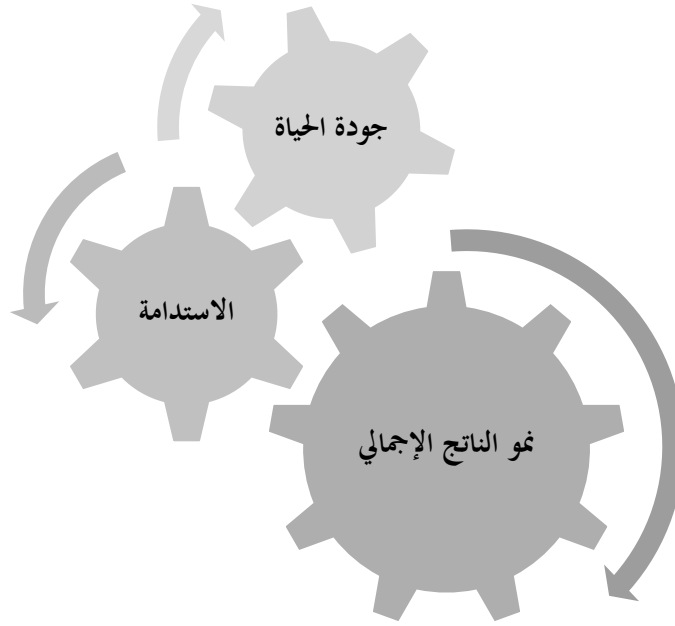
غايات التنمية الاقتصادية

¹ Pearce, D. and Turner, R.K., 1990. *Economics of Natural Resources and the Environment*. Harvester Wheatsheaf, Hemel Hempstead, 378 pp.

² World Bank. (2003). *Sustainable development in a dynamic world—Transforming institutions, growth, and quality of life* (World Development Report). Washington, D.C.: World Bank/ Oxford University Press.

³ الملحق رقم (2) يتضمن لائحة لهذه الأهداف

⁴ UN, Sustainable Development Goals, (Without publishing date), Available at: <https://sdgs.un.org/goals> (2/10/2019).



المصدر: من تصميم الطالب

يستبطن الشكل (2.2) ملاحظتين مهمتين:

1. إنّ عملية التنمية عملية ديناميكية متداخلة ومتكاملة في أسبابها وغاياتها، بحيث ترتبط بعلاقة تأثير سببية في اتجاهات متعددة، فلا يمكن تحقق بعض أجزائها في غياب الجزء (أو الأجزاء الأخرى)، فمن المستبعد أن ينعم البشر بحياة لائقة على جميع المستويات في حالة استمرار تدهور الناتج الإجمالي، ولا يعقل أيضاً أن تكون هناك استدامة دون تحقيق جودة الحياة، وقد جاء في أحد فصول تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته لجنة (Brundtland) المشار لها سابقاً ما يُلحَح إلى هذه الحقيقة: "البيئة هي المكان الذي نعيش فيه، والتنمية هي ما نبذله جميعاً محاولين تحسين حياتنا في ذلك المكان والاثنتان متلازمتان".¹
2. يبرز الشكل أيضاً أنّ نمو الناتج الإجمالي يستأثر بالمساحة الأكبر، وهو بذلك يشير إلى مكانته الهامة، لأنه من جهة هو وسيلة وغاية في نفس الوقت، ومن جهة أخرى هو الغاية المركزية التي من غير الممكن أن تتجسّد الغايات الأخرى (جودة الحياة، الاستدامة) على أرض الواقع في حالة تراجع معدلاته على مدار فترة طويلة من الزمن.

ثالثاً: قياس التنمية الاقتصادية:

لا شك أنّ للسياسات الحكومية دور فعّال في تحقيق هذه الغايات، غير أنه من المسلم به أنّ "السياسات الجيدة تُبنى على مقاييس جيّدة" وأن "ما يتم قياسه يمكن إنجازه"، لذا لجأ الخبراء والمنظمات ذات الشأن إلى إنشاء عدة مؤشرات يمكن أن تساعد في قياس التنمية الاقتصادية. وباعتبار أنّ مفهوم التنمية

¹ Brundtland, G. H., Khalid, M., Agnelli, S., Al-Athel, S., & Chidzero, B. J. N. Y. (1987). Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future. New York, 8. Available at: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf> (2/10/2019).

الاقتصادية وقعت عليه تحويلات كثيرة، كان لازماً لقياس التنمية أن يتطوّر أيضاً مواكبا المراجعات الفكرية التي استجّدت على مفهوم التنمية.

1. المقياس التقليدي للتنمية الاقتصادية:

يُقصد بالمقياس التقليدي للتنمية الاقتصادية ذلك المقياس الذي يستند على الناتج القومي الإجمالي (Gross national product) (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic product) (GDP)، وما يُشتق منهما من مؤشرات أخرى.

عدّ كل من (Simon Kuznets) و (Meade) و (Meir) و (Baldwin) الدخل القومي (National income) كأساس لقياس التنمية الاقتصادية، فقد زعموا أنه من الممكن تصنيف الدول حسب دخلها القومي؛ لذلك، يمكن الحكم بأنّ بلدًا ما ينمو عندما يزداد دخله القومي الحقيقي على مدى فترة طويلة من الزمن.

والدخل القومي هو مجموع الدخل التي يتحصل عليها الأفراد في الاقتصاد، وهذا المجموع يعادل الناتج المحلي الإجمالي، مضافاً إليه الدخل الصافي المتأتي من الخارج، ويُقاس بطريقتين رئيسيتين:

1. الدخل قبل الضريبة: يُعرف الدخل القومي قبل الضريبة بأنه مجموع تدفقات الدخل الشخصي، قبل حساب الضريبة والتحويلات، وبعد حساب المعاشات التقاعدية والتأمين ضد البطالة، ويُعدّل هذا المفهوم الحسابات التقليدية "للدخل من السوق" وتعتبر الاشتراكات في برامج المعاشات التقاعدية والتأمين ضد البطالة دخلاً مؤجلاً، وبالتالي تُخصم، وتُحسب المستحقات التي تتأثّر منه.

وهذا التصحيح ضروري لمقارنة عدم المساواة في الدخل قبل الضريبة بين البلدان، ومن دون هذا التصحيح، سيبدو مستوى عدم المساواة في الدخل قبل الضريبة أعلى مما هو عليه في بلد لديه نظام عام للمعاشات التقاعدية (لأن المتقاعدين لن يكون لهم دخل قبل الضريبة ويبدون بذلك فقراء)، وفي حالة بلد لديه نظام خاص للمعاشات التقاعدية، تبدو صورة الدخل قبل الضريبة إيجابية لصالح المسنين (لأنهم يستفيدون من الدخل قبل الضريبة من البرامج التقاعدية الخاصة بهم)، ولا تعني الاختلافات في مقاييس عدم المساواة بين البلدان اختلافات في تركّز الدخل أو فعالية نُظم المعاشات التقاعدية، وإنما مجرد خيارات مختلفة في تنظيم برامج المعاشات التقاعدية.

والدخل قبل الضريبة مماثل للدخل الخاضع للضريبة في العديد من البلدان، ولكن تعريفه عادة أوسع نطاقاً وأكثر قابلية للمقارنة بين البلدان.

2. الدخل بعد الضريبة: الدخل بعد الضريبة يعادل الدخل قبل الضريبة بعد خصم جميع الضرائب، وإضافة جميع أشكال التحويلات الحكومية. وتماشياً مع منهجية الحسابات القومية التوزيعية، تخصص جميع أشكال الإنفاق الحكومي للأفراد، فيساوي مجموع الدخل بعد الضريبة الدخل القومي، ومن غير ذلك، تبدو البلدان التي لديها نظام قوي لتقديم السلع العامة بصورة أضعف مما هي عليه في الواقع. وبحكم التعريف، على

المستويين الإجمالي والاقتصادي الكلي، عندما يُجمع دخل جميع الأفراد في بلد ما، يكون الدخل بعد الضريبة معادلا تماما لكل من الدخل القومي ما قبل الضريبة والدخل القومي.¹

يبقى أن نشير إلى أن العديد من الاقتصاديين مثل (Harvey Leibenstein) و (Rostow) و (Baran) و (Buchanan) فضلوا استخدام نصيب الفرد من الناتج (Per capita output) كمؤشر للتنمية الاقتصادية بدلا من الناتج الإجمالي؛ لأنه أدق تمثيلا لمستوى معيشة الناس. وقد تفتن الكثير إلى عيوب استخدام (GNP) (أو المؤشرات المشتقة منه) كمؤشر وكيل عن التنمية الاقتصادية. ومن النقد الذي وُجّه له نذكر ما يلي:²

1. الدخل والرفاهية: إنّ الدخل ليس غاية النشاط الاقتصادي، وإنما هو هدف «نائب» عن الهدف الأصلي، وهو تحسين الرفاهية الاجتماعية، ولكن الرفاهية الاجتماعية لا تتوقف على عوامل مادية فقط، وإنما تتوقف أيضا على عوامل غير مادية لا تظهر في (GNP) بحكم تعريفه، كما أن الرفاهية الاجتماعية لا تعتمد على حجم (GNP) فحسب، وإنما تعتمد أيضا على تكوين أو محتوى الناتج (ماذا ينتج؟ وبأي نسب؟)، وعلى توزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة، وعلى توزيعه على أقاليم الدولة المعنية. وحتى على المستوى الفردي، فإنّ رفاهية الفرد لا تتحدد بدخله فحسب، بل تتحدد أيضا بطريقة استخدام ذلك الدخل، ونظرا لما جرى عليه العرف في إعداد الحسابات القومية من إقفال جانب كبير من تيار إشباع الحاجات المتمثل في سلع وخدمات لا تدخل نطاق التداول السوقي أو التعامل النقدي - برغم ما لها من أهمية كبرى في الدول النامية والأقل نموا- فإن حجية (GNP) في الدلالة على مستوى الرفاهية الاجتماعية غالبا ما تكون ضعيفة في تلك الدول؛ ذلك أنّ جوهر الحسابات القومية هو قياس «الأنشطة السوقية». والاستثناء التقليدي هو تضمين الناتج قيمة الاستهلاك الذاتي للمزارعين والقيمة الإيجارية للمساكن التي يشغلها ملاكها، ومن المعروف أنّ تدارك هذا الأمر يثير مشاكل إحصائية عديدة و ينتج أرقاما للناتج أقرب إلى التخمينات منها إلى المعرفة اليقينية، وهذه مشكلة تؤدّي إلى سوء مقارنة الإنتاج عبر الزمن في الدولة المتخلفة الواحدة، إذ من المعروف أنّ نطاق التعامل النقدي يتسع باستمرار ما يؤدّي إلى إدراج بعض السلع والخدمات التي كانت تنتج منزليا أو في قطاع الاكتفاء الذاتي في حساب الناتج، حيث تصبح لها القيمة النقدية، ولذا فإنّ معدل نمو (GNP) متحيز بطبيعته إلى أعلى، ذلك أن جانبا من النمو الظاهر في (GNP) مردّه، في حقيقة الأمر إلى أنّ بعض الأنشطة التي كانت مستبعدة من الحساب في فترات سابقة يتمّ تسجيلها وحصرها بطريقة أفضل مع مرور الزمن.

¹ الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، نيويورك، 2019، ص: 109. متاح على: (2/12/2020) http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_arabic.pdf

² إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروف، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001، ص ص: 101

2. النمو ومصادره: ومن الانتقادات التي وُجّهت إلى (GNP) والمقاييس المستخرجة منه، وخاصة معدل نموه، أنه يقيس الزيادة في الناتج بغض النظر عما إذا كانت راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج، وإلى توسّع فعلي ودائم في الفرص المتاحة أمام افراده لتحسين مستويات حياتهم، أو كانت راجعة إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاكتشافات البترولية او المنجمية، أو التغيرات في حالة الطقس. ولذا فإن معدل نمو (GNP) يمكن أن يكون مقياساً مضللاً للأداء التنموي ولاحتمالات النمو في المستقبل إذا قصرنا النظر عليه دون اعتبار للمعلومات الإضافية عن طبيعة النمو ومصادره.

3. الدخل والمقارنات الدولية: يشير استخدام متوسط نصيب الفرد من (GNP) مشاكل عديدة عند مقارنة الأداء التنموي في دولة ما بأداء غيرها من الدول، فالمقارنات الدولية للناتج يشوبها العديد من أوجه القصور نظراً لأن أسعار صرف العملات لا تعبر عن القوة الشرائية النسبية؛ ويرجع ذلك إلى أن جزءاً غير صغير من الناتج القومي لا يدخل في نطاق التعامل الدولي، فأسعار صرف العملات لا تعكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات كافة، وإنما هي تتأثر فقط بأسعار تلك السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية. كما أنه يرجع إلى أن أسعار الصرف السائدة قلما تعبر بصدق عن حقيقة العلاقة بين مستويات الأسعار المحلية ومستويات الأسعار الدولية، وذلك بسبب القيود التي غالباً ما تفرض على حركة التجارة والمدفوعات الدولية.

وكان (Colin Clark) من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤ القوة الشرائية (Purchasing power parity) (PPP) الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية)، ولا يُسوّي هذا التصحيح كل مشكلة المقارنة بين البلدان استناداً إلى (GNP)، فتقدير أسعار السلع والخدمات غير المتأجر بها كالخدمات العمومية مثلاً صعب وعرضة لمشكلات مفهومية وعملية، إضافة إلى صعوبة إعداد ال (PPP) نظراً لما يحتاجه من بيانات واختلاف أنماط الاستهلاك حسب ظروف البلدان.¹

4. النمو والتوزيع: من العيوب الرئيسية لمقياس متوسط نصيب الفرد من (GNP) ولمقياس معدل النمو في (GNP) أنهما يخفيان كيفية توزيع الناتج على مختلف الفئات الاجتماعية (وكذلك توزيعه قطاعياً وإقليمياً)، فالواقع أنّ أيّاً من هذين المقياسين ليس سوى متوسط حسابي يطمس طبيعة توزيع الناتج على أفراد المجتمع؛ ويمكن إثبات أنّ متوسط دخل الفرد على المستوى القومي هو في الواقع الوسط الحسابي المرجح لمتوسط دخل الفرد في كل من القسم الفقير والقسم الغني من السكان، حيث يتم الترجيح بنصيب كل من هذين القسمين في العدد الكلي لسكان الدولة. وحيث إنّ نسبة الفقراء هي النسبة الكبرى من سكان الدول النامية والأقل نمواً، فإن هذا الوسط المرجح سوف يكون أقرب إلى متوسط دخل الفقراء كلّما قلت درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء، وكلّما اتسع الفارق بين متوسط دخل الفقراء ومتوسط دخل الأغنياء كلّما ضعفت حجية متوسط دخل الفرد في الدلالة على مستوى دخول الغالبية الفقيرة.

¹ محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997 ص. 2 - 4

أما مقياس معدل نمو الناتج فهو متحيز إلى أعلى لسبب آخر غير الذي ذكرناه آنفا فيما يتعلق باتساع دائرة شمول (GNP) مع اتساع نطاق التبادل النقدي؛ والسبب الذي نقصده هنا هو تحيز معدل النمو من زاوية توزيع الدخل، الأمر الذي يجعله مقياسا مضللاً لنمو الرفاهية الاجتماعية والتغير في مستوى معيشة أكثرية السكان. فحيث يكون التفاوت في توزيع الدخل حاداً كما هو الحال في الدول النامية والأقل نمواً، فإن معدل نمو (GNP) يعكس بصورة أساسية النمو في دخل الفئات الغنية من السكان، والتي تستحوذ -برغم ضآلة نسبتها إلى مجموع السكان- على نصيب ضخم من (GNP) ويمكن إثبات أن معدل نمو (GNP) هو في الواقع الوسط الحسابي المرجح لمعدل نمو دخول الفئات الدخلية المختلفة، حيث يرجع معدل النمو في دخل كل فئة بنصيبها النسبي في (GNP). ولحل هذه المشكلة اقترح (Ahluwalia & Chenery; 1979) طريقتين؛ الأولى، هي ترجيح متعادل لكل عُشِير من متلقي الدخل؛ والثاني: إدخال «أوزان الفقر» لتعطي وزناً أكبر لنمو الدخل لـ 40 بالمائة من السكان الأقل دخلاً.

2. المقياس الحديث للتنمية الاقتصادية:

لم يعد إذن (GNP) ولا أي مقياس آخر مستمد منه أو قريب منه مؤشراً مرضياً للغاية لتمثيل الرفاهية، فالتاريخ المعاصر يخبرنا أن ارتفاع (GNP) في الدول النامية خاصة، وفي كثير من الأحيان لا يستغل إلا للبذخ وتعزيز الحكم الشمولي؛ وعليه أصبح من الممكن أن يتحسن مستوى بعض جوانب الرفاهية في بعض الدول النامية بمعدلات أكبر من تحسن (GNP)، لذا إنكبت الاهتمام حول ماهية الرفاهية والأبعاد المختلفة لها. من هذا المنطلق عارض بعض الاقتصاديين المتأخرين النهج الذي سلكه أسلافهم في حصر الرفاهية ومن ثمّ التنمية في مؤشر واحد، بل اعتبروا أن أي محاولة لإختزالها في مؤشر واحد بسيط محاولة تنطوي على درجة كبيرة من التعسف؛ لذا لجأوا إلى بناء «مؤشرات مركبة للتنمية» لاعتقادهم أن مؤشر التنمية المركب القائم على عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية يوفر مقياساً أكثر تساوفاً للرفاهية الاجتماعية والشخصية من مؤشر الدخل القومي للفرد. ويمكن تصنيف هذه المحاولات التي لاقت قبولا واسعا في مؤشرين بارزين¹:

1.2 مؤشر جودة الحياة المادية: سنة (1977) وبطلب من مجلس التنمية الخارجية الأمريكي أنشأ (Morris David Morris)² مؤشر جودة الحياة المادية (Physical Quality of Life Index) (PQLI) بغرض إيجاد مقياس مكمل (أو بديل) للناتج القومي الإجمالي، حيث يقيس هذا المؤشر الجديد أداء أكثر المتطلبات إلحاحاً للإنسان؛ والتي تتمثل في أطول متوسط عمر متوقع، وانحسار المرض، والإلمام بالقراءة والكتابة (محو الأمية)، وقد تساءل مصمم المؤشر، بأنه إذا أمكن الحصول على نتائج مرضية في

¹ اقتصر بحثنا على ذكر هذين المؤشرين نظراً لشهرتهما في هذا المقام وتماشياً مع مصنفات أخرى، وللاطلاع على مزيد من المؤشرات يمكن الرجوع إلى إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص ص:

² Morris, M. D. (1978). A physical quality of life index. *Urban Ecology*, 3(3), pp. 225-240.

مستوى هذه المتطلبات دون أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي، فما أهمية الناتج القومي الإجمالي؟ وجادل بأنه لا توجد علاقة تلقائية بين أي مستوى أو معدل نمو للناتج القومي الإجمالي ومتوسط العمر المتوقع، أو معدلات الوفيات، أو وفيات الأطفال، وما إلى ذلك، ولن يؤثر بالضرورة نمو الدخل الشخصي المتاح في تحسين الرفاهية؛ فقد يتدفق متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، أو متوسط الدخل المتاح، إلى الفئات الاجتماعية بنسب غير متكافئة للغاية، وقد لا تستفيد أفقر فئات المجتمع كثيرًا أو قد لا تستفيد على الإطلاق من ارتفاع الدخل، وقد تعاني بعض المجموعات من انخفاض في الدخل الحقيقي، وحتى إذا تم تأكيد توزيع الدخل النقدي بالتساوي مع أفقر الفئات، فليس هناك ما يضمن أن تلك المداخل ستنتفع بطرق تزيد إما من تناول السعرات الحرارية أو تحسن الرفاهية الجسدية للسكان على سبيل المثال.

لأجل إنشاء (PQLI) حدد (Morris D. Morris; 1977) ثلاثة مؤشرات فرعية هي: توقع الحياة عند الميلاد، ومعدل وفيات الرضع، ونسبة السكان غير الأميين أو المتعلمين؛ وتم وضع أداء كل بلد في هذه المؤشرات الثلاث في مقياس «100-0» حيث يكون «0» الأسوأ أداء و«100» الأفضل أداء، فبالنسبة لتوقع الحياة عند الميلاد على سبيل المثال، نعوض الرقم الأفضل أداء الذي حققته أي دولة في عام (1973) (75 عامًا في النرويج) بالرقم 100 والرقم الأسوأ أداء في عام (1950) (28 عامًا في غينيا بيساو) بالرقم 0، ويتم تطبيق نفس الإجراء على وفيات الرضع ومعرفة القراءة والكتابة. وبعد تحديد القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر، ترتب القيم الوسيطة على أساس تناسبي. وأخيرًا، يتم دمج المؤشرات الثلاثة بعد تنميط وترتيب قيمها في المؤشر المركب (PQLI) بأخذ الوسط الحسابي لهذه المؤشرات الثلاثة؛ وهذا يعني أن (PQLI) يحسب بإعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الثلاثة الداخلة في تركيبه، ويمكن تصنيف كل بلد أو منطقة وفقًا لهذا المقياس المركب، ليس فقط لسنة الأساس ولكن لكل سنة تليها أيضًا. وفي مرحلة لاحقة، عدّل مجلس التنمية الخارجية طريقة التنميط، إذ قام بتعريف القيم القصوى بأنها أفضل توقع للحياة في السنة الأولى من العمر، وأفضل معدل وفيات للرضع يتوقع حدوثها بحلول عام (2000)، بدلا من أفضل المعدلات المتحققة عند إعداد المؤشر، وقد أدى هذا التعديل إلى خفض (PQLI) قليلا بالنسبة للدول المتقدمة (إذ كانت الطريقة السابقة في الحساب تجعل مقياسها أقرب إلى الكمال، أي قريبا من المائة)، بينما رفع ذلك من أهداف الحاجات الأساسية لكل الدول، أما القيم الدنيا فما زالت تؤخذ على أنها تناظر أسوأ المعدلات المتحققة في سنة (1950).

على الرغم من أن هذا المؤشر أشار لإمكانية وجود فرصة لرفع مستوى الرفاهية الجسدية في البلدان النامية والأقل نموًا بمعزل عن سرعة ارتفاع الناتج القومي الإجمالي، نظرًا لعدم وجود علاقة حاسمة بين (GNP) و (PQLI) كما يزعم؛ كما أنه يتيح المجال للمقارنة الدولية، على عكس الناتج القومي الإجمالي؛ لأنه لا يطرح مشاكل معقدة لتحويلات الأسعار بين البلدان، فصعوبات الحصول على تعريفات موحدة تستخدمها جميع البلدان لكل مركبة من مركباته هي أقل حدة من المشاكل التي تطرحها مقارنات الناتج القومي الإجمالي؛ ومع ذلك لم يسلم من النقد؛ ومن بين المآخذ التي وُجّهت له هو أن إعادة تنميط البيانات الأولية إلى نطاق من

«0-100» أمر تعسفي إلى حد ما، كما لا يوجد سبب منطقي واضح لإعطاء المؤشرات الأساسية أوزاناً متساوية، إضافة إلى أن الصحة تُحسب مرتين (وفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع خلال السنة الأولى)، كما أن المؤشر يغفل الجانب اللامادي¹ لجودة الحياة.

2.2. مؤشر التنمية البشرية: في عام (1990) صدر أول تقرير للتنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي طرح مقارنة جديدة لتصوير رفاهية الإنسان، هذه المقارنة تركز على ثلاث نقاط: البشر وفرصهم وخياراتهم.

1. البشر: على خلاف الرؤية التي تفترض أن النمو الاقتصادي سيؤدي تلقائياً إلى رفاهية المجتمع، غيرت التنمية البشرية هذه الرؤية بتركيزها على تحسين حياة الناس؛ وعليه أصبح يُنظر إلى الدخل على أنه وسيلة للتنمية وليس غاية في حد ذاته.

2. الفرص: تمنح التنمية البشرية البشر المزيد من الحرية ليعيشوا حياة يقدرونها؛ وهذا يعني في الواقع تطوير قدرات الأشخاص ومنحهم فرصة لاستخدامها. على سبيل المثال، فإن تعليم الفتاة سيطور مهاراتها، ولكن لن يكون ذا فائدة إذا حُرمت من الوصول إلى الوظائف، أو لم يكن لديها المهارات المناسبة لسوق العمل المحلي.

3. الاختيار: تتعلق التنمية البشرية، في الأساس، بمزيد من الخيارات، فلا أحد يستطيع أن يضمن السعادة البشرية، والخيارات التي يتخذها الناس هي همهم الخاص، حيث تُعدُّ حرية الاختيار أمراً أساسياً في هذه المقارنة، فاختيار شخص ما أن يكون جائعاً (أثناء الصوم الديني) يختلف تمامًا عن الشخص الجائع الذي لا يستطيع شراء الطعام².

تم إنشاء مؤشر التنمية البشرية (HDI) (Human Development Index) الذي طوره الخبير الاقتصادي (Mahbub Ul Haq)، من عمل (Amartya Sen) للتأكيد على أن الأفراد وقدراتهم يجب أن تكون المعايير النهائية لتقييم تطور البلد، وليس النمو الاقتصادي وحده؛ لأنه من الممكن استخدام مؤشر التنمية البشرية للتشكيك في خيارات السياسات الحكومية، من خلال طرح التساؤل: كيف لبلدين لهما نفس المستوى من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ينتهي بهما المطاف بنتائج مختلفة للتنمية البشرية؟

مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مقياس موزن لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية الثلاث للتنمية البشرية: حياة مديدة وصحية، والمعرفة، ومستوى معيشي لائق. يتم تقييم البعد الصحي من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويقاس البعد التعليمي بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تبلغ أعمارهم 25 عاماً فأكثر والسنوات المتوقعة من الدراسة للأطفال في سن دخول المدرسة، ويقاس مستوى المعيشة بالدخل القومي

¹ في هذا الصدد يرى (Morris D. Morris) بأن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتقدم على مدى فترات طويلة من الزمن قد لا تزيد "السعادة" للجنس البشري، ربما تقوم فقط بزيادة القدرة على اتخاذ الخيارات الواعية، لذا فإننا كالاقتصاديين لا يجب أن نهتم بقياس "المشاعر"، بل نركز على الرفاه الجسدي فقط.

² UNDP, *About Human Development*, (Without publishing date), Available at: <http://hdr.undp.org/en/humandev> (13/1/2019).

الإجمالي للفرد. يستخدم مؤشر التنمية البشرية لوغاريتم الدخل، ليعكس تناقص أهمية الدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي، ثم يتم تجميع الدرجات الخاصة بمؤشرات أبعاد مؤشر التنمية البشرية الثلاثة في مؤشر مركب باستخدام الوسط الهندسي.

1.2.2. خطوات حساب قيم مؤشر التنمية البشرية: هناك خطوتان لحساب قيم مؤشر التنمية البشرية.¹

الخطوة الأولى: إنشاء مؤشرات الأبعاد: يتم تعيين القيم الدنيا والقصى (نقاط الهدف) من أجل تحويل المؤشرات المعبر عنها في وحدات مختلفة إلى مؤشرات بين 0 و 1. يظهر الجدول (4.2) هذه القيم:

الجدول (3.2)

القيم الدنيا والقصى للأبعاد الثلاث لمؤشر التنمية البشرية

البعد	المؤشر	الحد الأدنى	الحد الأقصى
الصحة	العمر المتوقع (سنوات)	20	85
التعليم	سنوات الدراسة المتوقعة (سنوات)	0	18
	متوسط سنوات الدراسة (سنوات)	0	15
مستوى المعيشة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (2017 PPP\$)	100	75000

المصدر: تقرير التنمية البشرية (2020)، الملاحظات الفنية، ص.2

يستند تبرير وضع الصفر الطبيعي لمتوسط العمر المتوقع عند 20 عامًا إلى دليل تاريخي على أنه لا يوجد بلد في القرن العشرين كان متوسط العمر المتوقع فيه أقل من 20 عامًا، وتم تحديد الحد الأقصى لمتوسط العمر المتوقع عند 85، وهو هدف طموح واقعي للعديد من البلدان على مدار الثلاثين عامًا الماضية، ونظرًا للتحسن المستمر في الظروف المعيشية والتقدم الطبي، اقترب متوسط العمر المتوقع بالفعل من 85 عامًا في العديد من الاقتصادات.

يمكن للمجتمعات أن تعيش بدون تعليم رسمي، مما يبرر الحد الأدنى للتعليم وهو 0 سنوات، والحد الأقصى للسنوات المتوقعة من الدراسة، 18 عامًا، وهو يعادل الحصول على درجة الماجستير في معظم البلدان، والحد الأقصى لمتوسط سنوات الدراسة، هو 15، وهو الحد الأقصى المتوقع لهذا المؤشر لعام (2025). إن القيمة الدنيا المنخفضة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وهي 100 دولار أمريكي، لها ما يبررها من خلال المقدار الكبير من الإنتاج المعيشي غير المقيس وغير السوقي في الاقتصادات القريبة من الحد الأدنى، والذي لم يتم تسجيله في البيانات الرسمية، وتم تحديد الحد الأقصى عند 75000 دولار أمريكي للفرد؛ لأنه يرجح أنه لا يوجد عملياً أي مكسب في التنمية البشرية والرفاهية من الدخل السنوي الذي يفوق 75000 دولار أمريكي للفرد.

¹ الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2020، الملاحظات الفنية، نيويورك، 2020.

بعد تحديد القيم الدنيا والقصوى، يتم حساب مؤشرات الأبعاد الثلاث على النحو التالي:

$$\text{مؤشر البعد} = (\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}) / (\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا})$$

بالنسبة للبعد الصحي يتم تطبيق المعادلة أعلاه، أما بالنسبة للبعد التعليمي، فيتم تطبيق المعادلة أعلاه أولاً على كل من المؤشرين، ثم يتم أخذ المتوسط الحسابي البسيط للمؤشرين الناتجين، وبالنسبة لبعد مستوى المعيشة، ونظراً لأنه من المحتمل أن تكون وظيفة التحويل من الدخل إلى القدرات مقعّرة؛ أي أن كل دولار أمريكي إضافي للدخل له تأثير أقل على توسيع القدرات؛ وعليه بالنسبة للدخل، يتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للقيم الفعلية والدنيا والقصوى.

الخطوة الثانية: تجميع مؤشرات الأبعاد: مؤشر التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للمؤشرات الثلاث على النحو التالي:

$$\text{HDI} = (\text{I}_{\text{Health}} \cdot \text{I}_{\text{Education}} \cdot \text{I}_{\text{Income}})^{1/3}$$

نختار دولة الجزائر كمثال توضيحي كما يوضحه الجدول (5.2)

الجدول (4.2)

مؤشرات الأبعاد الثلاث لدولة الجزائر (2019)

مؤشر	القيمة
العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	76.9
سنوات الدراسة المتوقعة (سنوات)	14.6
متوسط سنوات الدراسة (سنوات)	8.0
الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد (2017 PPP \$)	11,174

Source : <http://hdr.undp.org/en/data>

$$\text{مؤشر الصحة} = (76.9 - 20) / (85 - 20) = 0.8753$$

$$\text{مؤشر سنوات الدراسة المتوقعة} = (14.6 - 0) / (18 - 0) = 0.8111$$

$$\text{مؤشر متوسط سنوات الدراسة} = (8.0 - 0) / (15 - 0) = 0.5333$$

$$\text{مؤشر التعليم} = (0.8111 + 0.5333) / (2) = 0.6722$$

$$\text{مؤشر الدخل} = (\ln(11\,174) - \ln(100)) / (\ln(75\,000) - \ln(100)) = 0.7124$$

$$\text{مؤشر التنمية البشرية} = (0.8753 \cdot 0.6722 \cdot 0.7124)^{1/3} = 0.784$$

2.2.2. المنهجية المستخدمة للتعبير عن الدخل

تحتوي قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لعام (2020) التابعة للبنك الدولي على تقديرات لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بقيم تعادل القوة الشرائية الثابتة لعام (2017) للعديد من البلدان، وبالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى هذا المؤشر (كلياً أو جزئياً)، يحسبه مكتب تقرير التنمية البشرية عن طريق تحويل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالعملة المحلية من القيمة الحالية إلى الشروط الثابتة باستخدام خطوتين كما يلي: أولاً، يتم تحويل قيمة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالقيمة الحالية إلى شروط تعادل القوة

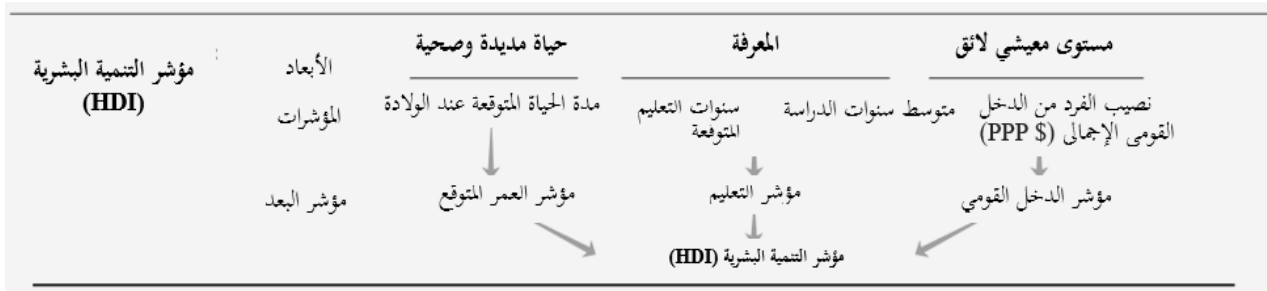
الشرائية لسنة الأساس (2017). ثانيًا، يتم إنشاء سلسلة زمنية لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام (2017) وفقًا لمعدلات تعادل القوة الشرائية من خلال تطبيق معدلات النمو الحقيقية على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من حيث تعادل القوة الشرائية لسنة الأساس، ويُعزى معدل النمو الحقيقي إلى نسبة النمو الاسمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالقيمة الحالية للعملة المحلية إلى معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للعديد من البلدان التي ليس لها قيمة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالقيمة الثابتة لتعادل القوة الشرائية لعام (2017) ولعام (2019) الواردة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، يتم تطبيق معدلات النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتاحة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية أو في قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي إلى أحدث قيم الدخل القومي الإجمالي بشروط تعادل القوة الشرائية الثابتة.

يتم إنتاج معدلات التحويل الرسمية لتعادل القوة الشرائية من قبل برنامج المقارنات الدولية، الذي يجمع بشكل دوري آلاف الأسعار للسلع والخدمات المطابقة في العديد من البلدان.

الشكل (5.2)

مركبات مؤشر التنمية البشرية



المصدر: تقرير التنمية البشرية (2020)، الملاحظات الفنية، ص 1.

يعكس مؤشر التنمية البشرية جزءًا فقط مما تتطلبه التنمية البشرية، فهو لا يعكس عدم المساواة والفقر والأمن البشري والتمكين، وما إلى ذلك. ويقدم مكتب تقرير التنمية البشرية المؤشرات المركبة الأخرى كبديل أوسع لبعض القضايا الرئيسية للتنمية البشرية وعدم المساواة والتفاوت بين الجنسين والفقر¹. من هنا صُممت أدلة إضافية لحساب الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية، وتحديد الفئات المتأخرة عن مسار التقدم البشري ورصد توزيع التنمية البشرية، فقد أطلقت في عام (2010) ثلاثة أدلة: دليل الفقر المتعدد الأبعاد، ودليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين، وفي عام، (2014) أطلق دليل التنمية حسب الجنس².

¹ UNDP, Human Development Index (HDI), (Without publishing date), Available at: <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi> (13/1/2019).

² UNDP, About Human Development, (Without publishing date), Available at: <http://hdr.undp.org/en/humandev> (13/1/2019).

3.2.2. نقد مؤشر التنمية البشرية

عدّد إبراهيم العيسوى سبعة نقائص تعتري هذا المؤشر نوجزها فيما يلي¹:

1. يغفل المؤشر عن بُعد مهم من أبعاد التنمية وهو الحرية الإنسانية، ويعترف أصحاب هذا المؤشر بهذا القصور ويعتذرون عنه بغياب معيار كمّي يُلمّ بالجوانب المتعددة للحرية الإنسانية. ولكنهم يرون أنّ المؤشر قد يُعبّر إلى حد ما عن بعض جوانب الحرية الإنسانية، مثلاً إذا كان تقييد حرية الناس يؤدي إلى كبت طاقاتهم على الإبداع ويحدّ من قدراتهم الإنتاجية، فإن ذلك سوف يتضح في تقديرات الدخل أو في مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة.

2. يغفل المؤشر جوانب أخرى يُعلّق الناس عليها آمالاً كبيرة - بخلاف الحرية - مثل الشعور بالأمن وانعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق، والتعامل الرشيد مع البيئة. ويعترف أصحاب المؤشر بهذا القصور أيضاً، ويوضحون أنه كان عليهم المفاضلة بين شمول المؤشر لعدد كبير من جوانب التنمية وبين المصاعب التي تنجم عن تعقّد الصورة التي سيبرزها المؤشر في حالة الشمول الواسع وما قد يترتب عليها من صعوبات في ترتيب تعديلات في السياسات على أساسه.

3. يؤدّي استخدام الوسط الحسابي غير المرجح للوصول إلى المؤشر المركب إلى عيوب معروفة، من أهمها أن المؤشر المركب يصبح عرضة للتأثر بالقيم المتطرفة لأيّ مؤشر فرعي يدخل في تركيبه.

4. كانت هناك صعوبات في مقارنة قيم المؤشر من سنة إلى أخرى، وخاصة مع تغيير الحدود القصوى والحدود الدنيا للمؤشرات الفرعية الداخلة في تركيبه سنوياً، وقد تم التعامل مع هذا الإشكال بتثبيت قيم هذه الحدود.

5. يفسر الدخل نسبة كبيرة من التغير في المؤشر، الأمر الذي أثار تساؤلات حول أهمية المكونين الآخرين. وقد تركّزت معالجة هذا الأمر في الحدّ من سيطرة الدخل على مؤشر التنمية البشرية، ليس فقط باستخدام تعادل القوة الشرائية ولكن باستقطاع أجزاء من الدخل المرتفعة فوق مستوى «عتبة» معين. ومع أنّ هذه الطريقة لجعل هدف سدّ الفجوة في التنمية البشرية هدفاً أقل صعوبة بالقياس إلى تركّز الدخل يفرض سلطانه على المؤشر، إلا أنها تثير صعوبات فيما يتعلق بتفسير أثر الدخل الإضافي على الرفاهية. فهل يمكن افتراض أنه ليس للدخل الإضافي في الدول ذات الدخل المرتفعة أثر يذكر على الرفاهية، أو التنمية البشرية. كما أنّ هذا الأسلوب في تعديل الدخل يثير تساؤلات حول مغزى المقارنة بين الدول حسب مقياس التنمية البشرية، وإلى أيّ مدى تعكس هذه المقارنة أوضاعاً حقيقية.

6. يثير مؤشر التنمية البشرية تساؤلات مهمة حول معنى التقدم، فهل يعني اطراد التقدم زيادة مطردة في قيمة مؤشر التنمية البشرية؟ ولكن هناك سقفاً لمكونين من مكوناته (العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل

¹ إبراهيم العيسوى، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص ص. 121-123

التعليمي حسب طريقة قياسه في المؤشر)، فماذا ستعني الزيادة في المؤشر بعد الاصطدام بهذا السقف إلا زيادة الدخل، وهي بدورها زيادة مفيدة حسابيا (حيث يجري تحويل الدخل المرتفعة إلى دخول أقل)؟ وهل يتوقف التقدم بالنسبة للدول التي تقترب فيها قيمة المؤشر من الواحد الصحيح، بالرغم من تمتع الناس بنوعية حياة أفضل ومستوى معيشة أحسن. عموما، فإن قدرة المؤشر على التمييز بين مستويات التنمية في الدول التي تجاوزت فئة الدخل المتوسط محدودة، وهي محدودة أكثر بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفعة.

7. وُجِّهت للمؤشر في السنة الأولى لصدوره انتقادات مثل إغفال الفروق بين الجنسين، وإهمال التفاوتات في توزيع الدخل، وإهمال الفروق في مستويات التنمية البشرية بين المجموعات السكانية المختلفة أو بين الأقاليم المختلفة في أي بلد، وقد عالجت التقارير التالية هذه المسائل عن طريق تقديم مؤشرات جزئية (أي لجزء من السكان أو القطر)، ومؤشرات معدلة لمراعاة الفروق بين الجنسين أو التفاوتات في توزيع الدخل، وذلك بالطبع مع الاستمرار في تقديم المؤشر الإجمالي للتنمية البشرية.

وعموما فمن المتوقع مستقبلا ألا يتوقف قياس التنمية الاقتصادية عند الأبعاد التي يشملها هذا المؤشر، والمحاولات الهادفة لبناء المؤشرات التي تعكس بصدق الغايات المرجوة من التنمية الاقتصادية لم تنقطع، ولا زالت متواصلة، وهي تستفيد من النقد الذي يُوجَّه إلى المؤشرات الموجودة، بالإضافة إلى المستجدات الطارئة على مستوى الفكر التنموي.

في الأخير نقول: ستظلّ التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي الشغل المركزي لحكوماتها، ومن واجباتها أن تعمل جاهدة على تحقيقها وفق ما استقرّ عليه الفكر التنموي، وألا تبقى حبيسة النظرة التقليدية للتنمية، تلك النظرة التي تختزلها في السعي الحثيث لتحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل، حتى يتسنى لشعوبها بمختلف فئاتهم، خاصة الفقيرة منهم، أن تنعم بعيش لائق وكريم.

خلاصة الفصل

خصّصنا هذا الفصل لدراسة مفهومية لمتغيري الأطروحة الأساسيين (تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية)، وهي خطوة أساسية أردنا من خلالها ضبط المفاهيم وتجليتها قصد البناء عليها فيما هو آت. وقد توصلت الدراسة في هذا الفصل إلى ما يلي:

1. حتى وإن سلمنا بأنّ مصطلح "تيسير التجارة" هو أصيل منظمة التجارة العالمية، تمّ نحته وتداوله أول مرة في أدبياتها، غير أنّ ذلك لا يعني البتّة بأنه مفهوم جديد يُعزى إلى بنات أفكارها؛ فمن خلال رصد المسار التاريخي للعمل التجاري متعدد الأطراف حول هذا الموضوع والذي سبق ظهور هذه الاتفاقية، تبين أنّ القضايا المتعلقة بالعقبات التقنية والإدارية على مستوى الجمارك والحدود (التي تغطيها اتفاقية تيسير التجارة اليوم) كانت من أقدم المجالات المتفاوض عليها في التجارة، بل سبقت حتى (الجات 1947) مع ما تمثله هذه الاتفاقية من رمزية في تاريخ العمل التجاري المتعدد الأطراف.

2. إنّ دراسة مضمون اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية كشفت لنا أنّ المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تُعطي الدول النامية والأقلّ نموا مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، والتي تركز أساسا على منح فترات سماح لتنفيذ الالتزامات، وتقديم الدعم المادي والفني لمساعدة هذه الدول للوفاء بالتزاماتها، شكلت نهجا مُتّبعاً في معظم اتفاقيات المنظمة؛ غير أنّ اتفاقية تيسير التجارة تحمل في ثناياها مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقة للدول النامية والأقلّ نموا مما يُعدّ تجاوزاً كبيراً عن الممارسة التقليدية للمنظمة في هذا الشأن.

3. إنّنا نجادل في هذه الأطروحة على أنّ إطلاق مفهوم "التنمية" بعمومه، ما هو إلّا تعبير خالص عن التنمية الاقتصادية التي هي قاعدة وأصل كلّ تنمية، وأنّ هذه التنمويات المشتقة، من قبيل التنمية البشرية والاجتماعية والمستدامة ما هي إلّا أبعاد جديدة للتنمية الاقتصادية جاءت لسد أوجه قصور أو جوانب خلل اعترى عملية تشكّل وتجسّد حقيقة التنمية على مستوى الواقع الدولي، وهي بذلك تُعتبر عملية ديناميكية اعتيادية لإعادة صقل المفهوم، تأتي كمحاولة لإثرائه خاصة في ظلّ المستجدّات التي تطرأ على الظروف المتحرّكة في حياة البشر من حين لآخر.

4. من خلال استقراء تجارب الدول التنموية على مدار العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية على وجه خاص، ومن خلال مراجعتنا للأدب الاقتصادي لخبراء التنمية الذي انكبّ على دراسة هذه التجارب، تبين لنا أنّ التنمية الاقتصادية هي بمثابة مضلع ثلاثيّ الأضلاع؛ أيّ أنها لا تتجسّد على أرض الواقع ولا تؤتي ثمارها إلّا بالارتكاز على ثلاثة مركّزات رئيسية تتمثل في: نمو اقتصادي مستدام، وسياسات حكومية مناسبة، ومؤسسات جيّدة.

وفي ختام هذا الفصل نقول: إنّ مصطلح «تيسير التجارة» لا زال حديث عهد في البيئة التجارية، فلم يبدأ تداوله إلّا تسعينات القرن الماضي عكس مصطلحات أخرى من نفس عائلته كالتحرير التجاري مثلاً. هذا

يعني أنّ هذا المفهوم لا زال في طور النمو والتشكل؛ وعليه ستكون الجهود الرامية لضبط تعريفه مستجدة باستمرار. قد تشكل هذه فجوة تحث الباحثين على محاولة صياغة تعريف جديدة تلمّ بهذا الموضوع وترسم حدوده. وارتباطا بتعدّد زوايا النظر إلى مفهوم تدابير تيسير التجارة من جهة، والتشابك الذي قد يكون بينه وبين التدابير التجاريّة الأخرى، كالتدابير التعريفية وغير التعريفية من جهة أخرى، تقترح الأطروحة تعريفا جديدا لتدابير تيسير التجارة، جاء على النحو التالي: «كلّ تدبير من شأنه أن يُقلّل من تكاليف الإجراءات التجاريّة، من خلال إسهامه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع وتسليس حركة البضائع عبر الحدود، ولا يمكن إدراجه ضمن التدابير التعريفية أو غير التعريفية المتعارف عليها، يُعدّ من تدابير تيسير التجارة».

بعد أن سلّطنا الضوء في هذا الفصل على توضيح ماهية المتغيّرين (تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية)، سنتناول في الفصل الموالي تقريرات النظريات التجارية في تحديد طبيعة العلاقة بينهما.

الفصل الثاني:

العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية
الاقتصادية «الإطار النظري»

مدخل

على الرغم من أنّ موضوع تيسير التجارة (بدلالة المفهوم الحالية) وعلاقته بالتنمية الاقتصادية لم يحظ بتحليل مستقل ومباشر في أدبيات النظريات التجارية، خاصة الكلاسيكية (وحتى النيوكلاسيكية في بعض الأحيان) منها، إلا أننا في هذا الفصل سنقوم ببناء مقارنة تحاول معالجة هذا الموضوع. تستند هذه المقاربة على ثلاث خطوات متسلسلة: الخطوة الأولى: نقدّم فيها عرضاً للنظرية التجارية محلّ الدراسة، نبرز من خلاله الأسباب الدافعة لقيام التجارة بين الدول وفق ما تقرّر عند هذه النظرية. الخطوة الثانية: نكشف فيها عن محصلة العوائد التي تحقّقها الدول حال انخراطها في التجارة الخارجية ومدى انعكاس ذلك على مستوى معيشة الأفراد وتنمية البلاد. والواقع يؤكّد أنّ الدافع الرئيس لأي دولة لمبادلة منتجاتها مع غيرها من الدول هو ضمان حصولها على مكاسب تفوق مكاسبها في حال قررت الامتناع عن هذا التبادل. الخطوة الثالثة، وهي الأهم: نفحص من خلالها أثر تدابير تيسير التجارة في واقع التنمية الاقتصادية للدول التي تنشط في التجارة الدولية، وسنركز بطبيعة الحال على الدول النامية؛ وستكون «التكاليف التجارية» هي المدخل الذي سننفذ عبره لتقييم هذه الآثار. والحقيقة أنّ هذه التكاليف نابعة من طريقتين: فهي قد تترتب من عدم تبني تدابير تيسير التجارة من جهة، كما يمكنها أن تترتب أيضاً من تبني هذه التدابير وتنفيذها، على اعتبار أنّ تنفيذها أمر مكلف هو الآخر. غير أنّنا في مقاربتنا التحليلية هذه سنفترض عدم وجود «تكاليف التنفيذ» وذلك، أولاً: لصعوبة تقييم هذه التكاليف. وثانياً: لأنّ الحكومات لا تقتصر عن تنفيذها لوحدها، بل غالباً ما تكون ضمن برنامج إصلاحي واسع فرضته ظروف معينة، كضرورة الالتزام بوصفات المؤسسات الدولية، أو بغية الانضمام إلى ترتيبات إقليمية أو عالمية. وثالثاً: لأنّ أثر بعض هذه التدابير لا يكون مباشراً على حركة السلع والخدمات عبر الحدود. ورابعاً: - وكما سنرى في الفصل الموالي - فإنّ الدراسات التجريبية هي الأخرى لم تدرج هذه التكاليف في نماذجها القياسية. نبدأ التحليل في المبحث الأول بعرض مقولات النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتجارة الدولية المرتكزة على نموذجي الميزة النسبية (Mill ; 1818 - Ricardo ; 1817) وهبات عوامل الإنتاج (Ohlin; 1933 - Heckscher; 1919)، وينتهي بنا المطاف في المبحث الثاني إلى النظريات الحديثة، والتي سنتناول فيها: نظرية التجارة داخل الصناعة (Krugman; 1979-1980)، ونظرية الشركات غير المتجانسة (Melitz; 2003).

وهناك سببان رئيسيان وجيهان على الأقل (في تقديرنا) جعلانا نقتصر على هذه النظريات في تحليلنا. السبب الأوّل: أنها من أهم وأبرز النظريات المفسّرة لقيام التبادل التجاري بين الدول، والتي لاقت قبولاً واسعاً لدى جمهور الاقتصاديين التجاريين. السبب الثاني: أنه من الصعوبة بمكان الإحاطة بجميع النظريات والنماذج التجارية القديمة منها والحديثة، وإسقاط المقاربة التي اعتمدنا عليها في هذا التحليل عليها، وهو عمل يتجاوز حدود هذه الأطروحة.

يجدر التذكير أنّ هذه النظريات تعتمد في تحليلها على مبدأ التجارة الحرة التي لا مجال فيها للتدخلات الحكومية الهادفة للتأثير في حجم التدفقات التجارية.

المبحث الأول:

التحليل النظري للعلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية

حسب بعض النظريات التجارية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

سنناقش في هذا المبحث العلاقة التي يفترض أن تكون بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية وفق أطروحات بعض النظريات الكلاسيكية (نظرية المزايا النسبية ونظرية هبات عوامل الإنتاج)، وسنحاول أن ينصب تركيزنا بقدر الإمكان على الدول النامية، ملتزمين بالمقاربة التي شرحناها سابقا، ومستخدمين جانبا من أدوات التحليل الكمي.

أولا: التحليل النظري حسب نظرية المزايا النسبية (Ricardo ; 1817 - Mill ; 1818)

1. عرض النظرية¹

رغم مرور ما يزيد عن قرنين من ظهورها، وبالرغم من سهام النقد التي وُجّهت لها بسبب حزمة فروضها والتي أضحت لا تشكل إطارا ملائما يعكس حقيقة الواقع التجاري الدولي المعاصر، ما زالت نظرية المزايا النسبية (The theory of comparative advantages) التي طرحها ابتداء (David Ricardo) في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» ونقّحها من بعده زميله (John Stuart Mill)، تتمتع بوجاهة كبيرة في تقديم تفسير مقبول لدوافع لجوء الدول للتبادل التجاري فيما بينها. تؤكد هذه النظرية على أن المسوّغ الأساس لانخراط الدول في التجارة الدولية هو اختلافها في المزايا النسبية لإنتاجية عنصر العمل وليس لاختلافها في المزايا المطلقة (Absolute advantages) على النحو الذي طرحه (Adam Smith)؛ لأنه في المعتاد نجد أن الدول وإن لم تتمتع بأية ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلع، إلا أنها من الممكن أن تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج بعضها من السلع.

تعتمد النظرية على الافتراضات التالية: العالم يتكون من دولتين فقط ينتجان سلعتين فقط، العمل كمقياس للقيمة، الموارد الإنتاجية ثابتة في كلا البلدين، التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية، المنافسة الكاملة، لا توجد حركة للعمالة ورأس المال بين البلدين ولكن لها حرية الحركة داخل نفس البلد، قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات لكل بلد، لا توجد تكاليف النقل.

يمكن توضيح الميزة النسبية من خلال مثال عددي: نفترض أن العالم مُكوّن من دولتين فقط هما الولايات المتحدة الأمريكية (وهو بلد متقدم) والجزائر (وهو بلد نام) ينتجان سلعتين فقط هما الحمضيات وأجهزة كمبيوتر، ونفترض أيضا أن الفرد العامل في الولايات المتحدة الأمريكية ينتج أسبوعيا 12 قنطارا من

¹ اعتمدنا في هذا الجزء من المبحث عن هذين المرجعين الرائدين مع تعديلات اقتضتها الضرورة:

1) Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, *Economic development*, Pearson Education, Twelfth Edition, The United States of America, 2015.

2) E. Wayne Nafziger, *Economic development*, Cambridge University Press, Fifth Edition, The United States of America, 2012.

الحمضيات و 6 أجهزة كمبيوتر، بينما الفرد العامل في الجزائر ينتج أسبوعيا 10 قناطر من الحمضيات وجهاز كمبيوتر واحد.

الجدول (1.3)

كميات الإنتاج الأسبوعي الافتراضية لسلعتي الحمضيات والكمبيوتر للعامل الواحد في كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

السلعة	الدولة
	الولايات المتحدة الأمريكية
	الجزائر
حمضيات (قنطار)	12
كمبيوتر (وحدة)	6
	10
	1

المصدر: من تصميم الطالب

يبين الجدول (1.3) أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج السلعتين؛ بمعنى أنّ العامل الأمريكي ينتج أسبوعيا كميات أكبر من الحمضيات والكمبيوتر من العامل الجزائري؛ لكن هل معنى ذلك أنّ التبادل التجاري بين الدولتين ينعدم؟ الجواب قطعاً لا؛ والسبب هو تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity cost)، فالولايات المتحدة الأمريكية وفي سبيل إنتاج جهاز كمبيوتر واحد يتطلب منها أن تضحي بإنتاج قنطارين فقط من الحمضيات، بينما لإنتاج جهاز كمبيوتر واحد في الجزائر يتطلب التضحية بإنتاج 10 قناطر كاملة من الحمضيات؛ وهذا يعني أنّ تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الكمبيوتر في الولايات المتحدة الأمريكية أقل من تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الكمبيوتر في الجزائر.

وفي المقابل نجد أنه في الولايات المتحدة وفي سبيل إنتاج قنطارين من الحمضيات يتطلب منها أن تضحي بإنتاج جهاز كمبيوتر واحد، بينما لإنتاج 10 قناطر من الحمضيات في الجزائر يتطلب التضحية بإنتاج جهاز كمبيوتر واحد، وهذا يعني أنّ تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الحمضيات في الجزائر أقل من تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الحمضيات في الولايات المتحدة الأمريكية.

إذن، يتمتع بلد ما بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج تلك السلعة مقارنة بالسلع الأخرى أقل في ذلك البلد عنها في البلدان الأخرى. ففي هذا المثال، تتمتع الجزائر بميزة نسبية في إنتاج الحمضيات، والولايات المتحدة لديها ميزة نسبية في إنتاج أجهزة الكمبيوتر؛ هذا الاختلاف في تكاليف الفرصة البديلة من شأنه أن يوعز للولايات المتحدة بأن تتوقف عن زراعة الحمضيات وتكرّس الموارد التي كانت تستغلها في ذلك لإنتاج أجهزة الكمبيوتر وتستورد ما يلزمها من الحمضيات من الجزائر، وتجعل الجزائر أيضاً تتوقف عن إنتاج أجهزة الكمبيوتر وتكرّس الموارد التي كانت تستغلها في ذلك لزراعة الحمضيات وتستورد أجهزة الكمبيوتر من الولايات المتحدة الأمريكية.

2. الانعكاسات على التنمية الاقتصادية

1.2. الانعكاسات على الناتج والاستهلاك

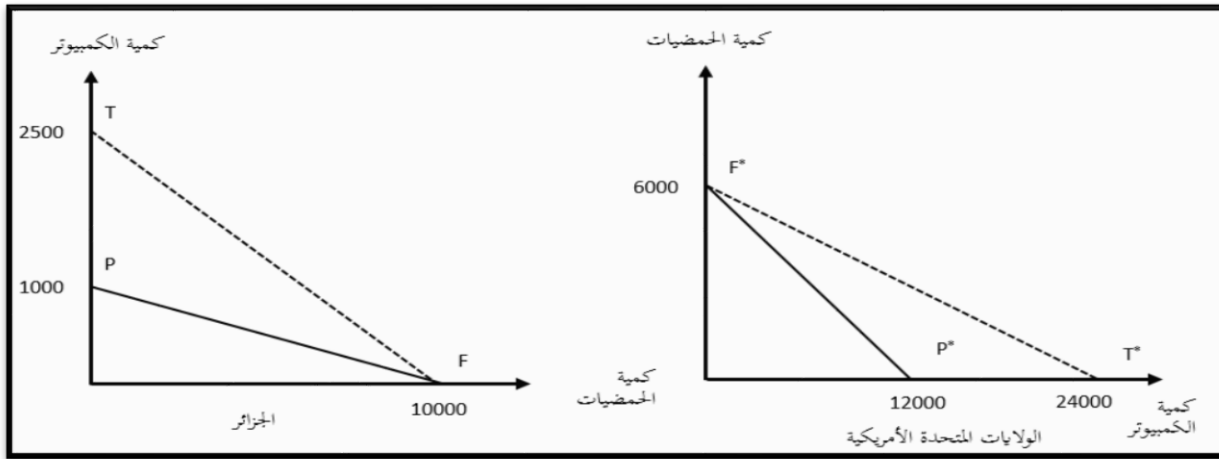
لمعرفة الانعكاسات المحتملة، ندرس كيفية تأثير التبادل التجاري على إمكانيات الإنتاج والاستهلاك في البلدين. لنفترض أنّ إجمالي المعروض من العمالة في كل اقتصاد هو 1000 عامل. في حالة عدم وجود تجارة بين البلدين: إذا سخر الاقتصاد الجزائري جميع موارده لإنتاج الحمضيات، فيمكنه إنتاج 10000 قنطار من الحمضيات، وإذا سخر جميع موارده لإنتاج أجهزة الكمبيوتر، يمكنه أن ينتج 1000 جهاز كمبيوتر، كما يمكنه أن ينتج عدد كبير من التوليفات من أجهزة الكمبيوتر والحمضيات إذا سخر جميع موارده لإنتاج السلعتين معاً. وإذا سخر الاقتصاد الأمريكي جميع موارده لإنتاج الحمضيات فيمكنه إنتاج 12000 قنطار من الحمضيات، وإذا سخر جميع موارده لإنتاج أجهزة الكمبيوتر يمكنه أن ينتج 6000 جهاز كمبيوتر، كما يمكنه أن ينتج عدد كبير من التوليفات من أجهزة الكمبيوتر والحمضيات إذا سخر جميع موارده لإنتاج السلعتين معاً. كيف تكسب الدولتان من التبادل التجاري بينهما؟ هناك معدل للتبادل يشجع الدولتان على الانخراط في التجارة، فمثلاً إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تحصل على أكثر من قنطارين من الحمضيات مقابل تصدير جهاز كمبيوتر واحد فهذا يُعد مكسباً يشجع على التجارة، أما بالنسبة للجزائر إذا قايتت جهاز كمبيوتر واحد بأقل من 10 قناطير من الحمضيات فهذا محفز لها على المتاجرة.

لو نفترض الآن أن معدل التبادل بين الدولتين هو $4/1$ ، أي أن كل جهاز كمبيوتر سيكلف 4 قناطير من الحمضيات، وبالتالي فإنّ الولايات المتحدة التي كانت تنتج 6000 جهاز كمبيوتر وقامت بتصديرها فستحصل على أربعة أضعاف تلك الكمية أي 24000 قنطار من الحمضيات. وبالنسبة للجزائر فستقايت 4 قناطير من الحمضيات بجهاز كمبيوتر واحد، وحينئذ عند تصدير 10000 قنطار من الحمضيات ستحصل مقابلها على 2500 جهاز كمبيوتر.

يظهر الشكل (1.3) أنه في حالة عدم وجود تجارة بين البلدين، تكون احتمالات الاستهلاك للبلدين مماثلة لمنحنى إمكانيات الإنتاج (الخطوط المتصلة PF و P^*F^*)، وبمجرد السماح بالتجارة، يمكن لكل اقتصاد أن يستهلك مزيجاً مختلفاً من الحمضيات وأجهزة الكمبيوتر. يشير الخط المتقطع TF في يسار الشكل (1.3) إلى إمكانيات استهلاك الجزائر، بينما يشير الخط المتقطع T^*F^* في يمين الشكل (1.3) إلى إمكانيات الاستهلاك للولايات المتحدة. يتضح من الشكل أنّ منحنى إمكانيات الاستهلاك للبلدين بعد التجارة أعلى من منحنى إمكانيات الاستهلاك قبل التجارة، هذا يدل على أنّ التجارة وسّعت نطاق الاختيار وحققت مكاسب، وبالتالي يجب أن تجعل سكان البلدين أفضل من الحالة التي تنعدم فيها التجارة بين البلدين.

الشكل (1.3)

تأثير التجارة في إمكانيات الاستهلاك



المصدر: من تصميم الطالب

2.2. الانعكاسات على توزيع الدخل والبطالة

نحن نعلم أنّ من افتراضات النظرية أنّ عنصر العمل يمكن أن ينتقل داخل الدولة بحرية من قطاع إنتاجي إلى آخر. على هذا الأساس ستقوم كل دولة بتحويل قوتها العاملة من القطاعات الإنتاجية التي لا تحظى فيها بميزة نسبية إلى القطاعات التي تحظى فيها بميزة نسبية؛ وعليه قد يتضرّر الأفراد جزئيا من البطالة أو سوء توزيع الدخل في المدى القصير، لكن من غير المحتمل أن يحدث ذلك في المدى الطويل.

ثمّة ملاحظة مهمة: قد لا يشكّل تنقل العمالة "الماهرة" في الجزائر من إنتاج أجهزة الكمبيوتر إلى إنتاج الحزميات عائقا باعتبار أنّ قطاع الحزميات بإمكانه أن يستوعب هذه العمالة بسهولة، على النقيض من ذلك فإن انتقال العمالة "غير الماهرة" من قطاع الحزميات إلى قطاع أجهزة الكمبيوتر في الولايات المتحدة قد يكون صعبا، لذا فإن الولايات المتحدة قد تعاني من بطالة وسوء توزيع للدخل في هذه الحالة.

قد يبدو هذا تحيزا لصالح الدول النامية، لكن هناك من يجادل من أنّ التخصص وفق نظرية الميزة النسبية سيجعل بعض الدول النامية تمتلك مزايا فقط في الصناعات الاستخراجية، خاصة منها التي تتوفر على ثروات باطنية هائلة مما يجعل اقتصاداتها ريعية، أو تلك الدول التي تعتمد على القطاع التقليدي المتمثل أساسا في القطاع الزراعي، الأمر الذي يعمق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك بزيادة اتساع الفجوة التكنولوجية بينهما.

3. الآثار المحتملة لتيسير التجارة

على الرغم من أنّ نظرية الميزة النسبية تهمل تكاليف النقل في نموذجها، إلا أنّنا في مقاربتنا هذه سنوسع هذا النموذج وذلك بإدراج التكاليف التجارية المرتبطة بتيسير التجارة لنرى مدى تأثيرها في التجارة، ومن ثمّ في التنمية الاقتصادية. فقد تقرّر لدينا أنّ نظرية الميزة النسبية تنصّ على أنّ رفاهية الأفراد في الدول تكون أكبر عندما تصدر كل دولة منتجات تكون تكاليفها النسبية في الداخل أقل منها في الخارج وتستورد سلعًا تكون تكاليفها النسبية في الخارج أقل منها في الداخل؛ وبما أنّ الأمر على هذا النحو، فهذا يعني أنه إذا أسهمت

تدابير تيسير التجارة في تعزيز التبادل التجاري فهي قد أسهمت بالتبعية في تعزيز التنمية الاقتصادية والعكس بالعكس.

الجدول (2.3)

الأسعار الافتراضية للحمضيات وأجهزة الكمبيوتر
في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عملية التبادل التجاري بينهما

الولايات المتحدة الأمريكية	الجزائر	
الحمضيات (سعر القنطار)	20000 دينار جزائري	300 دولار أمريكي
جهاز الكمبيوتر (سعر الواحد)	80000 دينار جزائري	400 دولار أمريكي

المصدر: من تصميم الطالب

من معطيات الجدول (2.3) لا يمكننا أن نستنتج أنّ أسعار الحمضيات وأجهزة الكمبيوتر في الولايات المتحدة أرخص من أسعارهما في الجزائر، لأنّ العملاتان هما وحدتان مختلفتان لقياس السعر، ولا توجد علاقة ثابتة بينهما، لذا يجب علينا استخدام سعر الصرف (على سبيل المثال، سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري). إذن، سيطلب الجزائريون أجهزة الكمبيوتر الأمريكية إذا كان بإمكانهم شراء الدولار بأقل من 200 دينار جزائري لأنّ أجهزة الكمبيوتر الأمريكية في هذه الحالة ستكون أرخص تمامًا من أجهزة الكمبيوتر الجزائرية؛ على سبيل المثال، إذا كان سعر الصرف (1 دولار أمريكي = 150 دينار جزائري) فإن جهاز الكمبيوتر الأمريكي يعادل مبلغ 60000 دينار جزائري ويكون أرخصًا من سعر جهاز الكمبيوتر الجزائري المقدر بـ 80000 دينار جزائري؛ وبالمقابل، سيشترى الأمريكيون الحمضيات إذا تمكنوا من بيع الدولار الواحد بأكثر من حوالي 67 دينار جزائري، والدليل على ذلك، إذا كان مثلاً سعر الصرف (1 دولار أمريكي = 100 دينار جزائري)، يمكن للأمريكيين شراء الحمضيات الجزائرية بما يعادل 200 دولار أمريكي وتكون أرخصًا من السعر الأمريكي البالغ 300 دولار أمريكي.

إجمالاً، تتم التجارة بين الجزائر والولايات المتحدة بأيّ سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل أقلّ من 200 دينار جزائري (الحد الأقصى لسعر الدينار الجزائري لكل دولار أمريكي لحثّ الجزائريين على التداول) ودولار أمريكي مقابل أكثر من حوالي 67 دينار جزائري (الحد الأدنى لسعر الدينار الجزائري لكل دولار أمريكي لحثّ الأمريكيين على التداول). ضمن هذا النطاق، يكون السعر المطلق لأجهزة الكمبيوتر في الولايات المتحدة الأمريكية أقلّ منه في الجزائر، والسعر المطلق للحمضيات في الجزائر أقلّ منه في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يستفيد كلا البلدين من التجارة بينهما.

لنفترض الآن أنّ هناك تكاليف تجارية ترتبط بتدابير تيسير التجارة، وقد أوضحنا في مدخل الفصل أنّ هذه التكاليف نابعة من طريقتين: تكاليف ناشئة عن غياب هذه التدابير وتكاليف ناشئة عن تنفيذ هذه التدابير¹. للإشارة، قد تصل هذه التكاليف إلى 60 بالمائة من سعر السلعة، وليس هذا بالشيء المستغرب، فقد أشارت الأدلة التجريبية إلى أنه في البلدان النامية في عام 2010، كانت تكاليف التجارة للمنتجات المصنوعة معادلة

¹ نعيد التذكير بما أوردناه في مدخل الفصل، بأننا أهملنا تكاليف تنفيذ التدابير، وبينما سبب ذلك.

لتطبيق تعريف قيمة بنسبة 219 بالمائة على التجارة الدولية، مما يعني أنه مقابل كل دولار أمريكي واحد من تكلفة تصنيع منتج، تمت إضافة 2.19 دولار أمريكي أخرى في شكل تكاليف التجارة؛ بينما في البلدان ذات الدخل المرتفع، تمت إضافة 1.34 دولار أمريكي لنفس المنتج¹، هذه التكاليف المرتفعة ستعوق التجارة لا محالة. على سبيل المثال: إذا كان سعر الصرف (1 دولار أمريكي = 150 دينار جزائري)، وتصل التكاليف إلى قيمة 60 بالمائة من سعر السلعة، فإنّ جهاز الكمبيوتر الأمريكي الذي كان يشتري بما قيمته 60000 دينار جزائري ترتفع قيمته بعد إضافة التكاليف ويصبح يشتري بـ 96000 دينار جزائري ويكون أعلى من سعر جهاز الكمبيوتر الجزائري المقدر بـ 80000 دينار جزائري، وعليه، ستتوقف الجزائر عن استيراد هذه السلعة من الولايات المتحدة الأمريكية، وستحاول إنتاج السلعة بنفسها.

وبالمقابل، إذا كان سعر الصرف (1 دولار أمريكي = 100 دينار جزائري)، فإنّ الحمضيات الجزائرية التي كانت يشتريها المواطن الأمريكي بما يعادل 200 دولار أمريكي وهو أرخص من السعر الأمريكي البالغ 300 دولار أمريكي، أصبح يشتريها الآن بعد إضافة التكاليف بـ 320 دولار أمريكي، وعليه، ستتوقف الولايات المتحدة عن استيراد هذه السلعة من الجزائر، وستحاول إنتاج السلعة بنفسها.

تساعد هذه التكاليف في بروز ظاهرة التحيز التجاري للاقتصاد المحلي (Trade home bias)، ومفاد تلك الظاهرة هو فعالية تأثير تكاليف التجارة الدولية بصفة عامة في تحويل تفضيلات المستهلك لطلب المنتجات المحلية، وذلك كبديل للمنتجات المستوردة، والسبب في ذلك يعود إلى زيادة السعر النهائي للمنتج المستورد بسبب إضافة التكاليف التجارية، ويُعد كل من (Obstfeld & Rogoff; 2001) أول من تناول تلك الظاهرة، وقد أطلقا عليها لغز (أو أثر) الحدود، حيث أوضحا أنّ تكاليف التجارة الدولية سوف تزيد من الاستهلاك المحلي بسبب ارتفاع ثمن المنتجات المستوردة².

نتيجة لما سبق، يتضح أنّ تدابير تيسير التجارة التي تعمل على تدنية جانبا من تكاليف التجارة، ستسهم من هذا الباب، في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية حسب ما تنص عليه نظرية المزايا النسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديل المنهجي الذي اعتمدناه من خلال توسيع النموذج ليشمل التكاليف التجارية الناشئة من عدم تبني تدابير تيسير التجارة وافترض عدم وجود تكاليف تنفيذ هذه التدابير.

ثانيا: التحليل النظري حسب نظرية هبات عوامل الإنتاج (Heckscher ; 1919 – Ohlin ; 1933)

يفترض النموذج الكلاسيكي السابق الذي وضعه (David Ricardo) و (John Stuart Mil) أن عنصر العمل هو العامل الوحيد للإنتاج، وردّت بالتالي التكاليف النسبية لإنتاج السلع المتبادلة دوليا إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها؛ لذلك فإن الميزة النسبية يمكن أن تنشأ فقط بسبب الاختلافات الدولية في إنتاجية عنصر العمل. قد يقبل هذا التفسير نسبيا، غير أنّ الواقع التجاري الدولي لا يعكس هذا بالمطلق؛

¹ WTO (2015). World Trade Report 2015: *Speeding Up Trade – Benefits and Challenges of Implementing the WTO Trade Facilitation Agreement*. Geneva.)

² Obstfeld, M. and K. Rogoff (2001), "The Six Major Puzzles in International Macroeconomics: Is there a Common Cause?", NBER Macroeconomics Annual 2000, pp.341-347

فالجزائر مثلا تصدر الغاز الطبيعي لإيطاليا ليس لأنّ عمال الطاقة في الجزائر أكثر إنتاجية مقارنة بنظرائهم في إيطاليا، ولكن لأنّ الطبيعة وهبت الجزائر احتياطات ضخمة من هذه السلعة، في حين حرمت إيطاليا منها، وبالتالي، يجب أن تسمح النظرة الواقعية للتجارة الدولية بألا تغضّ الطرف عن أهمية عوامل الإنتاج الأخرى مثل الأرض ورأس المال.

1. عرض النظرية

هذا التفسير الجديد لسبب التبادل الدولي الذي يقرّ بأنّ التجارة الدولية تكون مدفوعة إلى حد كبير بالاختلافات في موارد البلدان، هي واحدة من أكثر النظريات تأثيراً في الاقتصاد الدولي. لقد تمّ تطوير هذه النظرية من قبل اثنين من الاقتصاديين السويديين (Eli Heckscher) و(Bertil Ohlin) لذا غالباً ما يشار إلى النظرية باسم (Heckscher-Ohlin theory)؛ ويُشار إليها أيضاً باسم نظرية نسب العوامل (factor-proportions theory)¹.

ينطلق هذا النموذج من عدد من الافتراضات: تتبادل دولتان سلعتين متجانستين تمّ إنتاجهما بعاملَي إنتاج فقط (العمالة ورأس المال) بحيث تكون إحداها كثيفة العمل والأخرى كثيفة رأس المال، واستخدما في إنتاجهما نفس التكنولوجيا، تشابه أذواق المستهلكين في كلا الدولتين، يحوز كلا البلدين على نفس الوظيفة الإنتاجية لكل سلعة، ثبات الغلة والتكاليف، حرية تنقل عاملي الإنتاج داخلياً واستحالة ذلك خارجياً، المنافسة الكاملة في سوقي السلع وعوامل الإنتاج، التشغيل التام لعناصر الإنتاج، انعدام تكاليف النقل، وتوازن التبادل التجاري بين البلدين بمعنى قيمة الصادرات للدولة الأولى تعادل قيمة الواردات للدولة الثانية.

على عكس نموذج الميزة النسبية الكلاسيكي، يستبعد هذا النموذج النيوكلاسيكي الاختلافات النسبية في إنتاجية عنصر العمل وذلك بافتراض أنّ جميع البلدان لديها إمكانية الوصول إلى نفس التكنولوجيا لإنتاج جميع السلع؛ فإذا كانت أسعار عناصر الإنتاج المحلية متساوية في جميع الدول، فإنّ جميع البلدان ستستخدم أساليب إنتاج متطابقة، وبالتالي سيكون لها نفس نسب أسعار المنتجات المحلية ونفس إنتاجية عوامل الإنتاج؛ عندئذ لا تقوم التجارة بسبب الاختلافات في إنتاجية عنصر العمل للسلع المختلفة بين البلدان المختلفة، ولكن لأنّ البلدان تتمتع بوفرة مختلفة من هبات عوامل الإنتاج، وإذا اختلفت نسب توافر عناصر الإنتاج² فلا بد وأن تختلف الأسعار النسبية لهذه العناصر (على سبيل المثال: ستكون العمالة رخيصة نسبياً في البلدان التي تكثر فيها العمالة)، وكذلك الأسعار النسبية للسلع المحلية.

وعليه ستمتلك البلدان ذات العمالة الرخيصة بميزة تكلفة نسبية وسعر نسبي على البلدان ذات العمالة الباهظة نسبياً في السلع التي تستخدم العمالة بشكل مكثف، لذلك ينبغي على هذه الدول التركيز على إنتاج السلع كثيفة العمالة (Labor-intensive goods) وتصدير الفائض منها مقابل استيراد السلع كثيفة رأس

¹ Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, OP.Cit., pp. 614- 619

² من المهم أن نشير إلى أنّ الوفرة يتم تعريفها من حيث النسبة وليس بالكميات المطلقة وذلك من خلال مقارنة نسبة العمالة إلى رأس المال في الدول؛ وبالتالي لا يوجد بلد وفير في كل شيء.

المال (Capital-intensive commodities). على العكس من ذلك، فإن البلدان التي تتمتع بهبات وفيرة من رأس المال سيكون لها ميزة تكلفة نسبية وسعر نسبي في إنتاج السلع المصنعة، والتي تميل إلى طلب مدخلات كبيرة نسبياً من رأس المال مقارنة بالعمالة؛ وبالتالي يمكنها الاستفادة من التخصص في الصناعة كثيفة رأس المال وتصديرها مقابل واردات المنتجات كثيفة العمالة من البلدان ذات العمالة الوفيرة. إذا، ستعمل التجارة كوسيلة للدولة للاستفادة من مواردها الوفيرة من خلال تركيزها على تكثيف وتصدير الإنتاج الذي يتطلب مدخلات كبيرة من هذه الموارد الوفيرة لديها واستيراد السلع التي تستخدم كميات كبيرة من الموارد النادرة نسبياً لديها.

تجادل نظرية الهبات المختلفة بأنّ البلدان ذات وفرة رأس المال ستميل إلى التخصص في منتجات مثل السيارات والطائرات والإلكترونيات المتطورة وبيع الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر التي تستخدم رأس المال بشكل مكثف في تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، وستقوم بتصدير بعض هذه المنتجات كثيفة رأس المال مقابل المنتجات كثيفة العمالة أو الأرض مثل المواد الغذائية والمواد الخام والمعادن التي يمكن إنتاجها بشكل أفضل من قبل البلدان التي تتمتع بوفرة كثيفة نسبياً في عنصر العمل أو الأرض.

هذه النظرية شجعت البلدان النامية على التركيز في صادراتها على المنتجات الأولية كثيفة العمالة والأرض، لذا يرى أنصار التجارة الحرة أنّه من خلال تبادل هذه السلع الأولية مقابل السلع المصنعة التي تكون البلدان المتقدمة هي الأنسب نظرياً لإنتاجها، يمكن للدول النامية أن تتقاسم الفوائد المحتملة الهائلة التي يمكن الحصول عليها من التجارة الحرة مع الدول الغنية في العالم.

2. الانعكاسات على التنمية الاقتصادية

بالعودة إلى مثالنا السابق، يمكننا الآن النظر إلى مكاسب التجارة بين الجزائر (الاقتصاد المحلي) والولايات المتحدة الأمريكية (الاقتصاد الخارجي)، ومع تبني افتراضات النظرية النيوكلاسيكية التي أشرنا لها سابقاً، والتي من بينها تشابه الأذواق في البلدين والذي يعني أنّ لديهما طلبات نسبية متطابقة على الحمضيات وأجهزة الكمبيوتر عندما يواجهان نفس الأسعار النسبية للسلعتين. الفرق الوحيد بين الدولتين هو في مواردهما: الجزائر لديها نسبة أعلى من العمالة إلى رأس المال مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإن الجزائر وفيرة العمالة والولايات المتحدة الأمريكية وفيرة رأس المال.

1.2. الانعكاسات على الدخل والرفاهية

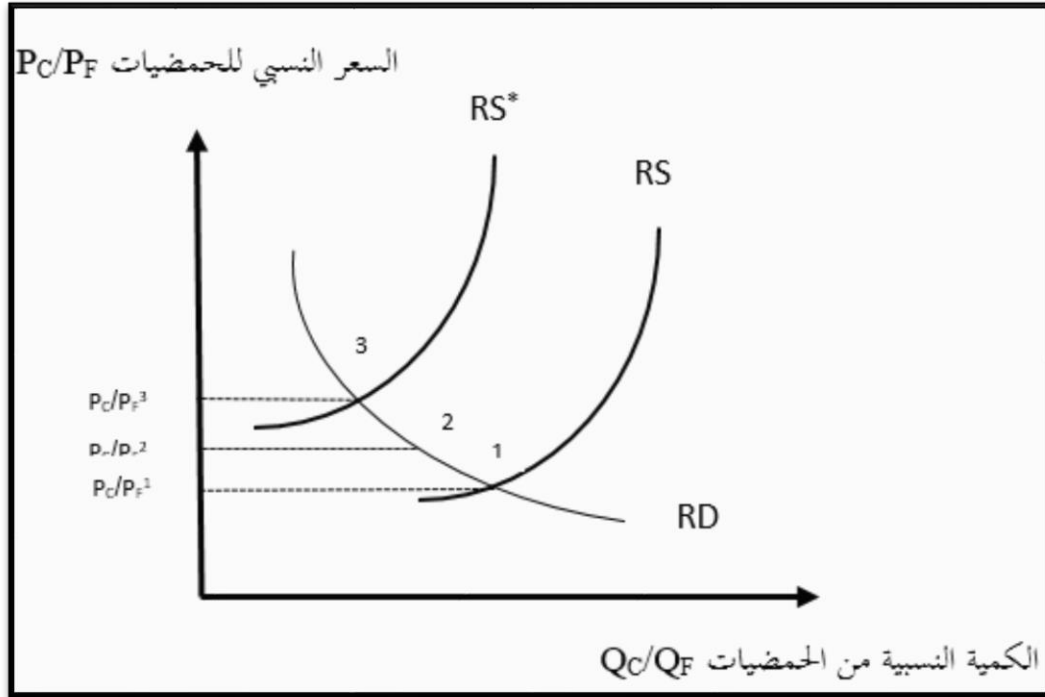
نظراً لأنّ الحمضيات هي سلعة كثيفة العمالة، فإنّ حدود إمكانية الإنتاج في الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يتحول إلى اتجاه الحمضيات أكثر من اتجاه أجهزة الكمبيوتر؛ وهكذا. ومع ثبات الأشياء الأخرى، تميل الجزائر إلى إنتاج نسبة أعلى من الحمضيات إلى أجهزة الكمبيوتر؛ ولأنّ التجارة تؤدي إلى تقارب الأسعار النسبية، فإنّ سعر الحمضيات بالنسبة لسعر أجهزة الكمبيوتر يكون متساو، عندئذ ستنتج الجزائر نسبة من الحمضيات إلى أجهزة الكمبيوتر أعلى منها في الولايات المتحدة الأمريكية وسيكون لدى الجزائر وفرة

نسبية أكبر من الحمضيات، لذا سيقع منحني العرض النسبي للجزائر على يمين منحني العرض النسبي للولايات المتحدة الأمريكية.

يبرز الشكل (2.3) منحني العرض النسبي للجزائر (RS) وللولايات المتحدة الأمريكية (RS^*)، ولمنحني الطلب النسبي (RD)، الذي افترضنا أنه هو نفسه لكلا البلدين.

الشكل (2.3)

تأثير التجارة في الأسعار النسبية للسلع المتبادلة



المصدر: من تصميم الطالب

في حالة انعدام التجارة بين البلدين، يكون توازن الجزائر (تقاطع منحني الطلب النسبي RD مع منحني العرض النسبي RS) عند النقطة 1 وسيكون السعر النسبي للحمضيات لديها هو $(P_C/P_F)^1$ ، ويكون توازن الولايات المتحدة الأمريكية (تقاطع منحني الطلب النسبي RD مع منحني العرض النسبي RS^*) عند النقطة 3 وسيكون السعر النسبي للحمضيات لديها هو $(P_C/P_F)^3$ وبالتالي، في حالة عدم وجود تجارة، سيكون السعر النسبي للحمضيات أقل في الجزائر منه في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي حالة نشوء التجارة بين البلدين، تتقارب الأسعار النسبية؛ فيرتفع السعر النسبي للحمضيات في الجزائر وينخفض في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم تحديد سعر نسبي عالمي جديد للحمضيات عند نقطة ما بين الأسعار النسبية السابقة، على سبيل المثال $(P_C/P_F)^2$ ؛ لذا ستقوم الجزائر بتصدير السلعة التي يرتفع سعرها النسبي؛ وبالتالي، ستصدر الجزائر الحمضيات للولايات المتحدة الأمريكية.

بنفس خطوات التحليل السابق لحالة الولايات المتحدة الأمريكية مع سلعة الكمبيوتر سنصل إلى أن السعر النسبي لأجهزة الكمبيوتر في الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع وينخفض في الجزائر، ويتم تحديد سعر نسبي عالمي جديد لأجهزة الكمبيوتر عند نقطة ما بين الأسعار النسبية لكل من الجزائر والولايات المتحدة

الأمريكية؛ لذا ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير السلعة التي يرتفع سعرها النسبي؛ وبالتالي، ستصدر الولايات المتحدة الأمريكية أجهزة الكمبيوتر للجزائر.

والخلاصة، تُصدر الجزائر الحمضيات لأنها تتسم بوفرة العمالة (مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية) ولأنّ إنتاج الحمضيات يتطلب عمالة مكثفة (بالنسبة لإنتاج أجهزة الكمبيوتر)؛ وبالمثل، تُصدر الولايات المتحدة الأمريكية أجهزة الكمبيوتر لأنها تتسم بوفرة رأس المال (مقارنة بالجزائر)، ولأنّ إنتاج أجهزة الكمبيوتر يتطلب رأس المال كثيف؛ وبارتفاع السعر النسبي للحمضيات في الجزائر يزيد دخل الجزائر من خلال زيادة أسعار صادراتها وبانخفاض السعر النسبي لأجهزة الكمبيوتر في الجزائر يزيد دخل الجزائر أيضا من خلال انخفاض أسعار وارداتها. ونفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: بارتفاع السعر النسبي لأجهزة الكمبيوتر في الولايات المتحدة الأمريكية يزيد دخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال زيادة أسعار صادراتها وبانخفاض السعر النسبي للحمضيات في الولايات المتحدة الأمريكية يزيد دخل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا من خلال انخفاض أسعار وارداتها. وعموما فإنّ الحجة النظرية فيما يتعلق بالمكاسب الإجمالية من التجارة مطابقة لحالة نموذج الميزة النسبية الكلاسيكي: الانفتاح على التجارة يوسع إمكانيات استهلاك الاقتصاد (انظر الشكل (1.3)).

الاستنتاج الرئيسي للنموذج النيوكلاسيكي للتجارة الحرّة هي أنّ جميع البلدان تكسب من التجارة وأنّ الناتج العالمي والاستهلاك سيزدادان ومن ثمّ زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛ فمن خلال تمكين البلدان من التحرك خارج حدود إمكانية الإنتاج وتأمين رأس المال والسلع الاستهلاكية من أجزاء أخرى من العالم، يُفترض أن تحفز التجارة النمو الاقتصادي.

ثمّة من يجادل أنّ هذا النمو يكون منحازا جزئيا للتصدير؛ أيّ يوسع قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع التي كان يقوم بتصديرها في البداية (مثلا المنتجات الخام أو الزراعية بالنسبة للدول النامية) أكثر مما يوسع من قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع تنتمي إلى سلّة وارداته؛ بمعنى أنه لا يشجع على التنوع الاقتصادي للدول، ورغم ذلك، فإذا كانت البلدان المتقدمة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلع رأسمالية عالية المهارات، فإنّ التجارة ستخفض سعر المعدّات والآلات وبالتالي تحفز الاستثمار والنمو في البلدان النامية، وقد يتعلم المصدرون أيضا في البلدان النامية من عملائهم في البلدان المتقدمة، والذين قد ينهونهم إلى منتجات أخرى ينتجونها في ضوء مزيج المهارات لديهم.

2.2. الانعكاسات على توزيع الدخل

لنفحص الآن تأثير التجارة الدولية في توزيع الدخل: حسب نظرية هبات عوامل الإنتاج، يمكن أن يكون للتجارة الدولية تأثير قوي على توزيع الدخل، حتى على المدى الطويل. ففي الجزائر، حيث يرتفع السعر النسبي للحمضيات، فإنّ الأشخاص الذين يحصلون على دخلهم من العمل سيستفيدون من التجارة، ولكن أولئك الذين يحصلون على دخلهم من رأس المال يخسرون. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ينخفض السعر

النسبي للحمضيات، يحدث العكس؛ فإنّ الأشخاص الذين يحصلون على دخلهم من العمل سيخسرون من التجارة، ولكن أولئك الذين يحصلون على دخلهم من رأس المال يربحون.

كيف يتم ذلك؟ نظرًا لتقنيات الإنتاج المتطابقة في جميع أنحاء العالم، فإنّ معادلة معدل أسعار المنتج المحلي مع معدل أسعار التجارة الحرة الدولية ستميل إلى معادلة الأسعار عبر البلدان التجارية. فمعدلات الأجور، على سبيل المثال، سترتفع في العالم النامي الذي يتسم بوفرة في العمالة نتيجة الاستخدام المكثف للموارد البشرية في إنتاج ناتج زراعي إضافي، لكن سعر رأس المال الشحيح هناك سينخفض بسبب تناقص إنتاج السلع المصنعة، التي تستخدم بكثرة لرأس المال. في الدول المتقدمة يحدث العكس، سترتفع سعر رأس المال الوفير نسبة إلى العمالة النادرة حيث يتم التركيز بشكل أكبر على إنتاج السلع المصنعة كثيفة رأس المال وبدرجة أقل على الزراعة كثيفة العمالة.

3. الآثار المحتملة لتيسير التجارة

لقد توصلنا فيما سبق أنّ البلدان تميل إلى التخصص في المنتجات التي تستخدم مواردها الوفيرة بشكل مكثّف، وسوف تُعوّض عن مواردها الشحيحة عن طريق استيراد المنتجات التي تستخدم هذه الموارد النادرة بشكل مكثّف؛ لكن ارتفاع التكاليف التجارية وبالتالي الأسعار التي ستزيد عن الأسعار العالمية ستحول دون حدوث هذا التخصص ومن ثمّ ستمنع البلدان من جني مكاسب هذا التخصص.

للتدليل على ذلك يمكن أن تستعين بنموذج "الجبل الجليدي" (iceberg model) ل (Samuelson; 1954)¹ الذي يحلل تأثير تكاليف التجارة². أطلق (Samuelson) على تكاليف التجارة مصطلح "تكلفة جبل الجليد"³ (Iceberg cost) حيث أوضح أنّ تكاليف التجارة عبارة عن مكافئ لتعريف جمركية قيمية، وبالتالي يتم احتسابها كنسبة من قيمة السلعة محلّ التبادل الدولي، ومن ثمّ تُؤدّي تكاليف التجارة إلى تغيير الأسعار النسبية للسلع محلّ التجارة الخارجية مما يُؤثّر على التخصيص الأمثل للموارد المتاحة والمكاسب من قيام التجارة بين الأطراف المختلفة.

يعطي الشكل (3.3) توضيحًا بيانيًا لنموذج جبل الجليد لسلعة مستوردة. من أجل التبسيط يُفترض أنّ السلعة لا تنتج محليًا، ويتم تمثيل الطلب المحلي عليها من خلال الخط D بينما يتم تمثيل العرض الأجنبي من خلال الخط S. في توازن السوق الأولي تكون تكاليف التجارة مرتفعة ويُشار إليها بالرمز δ^0 . يشتري المستهلكون المحليون السلعة المستوردة بالسعر P_d^0 غير أنّ مصدري هذه السلعة الأجانب يقبضون السعر P_s^0 وهو أقلّ من تكلفة التجارة δ^0 ، بينما إجمالي الكمية المستوردة يساوي Q^0 .

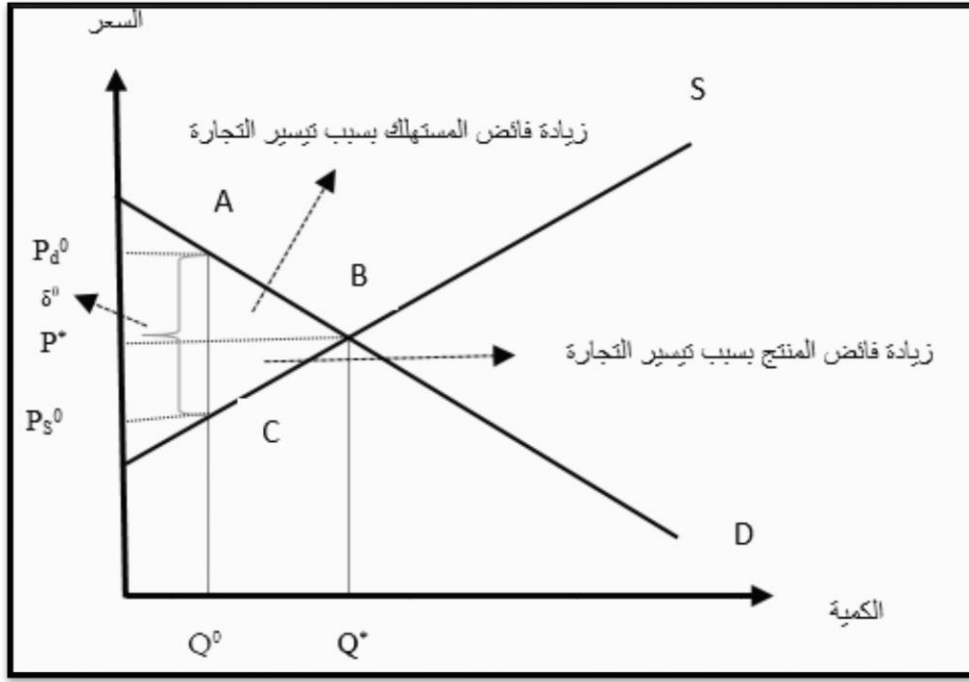
الشكل (3.3)

¹ Samuelson Paul A. (1954), "The Transfer Problem and Transport Costs: Analysis of Effects of Trade Impediments", The Economic Journal, Vol. 64, No. 254.

² WTO, World Trade Report 2015. OP.Cit., pp. 58 - 59

³ يشير هذا المفهوم (تم تصميمه في الأصل لنمذجة تكاليف النقل) إلى فكرة أنه مثل جبل الجليد والذي يظهر منه فوق سطح الماء الجزء اليسير بينما الجزء الأكبر لا يظهر بل يغوص في الماء، فقد لا تكون التكلفة الإجمالية لأمر ما واضحة للوهلة الأولى؛ حيث توجد فوق السطح تكاليف مرئية، ولكن تحت السطح توجد تكاليف غير مرئية.

نموذج "جبل الجليد"



المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمي، 2015، ص. 58

نفترض الآن أنّ الدولة تنفذ تدابير تيسير التجارة فتتحسن إجراءاتها التجارية وتنخفض تكلفة التجارة إلى الصفر، حينئذ ترتفع كمية البضائع المستوردة في حالة التوازن الجديد إلى Q^* ، وتنخفض الأسعار المحلية إلى P^* وترتفع الأسعار الأجنبية إلى P^* أيضاً، وهنا يختفي فارق السعر الناجم عن تكاليف التجارة فيزداد فائض المستهلك المحلي بالمبالغ التي يشير إليها شبه المنحرف $P_d^0ABP^*$ ويزداد فائض المنتج الأجنبي بالمبالغ التي يشير إليها شبه المنحرف $P_s^0CBP^*$.

ما نستنتجه هو أنّ تيسير التجارة يحسّن شروط التبادل التجاري لكلا البلدين لأنه يقلّل في الوقت نفسه من السعر الذي يدفعه المستهلكون المحليون للواردات ويزيد في السعر الذي يتلقاه المصدرون الأجانب. هذا التحسن في شروط التجارة في كلا البلدين يعتبر نتيجة "مربحة لطرفي الصفقة التجارية" ما كان ليكون لولا الالتزام بتدابير تيسير التجارة.

في آخر هذا المبحث يتضح أنّ التحليل النظري حسب مركّزات النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية متمثلة في نظرية المزايا النسبية ونظرية هبات عوامل الإنتاج، وبعد توسيع افتراضات نماذجها، وباستخدام بعض أدوات التحليل الكمي، أفضى لوجود علاقة إيجابية تربط بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

المبحث الثاني:

التحليل النظري للعلاقة بين تيسير التجارة

والتنمية الاقتصادية حسب بعض النظريات التجارية الحديثة

على غرار المبحث السابق سنناقش في هذا المبحث العلاقة التي يُفترض أن تكون بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية وفق أطروحات بعض النظريات التجارية الحديثة (التجارة داخل الصناعة ونظرية الشركات غير المتجانسة)، وسنحاول أن ينصب تركيزنا بقدر الإمكان على الدول النامية، ملتزمين بنفس بالمقاربة التي شرحناها سابقاً، ومستخدمين أيضاً جانباً من أدوات التحليل الكمي.

أولاً: التحليل النظري حسب نظرية المنافسة الاحتكارية: التجارة داخل الصناعة (Krugman ; 1979 - 1980)¹

1. عرض النظرية

تُنسب النظرية الجديدة للتجارة الدولية في ظل المنافسة الاحتكارية² (1979 _ 1980) للاقتصادي الأمريكي (Paul R. Krugman) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2008. تنطلق النظرية من فكرة أن حجم التجارة يزيد مع حجم السوق، حيث يتأثر عدد الشركات والأسعار في صناعة تنافسية احتكارية بحجم السوق. في الأسواق الكبيرة عادة ما يكون هناك الكثير من الشركات تعرض كل منها حجم كبير من السلع؛ لذا تنخفض الأسعار وتتنوع المنتجات المعروضة للمستهلكين في الأسواق الكبيرة مقارنة بالمستهلكين في الأسواق الصغيرة.

لشرح هذا النموذج سنضطر إلى توظيف كثيراً من المعادلات الرياضية المتسلسلة، وسنبداً من المعادلة التي تحدد العلاقة بين سعر الوحدة الذي تحصل عليه شركة احتكارية والإيرادات الحديثة:

إذا افترضنا أن منحنى طلب الشركة هو خط مستقيم معادلته من الشكل التالي:

$$Q = A - B \times P \quad (1)$$

حيث Q هو عدد مبيعات الشركة، و P هو سعر الوحدة المباعة، و A و B ثوابت (B تمثل ميل منحنى الطلب)، تكون الإيرادات الحديثة:

$$\text{Marginal revenue} = MR = P - Q/B \quad (2)$$

مما يعني أن:

$$P - MR = Q/B$$

¹ اعتمدنا بصورة كبيرة في هذا الجزء من هذا المبحث عن الكتاب الذي ألفه صاحب النظرية نفسها بمعية مؤلفين آخرين مع تعديلات معينة اقتضتها المقاربة المتبعة:

Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, *International Economics: Theory & Policy*, Eleventh Edition, Global Edition, Pearson Education, United Kingdom, 2018, pp. 198–238

² المنافسة الاحتكارية (Monopolistic competition) هي نوع من المنافسة غير الكاملة، وهي خليط بين المنافسة والاحتكار؛ فمن ناحية المنافسة نجد العدد الكبير من الباعة والمشتريين، حرية دخول السوق والخروج منه، وعدم القدرة في التحكم في سعر السوق؛ ومن ناحية الاحتكار نجد أن السلع غير متجانسة.

تكشف المعادلة (2) أنَّ الفجوة بين سعر الوحدة والإيرادات الحدية تعتمد على عدد المبيعات Q للشركة ومعلمة الميل B لمنحنى طلبها. إذا كانت كمية المبيعات Q كبيرة فإنَّ الإيرادات الحدية تكون أقلَّ، لأنَّ الانخفاض في السعر الناجم عن زيادة المبيعات يُكلِّف الشركة أكثر؛ بمعنى آخر، كلما كان B أكبر، كلما انخفضت المبيعات لأيِّ زيادة معينة في السعر وحينئذ تقترب الإيرادات الحدية من سعر السلعة.

إذا أشرنا إلى C على أنها التكلفة الحدية (تكلفة إنتاج وحدة إضافية واحدة) للشركة و F على أنها التكلفة الثابتة، فيمكننا كتابة التكلفة الإجمالية للشركة (C) على النحو التالي:

$$C = F + c \times Q \quad (3)$$

ويكون متوسط تكلفة الشركة (AC) هو:

$$AC = C/Q = (F/Q) + c \quad (4)$$

نلاحظ من المعادلة (4) أنَّ متوسط التكلفة (AC) يكون دائماً أكبر من التكلفة الحدية c ، وينخفض مع مقدار الناتج Q .

على سبيل المثال إذا كان، $F = 5$ و $c = 1$ ، فإن متوسط تكلفة إنتاج 10 وحدات هو $1.5 = 1 + (5/10)$ ، ومتوسط تكلفة إنتاج 25 وحدة هو $1.2 = 1 + (5/25)$ ؛ وعليه يقترب متوسط التكلفة من اللانهاية عند إنتاج صفر وحدة ويقترب من التكلفة الحدية عند إنتاج عدد كبير جداً من الوحدات.

بشكل عام، نتوقع أن تباع شركة احتكارية أكثر كلما زاد إجمالي الطلب على منتجها وارتفعت أسعار منافسوها. من ناحية أخرى، نتوقع أن تباع الشركة أقلَّ كلما زاد عدد الشركات في الصناعة وكلما ارتفع سعر منتجها. معادلة الطلب¹ لمنتج الشركة هو:

$$Q = S \times [1/n - b \times (P - \bar{P})] \quad (5)$$

حيث S هي الناتج الإجمالي للصناعة، n هي عدد الشركات في الصناعة، b حد ثابت موجب يقيس حساسية حصة كل شركة في السوق لسعرها، P هو سعر الوحدة للشركة، و $\bar{P}$ هو متوسط سعر منافسوها. يظهر من المعادلة (5) أنه إذا كانت جميع الشركات لها نفس السعر بمعنى $P = \bar{P}$ ، فسيكون $Q = S/n$ ؛ أيَّ أنَّ إنتاج كل شركة Q يُقدَّر بـ $1/n$ من إجمالي مبيعات الصناعة S ، والشركة التي يكون سعرها أكثر من متوسط أسعار الشركات الأخرى سيكون لها حصة سوقية أصغر، في حين أن الشركة التي يكون سعرها أقلَّ من متوسط أسعار الشركات الأخرى سيكون لها حصة أكبر؛ لكننا رأينا في المعادلة (4) أنَّ متوسط التكلفة (AC) يعتمد عكسياً على إنتاج الشركة، لذلك نستنتج أنَّ متوسط التكلفة يعتمد على حجم السوق وعدد الشركات في الصناعة:

$$AC = F/Q + c = (n \times F/S) + c \quad (6)$$

تبين المعادلة (6) أنه في حالة ثبات الأشياء الأخرى، كلما زاد عدد الشركات في الصناعة، زاد متوسط التكلفة، والسبب هو أنه كلما زاد عدد الشركات، قلَّ إنتاج كل شركة.

¹ لاشتقاق المعادلة (5) أنظر:

على سبيل المثال، صناعة ما بإجمالي مبيعات قدره مليون سنوياً؛ إذا كانت هناك 5 شركات في الصناعة، فستبيع كل منها 200000 سنوياً، وإذا كان هناك 10 شركات، فستبيع كل منها 100000 فقط وبالتالي سيكون لكل شركة متوسط تكلفة أعلى.

وفي الوقت نفسه، يعتمد سعر منتج الشركة على عدد الشركات في الصناعة. بشكل عام، نتوقع أنه كلما زاد عدد الشركات زادت حدة المنافسة فيما بينها وبالتالي انخفض السعر. يمكن إعادة كتابة معادلة الطلب (5) بالصيغة التالية:

$$Q = [(S/n) + S \times b \times \bar{P}] - S \times b \times P \quad (7)$$

هذه المعادلة بنفس شكل المعادلة (1)، مع $[(S/n) + S \times b \times \bar{P}]$ بدلاً من الحد الثابت A و S $\times b$ بدلاً من معامل الميل B . نعوض القيم مرة أخرى في معادلة الإيرادات الحدية (2)، نحصل على الإيرادات الحدية للشركة:

$$MR = P - Q/(S \times b) \quad (8)$$

نعلم أن شرط تعظيم الربح للشركات هو أن تكون إيراداتها الحدية تساوي تكلفتها الحدية c فنحصل على:

$$MR = P - Q/(S \times b) = c$$

وعليه يكون سعر منتج الشركة:

$$P = c + Q/(S \times b) \quad (9)$$

علمنا سابقاً أنه إذا تساوت أسعار الشركات، فسوف تباع كل منها مقدار $Q = S/n$. تعطينا المعادلة (9) علاقة بين عدد الشركات في الصناعة والسعر الذي تفرضه كل شركة:

$$P = c + 1/(b \times n) \quad (10)$$

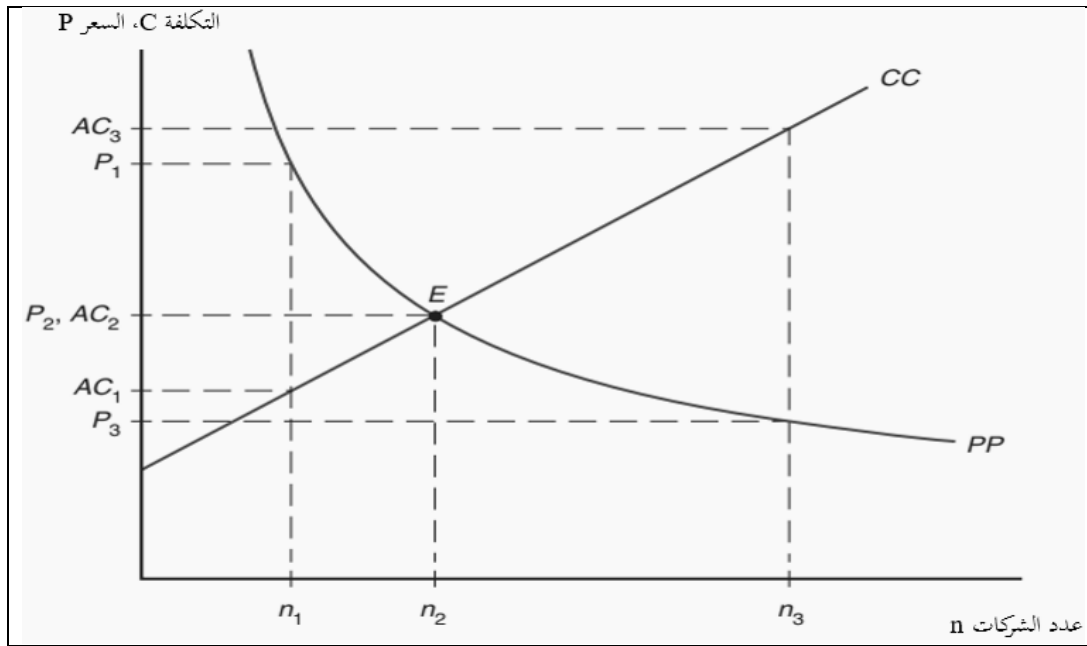
تكشف المعادلة (10) أنه كلما زاد عدد الشركات العاملة في صناعة ما، انخفض السعر الذي ستفرضه كل شركة. تمثل العلاقة في المعادلة (10) بالمنحنى المائل للأسفل PP في الشكل (4.3)، لا يدخل حجم السوق في هذه المعادلة، لذا فإن الزيادة في S لا تغير منحنى PP . أما المنحنى CC (الذي يمثل متوسط التكاليف AC) يُظهر أن متوسط التكاليف لكل شركة أكبر كلما زاد عدد الشركات الموجودة في الصناعة. يُعرف منحنى CC بالمعادلة (6):

$$AC = F/Q + c = (n \times F/S) + c$$

عند فحص هذه المعادلة، نرى أن الزيادة في إجمالي إنتاج الصناعة S ستقلل من متوسط التكاليف لأي عدد معين من الشركات n ؛ والسبب هو أنه إذا نما السوق بينما ظل عدد الشركات ثابتاً، سيزداد الإنتاج لكل شركة وعليه سينخفض متوسط تكلفة كل شركة؛ وبالتالي، إذا قارنا سوقين أحدهما به S أكبر من الآخر فسيكون منحنى CC في السوق الأكبر أقل من السوق الأصغر.

الشكل (1.4)

التوازن في سوق منافسة احتكارية



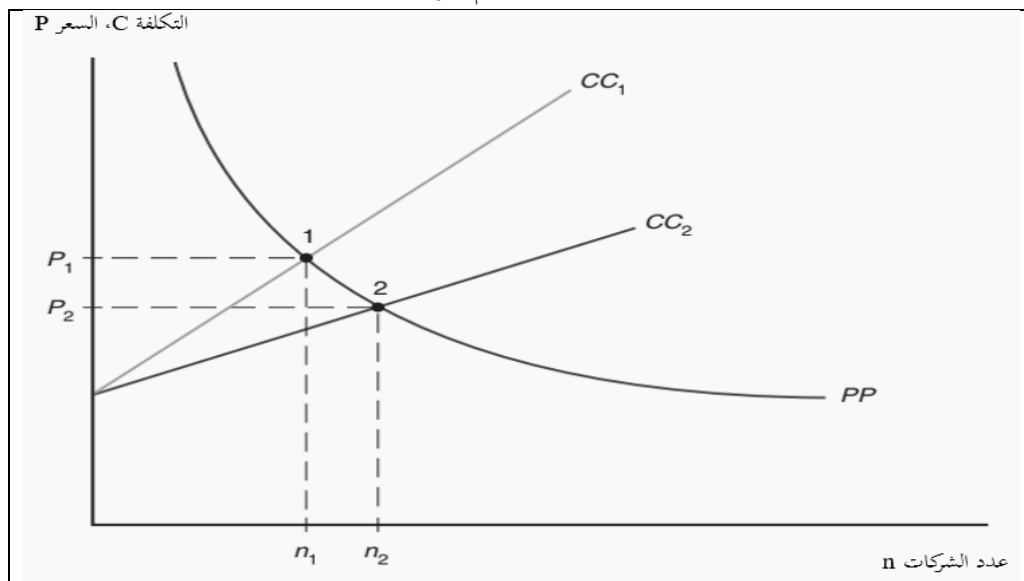
Source : Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, *International Economics : Theory & Policy*, Eleventh Edition, Global Edition, Pearson Education, United Kingdom, 2018, p. 199

يستخدم الشكل (2.4) هذه المعلومات لإظهار تأثير الزيادة في حجم السوق على التوازن في المدى الطويل. في البداية يكون التوازن عند النقطة 1 مع سعر P_1 وعدد من الشركات n_1 ، تؤدي الزيادة في حجم السوق المقاسة بمبيعات الصناعة S إلى تحويل منحنى CC_1 إلى CC_2 ، في حين لا يؤثر على منحنى PP . في التوازن الجديد عند النقطة 2 يزداد عدد الشركات من n_1 إلى n_2 بينما ينخفض السعر من P_1 إلى P_2 .

من هنا نستنتج أنّ المستهلكين يفضلون الشراء من سوق كبير بدلاً من الشراء من سوق صغير لأن عند النقطة 2 تتوفر مجموعة أكبر من المنتجات بسعر أقل مما هو عليه في النقطة 1.

الشكل (2.4)

تأثير زيادة حجم سوق



Source : Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, *International Economics : Theory & Policy*, Eleventh Edition, Global Edition, Pearson Education, United Kingdom, 2018, p. 202

2. الانعكاسات على التنمية الاقتصادية

دراسة الانعكاسات على التنمية الاقتصادية نبدأ بمثال عددي يوضح الآثار المترتبة على الأسعار والحجم وتنوع السلع المتاحة كما تتنبأ به هذه النظرية، ولا شك أنّ هذه الآثار ستمس برفاهية الأفراد. لنفترض أنّ صناعة السيارات تُنتجها صناعة احتكارية، يتم وصف منحني الطلب الذي يواجهه أيّ منتج للسيارات بواسطة المعادلة (5) مع $b = 1/30000$

$$Q = S \times [(1/n) - (1/30,000) \times (P - \bar{P})]$$

نفترض أيضاً أنّ دالة التكلفة لإنتاج السيارات موصوفة بالمعادلة (3) بتكلفة ثابتة $F = 750,000,000$ وتكلفة حدّية $c = \$5,000$ لكل سيارة. التكلفة الإجمالية:

$$C = 750,000,000 + (5,000 \times Q)$$

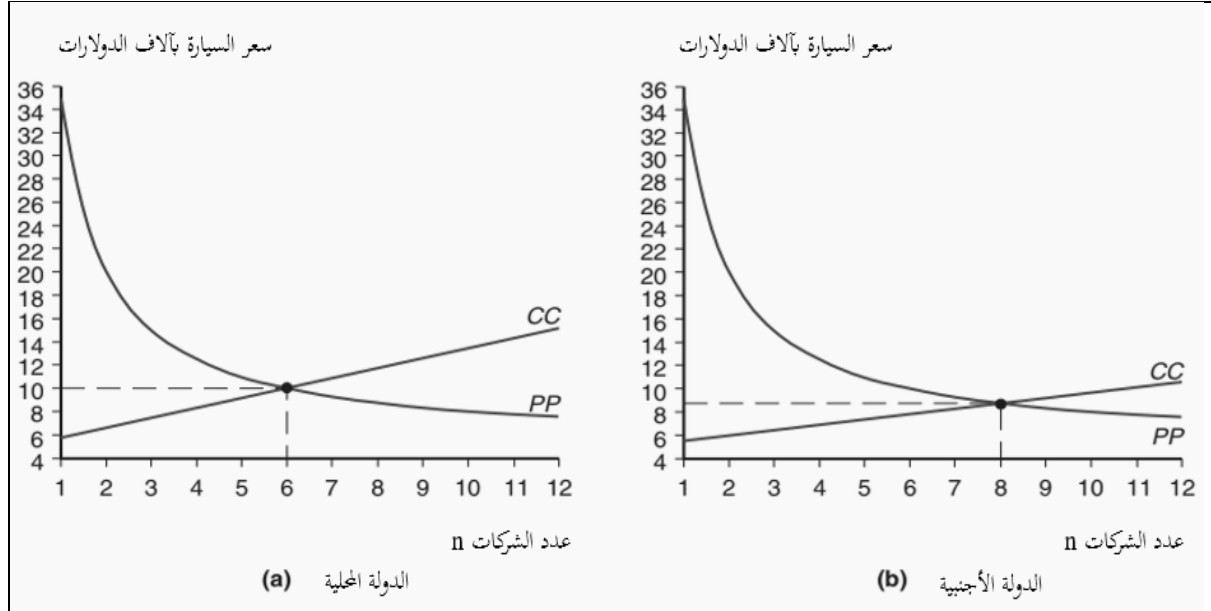
لذلك تكون معادلة منحنى متوسط التكلفة:

$$AC = (750,000,000/Q) + 5,000$$

لنفترض الآن أنّ هناك دولتان، محلية وخارجية، المحلية لديها مبيعات سنوية تبلغ 900000 سيارة، الخارجية لديها مبيعات سنوية تبلغ 1.6 مليون. ومن المفترض أن يتحمل البلدان نفس تكاليف الإنتاج. [الجزء (a) في الشكل (3.4)] يوضّح منحنيات PP و CC لصناعة السيارات المحلية، وجدنا أنه في حالة عدم وجود تجارة، سيكون لدى الدولة المحلية 6 شركات للسيارات.

الشكل (3.4)

تأثير زيادة حجم سوق: التوازن في سوق السيارات



Source : Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, *International Economics : Theory & Policy*, Eleventh Edition, Global Edition, Pearson Education, United Kingdom, 2018, p. 204

تُباع السيارات بسعر \$10000 لكل منها. لتأكيد أنّ هذا هو التوازن على المدى الطويل، نحتاج إلى إظهار أنّ معادلة التسعير (10) مستوفاة وأنّ السعر يساوي متوسط التكلفة. بالتعويض عن القيم الفعلية للتكلفة الحدية c ومعلمة الطلب b وعدد الشركات المحلية n في المعادلة (10)، نجد:

$$P = \$10,000 = c + 1/(b \times n) = \$5,000 + 1/[(1/30,000) \times 6]$$

$$= \$5,000 + \$5,000$$

لذا فإنّ شرط تعظيم الربح -الإيرادات الحدية تساوي التكلفة الحدية -مستوفاة. تباع كل شركة 900000 وحدة / 6 شركات = 150.000 وحدة / شركة. لذلك متوسط تكلفتها:

$$AC = (\$750,000,000/150,000) + \$5,000 = \$10,000.$$

نظراً لأنّ متوسط التكلفة البالغ 10000 دولار أمريكي لكل وحدة هو نفسه السعر، وهكذا فإنّ 6 شركات تباع كل سيارة بسعر 10000 دولار أمريكي، وتنتج كل شركة 150 ألف سيارة، هو التوازن طويل المدى في السوق المحلية.

أما بالنسبة للسوق الخارجية، فمن خلال رسم منحنبي PP و CC [الجزء (b) في الشكل (6.3)] نجد أنه عندما يكون السوق ل 1.6 مليون سيارة، فإنّ المنحنيات تتقاطع عند $n = 8$ و $P = 8750$ ؛ أيّ أنه في حالة عدم وجود تجارة، فإنّ السوق الأجنبية ستتدعم ب 8 شركات، تنتج كل منها 200000 سيارة، وتبيعهها بسعر 8750 دولار أمريكي. يمكننا أن نؤكد مرة أخرى أنّ هذا الحل يلبي شروط التوازن:

$$P = \$8,750 = c + 1/(b \times n) = \$5,000 + 1/[(1/30,000) \times 8] = \$5,000 + \$3,750$$

و

$$AC = (\$750,000,000/200,000) + \$5,000 = \$8,750$$

نفترض الآن أنه من الممكن للدولة المحلية والخارجية أن يتاجرا بالسيارات دون تكلفة مع بعضهما البعض، بمعنى إنشاء تكامل اقتصادي بينهما والذي سيؤدّي إلى إنشاء سوق جديدة وكبيرة بحيث تكون أكبر من أي سوق منفردة للدولتين [الجزء (c) في الشكل (6.3)] بإجمالي مبيعات 2.5 مليون. من خلال رسم منحنيات PP و CC مرة أخرى نجد أنّ هذا السوق المتكامل يتسع ل 10 شركات تنتج كل منها 250000 سيارة وتبيعهها بسعر 8000 دولار أمريكي ويتمّ استيفاء شروط تعظيم الربح مرة أخرى:

$$P = 8,000 = c + 1/(b \times n) = 5,000 + 1/[(1/30,000) \times 10] = \$5,000 + \$3,000$$

و

$$AC = (\$750,000,000/250,000) + \$5,000 = \$8,000$$

نلخص نتائج إنشاء سوق متكامل في الجدول (1.4). يقارن الجدول كل سوق بمفرده مع السوق المتكامل. يدعّم السوق المتكامل المزيد من الشركات، كل منها ينتج على نطاق أوسع ويبيع بسعر أقلّ مما يفعله السوق الوطني بمفرده.

الجدول (1.4)

مثال افتراضي للمكاسب من تكامل السوقين وحدة السعر: دولار أمريكي

السوق المحلي قبل التجارة	السوق الأجنبي قبل التجارة	تكامل السوقين بعد التجارة	
900,000	1,600,000	2,500,000	إنتاج الصناعة (عدد السيارات)
6	8	10	عدد الشركات
150,000	200,000	250,000	الناج لكل شركة (عدد السيارات)
10,000	8,750	8,000	متوسط السعر

السعر	10,000	8,750	8,000
-------	--------	-------	-------

Source : Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, *International Economics : Theory & Policy*, Eleventh Edition, Global Edition, Pearson Education, United Kingdom, 2018, p: 205

يظهر الجدول (1.4) أنّ المكاسب من التكامل الناتجة عن وفورات الحجم كانت أكثر وضوحاً بالنسبة للاقتصاد الأصغر (الاقتصاد المحلي وهو غالباً ما يكون اقتصاداً نامياً). فقبل التكامل لم يستطع الاقتصاد المحلي الاستفادة من وفورات الحجم في الإنتاج بسبب صغر حجمه، غير أنّ المكاسب في الحقيقة شملت الطرفين نتيجة الاندماج؛ ففي سوق التكامل يكون للمستهلكين مجموعة واسعة من الخيارات، كما أنّ المنتجين أنتجوا أكثر مما سبق وبالتالي فهم قادرون على تقديم منتجهم بسعر أقلّ، ولتحقيق وفورات الحجم يجب على كل شركة تركيز إنتاجها في بلد واحد - سواء في الداخل أو في الخارج - وأن تبيع إنتاجها للعملاء في كلا السوقين.

يسلّط هذا المثال العددي الضوء على ثلاث سمات مهمة للتجارة القائمة على المنافسة الاحتكارية:

1. يوضح المثال كيف يؤدي تمايز المنتج ووفورات الحجم الداخلية إلى قيام التجارة بين البلدان المتشابهة حتى مع عدم وجود اختلافات في الميزة النسبية بينهما؛ ففي نماذج المزايا النسبية يُصدّر كل بلد السلع التي يتمتع فيها بميزة نسبية، أما في هذا النموذج فيتمّ تصدير كل من السيارات المحلية والأجنبية إلى بعضها البعض. الاقتصاد المحلي يستورد بعض أنواع السيارات (تلك التي تنتجها الشركات الأجنبية) مع تصدير أنواع أخرى مختلفة من السيارات (تلك التي تنتجها الشركات المحلية) والعكس صحيح، يؤدي هذا إلى ما يسمى التجارة داخل الصناعة (intra-industry trade).

2. يسلّط المثال الضوء على قناتين جديدتين لمزايا الرفاهية من التجارة. في السوق المتكاملة بعد التجارة يستفيد كل من المستهلكين المحليين والأجانب من مجموعة أكبر من أنواع السيارات (10 مقابل 6 أو 8) بسعر أقل (8000 دولار أمريكي مقابل 8750 دولار أمريكي أو 10000 دولار أمريكي) حيث أنّ الشركات قادرة على توحيد إنتاجها المخصص لكلا البلدين والاستفادة من وفورات الحجم.

تجدر الإشارة إلى أنّ المستهلكين في الاقتصاد المحلي (غالباً ما يكون اقتصاداً نامياً) يكسبون أكثر من المستهلكين الأجانب من التكامل التجاري؛ هذه تُعدّ سمة قياسية لنماذج التجارة ذات العوائد المتزايدة وتمايز المنتجات: الاقتصاد الأصغر سيكسب من التكامل أكثر من الاقتصاد الأكبر وذلك لأنّ المكاسب من التكامل مدفوعة بالزيادة المصاحبة في حجم السوق.

3. في هذا المثال رأينا أنه من بين 14 شركة تنتج السيارات قبل التجارة (6 في الداخل و8 في الخارج)، 10 شركات فقط "تنجو" بعد التكامل الاقتصادي، مع ملاحظة أنّ هذه الشركات زاد حجم إنتاجها بعد التكامل (250000 سيارة يتم إنتاجها لكل شركة مقابل 150.000 للشركات المحلية أو 200000 للشركات الأجنبية قبل التجارة)؛ لكن السؤال المهم: أيّ الشركات التي خرجت بالضبط وأي الشركات التي نجت وتوسّعت؟ لا شك أنّ المنافسة المتزايدة التي تأتي من التجارة (أو التكامل الاقتصادي) تُلحق الضرر بالشركات الأسوأ أداءً

بشكل أكبر لأنها هي التي تضطر إلى الخروج، أما الشركات الأفضل أداءً فهي التي تستفيد إلى أقصى حد من فرص المبيعات الجديدة وتتوسع أكثر.

هذه التغييرات التي تأتي من التجارة (أو التكامل الاقتصادي) لها نتيجة حاسمة أيضا على مستوى الصناعة ككل، فعندما تتوسع الشركات ذات الأداء الأفضل وتقلص أو تخرج الشركات ذات الأداء الأسوأ يتحسن الأداء العام للصناعة؛ وهذا يعني أنّ التجارة والتكامل الاقتصادي يمكن أن يكون لهما تأثير مباشر على أداء الصناعة.

3. الآثار المحتملة لتيسير التجارة

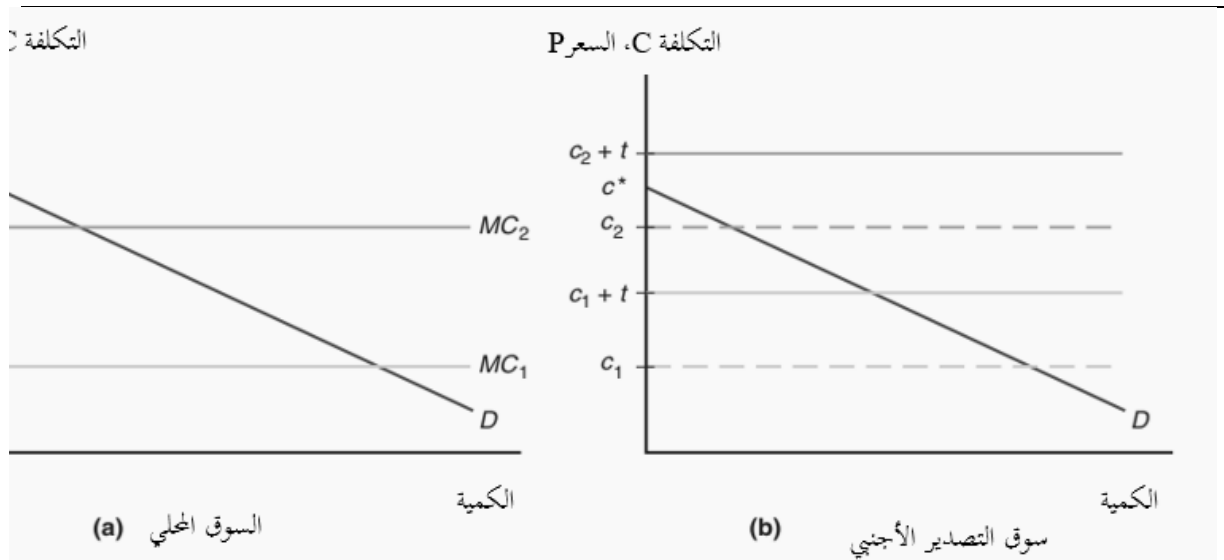
نفترض أنّ الشركة يجب أن تتحمل تكلفة إضافية t لكل وحدة تباعها للعملاء عبر الحدود (نفترضها مثلا تكلفة ناجمة عن عدم كفاءة الإجراءات الحدودية بسبب عدم تنفيذ تدابير تيسير التجارة). لن تتبع سلوك الشركة في كل سوق على حدة. أخذا بالاعتبار تكلفة التجارة الجديدة t ستحدد الشركات أسعارًا في سوق تصديرها تختلف عن أسعارها في سوقها المحلي، وسيؤدي ذلك إلى بيع كميات مختلفة في كل سوق وفي النهاية إلى مستويات ربح مختلفة يتم تحقيقها في كل سوق.

الآن نفكر في قرارات الشركات 1 و 2 (بالتكاليف الحدية c_1 و c_2) فيما يتعلق بسوق التصدير (الأجنبي)، هم يواجهون نفس منحنى الطلب D في الخارج كما هو الحال في الداخل (على افتراض أنّ البلدين متطابقان) والفرق الوحيد هو أنّ التكلفة الحدية للشركات في سوق التصدير قد تحولت إلى أعلى من خلال تكلفة التجارة الإضافية t .

ما هي آثار تكلفة التجارة t على قرارات الشركات فيما يتعلق بسوق التصدير؟ نعلم أنّ التكلفة الحدية المرتفعة تدفع الشركة إلى رفع سعرها مما يؤدي إلى انخفاض كمية الإنتاج المباع وانخفاض الأرباح، ونعلم أيضًا أنه إذا تمّ رفع التكلفة الحدية فوق مستوى العتبة c^* فلن تتمكن الشركة من العمل بشكل مربح في هذا السوق. هذا ما يحدث للشركة 2 في الشكل (7.3). يمكن للشركة 2 أن تعمل بشكل مربح في سوقها المحلي لأنّ تكلفتها هناك أقل من الحد الأدنى ($c^* \leq c_2$) ولا يمكن أن تعمل بشكل مربح في سوق التصدير لأنّ تكلفتها هناك أعلى من الحد الأدنى ($c^* < c_2 + t$). من ناحية أخرى، تتمتع الشركة 1 بتكلفة منخفضة بما يكفي ($c^* \leq c_1 + t$) وبالتالي يمكنها العمل بشكل مربح في كل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير. وعموما فجميع الشركات ذات التكلفة الحدية c_i بحيث ($c_i \leq c^* - t$) يمكنها التصدير؛ أما الشركات عالية التكلفة التي لديها ($c^* - t < c_i \leq c$) يمكنها أن تنتج لسوقها المحلي فقط و لا يمكنها التصدير؛ أما الشركات الأعلى تكلفة بحيث ($c_i > c^*$) فلا يمكنها العمل بشكل مربح في أيّ من السوقين وبالتالي يتحتم عليها الخروج من السوقين.

الشكل (4.4)

أثر تكاليف التجارة في قرارات التصدير



Source : Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, *International Economics : Theory & Policy*, Eleventh Edition, Global Edition, Pearson Education, United Kingdom, 2018, p. 216

إذن، تتنبأ النظرية¹ بأن تكاليف التجارة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاقتصادات النامية الصغيرة؛ لأنه من العادة يكون لدى الاقتصادات النامية الصغيرة قطاعات كبيرة من الموارد الزراعية أو الطبيعية تتميز بحجم من العوائد ثابت وقطاع تصنيع صغير؛ وفي المقابل تمتلك الاقتصادات المتقدمة الكبيرة قطاعًا صناعيًا كبيرًا يعمل في ظل زيادة حجم العوائد بسبب وفورات الحجم، مما يعني أنّ متوسط تكلفة إنتاج الشركة ينخفض مع زيادة حجم إنتاجها. في هذا الإطار تؤدي تكاليف التجارة إلى تقليل التجارة من جهة وإلى نقل التصنيع إلى البلدان المتقدمة الكبرى من جهة أخرى؛ وفي الوقت نفسه، تتركز البلدان النامية الصغيرة في قطاع الزراعة أو الموارد الطبيعية.

يكمّن مفتاح تفسير هذه النتيجة في التشابك بين حُبّ المستهلك للتنوع وزيادة حجم العوائد، فمع التجارة الحرة وتكاليف التجارة المنخفضة جدًا، سيشتري المستهلكون في الدولة المتقدمة الكبيرة كلاً من السلع المصنوعة الأجنبية والمحلية على حد سواء بسبب تفضيلهم للتنوع. ومع افتراض ثبات الأشياء الأخرى، يؤدي حُبّ التنوع هذا إلى مزيد من التجارة؛ لكن من ناحية أخرى، فإنّ زيادة حجم العوائد يُعطي "ميزة التكلفة" لشركات التصنيع في الدولة المتقدمة بسبب حجم السوق وحجم الإنتاج الأكبر الذي يمكن أن تحققه الشركات هناك، ومع افتراض ثبات الأشياء الأخرى دائماً، سيفضل المستهلكون في الدولة المتقدمة شراء أنواع محلية منخفضة التكلفة عن الأنواع الأجنبية مرتفعة التكلفة التي تأتي من الدول النامية.

ولزيادة توضيح ذلك؛ تؤدي الإجراءات التجارية غير الفعّالة (الناشئة مثلاً عن غياب تدابير تيسير التجارة) إلى ارتفاع تكاليف التجارة التي ستجعل شراء (استيراد) الأنواع الأجنبية أكثر تكلفة؛ ونتيجة لذلك، فإنّ المستهلكين في البلدان المتقدمة يميلون إلى الأنواع المحلية بدلاً من الأنواع الأجنبية؛ هذا التحول في الطلب نحو السلع المصنوعة محلياً سيُجعل قطاع التصنيع في الدولة المتقدمة يتوسّع بشكل أكبر بينما يتقلّص في البلدان النامية الصغيرة.

¹ WTO, *World Trade Report 2015*. OP.Cit., pp. 60-61

يخلص هذا التحليل إلى أنّ البلدان النامية ستكون الطرف الرايح في عملية التكامل الاقتصادي، وستجني مكاسب تفوق تلك التي تجنيها البلدان المتقدمة المتكاملة معها. وإذا أرادت البلدان النامية أن ترغب في تنويع اقتصاداتها وزيادة مستوى تنميتها الاقتصادية بما يحقق رفاهية سكانها، فلن يتأت لها ذلك، حسب مقتضيات نظرية التجارة داخل الصناعة (Krugman; 1979-1980) إلا من قناة خفض تكاليف التجارة، ولا شك أنّ من بينها تلك الناشئة عن غياب تدابير تيسير التجارة.

ثانيا: التحليل النظري حسب نظرية التجارة الجديدة "الجديدة": الشركات غير المتجانسة (Melitz ; 2003)

1. عرض النظرية¹

قدم (Melitz ; 2003) نموذجا يعتمد على مؤسسات تنشط في سوق ثنائي محلي وخارجي، حيث يُفترض أنّ هناك عددا كبيرا من المؤسسات تعمل في إطار المنافسة الاحتكارية وتقوم بإنتاج منتجات متنوعة كما أنها تواجه تكنولوجيات مختلفة، وهي تختلف في إنتاجيتها. تواجه هذه المؤسسات تكلفة ثابتة وتكلفة متغيرة وهي محددة تبعا للإنتاجية المحققة. بعض من هذه المؤسسات تختار عدم العمل في أيّ من السوقين لأنّ إنتاجيتها منخفضة إلى حد كبير، في حين المؤسسات ذات الإنتاجية العالية يمكنها العمل في العديد من الأسواق المحلية الخارجية.

وقد اعتمد النموذج على عدة فرضيات نذكر منها:

- العمل هو عامل الإنتاج الوحيد؛
- قطاع واحد ينتج منتجات متنوعة «عدم تجانس السلع المنتجة» " تنويع أفقي "؛
- المنافسة غير تامة مع تواجد مؤسسات كثيرة؛
- الإنتاجية الإجمالية للعوامل تتغير من مؤسسة لأخرى؛
- تكاليف البحث والتطوير غير قابلة للاسترجاع؛
- وجود تكاليف ثابتة لدخول الأسواق المحلية أو أسواق التصدير.

تجادل النظرية بأنّ عند دخول الشركات إلى الأسواق فإن عدداً قليلاً فقط من هذه الشركات تظلّ تُصدّر وأنّ الغالبية العظمى منها يمكنها فقط البيع في السوق المحلية؛ والسبب في هذا التفاوت هو أنّ الشركات تختلف في الإنتاجية: فالشركات ذات الإنتاجية المنخفضة لا تنجو من المنافسة وتخرج من السوقين، ويمكن للشركات متوسطة الإنتاجية أن تنافس ولكن فقط في السوق المحلية لأنّ التصدير لم يعدّ مربحاً لها، إما لأنه ينطوي على تكاليف ثابتة باهظة، أو لأنّ أسعار الواردات تهبط لأقلّ من أسعار التكلفة التي تكبدها الشركة، في حين أنّ الشركات الأكثر إنتاجية هي وحدها فقط القادرة على الدخول والمنافسة في سوق التصدير.

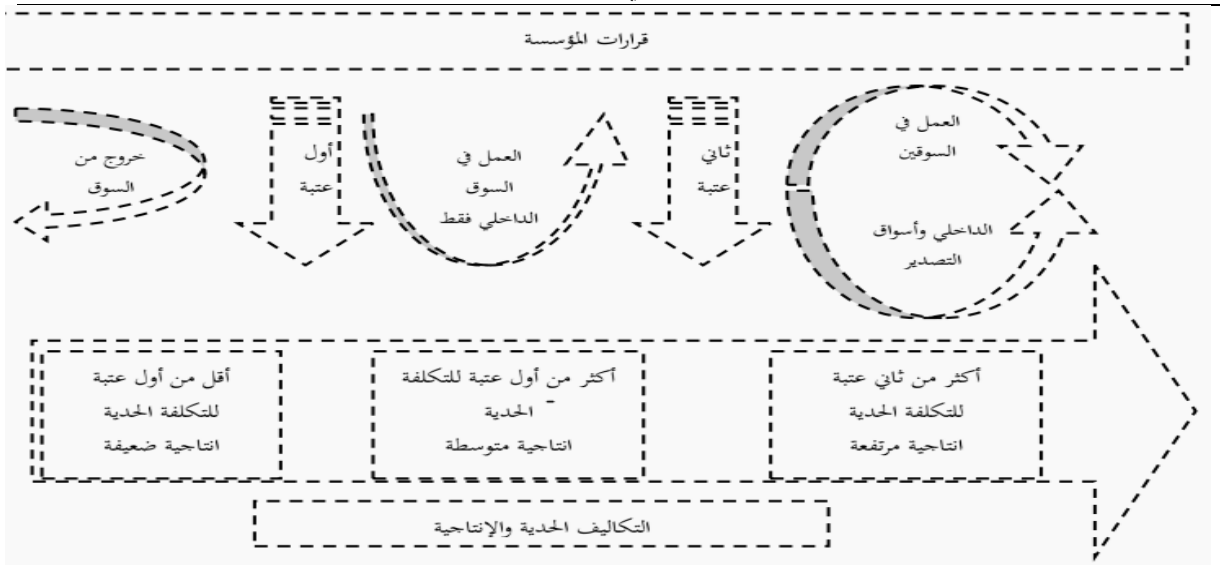
¹ لن نستعرض هذه المرة في عرض هذه النظرية على البرهنة الرياضية المعتمدة على عدد كبير من المعادلات المعقدة، لذا اكتفينا بعرض النتائج التي توصلت لها النظرية، وننوّه أيضاً على أننا اعتمدنا في هذا الجزء على المرجع التالي:

Marc J. Melitz, " The Impact Of Trade On Intra-Industry Reallocations And Aggregate Industry Productivity ", *Econometrica*, Vol. 71, No. 6 (November, 2003), pp. 1695–1725

يظهر الشكل (5.4) أنّ هناك عتبتان للإنتاجية: العتبة الأولى هي المطلوبة لبقاء الشركة على قيد النشاط، والعتبة الثانية الذي تبدأ عندها الشركة في تصدير جزء من إنتاجها.

الشكل (5.4)

أثر الإنتاجية في قرارات التصدير



المصدر : جميلة صادق، محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013 – 2014.

2. الانعكاسات على التنمية الاقتصادية

في هذا النموذج تتنوع المنتجات المتاحة للمستهلكين في أي بلد وفقاً لخصائص البلد وتكاليف التجارة التي تربطه بشركائه التجاريين. تواجه الشركات تكاليف باهظة للدخول إلى الأسواق، إلى جانب عدم اليقين بشأن إنتاجيتها المستقبلية.

إنّ أيّ تخفيض في تكاليف التجارة يجعل العتبتين أقرب إلى بعضهما البعض مما يزيد من نطاق الشركات التي تخرجها المنافسة ومجموعة الشركات التي تدخل سوق التصدير. هذا مفيد للتنمية الاقتصادية، حيث يتم تحرير الموارد (رأس المال والعمالة) من الشركات الأقل إنتاجية وإعادة تخصيصها للشركات الأكثر إنتاجية. في حين أنه قد يكون من الواضح أنّ خفض تكاليف التجارة سيزيد من صادرات بلد ما، فإن هذه النموذج والنماذج القريبة منه توضّح الحاجة إلى التمييز بين الطريقتين اللتين يمكن بهما خفض تكاليف التجارة والطرق المختلفة التي يمكن أن تزيد بها الصادرات نتيجة لذلك.

يمكن تصنيف تكاليف التجارة على أنها إما متغيرة أو ثابتة؛ فتكاليف التجارة المتغيرة هي التكاليف التي يجب دفعها على كل وحدة تصدير، مثال ذلك التعريفات الجمركية حيث يحتاج المستورد إلى دفع رسوم على كل وحدة يستوردها. تكاليف التجارة الثابتة هي التكاليف التي يجب تكبدها بشكل مستقل عن حجم الصادرات، فمثلاً، قد يتعين على الشركة التي تقرّر دخول سوق معين أن تتحمل تكلفة للتعرف على إجراءات التجارة في ذلك البلد، وعليه فالشركة ستتكبّد تكاليف حتى قبل أن تقوم بشحن منتج واحد إلى السوق الأجنبية.

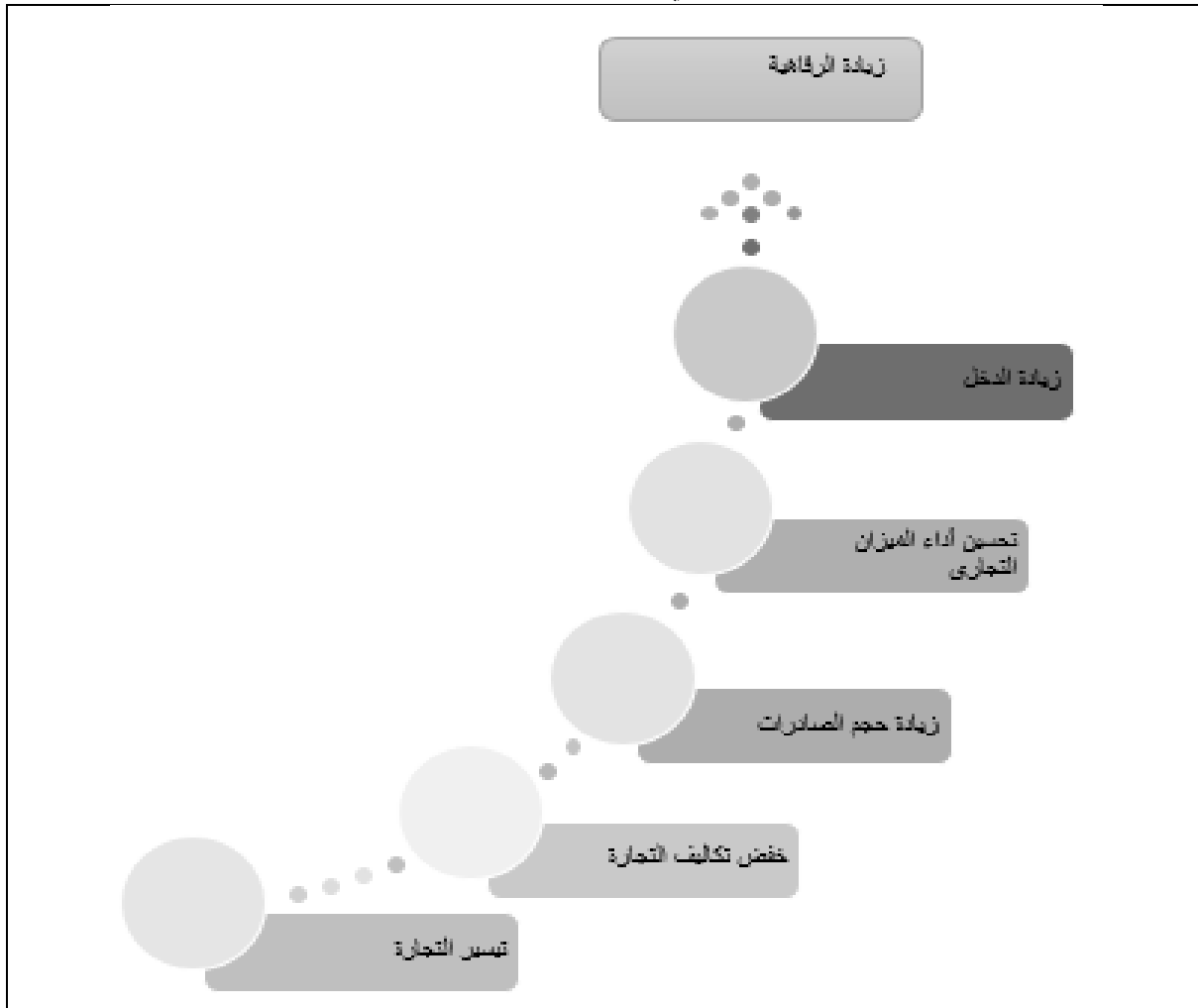
يمكن أن تحدث زيادة في صادرات الشركات من خلال حدّين (مكثف وواسع). يشير الحدّ المكثف إلى قيام المصدرين الحاليين بزيادة حجم صادراتهم، بينما يشير الحدّ الواسع إلى زيادة الصادرات التي حققتها الشركات الجديدة التي دخلت لتوّها سوق التصدير.

يؤثر انخفاض تكاليف التجارة المتغيرة على حدود التجارة الواسعة والمكثفة؛ فهي تمكن المصدرين الحاليين ذوي الإنتاجية المرتفعة من الاستحواذ على حصة أكبر من سوق التصدير، كما تمكن الشركات ذات مستوى إنتاجية أقلّ من المصدرين الحاليين من اقتحام سوق التصدير؛ بينما يؤثر التخفيض في تكاليف التجارة الثابتة فقط على حدّ التجارة الواسع.

يبين الشكل (6.4) كيف يُسهم تيسير التجارة في تحقيق التنمية الاقتصادية من قناة زيادة الصادرات؛ فانخفاض تكاليف التجارة يزيد من حجم الصادرات الذي يعني تحسين أداء الميزان التجاري وسيُساهم هذا الأمر في زيادة المداخيل ومن ثمّ تزداد رفاهية الأفراد.

الشكل (6.4)

كيف يُسهم تيسير التجارة في تحقيق التنمية الاقتصادية من قناة التصدير



المصدر: من إعداد الطالب

3. الآثار المحتملة لتيسير التجارة

إنّ تدابير تيسير التجارة ستقلل كلاً من تكاليف التجارة الثابتة والمتغيرة، مما يجعل من الممكن للمصدّرين الحاليين الحصول على حصة أكبر من السوق الدولية، وللشركات التي لم تصدّر من قبل أن تبدأ في القيام بذلك. إذا كان تيسير التجارة على هذه الشاكلة، فمن المرجح أن تقوم الشركات التي تعمل حالياً في التجارة الدولية كمصدّرين بتوسيع حجم صادراتها، بالإضافة إلى ذلك، ستجد الشركات التي تمّ استبعادها من الأسواق الخارجية الآن إمكانية دخول هذه الأسواق والبدا في التصدير. قد تكون هذه الشركات الجديدة أصغر حجماً وأقل إنتاجية من الشركات الحالية، لكن انخفاض تكلفة التجارة من جراء تيسير التجارة يمنحها الآن فرصة للمشاركة في التجارة الدولية.

وعليه ينتهي هذا التحليل، بأنّ الدول النامية التي غالباً ما تكون شركاتها أصغر حجماً وأقل إنتاجية، تبشرها هذه النظرية بأنّ تيسير التجارة سيعزز من انخراطها في التجارة الدولية، من خلال زيادة صادراتها عبر الحدّ الواسع أو الحدّ المكثف، وهو أمر مهمّ تستفيد منه هذه الدول في زيادة دخلها ونموها الاقتصادي الذي يوصف في هذه الحالة بأنه نمو تقوده الصادرات. وعلى الحكومات بسياساتها أن تُكسب هذا النمو صفة الشمول، لتتوزع ثماره بالعدل على جميع السكان.

يلخص الجدول (2.4) أهمّ مرتكزات ونتائج تحليل النظريات التجارية التي تناولناها في المبحثين.

الجدول (2.4)

ملخص لأهمّ مرتكزات ونتائج تحليل النظريات التجارية

نظرية الميزة النسبية	نظرية هبات عوامل الإنتاج	نظرية التجارة "الجديدة"	نموذج الشركات غير المتجانسة
Ricardo (1817)	Heckscher (1919), Ohlin (1933)	Krugman (1980)	Melitz (2003)
تامة	تامة	احتكارية	احتكارية
متجانسة	متجانسة	غير متجانسة	غير متجانسة
بين البلدان غير المتشابهة	بين البلدان غير المتشابهة	بين البلدان المتشابهة	بين البلدان المتشابهة
المتشابهة (التجارة بين الصناعات)	(التجارة بين الصناعات)	(التجارة داخل الصناعة)	(التجارة داخل الصناعة)
الاختلافات في إنتاجية عنصر العمل	الاختلافات في هبات عوامل الإنتاج	الطلب على التنوع وزيادة العوائد القياسية في الإنتاج	الاختلافات في إنتاجية الشركات
يحسن شروط التبادل التجاري للبلدين	يحسن شروط التبادل التجاري للبلدين	زيادة استهلاك السلع المحلية والمستوردة بسبب الرغبة في التنوع	زيادة الصادرات/ دخول شركات جديدة ميدان التصدير

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل

حلّل هذا الفصل موضوع تيسير التجارة وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في ظل تقارير أربع نظريات تجارية هي: نظرية المزايا النسبية (Ricardo ; 1817 - Mill ; 1818)، نظرية هبات عوامل الانتاج (Heckscher; 1919 - Ohlin; 1933)، نظرية التجارة داخل الصناعة (Krugman; 1979-1980)، ونظرية الشركات غير المتجانسة (Melitz; 2003)، تحليلاً نظرياً، معتمداً في جزء معتبر منه على أدوات التحليل الكمي. إنّ المدخل الذي من خلالها بحثنا في طبيعة هذه العلاقة هو مدخل «التكاليف التجارية»، ونعني بالتكاليف التجارية تحديداً، تلك التي لها علاقة بموضوع تيسير التجارة.

وقد أسفر هذا التحليل على نتيجتين رئيسيتين:

1. باستخدام أدوات التحليل الجزئي المتمثلة في فائض المستهلك وفائض المنتج لرصد المغام والمغارم الناتجة عن تنفيذ تدابير تيسير التجارة، يمكننا إظهار أنّ المنتجين الأجانب يحقّقون مكاسب لأنّ تيسير التجارة يرفع أسعار مبيعاتهم، والمستهلكون المحليون يربحون أيضاً لأنّ تيسير التجارة يخفض أسعار مشترياتهم. هذا التحسّن في شروط التجارة للجانبين يُعتبر نتيجة «مربحة لطرفي الصفقة التجارية».
2. أفضى التحليل النظري وفق ما تقرّر عند جميع النظريات التجارية الأربع المدروسة عن وجود علاقة إيجابية تربط بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، غير أنّ قناة التأثير تختلف من حيث التفسير من نظرية إلى أخرى.

قد يكون تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة (2015) الذي جاء تحت عنوان «تسريع التجارة: فوائد وتحديات تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية»، من المحاولات الأولى لتحليل الآثار المترتبة عن تيسير التجارة نظرياً، ولا شكّ أنّه كان نقطة انطلاق ارتكزنا عليها في أطروحتنا، ومع ذلك حاولت هذه الدراسة أنّ تنفرد بالمنهجية المطبقة في تحليلها النظري لأثر تدابير تيسير التجارة في التنمية الاقتصادية، لذا فقد تكون أضافت لبنة تحليلية نعتقد (في حدود بحثنا) أنّه لم يتمّ التطرّق إليها من قبل البحوث السابقة التي بحثت في نفس السياق.

في الفصل الموالي سنراجع الأدبيات التي اختبرت هذه العلاقة تجريبياً.

الفصل الثالث:

العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية
الاقتصادية «الدراسات التجريبية
السابقة»

مدخل

بعدما ما قمنا في الفصل السابق بمراجعة الأدبيات النظرية ممثلة تحديدا في أربع نظريات تجارية رائدة كلاسيكية ونيوكلاسيكية وجديدة. وقد أوضحنا في حينه سببي اقتصارنا على هذه النظريات التي تركت بصماتها في حقل التجارة الدولية. حللنا من خلال هذه المراجعة العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، في ضوء ما قدمته كل نظرية من تفسير لأسباب نشوء التبادل التجاري بين الدول، مستخدمين جانبا من أدوات التحليل الكمي، والذي أسفر عن عدة نتائج، لعل أبرزها هو التوصل إلى وجود علاقة موجبة تربط تدابير تيسير التجارة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية. ولأن التجريب في علم الاقتصاد (وفي العلوم الأخرى) وما يترتب عنه من نتائج قد يُضفي إلى تأكيد وتعزيز ما ذهب إليه النظرية من تفسير، أو ربما على النقيض من ذلك تؤدي نتائجه إلى بداية التشكيك في بعض أراءها وافترضاها، ومن ثم التفكير في إعادة تقييمها وقد يصل الأمر إلى إعادة صقل النظرية من جديد، خاصة إذا خضعت النظرية لاختبارات صارمة وتأكدت نتائج التجربة عديد المرات، بما يخالف ما ذهب إليه النظرية.

بناء على ما سبق فإننا في هذا الفصل الثالث سنقوم بمراجعة الأدبيات السابقة التي اختبرت العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية تجريبيا؛ ولأن الأطروحة اختارت ثلاث مؤشرات نابعة عن التنمية الاقتصادية ترى أنها تغطي معظم المجالات التي تستهدفها التنمية الاقتصادية، تتمثل في: إنتاجية الفرد العامل كمؤشر وكيل عن مؤشرات الدخل؛ معدل العاملة كمؤشر وكيل عن المؤشرات الاقتصادية الهيكلية، ومؤشر التنمية البشرية كمؤشر وكيل عن المؤشرات المركبة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي؛ فإننا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين؛ نراجع في المبحث الأول هذه الدراسات ونصنفها وفق المؤشرات سابقة الذكر، نهدف من وراء ذلك؛ النظر في مدى توافق أو تعارض نتائج هذه الدراسات مع ما توصلنا إليه في الفصل السابق من نتائج التحليل النظري لهذه العلاقة، ونعلق في المبحث الثاني على هذه الدراسات لنحدّد إثر ذلك الفجوة البحثية التجريبية والتي سنركز عليها في دراستنا التجريبية.

المبحث الأول:

مراجعة الأدب التجريبي حول العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية

هناك عدد لا بأس به من الدراسات التجريبية التي تطرقت لموضوع تيسير التجارة وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، أغلب هذه الدراسات حديثة نظرا لحدثة طرح الموضوع على ساحة النقاش في المجتمع التجاري. سوف نعرض في هذا الجزء من الأطروحة ملخصا وافيا لتلك الدراسات التي لها علاقة مباشرة بإشكالية الأطروحة، نتناول فيه إبراز الهدف من كل دراسة والأدوات والطرائق التي اعتمدتها والمؤشرات التي وظفتها والنتائج التي توصلت إليها.

أولا: مراجعة الأدب التجريبي حول العلاقة بين تيسير التجارة والرفاهية

- دراسة (Wilson, J. S., Mann, C. L., & Otsuki, T Otsuki (2003)؛ حملت عنوان: تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية: مقارنة جديدة لقياس الأثر¹.

ناقشت هذه الورقة العلاقة التجريبية بين تيسير التجارة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لقطاع السلع الصناعية لمجموعة دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (Asia-Pacific Economic Cooperation) (APEC) للفترة الممتدة من 1989 إلى 2000.

استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية لتدفقات التجارة² الشائنة في المنطقة؛ حيث دمجت مجموعة واسعة من مؤشرات تيسير التجارة بالإضافة إلى ادراج التعريفات الجمركية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لمعرفة أي من هذه العوامل قد يكون له أثر أكبر على التدفقات التجارية في (APEC). يتضمن التحليل أربعة مؤشرات رئيسية لتيسير التجارة التي تقيس أربع فئات مختلفة من تدابير تيسير التجارة: كفاءة الميناء؛ البيئة الجمركية؛ البيئة التنظيمية؛ واستخدام الأعمال الإلكترونية. وقد تم بناء كل مؤشر من هذه المؤشرات كما يلي: كفاءة الموانئ لكل عضو من (APEC) هو عبارة عن المتوسط الحسابي لثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر كفاءة الميناء؛ مرافق الموانئ والمجاري المائية الداخلية؛ والنقل الجوي. البيئة الجمركية لكل عضو من (APEC) هو عبارة عن المتوسط الحسابي لخمس مؤشرات فرعية هي المدفوعات غير النظامية؛ رسوم الاستيراد المنخفضة؛ حواجز الاستيراد الخفية؛ الرشوة والفساد؛ مؤشر مدركات الفساد. البيئة التنظيمية لكل عضو من (APEC) هو عبارة عن المتوسط الحسابي لأربعة مؤشرات فرعية هي: الشفافية واستقرار اللوائح البيئية؛ تعارض المعايير التنظيمية؛ الامتثال للاتفاقيات البيئية الدولية؛ وإنفاذ اللوائح البيئية. استخدام الأعمال

¹ Wilson, J. S., Mann, C. L., & Otsuki, T. (2003). *Trade facilitation and economic development: A new approach to quantifying the impact*. The World Bank Economic Review, 17(3), pp. 367-389.

² الفكرة الأساسية وراء نموذج الجاذبية في التجارة الدولية هي أن التدفقات التجارية تتحدد بالحجم الاقتصادي للبلدان المعنية وكذلك المسافة الفيزيائية بينهما، حيث تظهر معادلة الجاذبية للتجارة التي ابتكرتها Tinbergen (1962) أن حجم التدفقات التجارية من البلد i إلى البلد j، تتناسب طرديا مع الناتج المحلي الإجمالي للبلدين، وعكسيا مع كل من المسافة الفيزيائية بينهما، ومع جميع العوامل التي قد تخلق معوقات تجارية.

التجارية الإلكترونية لكل عضو من (APEC) هو عبارة عن النسبة المئوية للشركات التي تستخدم الإنترنت في التجارة الإلكترونية. وقد صممت الدراسة نموذجاً قياسياً على شكل معادلة الجاذبية للتدفقات التجارية.

أسفرت الدراسة على أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد عضو في (APEC) سوف يتمتع في المتوسط بزيادة قدرها 550 دولاراً أمريكياً (استناداً إلى قيمته سنة الأساس 2000) كنتيجة للإصلاحات في تيسير التجارة، هذا يتوافق مع زيادة قدرها 4.3 بالمائة لبلدان (APEC) مجتمعة؛ غير أن المكاسب لبعض أعضاء (APEC) منفردة تكون أكبر بكثير؛ فروسيا مثلاً تتمتع بزيادة قدرها 14 بالمائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبيرو والفلبين يكسبان 13 بالمائة و 11 بالمائة على التوالي.

• دراسة (Chahir Zaki (2014)؛ جاءت تحت عنوان: تقييم تجريبي لمبادرة تيسير التجارة: دليل الاقتصاد القياسي والآثار الاقتصادية العالمية¹.

حاولت هذه الورقة نمذجة تيسير التجارة في إطار نموذج توازن عام متعدد الأطراف ومتعدد القطاعات (CGE) (computable general equilibrium) على مستوى 138 بلداً تم تجميعها حسب المناطق والقطاعات للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2004 و 2020.

من أجل دراسة التأثير العالمي لتيسير التجارة، صممت الدراسة محاكاة لتقييم آثار الإزالة الجزئية للحواجز الإدارية الناتج من تخفيض التكاليف التجارية بنسبة 50 بالمائة لجميع البلدان؛ علاوة على ذلك، ومن أجل مقارنة آثار تيسير التجارة مع آثار تحرير التجارة، صممت محاكاة ثانية تتمثل في افتراض صدمة تقلل من معدلات التعريف الجمركية بنسبة 50 بالمائة أيضاً.

أشارت نتائج المحاكاة الأولى إلى أن تيسير التجارة يؤدي في المدى القصير إلى تحقيق مكاسب في الرفاه نتيجة للتحسن في معدلات التبادل التجاري، هذه النتيجة معمة للعالم بأسره، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية؛ حيث يرتفع الرفاه المستمد من تيسير التجارة لأفريقيا جنوب الصحراء بنسبة (4.7 بالمائة)، وآسيا ب (5.2 بالمائة)، والشرق الأوسط ب (3.1 بالمائة)، وشمال أفريقيا ب (2.9 بالمائة).

بشكل عام، تتحسن المكاسب التجارية بشكل ملحوظ لمعظم الاقتصادات بسبب انخفاض تكاليف المعاملات الناتج عن تخفيف الحواجز الإدارية المرهقة والمطولة أمام التجارة؛ والأهم من ذلك، إن مثل هذه الحواجز لا تدرّ أي إيرادات على غرار التعريفات الجمركية أو نظام الحصص، وبالتالي فهي لا ترتبط بإيرادات مهددة.

نتائج المحاكاة الثانية لتخفيض التعريف الجمركية بنسبة 50 بالمائة؛ أظهرت في المدى القصير، أن تحرير التجارة يعطي مكاسب أقل لجميع البلدان، مقارنة بتيسير التجارة؛ ففي الوقت الذي يتم فيه تحسين مستوى الرفاه بنسبة 1.8 بالمائة بفضل تيسير التجارة، فإنه لا يتحسن إلا بنسبة 0.1 بالمائة فقط عندما يتم

¹ Chahir Zaki. (2014). *An empirical assessment of the trade facilitation initiative: econometric evidence and global economic effects*. World Trade Review, VOL. 13, N. 01; pp. 103 – 130

تحرير التجارة. فسرت الدراسة زيادة هذا الرفاه الناتج عن الانخفاض في الأسعار بأن التعريفات الجمركية أقل من التكاليف الإدارية؛ فعلى سبيل المثال، إذا تم تحرير التجارة بنسبة 50 بالمائة، تنخفض أسعار (Free on Board) (FOB) (سعر البيع بشرط التسليم على ظهر السفينة) في المتوسط، بنسبة 0.5 بالمائة، في حين يمكن الحصول على نفس الانخفاض في أسعار (FOB) عندما يتم تقدير تيسير التجارة بنسبة 10 بالمائة فقط؛ وعلاوة على ذلك، فإن آثار الرفاه لتحرير التجارة أقل بكثير من آثار تيسير التجارة حتى على المدى الطويل؛ ففي المتوسط يزيد التيسير من الرفاهية بنسبة 2.8 بالمائة، في حين أن التحرير يزيد بنسبة 0.3 بالمائة فقط. أخيراً، في حين أن مكاسب الرفاه الناشئة عن تحرير التجارة يتم تفسيرها بتخصيص أكثر كفاءة للموارد، فإن تلك الناشئة عن تيسير التجارة تكون في المقام الأول نتيجة لإنقاص خسارة ناتجة من المكاسب المهدرة.

وتتأثر أجور العمالة الماهرة تأثراً إيجابياً بتيسير التجارة، مما يدل على أن الزيادة في مكافئة المهارات يقتصر في المقام الأول بالتغير التكنولوجي الماهر بعد فترة تحرير التجارة أو تيسيرها، لا سيما في البلدان النامية؛ بالإضافة إلى ذلك، فيما أن العديد من القطاعات الكثيفة العمالة غير الماهرة تتوسع (حيث تتمتع البلدان النامية فيها بميزة نسبية)، فإن الطلب على هذا النوع من العمالة يتم تعويضه وبالتالي يرتفع معدل الأجور؛ وتزداد عوائد الأراضي في المقام الأول في البلدان التي تتوسع فيها الزراعة بشكل خاص في أستراليا ونيوزيلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً، فإن العائد على رأس المال يتناقص في كل مكان تقريباً باستثناء بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا، حيث يزداد بشكل معتدل.

• دراسة (Nguyen Viet, C (2015) الموسومة ب: أثر تيسير التجارة في الفقر والتفاوت: أدلة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل¹. شملت الدراسة 90 بلداً خلال الفترة 2005-2012. استخدمت الورقة أربعة تدابير لتيسير التجارة على النحو التالي: عدد وثائق التصدير، عدد وثائق الاستيراد، الزمن المستغرق للتصدير (عدد الأيام)، الزمن المستغرق للاستيراد (عدد الأيام).

انتهجت الورقة البحثية المنهج التجريبي، فصممت نموذجاً قياسياً مستخدمة الطريقة العامة للعزوم (Generalized Method of Moments) (GMM). وقد جاءت النتائج كما يلي:

أظهرت النتائج بأن وثيقة إضافية مطلوبة للصادرات والواردات تتسبب بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 2.9 بالمائة و1.5 بالمائة على التوالي، مع التنويه إلى أن متوسط عدد الوثائق لتصدير سلعة هو 7.3 وللاستيراد هو 8.3؛ وهذا يعني أن مرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بعدد الوثائق للتصدير وعدد الوثائق للاستيراد هي حوالي 0.21 بالمائة و0.22 بالمائة على التوالي. وبالمثل، يمكن أن تؤدي الزيادة في الوقت المستغرق للتصدير والوقت المستغرق للاستيراد إلى خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ Nguyen Viet, C. (2015). *The impact of trade facilitation on poverty and inequality: Evidence from low-and middle-income countries*. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 24(3), pp. 315-340.

• دراسة (Sakyi, D., Villaverde, J., Maza, A., & Bonuedi, I (2017) والتي عنوانها:

آثار التجارة وتيسير التجارة في النمو الاقتصادي في أفريقيا¹.

تناولت بالتحليل؛ التأثيرات المباشرة لكل من التجارة وتيسير التجارة وتفاعلهما معاً في النمو الاقتصادي، في عينة تتكون من 35 دولة أفريقية، خلال الفترة ما بين 2010 و2014؛ وقد بنت الدراسة نموذجاً قياسياً، حُدد بمعادلة نمو ديناميكية خطية.

أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن زيادة 1 بالمائة في الحصيلة التجارية الإجمالية تؤدي إلى زيادة تقدر ب 0.203 بالمائة في نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج، وإن زيادة 1 بالمائة في الصادرات (الواردات) تؤدي إلى نمو قدره 0.443 بالمائة (0.360 بالمائة) في نصيب الفرد من الناتج، كما أسفرت النتائج على أن مؤشرات تيسير التجارة تدخل بشكل إيجابي ولكنها غير ذات دلالة إحصائية، وهذا مؤشر - حسب الدراسة - على أنها لا تؤثر بشكل مستقل في النمو الاقتصادي، بل يتعدى تأثيرها فقط من خلال التجارة. أما فيما يتعلق بتأثير التفاعل بين التجارة وتيسير التجارة؛ فأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تكامل بين تيسير التجارة والتجارة في تعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا، إذ أن التحسن بمقدار 1 بالمائة في مدى التفاعل يرتبط بزيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج بنسبة 0.577 بالمائة (إجمالي التجارة)، و 1.099 بالمائة (الصادرات) و 0.877 بالمائة (الواردات).

يتضح مما سبق أن التحسينات في تيسير التجارة بمثابة قناة مهمة تقوم من خلالها التجارة بتعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا، وكلما زاد نطاق تيسير التجارة زاد تأثير التجارة في النمو الاقتصادي.

إن هذه النتائج - حسب الدراسة - لها آثار سياسية مهمة بالنسبة لأفريقيا، إذ أن توسع متطلبات الإجراءات الحدودية المعقدة والمرهقة وغيرها من أشكال تكاليف المؤسسات التجارية في الاقتصادات الأفريقية يضخم تكاليف نقل البضائع عبر الحدود؛ وهذا بدوره يؤدي إلى تآكل القدرة التنافسية للشركات المحلية في الأسواق الأجنبية، وقد شكلت تكاليف التجارة المؤسسية بحسب ما توصلت له الدراسة عائقاً رئيسياً لقدرة أفريقيا على جني فوائد النمو الكاملة للانفتاح على التجارة الدولية، وبالنظر إلى المكاسب المحتملة الكبيرة التي يمكن الحصول عليها من التحسينات في تيسير التجارة، تقترح هذه الورقة؛ أن الإصلاحات التي تهدف إلى خفض تكاليف التجارة عبر الحدود في أفريقيا إلى حد كبير يجب أن تكون ذات أولوية عالية في صياغة السياسات، وينبغي أن تركز إجراءات تحديد الأولويات هذه حسب نتائج هذه الورقة، بشكل أساسي على جانب التصدير من خلال الحد من الوثائق والوقت والتكاليف الحقيقية للتداول عبر الحدود.

• دراسة (Perera, S., Mahinda, S., & Stuart, M. (2017) التي عنوانها: تيسير

التجارة والتنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر: جنوب آسيا².

¹ Sakyi, D., Villaverde, J., Maza, A., & Bonuedi, I. (2017). *The effects of trade and trade facilitation on economic growth in Africa*. *African Development Review*, 29(2), pp. 350-361.

زعمت الدراسة أن الشيء الذي حفزها في الخوض في هذا الموضوع؛ هو أن تحرير التجارة المستند على تخفيض معظم العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة إلى حد كبير، والهادف إلى توسيع التجارة، لم يكن كافياً لتحسين المساهمة المحتملة للتجارة في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في منطقة جنوب آسيا¹، مما أدى ببعض الاقتصاديين التجاريين بالتركيز على معالجة مشكلة تيسير التجارة، التي طفت على السطح، وأصبحت قضية تجارية من الجيل الثاني في جنوب آسيا؛ والتي تحدّ من نمو التجارة في المنطقة، حيث أن تأثيراتها المحتملة في التنمية الاقتصادية كبيرة، لذا كان الغرض الرئيسي من هذه الورقة هو دراسة الآثار الاقتصادية لتيسير التجارة في التدفقات التجارية والنمو الاقتصادي في جنوب آسيا.

لتحقيق هذا الهدف أجرت الدراسة بحثاً وصفيًا تحليليًا حول عدة مؤشرات تمثلت في: مؤشر ممارسة الأعمال؛ المتعلق بالتداول عبر الحدود؛ ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية؛ ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2015.

خلصت الدراسة إلى أن أحد أهم معوقات التجارة في جنوب آسيا هي أساساً قضايا تتعلق بتيسير التجارة، حيث تعتبر تكاليف المعاملات التجارية في المنطقة، سواء المباشرة أو غير المباشرة، مرتفعة نسبياً؛ ومن الواضح أن التجار يعانون من تأخيرات في الحدود، مما يضيف تكاليف إضافية تفوق الرسوم المباشرة المتعلقة بالحصول على المعلومات وتكاليف الوثائق ورسوم الخدمات اللوجستية ورسوم التخليص الجمركي، والتي تزداد حين تتم الاستعانة بمصادر خارجية لمقدمي الخدمات أو عندما تكون تسهيلات الحدود غير كافية ومعقدة، فضلاً عن الإجراءات الجمركية غير الكافية ومناولة الموانئ والاستخدام غير الفعال لتكنولوجيا المعلومات وحواجز المرور العابر، كلها تعد من القضايا الرئيسية التي تواجه تيسير التجارة في منطقة جنوب آسيا. مثل هذه العوائق، تؤثر على البلدان غير الساحلية بشكل أكثر حدة، حيث تواجه التجارة في هذه الدول إجراءات بيروقراطية تفرضها حكومات العبور. تبدي البلدان غير الساحلية نمواً اقتصادياً هشاً مما جعلها من بين أفقر البلدان في المنطقة، الشيء الذي أسهم في وجود تباينات إقليمية كبيرة؛ وعلى العكس من ذلك، فبالرغم من مكانتها كمقائد إقليمي في التنمية الاقتصادية، فإن الهند هي موطن أغلبية الفقراء في المنطقة؛ وقد تأكدت الدراسة، أنه إذا كانت المنطقة قادرة على توفير السلع والخدمات التجارية عبر حدودها في الوقت المحدد وبأقل التكاليف المرتبطة بتيسير التجارة، فإنها ستزيد من القدرة التنافسية للصادرات وتعزز الواردات؛ لذلك من الضروري أن تزيد جنوب آسيا من تحفيز النمو في التجارة والذي تقوده تدابير تيسير التجارة، بغية زيادة التنمية الاقتصادية والحد من الفقر بين اقتصادات المنطقة.

² Perera, S., Mahinda, S., & Stuart, M. (2017). *Trade facilitation, economic development and poverty alleviation: South Asia at a glance. Poverty, Inequality and Policy*, Chapter7; pp. 121 – 157

¹ تتألف من ثمانية اقتصادات: أفغانستان وبنغلاديش وبنوتان والهند وجزر المالديف ونيبال وباكستان وسريلانكا.

- دراسة (Fauzel, S (2017) الموسومة ب: تيسير التجارة والنمو الاقتصادي في البلدان النامية: استخدام إطار ساكن وديناميكي¹.

تحقق هذه الدراسة فيما إذا كان تيسير التجارة، والذي عبرت عنه بمؤشر الأداء اللوجستي كمقياس له، قد ساهم في النمو الاقتصادي لعينة من 23 دولة نامية خلال الفترة 2007-2014؛ وقد استخدمت دالة إنتاج قياسية مشتقة من نموذج (Solow-type model).

في المرحلة الأولى استخدمت الدراسة طريقة (OLS) (ordinary least squares) لتقدير المعالم، وقد أسفرت النتائج عما يلي:

بالنسبة لتقديرات الآثار الساكنة لتحليل (panel)، تبين أن تيسير التجارة، كانت له مساهمة إيجابية ومعنوية في النمو الاقتصادي للبلدان النامية المدرجة في العينة. وفي الواقع، فإن معامل 0.39، وهو مقياس لمرونة الإنتاج، يعني أن زيادة قدرها 1 بالمائة في تيسير التجارة تساهم في زيادة نسبتها 0.39 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية.

بالنسبة لتقديرات الآثار الديناميكية لتحليل (panel)؛ وبما أن معدلات النمو في السنة السابقة قد تؤثر على مستوى الدخل للسنة الحالية؛ تم تعديل الناتج المحلي الإجمالي بمراعاة الزمن وذلك لجعل النمو الاقتصادي ديناميكي بطبيعته، وإزالة مشكلة التجانس فلن يكون من المناسب التقدير هذه المرة ب (OLS)، لذا لجأت الدراسة إلى استخدام طريقة تقدير (GMM) (Generalised Methods of Moments).

دعمت النتائج الجديدة تلك النتائج السابقة التي تم الحصول عليها في الانحدار التقديري الساكن، وتؤكد وجهة النظر القائلة بأن تيسير التجارة له تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى النمو لعينة الاقتصادات المستخدمة في إطار الدراسة.

للتحقق من وجود أي علاقة سببية بين المتغيرات المختلفة، تم اعتماد اختبار (Granger-Causality)؛ وقد كشفت نتائج الاختبار على أن تيسير التجارة يؤدي إلى نمو اقتصادي، ومع ذلك؛ لا يوجد علاقة عكسية بين هذين المتغيرين. ومن ثم؛ يمكن استنتاج أن السببية الاتجاهية موجودة بين تيسير التجارة والنمو الاقتصادي.

خلصت الورقة البحثية في الأخير إلى أن هذه النتائج مهمة للغاية بالنسبة لمصممي السياسات، فينبغي حسبها إعطاء أولوية كبيرة للاستثمار في تدابير تيسير التجارة من جانب حكومة البلدان النامية في جدول أعمالها؛ على سبيل المثال، تحتاج هذه الحكومات إلى تخصيص ميزانية من أجل مواجهة التحديات من حيث تحسين خدمات الاتصالات، وتطوير أنظمة الدفع والتأمين، وتسهيل الإجراءات الجمركية التي توجد بها متطلبات وثائقية مفرطة.

¹ Fauzel, S. (2017). *Trade Facilitation and Economic Growth in Developing Countries: Using A Static and Dynamic Framework*. Business and Economic Research, 7(2), pp. 270-281.

- دراسة (Munim, Z. H., & Schramm, H. J (2018)؛ المعنونة ب: تأثيرات البنية التحتية للموانئ وأداء الخدمات اللوجستية على النمو الاقتصادي: دور الوساطة في التجارة البحرية¹. أجرت هذه الدراسة تحقيقاً تجريبياً شمل 91 دولة، حول الصلة بين نوعية البنية التحتية للميناء والأداء اللوجستي والتجارة البحرية، وآثارها على الاقتصاد الوطني؛ حاولت من خلاله الإجابة عما يلي: هل تؤثر جودة البنية التحتية للميناء والأداء اللوجستي والتجارة المنقولة بحراً (إيجابياً أو سلبياً) في اقتصاد البلد؟ وهل يختلف التأثير بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية؟ من المؤشرات التي اعتمدت عليها الدراسة: مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، ومؤشر الأداء اللوجستي، ومؤشر التجارة البحرية، وأخيراً مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لقياس الاقتصاد على مستوى الدولة.

استخدمت الدراسة نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) (Structural Equation Model) لتوفير أدلة تجريبية عن الآثار الاقتصادية لأداء البنية التحتية للميناء وأداء الخدمات اللوجستية؛ علاوة على ذلك، تم إجراء تحليل لمجموعة (SEM) متعددة المجموعات من خلال تقسيم الدول إلى مجموعتين؛ متقدمة ونامية، وقد تم تجميع البيانات لثلاث سنوات هي بالتحديد 2010، 2012 و2014.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن: جودة البنية التحتية للموانئ لها تأثير إيجابي على الأداء اللوجستي والاقتصاد الوطني، ولأداء اللوجستي تأثير إيجابي على التجارة المنقولة بحراً والاقتصاد الوطني؛ وقد تبين أن آثار جودة البنية التحتية للموانئ وأداء الخدمات اللوجستية على الاقتصاد الوطني كبيرة. وفي حين وجد أن تأثير الوساطة في جودة البنية التحتية للموانئ على الاقتصاد الوطني عن طريق الأداء اللوجستي كان معنوياً، فإن أثر الوساطة عبر التجارة المنقولة بحراً كان ضئيلاً وغير معنوي.

نتائج التحليل متعدد المجموعات، كان حسب الدراسة لافتاً للنظر: فالأداء اللوجستي كان له تأثير أكبر على التجارة المنقولة بحراً في الاقتصادات النامية من تلك المتقدمة. بالنسبة إلى الاقتصادات النامية، وجد أيضاً أن جودة البنية الأساسية للميناء تؤثر بشكل إيجابي على أداء الخدمات اللوجستية؛ ويؤدي الأداء اللوجستي الأفضل إلى زيادة التجارة المنقولة بحراً، وتؤدي التجارة البحرية المرتفعة إلى نمو اقتصادي؛ ولذلك، ينبغي على صانعي السياسات، حسب الدراسة، في البلدان النامية النظر في الاستثمار في تحسين جودة كل من البنية التحتية للموانئ الموجودة وأداء الخدمات اللوجستية، عوض التفكير في الاستثمارات الكبيرة التي ترصد لغرض بناء بنية تحتية جديدة.

ثانياً: مراجعة الأدب التجريبي حول العلاقة بين تيسير التجارة ومعدل العمالة

¹ Munim, Z. H., & Schramm, H. J. (2018). *The impacts of port infrastructure and logistics performance on economic growth: the mediating role of seaborne trade*. *Journal of Shipping and Trade*, 3(1), p. 1.

• دراسة (Schwartz, J. Z., Andres, L. A., & Dragoiu, G. (2009) بعنوان: الأزمة في أمريكا اللاتينية الاستثمار في البنية التحتية والتوظيف وتوقعات التحفيز¹.

قدرت هذه الورقة الآثار المحتملة على العمالة المباشرة وغير المباشرة لأنواع مختلفة من مشاريع البنية التحتية بأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وقد خلص التحليل إلى أن إمكانيات توليد فرص العمل قصيرة الأجل المباشرة وغير المباشرة لمشاريع الاستثمار الرأسمالي في البنية التحتية قد تكون كبيرة بمتوسط حوالي 40 ألف وظيفة سنوية لكل مليار دولار أمريكي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، اعتمادًا على متغيرات مثل مزيج القطاعات الفرعية في برنامج الاستثمار؛ التقنيات المستخدمة؛ الأجور المحلية للعمالة الماهرة وغير الماهرة؛ ودرجات التسرب على المدخلات المستوردة؛ وعلى الرغم من محدودية نطاق مشاريع صيانة الطرق الريفية، فقد توظف من 200 ألف إلى 500 ألف وظيفة مباشرة سنوية مقابل كل مليار دولار أمريكي يتم إنفاقها.

• دراسة (Dutt, P., Mitra, D., & Ranjan, P. (2009) تحت عنوان: التجارة الدولية والبطالة: النظرية والأدلة عبر الوطنية².

قدمت هذه الورقة نموذجًا تجريبيًا للتجارة والبطالة، حيث تنشأ التجارة كنتيجة للميزة النسبية (Heckscher-Ohlin) القائمة على الاختلافات في نسب العوامل و/ أو الميزة النسبية الريكاردية (Ricardian comparative advantage) القائمة على اختلافات إنتاجية العمال.

استخدم العمل التجريبي في هذه الورقة بيانات عبر كثير من البلدان خلال الفترة 1990-2000، كما استخدم عددًا من المتغيرات التي تعكس السياسة التجارية مثل متوسط التعريفات، ومتوسط رسوم الاستيراد، ومؤشر تقييد التجارة الإجمالي، وهو مقياس يتضمن كلاً من الحواجز الرسمية وغير الرسمية أمام التجارة، ومؤشر الانفتاح الذي يتم قياسه على أنه نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ أما المتغير التابع فهو معدل البطالة القومي الإجمالي، كما استخدمت العديد من متغيرات المراقبة التي تعكس مختلف مؤسسات سوق العمل عبر البلدان.

وجدت الدراسة أدلة قوية إلى حد ما تؤيد التنبؤ الريكاردى بأن البطالة والانفتاح التجاري مرتبطان سلبًا، في حين وجدت دعمًا ضعيفًا لتنبؤ (Heckscher-Ohlin) بأن العلاقة بين التجارة والبطالة تتغير من سلبية إلى إيجابية حين يتم الانتقال من البلدان ذات العمالة الوفيرة إلى البلدان ذات وفرة في رأس المال. هذه النتائج، تعني عدم وجود تأثيرات نمط (Heckscher-Ohlin) التي تحدث من خلال التغيرات في التكوين القطاعي للاقتصاد. عكس ذلك، من المرجح تمامًا أن مثل هذه التأثيرات، عندما تسير في الاتجاه المعاكس، تهيمن عليها تأثيرات التجارة من النوع الريكاردى المرتبطة بأثر الإنتاجية على البطالة. يبدو أن هذا هو التفسير الأكثر منطقية لهذه النتائج التجريبية حسب الدراسة.

¹ Schwartz, J. Z., Andres, L. A., & Dragoiu, G. (2009). *Crisis in Latin America: Infrastructure investment, employment and the expectations of stimulus*. The World Bank.

² Dutt, P., Mitra, D., & Ranjan, P. (2009). *International trade and unemployment: Theory and cross-national evidence*. *Journal of International Economics*, 78(1), pp. 32-44.

استخدمت الدراسة أيضاً بيانات (Panel) للنظر في التأثير قصير المدى لتحرير التجارة؛ وكما تنبأت النظرية التي تؤدي إلى فقدان الوظائف، وجدت الدراسة أنّ تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة فورية قصيرة الأجل في البطالة؛ ومع ذلك أشارت التقديرات إلى انخفاض إجمالي في البطالة على المدى الطويل.

- دراسة (De Pinto, Marco; Michaelis, Jochen. (2011)؛ تحت عنوان : التجارة الدولية والبطالة : تأثير اختيار العمال¹.

الهدف من هذه الورقة هو إلقاء الضوء على الآثار غير المتجانسة لتحرير التجارة على البطالة للعمال ذوي مستويات المهارة المختلفة. تمثلت نقطة البداية في التحليل في ثلاثة إجراءات منتظمة: أولاً، يؤدي تقليل الحواجز التجارية إلى إعادة تخصيص الموارد نحو الشركات ذات الإنتاجية العالية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية. ثانياً، آثار العمالة والأجور لتحرير التجارة تتمثل في تأثر العمال ذوي المهارات المنخفضة والعالية بشكل متميز. ثالثاً، من خلال منع تدهور الأجور كاستجابة لتحرير التجارة، تؤثر المؤسسات التي تحدد الأجور مثل النقابات العمالية والحكومة من خلال عملية تحديد الأجر الأدنى في تقسيم صدمة العولمة المتمثلة في فتح الأسواق بين خفض الأجور وتقليص العمالة.

حين قامت الورقة بتوسيع نموذج Melitz (2003) من خلال السماح بعدم تجانس العمال، وافترض أنّ العمال يختلفون فيما يتعلق بمهاراتهم، توصلت إلى النتيجة التالية: تحرير التجارة يضر بالعمال ذوي المهارات المنخفضة، بحيث يفقدون وظائفهم ويتحولون إلى البطالة طويلة الأجل عكس العمال ذوي المهارات العالية الذين يبدون أفضل حالاً مقارنة بنظرائهم من ذوي المهارات المنخفضة.

- دراسة (Terzi, N (2011) بعنوان: تأثير التجارة الإلكترونية على التجارة الدولية والتوظيف².

الغرض من هذه الدراسة هو التحقيق في تأثير التجارة الإلكترونية على التوظيف؛ حيث كشفت نتائجها أنه مع استمرار التوسع في التجارة الإلكترونية، سيكون تأثيرها في التوظيف والأجور، فمن المتوقع أن تخلق التجارة الإلكترونية وظائف جديدة بشكل مباشر وغير مباشر بالإضافة إلى فقدان وظائف أخرى، وستكون الوظائف الجديدة في السلع والخدمات المتعلقة بالمعلومات، والترفيه، والبرمجيات والمنتجات الرقمية إلخ، وستفقد وظائف أخرى عندما تحل التجارة الإلكترونية محل الطريقة التقليدية لممارسة الأعمال التجارية، ومن هذه الوظائف التي من المرجح أن تتأثر، تلك الموجودة في قطاع التجزئة والمكاتب البريدية ووكالات السفر؛ غير أنّ التأثيرات ستكون متباينة حسب البلدان أو المناطق الجغرافية أو الصناعات أو المهارات.

بالإضافة إلى صافي مكاسب وخسائر العمالة، سيكون للتجارة الإلكترونية تأثير على الطلب على مهارات معينة. تشير الأدلة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية تتطلب مجموعة كاملة من المهارات الجديدة، يولد هذا "التغيير التقني للتحيز الماهر" طلباً على الأفراد ذوي المهارات والمواهب لإدارة

¹ De Pinto, Marco; Michaelis, Jochen (2011) : **International trade and unemployment: The worker-selection effect**, MAGKS Joint Discussion Paper Series in Economics, No. 27-2011, Philipps-University Marburg, Faculty of Business Administration and Economics, Marburg

² Terzi, N. (2011). **The impact of e-commerce on international trade and employment**. *Procedia-social and behavioral sciences*, 24, pp. 745-753.

ليس فقط تكنولوجيا المعلومات ولكن أيضًا لاستغلال الكميات الكبيرة من المعلومات حول طلبات العملاء وعمليات الإنتاج.

• دراسة **Sepehrdoust, H., & Khodaei, H. (2013)** بعنوان: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على توظيف بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المختارة¹.

الهدف الرئيسي من الدراسة هو التحقيق في تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على معدل التوظيف في بلدان مختارة أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2000-2009، وكذلك إجراء دراسة مقارنة بين المجموعتين المتميزتين من دول منظمة التعاون الإسلامي النفطية (إيران والمملكة العربية السعودية والجزائر والإمارات العربية المتحدة والكويت ومصر وإندونيسيا) وغير النفطية (الكاميرون وباكستان والسنغال وتونس وتركيا وماليزيا وبنغلاديش والمغرب والأردن).

في البحث التجريبي استخدمت الدراسة نموذج مشتق من نموذج (Matteucci and Sterlachini) (2003) الذي يفترض وظيفة استبدال المرونة الثابتة للإنتاج (CES) (Constant Elasticity Substitution) وقد تم استخلاص نتائج التقدير باستخدام بيانات (panel) ذات التأثيرات الثابتة وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) (General Least Square).

أظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على معدل التوظيف، بحيث تؤدي زيادة بنسبة 1 بالمائة في نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلد إلى زيادة معدل التوظيف بنسبة 0.045 بالمائة؛ لذلك أوصت الدراسة بأنه من المستحسن أن تكتشف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تلك المجالات من التكنولوجيا التي لها أهمية خاصة لصناعات المنتجات المحلية وتكثف الاستثمار فيها.

• دراسة **Bottasso, A., Conti, M., Ferrari, C., Merk, O., & Tei, A. (2013)** بعنوان: تأثير إنتاجية الموانئ على العمالة المحلية: دليل من مجموعة من المناطق الأوروبية².

درست هذه الورقة تأثير أنشطة الموانئ على العمالة المحلية من خلال تحليل عينة من 116 ميناء من حوالي 560 منطقة تقع في عشر دول في أوروبا الغربية وتم رصدها خلال الفترة 2000-2006، وتنتمي أكبر الموانئ الأوروبية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

اعتمد التحليل التجريبي على تقدير مجموعة من معادلات التوظيف باستخدام مقدر (GMM) ل (Blundell and Bond) (1998) الذي يسمح بمراعاة تأثيرات الثبات في التوظيف، وعدم التجانس الإقليمي غير المرصود، والتجانس الداخلي لنشاط الميناء.

¹ Sepehrdoust, H., & Khodaei, H. (2013). *The impact of information and communication technology on employment of selected OIC countries*. African Journal of Business Management, 7(39), pp. 4149-4154.

² Bottasso, A., Conti, M., Ferrari, C., Merk, O., & Tei, A. (2013). *The impact of port throughput on local employment: Evidence from a panel of European regions*. Transport Policy, 27, pp. 32-38.

وجدت الدراسة أنّ أنشطة الموانئ تزيد بشكل كبير من مستويات التوظيف في المنطقة المضيفة، فعلى سبيل المثال، في منطقة بها مليون عامل فإن زيادة قدرها مليون طن في صافي إنتاجية الميناء ستحدد زيادة فورية بحوالي 400-600 وظيفة، اعتماداً على مواصفات النموذج. وفي حالة تطبيق معدل تحويل الحاوية، ظهرت هذه النتائج مرتبطة بزيادة تبلغ حوالي 90.000-100.000 حاوية مكافئة، اعتماداً على نظام إحصاء الميناء؛ غير أنّ هناك تأثيراً أقل وضوحاً على قطاع الخدمات إذا ما قورنت بالصناعات التحويلية، بينما لم تجد أي تأثير إحصائي معنوي لعدد الركاب؛ علاوة على ذلك، هناك بعض الأدلة الضعيفة على أن تأثيرات العمالة لمعدلات نقل الموانئ تميل إلى أن تكون أصغر في حالة الموانئ التي تتميز بنماذج الحوكمة.

• دراسة (Chahir Zaki (2014)؛ جاءت تحت عنوان: تقييم تجريبي لمبادرة تيسير التجارة: دليل الاقتصاد القياسي والآثار الاقتصادية العالمية¹.

حاولت هذه الورقة نمذجة تيسير التجارة في إطار نموذج توازن عام متعدد الأطراف ومتعدد القطاعات (CGE)؛ لذا سعت لإبراز آثار كل من البيروقراطية، تغطية الإنترنت، الفساد، والعوائق الجغرافية التي قد تطيل الزمن المستغرق للصفقات التجارية لعينة من 138 بلداً مقسمة حسب عدة مناطق وقطاعات للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2004 و2020.

تأكدت النتائج من أن تيسير التجارة يؤثر على العمالة القطاعية: بما أن تيسير التجارة يؤدي إلى توسع في قطاع الصناعات التحويلية في البلدان النامية، فإن العمالة الصناعية (والخدمات) تزداد أيضاً في أفريقيا جنوب الصحراء (بنسبة 2.7 بالمائة)، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بنسبة 0.4 بالمائة)؛ وفي المقابل، تشهد أستراليا ونيوزيلندا، والبرازيل، والهند، وجنوب أفريقيا زيادة في العمالة الزراعية بسبب التوسع في السلع الأولية التي تصبح أكثر تنافسية بمجرد تيسير التجارة.

• دراسة (Awad, A., & Yussof, I. (2016)؛ تحت عنوان: التجارة الدولية والبطالة: أدلة من دول عربية مختارة².

بحثت هذه الدراسة في تأثير سياسات التجارة الدولية على البطالة في 10 دول عربية (الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وسلطنة عمان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة 1991-2012. الغرض الرئيسي منها هو تحديد ما إذا كانت سياسات التجارة الدولية تؤثر سلباً أو إيجاباً على البطالة بين هذه الدول.

أدرجت الدراسة في نموذجها القياسي والذي قدرته بطريقة (Pooled Mean Group) (PMG) عدة متغيرات، حيث عبرت عن البطالة بمعدل البطالة (النسبة المئوية من إجمالي القوى العاملة) كمتغير تابع، كما أدرجت السياسة التجارية معبراً عنها بمقياس الانفتاح (مؤشر العولمة الاقتصادية) ضمن المتغيرات المستقلة.

¹ Chahir Zaki. (2014). OP.Cit., pp. 103 – 130

² Awad, A., & Yussof, I. (2016). *International trade and unemployment: evidence from selected Arab countries*. Middle East Development Journal, 8(2), pp. 198-229.

أظهرت النتائج أن سياسات تحرير التجارة لها تأثير سلبي على البطالة على المدى الطويل، ولكن لها تأثير إيجابي على المدى القصير؛ حيث ستؤدي على المدى الطويل زيادة الانفتاح بنسبة 1 بالمائة إلى تقليل معدل البطالة بنسبة 0.72 بالمائة.

• دراسة (Van Ha, H., & Tran, T. Q. (2017) تحت عنوان: التجارة الدولية والعمالة: نهج الانحدار الكمي¹.

تناولت هذه الدراسة تأثير التجارة الدولية على التوظيف على مستوى الشركة في قطاع التصنيع في دولة الفيتنام باستخدام مجموعة بيانات (Panel) للفترة من 2010 إلى 2015؛ ولتقدير النموذج استعملت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square) (OSL) ثم طريقة المقاربة الكمية للأثر الثابت (Fixed-effect Quantile Approach).

توصلت الدراسة للنتائج التالية: في حين أن للصادرات علاقة إيجابية مع نمو العمالة الثابتة، فإن الواردات لها ارتباط سلبي؛ تدعم هذه الأدلة تنبؤات نموذج (Heckscher–Ohlin–Samuelson Model) فيما يتعلق بإنشاء وظائف جديدة في قطاع التصدير وفقدان الوظائف في قطاع الاستيراد.

بالنسبة للعلاقة الإيجابية بين الشركات المصدرة والتوظيف في الشركات فهي تعكس حقيقة أن غالبية السلع المصدرة في البلدان النامية بشكل عام وفيتنام على وجه الخصوص هي منتجات كثيفة العمالة؛ ومن ثم، فقد سمحت سياسة ترويج الصادرات لهذه الاقتصادات باستغلال المزايا النسبية للسلع كثيفة العمالة، وبالتالي، يصبح التوسع في الصادرات عاملاً مهماً في نمو العمالة؛ أما بالنسبة لوجود ارتباط سلبي مهم بين الواردات وتوظيف الشركات؛ فقد فسرت الدراسة النتيجة على النحو التالي: حين تميزت التجارة الدولية في أوائل القرن الحادي والعشرين بازدهار الصادرات الصينية، شعرت فيتنام بتأثير أكبر للواردات الرخيصة من الصين، فزادت وارداتها من خلال التجارة العالمية من 0.22 بالمائة في عام 1998 إلى 0.6 بالمائة في عام 2009 لكن واردات فيتنام من الصين ارتفعت بشكل أسرع، بالإضافة إلى ذلك، تهيمن الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) على الاقتصاد الفيتنامي، حيث يمتلك 96 بالمائة منها عادةً تكنولوجيا محدودة ومستوى منخفض من التطور، وبالتالي، يمكن أن تؤدي الواردات الرخيصة ذات التكنولوجيا المماثلة، خاصة من الصين، إلى منافسة شديدة داخل الصناعات، وقد تحل الواردات محل الإنتاج المحلي، وهذا بدوره قد يكون له آثار سلبية على التوظيف على مستوى الشركات.

أما حين استخدمت الدراسة طريقة (Fixed-effect Quantile Approach)، ظهر دليل على وجود ارتباط إيجابي بين التجارة الدولية والتوظيف على مستوى الشركة للشركات ذات مستويات التوظيف عالية المهارة ولكن هناك ارتباط سلبي للشركات ذات العمالة غير الماهرة، تشير هذه النتائج إلى أن دور أنشطة التجارة الدولية في التوظيف على مستوى الشركة يختلف حسب نوع العمالة في الشركة.

¹ Van Ha, H., & Tran, T. Q. (2017). *International trade and employment: A quantile regression approach*. Journal of Economic Integration, pp. 531-557.

• دراسة (Biagi, F., & Falk, M (2017) بعنوان: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية على التوظيف في أوروبا¹.

قدمت هذه الدراسة أدلة تجريبية فيما يتعلق بتأثير أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / التجارة الإلكترونية، مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسات، والوصول إلى الإنترنت واسع النطاق عبر الهاتف المحمول، وممارسات التجارة الإلكترونية، على الطلب على العمالة، وذلك باستخدام بيانات مجمعة (حسب حجم الشركة ومجموعة الصناعة) قابلة للمقارنة دوليًا لعدة دول أوروبية للفترة 2002-2010.

في الخطوة الأولى استخدمت الدراسة عينة تميز بين (1) التصنيع المنتج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الآلات الكهربائية) والخدمات (الخدمات البريدية والاتصالات)، (2) التصنيع باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و (3) خدمات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أظهرت النتائج أن الأنواع المختلفة من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / التجارة الإلكترونية (المقاسة كتغيرات) لا ترتبط ارتباطاً كبيراً بنمو العمالة، فالزيادة في نسبة المبيعات الإلكترونية إلى إجمالي المبيعات بنقطة مئوية واحدة ترتبط بزيادة في معدل نمو التوظيف فيما يقرب من 0.1 نقطة مئوية في السنة.

تمثلت الخطوة التالية في التحقيق في تأثيرات التوظيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام طرق بيانات (panel) الديناميكية مع مراعاة التجانس الداخلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومتغيرات المبيعات الإلكترونية. بينت نتائج مقدر (GMM) للنظام ذي الخطوتين لعينة الصناعات التحويلية وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين النسبة المئوية للشركات التي تستخدم أنظمة تخطيط موارد المؤسسات والتوظيف، حيث يبلغ معامل المدى القصير 0.39 وهو معنوي عند مستوى 5 في المائة؛ ويشير هذا إلى أن زيادة نقطة مئوية واحدة في حصة الشركات التي لديها أنظمة تخطيط موارد المؤسسات ترتبط بزيادة في التوظيف بنسبة 0.39 في المائة، لذلك، أظهرت الصناعات التحويلية التي يرتفع فيها عدد الشركات التي لديها أنظمة تخطيط موارد المؤسسات نموًا أعلى في التوظيف.

بالنسبة للخدمات، وجدت الدراسة أن أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية ليست مرتبطة بشكل كبير بالتوظيف.

النتيجة الرئيسية للدراسة هي أن الزيادة في أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / التجارة الإلكترونية بمرور الوقت لم تؤدي إلى انخفاض في الوظائف. وينطبق هذا على كل من الصناعات التحويلية والخدمات، وكذلك على الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

لذا استنتجت الدراسة إلى أن أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبدو محايدة إلى حد ما بالنسبة للتوظيف، وسيكون من الممكن ضمان أن الآثار التعويضية تفوق آثار الإزاحة وعليه فإن المخاوف الكبيرة من

¹ Biagi, F., & Falk, M. (2017). *The impact of ICT and e-commerce on employment in Europe. Journal of Policy Modeling*, 39(1), pp. 1-18.

فقدان الوظائف بسبب زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير مبررة؛ وهذا لا يعني بالضرورة أنه لا يوجد خاسرون في الرقمنة ولكن في المتوسط يفوق الفائزون أولئك الذين يتم استبدالهم.

أوصت الدراسة بأن تضطلع الحكومات بعدة مهام منها: استكمال السوق الرقمية الموحدة من خلال مزيد من الاستثمار في البنية التحتية للنطاق العريض، ويفضل أن يكون ذلك من خلال الشراكات العامة الخاصة؛ الدعم الحكومي مطلوب في مجال التعليم وتدريب العمال والتعلم مدى الحياة؛ وجوب الاستثمار أكثر في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وتوسيع أنشطة التجارة الإلكترونية؛ يجب على الشركات زيادة الاستثمار في برامج التدريب وإعادة التدريب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ يتعين على الموظفين التخلي عن مقاومة الابتكار وبدلاً من ذلك تقديم الدعم الفعال لعملية تنفيذ تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

• دراسة (Martincus, C. V., Carballo, J., & Cusolito, A (2017) بعنوان: الطرق والصادرات والعمالة: أدلة من دولة نامية¹.

انطلقت الورقة بالتذكير بأنه غالباً ما يتم تبرير الاستثمارات العامة في البنية التحتية للنقل بالقول إن الطرق المعبدة الجديدة الناتجة أو التي تم ترميمها ستساعد الشركات على توسيع صادراتها، ومن شأن زيادة الصادرات أن تؤدي إلى المزيد من الوظائف.

جاءت هذه الورقة لتؤكد من هذا الطرح، حيث اختبرت بشكل أساسي آثار الطرق الجديدة التي تم إنشاؤها في بيرو بين عامي 2003 و 2010 على صادرات الشركات؛ بالإضافة إلى ذلك، فإنها استكشفت التأثير اللاحق على التوظيف. استخدمت الدراسة مجموعة بيانات تتعلق بتصدير السلع المتميزة في هذه السنوات ومعلومات مفصلة جغرافية على شبكة الطرق.

تشير تقديرات المربعات الصغرى العادية إلى أن زيادة بنسبة 10 بالمائة في (معدل نمو) الصادرات - مدفوعة بتحسين البنية التحتية للنقل - تؤدي إلى زيادة بنسبة 3 بالمائة في (معدل نمو) عدد الموظفين.

سجلت الشركات التي شهدت انخفاض مسافاتها إلى الموانئ الرئيسية معدل نمو صادرات بلغ 87.1 بالمائة بين عامي 2003 و 2010، وإن 25.9 بالمائة من هذا النمو يمكن أن يعزى إلى تحسينات البنية التحتية للنقل المحلي، وإن التوظيف قد نما بنسبة 6 بالمائة في هذه الشركات نتيجة لزيادة الصادرات التي سمح بها إنشاء الطرق الجديدة؛ علاوة على ذلك، بالنظر إلى أن النمو للعدد الإجمالي للموظفين في هذه الشركات كان 57 بالمائة وأن حوالي 23 بالمائة من هذا النمو يمكن إرجاعه إلى زيادة الصادرات، فإن هذا يعني أن الصادرات القائمة على البنية التحتية تمثل حوالي 4 بالمائة من الوظائف الجديدة (الصافية) خلال فترة الدراسة.

¹ Martincus, C. V., Carballo, J., & Cusolito, A. (2017). *Roads, exports and employment: Evidence from a developing country*. Journal of Development Economics, pp. 125, 21-39.

- دراسة Kılıçaslan, Y., & Töngür, Ü. (2017) بعنوان: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوليد العمالة في قطاع الصناعات التحويلية التركية¹.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Information and communication technology) (ICT) في خلق فرص العمل في الصناعة التحويلية التركية، وقد اعتمد التحليل على بيانات تم الحصول عليها من معهد الإحصاء التركي تغطي الفترة من 2003 إلى 2013 لعدد من الشركات، وتشمل البيانات المستخدمة في التحليل جميع الشركات التي توظف 20 موظفًا أو أكثر في الصناعة التحويلية التركية.

قامت الدراسة بتقدير معادلة الطلب على العمالة المشتقة من دالة الإنتاج ذات المرونة الثابتة للاستبدال باستخدام (OLS)، والتأثيرات الثابتة (مع مراعاة عدم التجانس غير المرصود)، و (GMM).

بينت النتائج أن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التوظيف إيجابي، لذلك استنتجت الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانها أن تعزز فرص العمل في قطاع التصنيع التركي، كما أظهرت النتائج أن رأس المال المادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات له تأثير أقوى في توليد فرص العمل من رأس المال غير المادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصناعات متوسطة ومنخفضة التكنولوجيا. ومع ذلك، لم تظهر النتائج تأثيرًا ملحوظًا في خلق فرص العمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقطاعات التكنولوجيا الفائقة.

- دراسة Laborda, L., & Sotelsek, D (2019) بعنوان: آثار البنية التحتية للطرق على التوظيف والإنتاجية والنمو: تحليل تجريبي على المستوى القطري².

سعت هذه الورقة لتحقيق هدفين: (1) تقدير تأثير البنية التحتية للطرق على مستوى الدولة في التوظيف والإنتاجية والنمو الاقتصادي و (2) تحليل ما إذا كانت هناك علاقة من نوع (Kuznets) بين بعض فئات البنية التحتية للطرق بشأن النمو والعمالة والإنتاجية؛ أي التحقق من الفرضية حول ما إذا كانت هذه العلاقة خطية أو تظهر على شكل U معكوس (Kuznets curve).

أظهرت النتائج التجريبية باستخدام طريقة التقدير (GMM) ل (panel) الديناميكية، وجود دليل حول منحني (Kuznets) حيث أن تأثير تحسين شبكة الطرق المعبدة له أثر إيجابي في النمو والتوظيف في البلدان ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا) وذات الدخل المنخفض حتى يصل إلى نقطة الانعطاف 56.35 حيث يكون التأثير سلبيًا، وعلى الرغم من أهمية التأثير على كثافة الطرق في البلدان ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا) وذات الدخل المنخفض، فقد وجدت الدراسة أيضًا منحني (Kuznets) فيما يتعلق بالبطالة، وتقدر

¹ Kılıçaslan, Y., & Töngür, Ü. (2017, July). *Information and Communication Technologies and Employment Generation in Turkish Manufacturing Industry*. In Economic Research Forum Working Paper (No. 1120).

² Laborda, L., & Sotelsek, D. (2019). *Effects of Road Infrastructure on Employment, Productivity and Growth: An Empirical Analysis at Country Level*. Journal of Infrastructure Development, 11(1-2), pp. 81-120.

نقطة التحول هذه ب 0.44 وتكشف أن تجاوز نقطة التحول هذه يقلل من مستويات البطالة مع زيادة كثافة الطريق.

• دراسة (Onifade, S. T., Ay, A., Asongu, S., & Bekun, F. V. (2020) تحت عنوان: إعادة النظر في العلاقة بين التجارة والبطالة: دليل تجريبي من الاقتصاد النيجيري¹.

حاولت هذه الورقة أن تجيب عن السؤال التالي: هل يمكن أن تخفف التجارة من تحديات البطالة في الاقتصاد النيجيري، بمعنى، هل يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في علاج أزمة البطالة التي تعصف بالاقتصاد النيجيري؟

للإجابة عن هذا السؤال وظفت الدراسة منهجا تجريبيا، حيث صممت نموذجا قياسيا أدرجت فيه: معدل البطالة كمتغير تابع، والانفتاح التجاري (يقاس كمجموع إجمالي الواردات والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، شروط التجارة (مقاسة كنسبة مئوية من مؤشرات قيمة وحدة التصدير إلى مؤشرات قيمة وحدة الاستيراد)، معدل التضخم السنوي، الاستثمار المحلي الذي حل محله تكوين رأس المال الإجمالي الحقيقي (مقاس كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة.

غطت البيانات الفترة 37 عامًا من 1981 إلى 2017 وتم تطبيق أسلوب اختبار التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة المستوى بين المتغيرات بعدها تم تطبيق منهجية نماذج التأخر الموزع ذاتي الانحدار (ARDL) (autoregressive distributed lag) للحصول على معاملات المدى الطويل والقصير.

كشفت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الانفتاح على التجارة والاستثمار المحلي مهم للبطالة في نيجيريا خلال فترة الدراسة؛ حيث وجدت أن الانفتاح على التجارة يؤثر بشكل إيجابي على البطالة مما يؤدي إلى تفاقم تحديات البطالة في الدولة بينما كان للاستثمار المحلي تأثير سلبي على البطالة خلال فترة الدراسة. ومع ذلك نبهت الدراسة إلى عدم التقليل من أهمية تحرير التجارة، حيث ترى أنه يجب توخي الحذر حتى يتمكن البلد من تعظيم الفرص من التجارة في إطار سياسات التحرير، أما في الوقت الحالي، وبناءً على النتائج المتوصل إليها، يبدو — حسب الدراسة — أن التكلفة تفوق فوائد التجارة في سياق أزمة البطالة خلال فترة الدراسة، لذا يجب أن تكون الحكومة مستعدة لاتخاذ القرارات الصحيحة واتخاذ خطوات جريئة نحو تحفيز الاستثمارات المحلية في الاقتصاد، فقد لا يكون تصدير الموارد الطبيعية الخام وحده هو الحل المطلوب لأزمة البطالة خاصة عندما لا يتم استثمار عائدات هذه الصادرات في القطاع الحقيقي لتعزيز الإنتاجية وخلق فرص العمل، وبالتالي توصي الدراسة بضرورة تحسين سلسلة القيمة للموارد المحلية من خلال توفير التسهيلات المالية والبنية التحتية الضرورية التي تضمن سهولة أفضل لممارسة الأعمال التجارية في الدولة.

¹ Onifade, S. T., Ay, A., Asongu, S., & Bekun, F. V. (2020). *Revisiting the trade and unemployment nexus: Empirical evidence from the Nigerian economy*. Journal of Public Affairs, e2053.

• دراسة **Nipo, D. T. A., Bujang, I., Hassan, H., & Lily, J. (2020)** بعنوان: هل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكمل أم بديل؟ دراسة أقاليمية حول تأثير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على البطالة¹.

قدمت هذه الدراسة أدلة تجريبية فيما يتعلق بتأثير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في معدل البطالة عبر خمس مناطق عالمية: إفريقيا والأمريكتين والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا خلال الفترة من 2006 إلى 2018.

كشفت النتائج التجريبية المتحصل عليها باستخدام طريقة التقدير (GMM) أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها له تأثير سلبي على معدل البطالة، وينطبق هذا على جميع المناطق، باستثناء دول الشرق الأوسط. تؤثر اشتراكات النطاق العريض الثابت بشكل كبير على معدل البطالة خاصة في آسيا وأوروبا وإفريقيا، مما يعني أن زيادة مقدار الوصول إلى هذا الشكل الحديث من التكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى خفض عدد العاطلين عن العمل في المناطق المذكورة. في آسيا فإن زيادة كثافة استخدام الإنترنت بين السكان سيؤدي أيضًا إلى انخفاض معدل البطالة، أما بالنسبة للأمريكتين فإن اشتراكات الهاتف المحمول له ارتباط كبير وسلبي مع معدل البطالة، مما يشير إلى أهمية شبكة الاتصالات المتنقلة في تعزيز العمالة في المنطقة.

في الأخير أوصت الدراسة بأن تصمم الحكومات مبادرات واستراتيجيات مناسبة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة تغلغل التكنولوجيا في البلدان، وللحصول على قدر أكبر من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب أن تنخفض تكلفة الحصول على أجهزة وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسعرها من خلال المنافسة المحفزة، كما يجب على الحكومات أيضًا تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال القيام باستثمارات كبيرة في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات اقتصادية مهمة مثل التعليم والرعاية الصحية.

• دراسة **Aterido, R., Hallward-Driemeier, M., & Pagés, C. (2020)** بعنوان: معوقات كبيرة لنمو الشركات الصغيرة؟ بيئة الأعمال ونمو التوظيف عبر الشركات².
تستخدم هذه الورقة بيانات على مستوى الشركات حول أكثر من 56000 شركة في 85 دولة نامية و5 اقتصادات عالية الدخل لتقييم آثار بيئة الأعمال الأوسع على نمو العمالة من قبل الشركات، مع التركيز على الاختلافات عبر حجم الشركة.

¹ Nipo, D. T. A., Bujang, I., Hassan, H., & Lily, J. (2020). *Is ICT a Complement or Substitute? A Cross-Regional Study on the Impacts of ICT Access and Usage on Unemployment*. *Malaysian Journal of Business and Economics (MJBE)*, pp. 109-129.

² Aterido, R., Hallward-Driemeier, M., & Pagés, C. (2011). *Big constraints to small firms' growth? Business environment and employment growth across firms*. *Economic Development and Cultural Change*, 59(3), pp. 609-647.

أظهرت مؤشرات البيئة التنظيمية أن لوائح العمل المقاسة كحصة من الوقت الذي تخصصه الإدارة للتعامل مع اللوائح الحكومية لها تأثيرات متباينة حسب حجم الشركة، حيث تشير النتائج إلى أن اللوائح التنظيمية تخلق معوقات نمو للشركات الصغيرة، والتي قد تتجنب التوسع للحد من تعرضها للروتين وزيادة الإنفاذ. فيما يتعلق بالبنية التحتية المقاسة بانقطاع التيار الكهربائي، وجدت الدراسة دليلاً على أن اختناقات البنية التحتية تميل إلى إعاقة نمو الشركات المتوسطة والكبيرة، مما يشير إلى أن الشركات متناهية الصغر قد تستفيد مرة أخرى من مشاكل الشركات الأكبر، وربما الأكثر إنتاجية، حيث قد يتم تحويل بعض الإنتاج إلى الشركات الصغيرة.

ثالثاً: مراجعة الأدب التجريبي حول العلاقة بين تيسير التجارة والصادرات

- دراسة (Wilson, J. S., Mann, C. L., & Otsuki, T Otsuki (2003) ؛ حملت عنوان: تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية: مقارنة جديدة لقياس الأثر¹.

ناقشت هذه الورقة العلاقة التجريبية بين كل من تيسير التجارة وتدفقات التجارة لقطاع السلع الصناعية لمجموعة دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) للفترة الممتدة من 1989 إلى 2000.

تضمن التحليل أربعة مؤشرات رئيسية لتيسير التجارة التي تقيس أربع فئات مختلفة من تدابير تيسير التجارة: كفاءة الميناء؛ البيئة الجمركية؛ البيئة التنظيمية؛ واستخدام الأعمال الإلكترونية. وقد صممت الدراسة نموذجاً قياسياً على شكل معادلة الجاذبية للتدفقات التجارية.

جاءت نتائج الانحدار كما يلي: كفاءة الموانئ لديها أكبر مرونة بين مؤشرات تيسير التجارة، حوالي 4.2؛ وهذا يشير، حسب نتائج الدراسة، إلى أنّ أكبر المكاسب التي ستتحقق من تجارة السلع الصناعية داخل دول (APEC) ستأتي من التحسينات في مجال تيسير التجارة، وتحديدًا من كفاءة الموانئ. ترتبط البيئة الجمركية بشكل إيجابي بتجارة السلع الصناعية الداخلية لـ (APEC)؛ غير أنّ المعامل ليس كبيراً (0.42). البيئة التنظيمية لها تأثير سلبي ومعنوي على تجارة السلع الصناعية البينية لـ (APEC) مع معامل (-1.56). استخدام الأعمال التجارية الإلكترونية له تأثير إيجابي ومعنوي على تجارة السلع الصناعية البينية لـ (APEC) (0.63).

صمّمت الدراسة أيضاً عمليات المحاكاة بهدف إعلام صناع السياسات حول أي المبادرات تحديداً لتيسير التجارة قد يكون لها الأثر الأكبر لزيادة التجارة؛ وأشارت نتائج عمليات المحاكاة بالنسبة لبلدان (APEC) مجتمعة، عن زيادة في التجارة داخل دول (APEC) تبلغ نحو 250 مليار دولار أمريكي، وهي زيادة تقدر بنحو 21 بالمائة من إجمالي تجارة السلع الصناعية داخل (APEC)، ويأتي حوالي 117 مليار دولار أمريكي من إجمالي هذه المكاسب (10 بالمائة من الزيادة في التجارة) من التحسن في كفاءة

¹ Wilson, J. S., Mann, C. L., & Otsuki, T. (2003). *OP.Cit.*, pp. 367-389.

الموانئ، ويأتي حوالي 139 مليار دولار أمريكي من إجمالي المكاسب من التحسينات على مستوى الحدود؛ أي من كفاءة الميناء والبيئة الجمركية معاً، ويأتي 116 مليار دولار أمريكي أخرى من التحسينات داخل الحدود؛ أي من التنسيق التنظيمي واستخدام الأعمال الإلكترونية.

من حيث توزيع مكاسب التصدير حسب البلدان؛ سيشهد كبار مصدري (APEC) مثل الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية أكبر زيادة (38 مليار دولار أمريكي، 22 مليار دولار أمريكي، و 9 مليارات دولار أمريكي على التوالي)؛ لكن العديد من دول (APEC) (روسيا؛ هونغ كونغ؛ الصين؛ شيلي؛ وتايبيه الصينية) ستشهد هي أيضاً زيادة معتبرة في الصادرات إلى منطقة (APEC) بنسبة (10 بالمائة؛ 36 بالمائة؛ 28 بالمائة؛ 20 بالمائة؛ 15 بالمائة على التوالي).

أتاحت نتائج الانحدار أيضاً مقارنة المكاسب التجارية المحتملة من التحسينات في تيسير التجارة مع تلك المكتسبة من تخفيضات التعريفات الجمركية؛ فبالنسبة للآثار المترتبة على التعريفات الجمركية فإن متوسط التخفيض في معدلات التعريفات الجمركية المطبقة هو 6.5 بالمائة من أجل إزالة جميع التعريفات على تجارة السلع الصناعية في جميع أعضاء (APEC)؛ وسيكون إجمالي المكاسب في التدفقات التجارية في دول (APEC) 27.8 مليار دولار أمريكي من هذا الإصلاح، ولتحقيق نفس الزيادة في التجارة فيما بين بلدان (APEC)؛ يتعين تحسين مؤشر كفاءة الميناء بنسبة 0.55 بالمائة عن المستويات السابقة لجميع الأعضاء، وسيتم تحسين مؤشر البيئة الجمركية بنسبة 5.5% لجميع أعضاء (APEC) على حد سواء، وسيتم تحسين مؤشر التجارة الإلكترونية بنسبة 3.7 بالمائة لتوليد زيادة في التجارة تعادل الإزالة التامة للتعريفات الجمركية؛ وهذا يعني - حسب الدراسة - أنّ التحسينات في تدابير تيسير التجارة يمكن أن تكون بديلاً جيداً لسياسة تخفيض التعريفات الجمركية.

● دراسة **Bernard Hoekman and Alessandro Nicita (2008)**؛ حملت عنوان: السياسة التجارية وتكاليف التجارة وتجارة البلدان النامية¹.

قامت هذه الورقة بالتحقيق في مجموعة من السياسات التي تؤثر بشكل مباشر في تكاليف التجارة بما في ذلك السياسات التجارية التقليدية، وذلك لتحديد أيّ السياسات يمكن اعتبارها كأكثر عائق تجاري؛ كما قامت بتقييم آثار هذه السياسات على تجارة البلدان النامية؛ والهدف من ذلك هو مقارنة تأثير الحواجز الحدودية (التعريفات والتدابير غير التعريفية) مع المصادر الأخرى لتكاليف التجارة. لهذا الغرض حللت الورقة مجموعة من البيانات ل 104 مستورداً و 115 مصدراً من الدول النامية لعام 2006.

استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية الذي يتضمن عوائق التجارة الثابتة (المسافة، التجاور، اللغة المشتركة، والوصول إلى البحر) لتقييم آثار الحواجز الحدودية والاختلافات في تكاليف التجارة والسياسات

¹ Bernard Hoekman and Alessandro Nicita (2008). *Trade Policy, Trade Costs, and Developing Country Trade*, Policy Research Working Paper 4797. The World Bank.

التنظيمية على تدفقات تجارة البضائع وتمّ تقدير معادلة الجاذبية باستخدام منهجية (Poisson pseudo maximum likelihood) (PPML).

أشارت النتائج إلى أنّ المسافة تعدّ محدداً مهماً للتجارة الثنائية، مثلها مثل الحدود المشتركة واللغة المشتركة؛ وتميل البلدان غير الساحلية إلى تقليل التجارة لا سيما من حيث الصادرات، وتميل الدول الأكبر والأكثر اكتظاظاً بالسكان إلى التجارة بشكل أكبر، أما السياسات التجارية (التعريفات والتدابير غير التعريفية) هي محدّدات ذات دلالة إحصائية؛ ففي المتوسط سيؤدي خفض مؤشر تقييد التجارة الجمركية بنسبة 10 بالمائة إلى زيادة حجم التجارة بنسبة تزيد قليلاً عن 2 بالمائة بينما تضيف التدابير غير التعريفية 1.8 بالمائة أخرى.

تكاليف التجارة الأخرى هي الأخرى جاءت مهمة؛ في هذا الصدد أشارت تقديرات المعامل لمؤشر أداء المبيعات إلى أنّ تخفيض نقطة واحدة في مؤشر أداء المبيعات سيزيد من حجم التجارة بنحو 50 بالمائة (من حيث الصادرات والواردات)، وقد بلغت مرونة الواردات لتكلفة الاستيراد حوالي 0.48 ومرونة الصادرات لتكلفة التصدير حوالي 0.47؛ أي أنّ خفض التكلفة المرتبطة بالاستيراد (التصدير) بنسبة 10 بالمائة سيزيد الواردات (الصادرات) بنحو 4.8 بالمائة (4.7 بالمائة).

تم تقدير المواصفات النهائية للنموذج باستخدام مؤشر تيسير التجارة، ويعكس هذا المؤشر القضايا المتعلقة بجودة البنية التحتية للنقل والجمارك وإنفاذ العقود، وأظهرت النتائج أنّ جودة البيئة التنظيمية السائدة مهمة لأداء التجارة؛ كما كشفت أيضاً أنّ أكبر الزيادات في التجارة ترتبط بإجراءات تحسين اللوجستيات/درجات تيسير التجارة (كما تم قياسها بواسطة مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر تيسير التجارة)، إذ أنّ تحسين الأداء في مقياس ممارسة أنشطة الأعمال لتكاليف التجارة الداخلية له تأثير مشابه لما يمكن الحصول عليه من خلال المزيد من الإصلاح التقليدي لسياسة التجارة (تقليل مؤشر تقييد التجارة الجمركية أو تقليل تقييد التدابير غير التعريفية). وبشكل عام، بينت هذه النتائج إلى أنّ السياسات الإدارية والتنظيمية لا تقل أهمية عن السياسات التجارية في إعاقه التجارة، وهذا يدعم التركيز الأخير للعديد من البلدان النامية على اتخاذ إجراءات لتيسير التجارة.

وعموماً، خلصت هذه الورقة إلى أنّ تأثير خفض التكاليف المرتبطة بالسياسات التي تزيد من تكاليف المعاملات عند الحدود ووراءها سيكون له مردود أكبر من التخفيضات الإضافية في التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية.

- دراسة (Allen Dennis and Ben Shepherd (2011) الموسومة ب: تيسير التجارة وتنويع الصادرات¹.

¹Allen Dennis and Ben Shepherd. (2011). *Trade Facilitation and Export Diversification. The World Economy*, VOL. 34, N. 1 ; pp. 101-122

من الناحية النظرية، هناك آليتان يمكن من خلالهما زيادة التنوع؛ أحد هذه الطرق هو أنّ السلع التصديرية منخفضة القيمة تنمو بسرعة أكبر من تلك السلع مرتفعة القيمة، بمعنى أنّه لا ينطوي على تصدير أيّ منتجات جديدة؛ والطريقة الثانية التي يمكن أن يحدث بها التنوع هي إدخال منتجات جديدة في حزمة تصدير البلد. بالنسبة للدول النامية، تبدو الطريقة الثانية هي الأجدى لأنّ تنوع الصادرات يرتبط بتحويل تركيبة التصدير من السلع الأولية إلى السلع المصنعة، وهو ما ركزت عليه هذه الورقة¹.

من المتغيرات التي استخدمتها الدراسة لتمثيل تيسير التجارة متغير تكاليف دخول السوق، ولقياسه استخدمت الورقة عنصر "بدء نشاط تجاري" في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يتضمن مؤشرات حول التكاليف والوقت وعدد الإجراءات المطلوبة لرائد الأعمال لبدء وتشغيل شركة محلية ذات مسؤولية محدودة مع أنشطة صناعية أو تجارية عامة، وتشمل تلك الأنشطة التي تسبق عملية التسجيل وأنشطة التسجيل وأنشطة ما بعد التسجيل؛ ومتغير تكاليف التصدير، وتتمثل في العناصر الرئيسية للتكاليف التي تم الحصول عليها من عنصر "التجارة عبر الحدود" في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وهي: التكاليف المتعلقة بإعداد المستندات المطلوبة للتصدير، مثل خطاب الاعتماد، بوليصة الشحن....، التكاليف المتعلقة بنقل البضائع إلى الميناء البحري المعني، التكاليف الإدارية المتعلقة بالتخليص الجمركي والضوابط الفنية وعمليات التفتيش، وتكاليف الموانئ ورسوم المناولة النهائية.

عالجت الدراسة بيانات لصادرات وواردات 118 بلدا ناميا نحو الاتحاد الأوروبي لسنة 2005. أسفرت نتائج التقدير على أنّ انخفاض بنسبة 10 بالمائة في تكاليف التصدير يرتبط بزيادة قدرها 3 بالمائة في تنوع الصادرات، مما يشير إلى أنّ تيسير التجارة -الذي يقلل من تكاليف التصدير ودخول السوق - لديه إمكانية كبيرة لتعزيز تنوع الصادرات.

ولمحاولة تفكيك آثار إجراءات تيسير التجارة المختلفة: التكاليف الجمركية، تكاليف الوثائق، تكاليف النقل الداخلي، وتكاليف الميناء. أشارت النتائج إلى أنّ تكاليف الجمارك هي التي تدفع في المقام الأول إلى النتائج السابقة، فهي تمتلك معامل سالب يقدر ب 1 بالمائة، وعلى النقيض من ذلك، فإن تكاليف الموانئ لها معامل إيجابي غير متوقع، ومتغيرات التكاليف التجارية الأخرى غير ذات معنوية إحصائية.

• دراسة (Maria Persson (2013؛ جاءت تحت عنوان: تيسير التجارة والهامش الواسع².

اختبرت هذه الورقة ما إذا كان تيسير التجارة يؤثر على الهامش الواسع للتجارة أي زيادة أنواع السلع في التبادل التجاري (تنوع الصادرات)³ عن طريق حساب عدد المنتجات المكونة من 8 أرقام والتي يتم تصديرها

¹ ركزت على تنوع الصادرات الذي يضيفي إلى زيادة في مجموعة المنتجات التي يصدرها بلد ما، ولا تفحص السؤال المتعلق عن عدد الأسواق (الوجهات) التي تصدر إليها هذه البلدان.

² Persson, M. (2013). *Trade facilitation and the extensive margin*. *The Journal of International Trade & Economic Development*. World Bank Economic Review, 22(5), pp. 658-693.

³ يقصد بالهامش الواسع زيادة أنواع السلع في التبادل التجاري، على عكس الهامش المكثف والذي يعني زيادة حجم السلع "القديمة" أي الموجودة حاليا في التداول.

من البلدان النامية إلى دول الاتحاد الأوروبي واستخدامها كمتغير تابع في التقدير؛ علاوة على ذلك، فإنها اختبرت أيضًا ما إذا كانت الهوامش الواسعة للسلع المتميزة والمتجانسة تتأثر بنفس الطريقة بتكاليف المعاملات المتعلقة بإجراءات التجارة عبر الحدود. وقد تمّ تحديد تكاليف المعاملات التجارية من خلال عدد الأيام اللازمة لتصدير سلعة وذلك باستخدام بيانات من قاعدة بيانات ممارسة الأعمال التجارية التابعة للبنك الدولي. استخدمت الدراسة بيانات من Eurostat (2007) لعام 2005 عن واردات دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين على مستوى التسمية المجمعة المكونة من 8 أرقام من 152 دولة نامية ذات الصادرات إلى دولة واحدة على الأقل في الاتحاد الأوروبي.

أشارت النتائج التجريبية إلى أنّ البلدان التي لديها تكاليف كبيرة لمعاملات التصدير ستميل إلى تصدير سلع أقل، وأنّ عدد الصادرات المتميزة وعدد السلع المتجانسة المصدرة يتأثران بشكل كبير بإجراءات التجارة عبر الحدود غير الفعالة؛ ولكن التأثير السلبي أقوى على السلع المتميزة. وأشارت نتائج التقديرات أيضًا إلى أنه إذا انخفضت تكاليف معاملات التصدير بنسبة 1 بالمائة، فإن عدد السلع المتميزة المصدرة سيرتفع بنسبة 0.7 بالمائة، و سيزداد عدد السلع المتجانسة بنسبة 0.4 بالمائة.

أوضحت عمليات محاكاة السياسات كذلك أنه إذا شاركت جميع البلدان النامية في تيسير التجارة بحيث يتم الوصول إلى خفض موحد للتأخيرات الحدودية بمقدار خمسة أيام، فإن البلد النامي المتوسط سيصدر 15 بالمائة إضافية من المنتجات المتميزة و 8 بالمائة من المنتجات المتجانسة إلى أيّ بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي، وبالنظر إلى سيناريو الإصلاح الأكثر طموحًا "أفضل حالة" الذي بمقتضاه تكون جميع بلدان العينة على نفس مستوى الكفاءة على الحدود مثل البلد الأكثر كفاءة في العينة، فإن عدد المنتجات المتميزة والمتجانسة المصدرة سيزداد في المتوسط بنسبة 64 بالمائة، و 29 بالمائة، على التوالي.

• دراسة (Chahir Zaki (2014)؛ جاءت تحت عنوان: تقييم تجريبي لمبادرة تيسير التجارة: دليل الاقتصاد القياسي والآثار الاقتصادية العالمية¹.

حاولت هذه الورقة نمذجة تيسير التجارة في إطار نموذج توازن عام متعدد الأطراف ومتعدد القطاعات (CGE)، حيث افترضت أنّ التكاليف الإدارية هي تكلفة جبل جليدي (iceberg cost)²؛ وقد استخدمت مقاييس مكافئات القيم (AVEs) (Ad-Valorem Equivalents) لتكاليف الشريط الأحمر (red)

¹Chahir Zaki. (2014). OP.Cit., pp. 103 – 130

² نموذج تكلفة الجبل الجليدي هو نموذج اقتصادي شائع الاستخدام لتكاليف النقل، حيث تربط تكاليف النقل بشكل خطي مع المسافة، وتدفع هذه التكاليف عن طريق الاستخراج من حجم الوصول؛ يعزى هذا النموذج إلى مقالة Paul Samuelson في عام 1954 في مسرد "الاقتصاد الدولي" في Deardorf، وتعد ورقة بول كروغمان التي صدرت عام 1991 عن الجغرافيا الاقتصادية واحدة من أكثر الأوراق التي يتم الاستشهاد بها على نطاق واسع في هذا المجال.

tape costs)¹ ، والتي يتم حسابها في نموذج الجاذبية، وتقديمها في نموذج (CGE)؛ كما أنها تأخذ بالاعتبار آثار كل من البيروقراطية، تغطية الإنترنت، الفساد، والعوائق الجغرافية التي قد تطيل الزمن المستغرق للصفقات التجارية.

باستعمال عدة معادلات، حسبت الدراسة القيمة المطابقة ل (AVES) الموافقة ليوم واحد للتصدير وللاستيراد، وتم ضرب القيمة المحسوبة في عدد أيام التصدير والاستيراد المتوفرة في مجموعة بيانات "ممارسة أنشطة الأعمال". لقد حسبت متوسطات (AVES) على مستوى 138 بلدا، وتم تجميعها حسب المناطق والقطاعات في 19 منطقة و 21 قطاعا. اختيرت الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2004 و 2020.

من أجل دراسة التأثير العالمي لتيسير التجارة، صممت الدراسة محاكاة لتقييم آثار الإزالة الجزئية للحواجز الإدارية الناتج من تخفيض التكاليف التجارية بنسبة 50% لجميع البلدان؛ علاوة على ذلك، ومن أجل مقارنة آثار تيسير التجارة مع آثار تحرير التجارة، صُممت محاكاة ثانية تتمثل في افتراض صدمة تقلل من معدلات التعريف الجمركية بنسبة 50 بالمائة أيضا؛ وقد تركز التحليل على تأثير تدابير تيسير التجارة في: الرفاهية والتجارة وتنوع الصادرات، في المديين القصير والطويل.

أشارت النتائج الرئيسية إلى أن: أولا، المكاسب الناتجة عن تيسير التجارة أكثر أهمية بالنسبة للاقتصادات النامية (خاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان جنوب الصحراء الكبرى)، مقارنة بالبلدان المتقدمة، من حيث الزيادة في حجم التجارة. ثانياً، يساعد تيسير التجارة على تعزيز التجارة داخل الأقاليم والتجارة بين الأقاليم. ثالثاً، يساعد أيضا على تحسين تنوع الصادرات، مما يؤدي إلى التوسع في القطاعات التي هي أكثر حساسية للوقت، مثل الغذاء والمنسوجات والإلكترونيات.

توصلت الدراسة أيضا إلى أن:

تيسير التجارة أمر أكثر أهمية من تحرير التجارة بالنسبة للبلدان النامية من حيث التأثير على مستوى التجارة؛ فصادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء، آسيا، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط زادت بنسبة 22.3 بالمائة، 16.2 بالمائة، و 16.2 بالمائة، و 13.8 بالمائة، على التوالي بعد إجراءات تيسير التجارة.

إنّ تأثيرات تيسير التجارة ليست متماثلة على المستويين الداخلي والإقليمي، لا سيما في البلدان النامية. أولاً، يؤدي إلغاء تكلفة الشريط الأحمر إلى زيادة كبيرة في التجارة البينية الإقليمية في آسيا بنسبة 19.5 بالمائة، في شمال إفريقيا بنسبة 22.1 بالمائة، في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 33.5 بالمائة، في الشرق الأوسط بنسبة 45.1 بالمائة، وفي أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 77.2 بالمائة؛ علاوة على ذلك، يتبين

¹ يعرف الشريط الأحمر بأنه تلك الإجراءات التي تعتبر متطلبات إدارية وتنظيمية بيروقراطية لا لزوم لها ومرهقة، مثل؛ التشريعات واللوائح والرسوم والتراخيص والموافقات والمعايير واللوائح والوقت اللازم للتجهيز والمبادئ التوجيهية ومتطلبات الإيداع والشهادات والتقارير والتحقيقات وممارسات التفتيش والإنفاذ.

أنّ تيسير التجارة يزيد التجارة بين الأقاليم؛ فالاتحاد الأوروبي مثلاً يزيد من وارداته من الشرق الأوسط بنسبة 14.8 بالمائة، ومن أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 28.6 بالمائة، ومن شمال إفريقيا بنسبة 13.6 بالمائة.

وعند الانتقال إلى تحليل مفصل لآثار تيسير التجارة، تزيد كل منطقة من تجارتها في بعض القطاعات أكثر من غيرها لأنها ستنتج المزيد من السلع الحساسة لإصلاحات تيسير التجارة. في حين تزيد أستراليا ونيوزيلندا إنتاجهما للمنتجات الزراعية -حيث تتمتعان بميزة نسبية- بنسبة 2 بالمائة، يزيد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الملابس والمنسوجات بنسبة 23.9 بالمائة و20 بالمائة على التوالي، ويتم تعزيز إنتاج الإلكترونيات بشكل كبير في الدول الآسيوية بنسبة 45.4 بالمائة، وتشهد أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي زيادة في المنسوجات والخضار بنسبة 6.2 بالمائة و5.9 بالمائة على التوالي.

وثمة نتيجة أخرى وهي أنّ البلدان النامية تشهد تنوعاً ملحوظاً في الصادرات بعد تنفيذ تدابير تيسير التجارة، فإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحصد معظم المكاسب، حيث ترتفع الصادرات بنسبة 138.7 بالمائة في قطاع الإلكترونيات و185.4 بالمائة في الآلات و321 بالمائة في المنتجات المعدنية و151.8 بالمائة في المنسوجات والملابس. وفي الشرق الأوسط، ارتفعت صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة والإلكترونيات والكيماويات بنسبة 58 بالمائة و43.5 بالمائة و40.3 بالمائة على التوالي، ولوحظت نفس التغيرات في شمال أفريقيا ولكن بطريقة أكثر وضوحاً (المواد الكيميائية بنسبة 64 بالمائة، والمنسوجات والملابس بنسبة 69.9 بالمائة، والإلكترونيات بنسبة 44.5 بالمائة). تتوزع مكاسب أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بين القطاعات التالية: الخضار (23.3 بالمائة)، المواد الكيميائية (31.2 بالمائة)، المنسوجات (48.1 بالمائة)، المنتجات المعدنية (57.6 بالمائة)، والإلكترونيات (62.7 بالمائة). وأخيراً، تزيد البلدان الآسيوية صادراتها من الإلكترونيات والمنتجات المعدنية والخضروات.

في الختام تبّهت الدراسة إلى أن: أولاً، إن عملية تيسير التجارة مفيدة لجميع الأطراف المعنية، فهي لا تنطوي على أيّ تنازلات كما في حالة الزراعة أو المنتجات الحساسة. ثانياً، إن تيسير التجارة لن يؤدي فقط إلى تعزيز التجارة، بل سيزيد من الكفاءة الاقتصادية للبلدان المختلفة بسبب تعزيز البنية التحتية والجمارك وبيئة الأعمال، وهذا هو السبب في إمكانية تعزيز إصلاحات تيسير التجارة كأداة تسهم في النمو والتنمية بدلاً من اعتبارها تنازلاً للآخرين. ثالثاً، يعد تيسير التجارة أمراً حاسماً بالنسبة للبلدان النامية التي ستكون من بين الخاسرين الرئيسيين إذا اقتصر إجراء الإصلاحات فقط على البلدان المتقدمة.

• دراسة (Fontagné, L., Orefice, G., & Piermartini, R (2020)؛ والتي عنوانها: إسعاد الشركات الصغيرة؟ التأثير غير المتجانس لإجراءات تيسير التجارة¹.

تمثل إسهام هذه الورقة في الجمع بين مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبيانات التصدير على مستوى مجموعة من الشركات الفرنسية لتقييم ما إذا كان التباين المقطعي لنتائج التصدير داخل

¹ Fontagné, L., Orefice, G., & Piermartini, R. (2020). *Making small firms happy? The heterogeneous effect of trade facilitation measures*. *Review of International Economics*, 28(3), pp. 565-598. .

الشركة حساسًا للجمع بين حجم الشركة وجودة الإجراءات الحدودية، فقد تؤثر الجوانب المختلفة لتيسير التجارة بشكل غير متجانس على المصدرين مختلفي الأحجام والإنتاجية، لذا سعت الدراسة لتحديد كيفية تأثير هذه المؤشرات في التجارة من خلال الهامش الواسع و / أو المكثف.

ركزت هذه الورقة على خمسة مؤشرات: توافر المعلومات، والمشاركة في المجتمع التجاري، والأحكام المسبقة، وإجراءات الاستئناف ووثيقة الشكليات، والأتمتة والإجراءات. يقيس المؤشر المسمى "توافر المعلومات" في مؤشرات الفرعية، مدى توفير الدولة للمعلومات المستندة إلى الويب بشأن إجراءات الاستيراد والتصدير، وما إذا كانت المعلومات معروضة في واحدة باللغات الرسمية لمنظمة التجارة العالمية، وما إذا كانت المستندات والنماذج متاحة مباشرة للتنزيل على موقع الجمارك، وما إذا كانت الدولة تحتفظ بنقطة استعلام وتوفر إمكانية طرح أسئلة حول القضايا المتعلقة بالجمارك عبر الهاتف أو الإنترنت.

قامت الدراسة بتجميع تدابير أخرى تحت عنوان "وثائق الإجراءات، والأتمتة، والإجراءات" من خلال الجمع بين ثلاثة مؤشرات هي على التوالي: (أ) "وثيقة الشكليات" (إلى أي مدى تبسط الدول تعقيد المستندات من خلال الاعتماد على المعايير الدولية، واستخدام النسخ، وتقليل عدد الوثائق)؛ (ب) "الشكليات - الأتمتة" (تنفيذ الإجراءات المؤتمتة، والتبادل الإلكتروني للوثائق، وتطبيق إجراءات إدارة المخاطر)؛ (ج) "الإجراءات الشكلية" (تطوير نافذة واحدة، ووجود إجراءات لتطبيق التخليص الجمركي المعجل للتجار).

يشير المؤشر المتعلق بـ "الحكم المسبق" إلى ما إذا كانت الدولة تقدم للمصدر حكمًا بشأن تصنيف التعريف والمنشأ وطريقة التقييم التي ستنطبق على السلعة عندما تصل إلى الجمارك؛ وبالمثل، فإن المؤشر المتعلق بـ "إجراء الاستئناف" يقلل من عدم اليقين في المعاملة من خلال توفير الحق في استئناف قرار إداري من الجمارك؛ ويغطي مؤشر "إشراك المجتمعات التجارية" مشاركة المجتمع التجاري في تصميم العمليات اليومية المتعلقة بالحدود.

النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي أنّ جميع تدابير تيسير التجارة لها تأثير إيجابي على تجارة الشركات الكبيرة؛ ووجدت أيضًا تأثيرًا إيجابيًا على تجارة الشركات الصغيرة ولكن فقط بالنسبة للأحكام التي تسهل توافر المعلومات (المعلومات والنماذج المتاحة للجمهور ويمكن الوصول إليها بسهولة على الإنترنت). في المقابل، فإن إشراك المجتمع التجاري، والحق في الاستئناف، والأحكام المسبقة، أو إجراءات الأتمتة - جميع التدابير التي تقلل عدم اليقين في نتيجة الإجراءات الحدودية - تفيد فقط كبار المصدرين.

رابعاً: مراجعة الأدب التجريبي حول العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية البشرية

- دراسة Davies, A., & Quinlivan, G. (2006) حملت عنوان: تحليل بيانات (Panel) لتأثير التجارة في التنمية البشرية¹.

¹ Davies, A., & Quinlivan, G. (2006). A panel data analysis of the impact of trade on human development. The Journal of Socio-Economics, 35(5), pp. 868-876.

اختبرت هذه الورقة مدى تأثير التجارة في الرفاهية الاجتماعية للأفراد والتي تم قياسها بواسطة مؤشر التنمية البشرية (HDI) مستخدمة طريقة التقدير (GMM) (Generalized Method of Moments) في إطار بيانات (Panel) السنوية لـ 154 دولة خلال الفترة من 1975 حتى 2002.

تجادل الدراسة بأنّ العلاقة بين التجارة والتنمية البشرية ستتبع نمط التأخر الموزع، بحيث ستؤدي التحسينات التجارية إلى بعض مكاسب الدخل الفورية، وستؤدي مكاسب الدخل الفورية بدورها إلى زيادات مستقبلية في معرفة القراءة والكتابة والصحة مع ارتفاع مستويات معيشة الناس وزيادة فرص تحقيق عوائد من التعليم. وستنتج المكاسب المباشرة في التنمية البشرية أيضا من توفر السلع الأجنبية (خاصة المنتجات الطبية والصحية)، كما هو الحال مع المنتجات الجديدة من البلدان المتقدمة؛ وبالنظر إلى هذا الربط، يمكن أن نتخيل حالات يمكن أن يكون تأثير التجارة في التنمية البشرية ضعيفا، مثل حالة الأنظمة الشمولية (حيث يتم تقييد استهلاك السلع الأجنبية)، أو حالة الأنظمة الاشتراكية (حيث تتم التجارة من قبل الحكومة وليس القطاع الخاص)، أو حالة الاقتصادات ذات التركيز الصناعي المتطرف (حيث يتم تنفيذ الجزء الأكبر من التجارة من قبل مجموعة صغيرة من السكان). في كل حالة من هذه الحالات، قد يتوقع تقليل تأثير التجارة على التنمية البشرية.

أسفرت الدراسة عن النتائج التالية: (1) الزيادة في نصيب الفرد من التجارة مرتبطة بسلسلة لاحقة من الزيادات في نمو مؤشر التنمية البشرية، و(2) تحدث سلسلة الزيادات في مؤشر التنمية البشرية (مثلا بعد حوالي خمس سنوات تم تحقيق نصف التغيير الكامل في مؤشر التنمية البشرية). على سبيل المثال، الدولة التي لديها أدنى مؤشر للتنمية البشرية لعام 2002 (سيراليون عند 0.27)، والبلد التي لديها أكبر معدل نمو سنوي لنصيب الفرد من التجارة (الصين بنسبة 14.0% للفترة من 1981 حتى 2002). وفقاً للنموذج المقدر؛ يجب لدولة لديها مؤشر التنمية البشرية لسيراليون أن تحافظ على نمو تجاري للفرد مساوٍ لنموذج الصين، لتحسن مؤشر التنمية البشرية الخاص بها من 0.27 إلى 0.32 على مدار جيل واحد. تتضح أهمية التغيير أكثر عندما ينتقل التغيير في مؤشر التنمية البشرية إلى التغييرات الضمنية في مكونات المؤشر. على سبيل المثال، قد يكون لدولة ذات مؤشر التنمية البشرية 0.27 مؤشرات المكونات التالية: الناتج المحلي الإجمالي للفرد = 500 دولار أمريكي، ومتوسط العمر المتوقع = 41 عامًا، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين = 27 بالمائة، والالتحاق بالتعليم = 27 بالمائة، الزيادة في مؤشر التنمية البشرية إلى 0.32 هي نفسها (1) زيادة بنسبة 160 بالمائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أي إلى 1300 دولار أمريكي) أو (2) زيادة متوسط العمر المتوقع لمدة 10 سنوات (أي إلى 51 عامًا) أو (3) 50 بالمائة زيادة معدلات محو أمية الكبار وتحصيلهم التعليمي (أي إلى 43 بالمائة). وهذا يشير عموماً إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين التحسينات في التنمية البشرية وزيادة التجارة.

• دراسة (Shepherd, Ben; Pasadilla, Gloria. (2011) حملت عنوان: التجارة في الخدمات والتنمية البشرية: نظرة أولية على الروابط¹.

هدفت هذه الورقة إلى تقديم بعض الأدلة التجريبية على الروابط المباشرة بين سياسات تجارة الخدمات والتنمية البشرية؛ والمقصود بكلمة "مباشرة" هو استقلاليته عن تأثيرات الدخل، لذلك اختبرت الفرضيات التالية باستخدام تقنيات الانحدار المعلمية واللامعلمية:

(1) هل يرتبط الانفتاح على التجارة في الخدمات التعليمية بأداء التنمية البشرية، مقاسة بمؤشرات مثل: مؤشر التنمية البشرية، ومعدلات الفقر، ودخل الفرد، ومؤشر الديمقراطية؟
(2) هل الانفتاح على التجارة في خدمات التوزيع مرتبط بأداء التنمية البشرية في شكل معدلات تلقيح أعلى؟

(3) هل الانفتاح على التجارة في الخدمات الهندسية مرتبط بأداء التنمية البشرية مقاساً بمؤشرات مثل: كثافة شبكة الطرق، وتوافر خدمات الاتصالات الأساسية؟
(4) هل يرتبط الانفتاح على التجارة في خدمات الاتصالات بأداء التنمية البشرية، كما تقاس بمؤشرات مثل: مؤشر المعرفة والتعليم في مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الصوت والمساءلة السياسيين، وتوافر خدمات الاتصالات الأساسية؟

لكل من هذه الفرضيات، المتغير التابع للدراسة هو مقياس معين لأداء التنمية البشرية، تم الحصول على معظم البيانات من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وتقرير التنمية البشرية، وللحصول على بيانات حول الديمقراطية والصوت السياسي والمساءلة استخدمت الدراسة (Freedom House) ومؤشرات الحوكمة العالمية على التوالي. أما المتغير الرئيسي المستقل استخدمت الدراسة تدابير خاصة بالقطاع لتقييد السياسة مصدرها لجنة الإنتاجية الأسترالية، هذه البيانات متاحة لعام واحد فقط (2000)، والتي اعتبرت كسنة الأساس لجميع الأعمال التجريبية. تتضمن قاعدة البيانات مقياسين رئيسيين لكل قطاع، كل منهما عبارة عن ملخص رقمي لمجموعة واسعة من معلومات السياسة الأساسية. يمثل المؤشر ("المحلي") الأول حواجز الدخول وأعباء التكلفة المستمرة التي تخضع لها الشركات المحلية في قطاع معين. يحتوي المؤشر الثاني ("الأجنبي") على نفس المعلومات المتعلقة بالشركات الأجنبية. يمثل الفرق بين الاثنين المدى الذي تكون فيه السياسة التجارية تمييزية تجاه المشغلين في الخارج.

أظهرت النتائج أنّ القيود المفروضة على خدمات التعليم لا ترتبط فقط بنتائج التنمية البشرية الأكثر فقرًا، ولكن أيضًا أن بعض القيود المفروضة على أنماط الإمداد لها تأثير أكبر من غيرها. على وجه الخصوص، يبدو أنّ القيود المفروضة على الوجود التجاري لها أهمية أكبر للتنمية البشرية من القيود المفروضة على أنماط التوريد الأخرى. ولكن بالنسبة للديمقراطية ودخل الفرد، فإن جميع أنماط قيود العرض مرتبطة بشكل كبير بهذه النتائج.

¹ Shepherd, Ben; Pasadilla, Gloria (2011): *Trade in services and human development: A first look at the links*, ADBI Working Paper, No. 268, Asian Development Bank Institute (ADBI), Tokyo.

يرتبط مؤشر الرضا عن الحياة ارتباطاً سلبياً بالقيود المفروضة على جميع أنماط التوريد باستثناء الوجود التجاري، بينما يبدو أنّ انحدار معامل جيني يشير إلى أنّ القيود في الوجود التجاري، بشكل مفاجئ، تقلل من عدم المساواة.

البلدان ذات الدخل المرتفع، وتلك التي تنفق أكثر على الصحة، وتلك التي لديها حكومات أكثر فاعلية تميل إلى الحصول على مستويات أعلى من التلقيح ضد الخناق والحصبة. يرتبط الأداء اللوجستي الأفضل بمعدلات تلقيح أعلى. ومن المثير للاهتمام، أنّ الارتباط بين الأداء في الخدمات اللوجستية ومعدلات التطعيم يصبح أضعف مع زيادة ثراء البلدان. تسلط هذه النتيجة الضوء على الحجة الرئيسية لهذه الورقة، وهي أنّ الحصول على الخدمات الصحية مهم بشكل خاص للفقراء في البلدان النامية.

وجدت الدراسة أنّه بعد التحكم في دخل الفرد، فإنّ تقييد التنظيم في قطاع الهندسة يرتبط بنتائج أضعف من حيث مستخدمي الهاتف ومستخدمي الإنترنت. وينطبق الشيء نفسه على كثافة شبكة الطرق. في حين أنّه في خدمات التوزيع فإنّ المؤشر المحلي فقط هو الذي يهم الأداء، وجدت أيضاً دليلاً على أهمية التنظيم العام ودرجة التمييز تجاه مستخدمي الخدمات الأجانب.

ترتبط مؤشرات التقييد التنظيمي بشكل سلبي وكبير بمقاييس نتائج التنمية المختلفة، مثل الوصول إلى الإنترنت والهاتف والتعليم والتعبير والمساءلة في الحكومة.

إجمالاً توصلت الدراسة إلى أنّ بيئة سياسة تجارة الخدمات الأكثر تقييداً ترتبط بنتائج أسوأ للتنمية البشرية، تتوافق هذه النتيجة مع آلية تؤدي فيها سياسات الخدمات الأكثر تقييداً إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية للمستهلكين، فلطالما قيل إن السياسة التجارية في قطاعات الخدمات يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، والذي بدوره يمكن أن يعزز التنمية البشرية.

كشفت النتائج إلى ما أبعد من ذلك حين تم عزل الارتباط المباشر بين تقييد قطاع الخدمات والتنمية، أي جعلها تعمل بشكل مستقل عن قناة الدخل. أحد الآثار المترتبة على هذه النتائج هو أنّ الربط بين انفتاح قطاع الخدمات ونتائج التنمية البشرية، والذي يظهر في بعض أدبيات سياسات التنمية، ربما يكون مبالغاً فيه. على أقل تقدير، أشارت النتائج إلى أنّه لا يوجد ارتباط منهجي بين تقييد السياسة الأكبر والنتائج الأفضل؛ بدلاً من ذلك، يمكن لقطاعات الخدمات المفتوحة والفعالة أن تساعد في تعزيز التنمية البشرية، ويمكن أيضاً أن يكون الحد من قيود سياسات قطاع الخدمات من خلال برامج التحرير المصممة جيداً أحد عناصر النهج الناجح لتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية معاً.

بالمجمل يمكن لتحرير تجارة الخدمات المناسبة أن يعزز التنمية البشرية بشكل مباشر من خلال تحسين النتائج، بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة من خلال قناة الدخل.

- دراسة (Hamid, Z., & Amin, R. M. (2013) حملت عنوان: التجارة والتنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي: تحليل بيانات (Panel)¹.

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين التجارة والتنمية الاجتماعية (التي تم قياسها بواسطة مؤشر التنمية البشرية) لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي مستخدمة طريقة (Generalized Method of Moments) (GMM) في نموذج التأخر الموزع لبيانات (Panel) (panel data distributed lag model) للأعوام من 1980 إلى 2005، بزيادات مدتها خمس سنوات، بالإضافة إلى بيانات سنوية من عام 2000 حتى عام 2009.

سعت الورقة للإجابة عن سؤالين: (1) هل للتجارة علاقة إيجابية بالتنمية البشرية كما يتضح من طول العمر والتحصيل التعليمي والدخل في قياس مؤشر التنمية البشرية؟ (2) في حالة وجود علاقة إيجابية بين التجارة والتنمية البشرية، فهل تظل قائمة إذا تم استبعاد عنصر الدخل في دليل التنمية البشرية؟

تم إجراء المقارنات عبر دول منظمة التعاون الإسلامي بناءً على ثلاثة تصنيفات للبنك الدولي حسب الدخل، وهي البلدان ذات الدخل المرتفع (البحرين، بروناي، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) والبلدان المتوسطة الدخل (ألبانيا، الجزائر، غابون، إيران، كازاخستان، ماليزيا، تركيا، الكاميرون، كوت ديفوار، مصر، غيانا، إندونيسيا، الأردن، جزر المالديف، المغرب، باكستان، السنغال والسودان وتونس واليمن) والبلدان المنخفضة الدخل (بنغلاديش وتشاد وغامبيا وقيرغيزستان ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر وسيراليون وطاجيكستان وتوغو وأوغندا).

توصلت الدراسة إلى أن التجارة مرتبطة ارتباطاً إيجابياً بمؤشر التنمية البشرية لجميع فئات الدخل، لكن الارتباط ليس معنوياً في دليل التنمية البشرية لغير الدخل. تشير النتيجة إلى أن التجارة ترتبط بالتنمية البشرية فقط من خلال قنوات الدخل، ولا ترتبط بالمكونات الأخرى لمؤشر التنمية البشرية، مثل طول العمر ومستوى معرفة القراءة والكتابة والتحصيل العلمي.

وجدت الدراسة أيضاً أن الزيادات في مستويات مؤشر التنمية البشرية التي لوحظت على مدى العامين الأخيرين لفترة الدراسة لها علاقة إيجابية بالتغيرات في إجمالي التنمية البشرية خلال الفترة السابقة، وهذا فقط للبلدان منخفضة الدخل؛ ويشير هذا إلى أن مستوى التنمية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الدخل المتوسط والمرتفع قد وصل إلى مستوى أصبح فيه نمو التنمية البشرية خلال الفترة أقل تدريجياً، مما جعله ضئيلاً.

تجادل الورقة بأنه على الرغم من أن تحرير التجارة وتوسيعها يمكن أن يولدا دخلاً مرتفعاً ونموً اقتصادياً، فإن ترجمته إلى تحسينات مقابلة في التنمية البشرية ليست تلقائية؛ ويعتمد ذلك على كيفية ومدى تأثير نمط

¹ Hamid, Z., & Amin, R. M. (2013). *Trade and human development in OIC countries: A panel data analysis*. *Islamic Economic Studies*, 130(905), pp. 1-15.

وطابع النمو الاقتصادي على أبعاد معينة من التنمية البشرية، ويمكن أن يتأثر ذلك بشكل كبير بالسياسات العامة المناسبة التي يمكن استخدامها لضمان أن تعود التجارة بالفائدة على التنمية البشرية. إنَّ النتيجة التي توصلت لها الدراسة والتي مفادها أنَّ التجارة لم تعد لها علاقة إيجابية بالتنمية البشرية عندما يتم استبعاد عنصر الدخل قد تعني أن السياسات العامة في هذه البلدان لم تكن قادرة على توجيه الفوائد المتأتية من التجارة إلى أبعاد أخرى تغطيها التنمية البشرية؛ ومن ثم، توصي الورقة بصياغة وتنفيذ المزيد من السياسات العامة الملائمة والفعالة لتحقيق النتائج المرجوة من التنمية البشرية متعددة الأبعاد بالمعنى الحقيقي للكلمة.

• دراسة (Mustafa, G., Rizov, M., & Kernohan, D. (2017) حملت عنوان: النمو والتنمية البشرية والتجارة: التجربة الآسيوية¹.

اختبرت هذه الدراسة تجريباً العلاقة الثلاثية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والانفتاح على التجارة في مجموعة كبيرة من الاقتصادات الآسيوية النامية، حيث قامت بتجميع مجموعة بيانات (panel) لاثني عشر دولة آسيوية نامية هي بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان وسريلانكا وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلاند والصين على مدار اثنين وأربعين عاماً (1970-2011).

استخدمت الدراسة المتغيرات التالية: مؤشر للتنمية البشرية، مؤشر العولمة، مؤشر حجم التجارة كمقياس للانفتاح التجاري. ولتقدير نموذجها القياسي استعملت الورقة نظام المعادلات الآنية ذات الدوافع النظرية (theoretically motivated simultaneous equations system) وكانت نقطة البداية للإطار التحليلي هي دالة الإنتاج القياسية (Cobb-Douglas) على مستوى الدولة مع عوائد قياسية ثابتة.

توصلت الورقة إلى أنَّ كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والانفتاح مترابطة؛ ففي حين أنَّ الانفتاح على التجارة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، فإنها وجدت أيضاً أنَّ النمو الاقتصادي وحده ليس له تأثير إيجابي على التنمية البشرية في بلدان العينة، ومع ذلك، أكدت الدراسة أنَّه يمكن للتنمية البشرية أن تساهم بشكل إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي؛ وبالتالي، وجدت دليلاً على وجود علاقة إيجابية أحادية الاتجاه فقط بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

وبما أنه يمكن للتجارة أن تساهم بشكل إيجابي في كل من النمو والتنمية البشرية، فإن وجهة النظر -بزعيم الدراسة- القائلة بأن تحرير التجارة يمكن الاعتماد عليها كاستراتيجية إنمائية فعالة، تبدو منطقية وقابلة للتطبيق مع مراعاة الجودة المؤسسية المحلية.

• دراسة (Daniel Sakyi, Isaac Bonuedi, Eric Evans Osei Opoku (2018) والتي عنوانها: تيسير التجارة والرفاهية الاجتماعية في أفريقيا².

¹ Mustafa, G., Rizov, M., & Kernohan, D. (2017). *Growth, human development, and trade: The Asian experience. Economic Modelling*, pp. 61, 93-101.

² Sakyi, D., et al., *Trade facilitation and social welfare in Africa, Journal of African Trade* (2018)

درست هذه الورقة مدى مساهمة تيسير التجارة في تحسين الرفاهية الاجتماعية في عينة من 40 دولة أفريقية خلال الفترة 2010-2015.

قامت الدراسة ببناء ثلاثة مؤشرات لتيسير التجارة تعكس البنية التحتية والمؤسسات وكفاءة السوق؛ أما فيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية، استخدمت أربع متغيرات: التعليم (صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية) وصحة الطفل (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة) وصحة السكان (متوسط العمر المتوقع) والتنمية البشرية (مؤشر التنمية البشرية).

عند بناء مؤشرات تيسير التجارة الثلاث اعتمدت الدراسة على تقنية المكون الرئيسي (Principal component analysis) (PCA) لتركيب المؤشرات الأولية المأخوذة من قاعدة بيانات مؤشر التنافسية العالمية (GCI) الخاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)؛ فجودة الطرق والمطارات والموانئ البحرية كمركبات لمؤشر البنية التحتية، ودفع الرشاوى والمحسوبية والشفافية والعبء التنظيمي والثقة في الحكومة كمركبات لمؤشر المؤسسات، وتم إنشاء مؤشر كفاءة السوق على أنه متوسط بسيط لمؤشرين فرعيين (انتشار الحواجز التجارية وعبء الإجراءات الجمركية)؛ بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مؤشر تيسير التجارة المركب من أول عنصرين من المؤشرات الأولية لكل مؤشر رئيسي: (جودة الطرق والموانئ البحرية والمطارات) بالنسبة لمؤشر البنية التحتية و(المدفوعات غير المنتظمة والرشاوى، والمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين، وشفافية صنع السياسات الحكومية، وثقة الجمهور في السياسيين، وعبء التنظيم الحكومي) بالنسبة لمؤشر المؤسسات و(انتشار الحواجز التجارية، وعبء الإجراءات الجمركية) بالنسبة لمؤشر كفاءة السوق. تم التعبير عن جميع المتغيرات الأساسية في الأصل على مقياس من 1 إلى 7، ولتسهيل المقارنة والتفسير، قامت الدراسة بتوحيد مؤشرات تيسير التجارة التي أنشأتها من خلال عملية التركيب على مقياس مستمر من 0 (الأسوأ) إلى 1 (الأفضل) باستخدام طريقة التحويل min-max.

استخدمت الورقة تقنية التقدير (Generalized Method of Moments) (GMM)؛ وجاءت نتائج تقدير النماذج التي اعتمدتها الدراسة كما يلي: التحسين في جودة البنية التحتية للنقل يحمل إمكانات كبيرة لتعزيز التنمية البشرية في أفريقيا؛ يشير حجم المعاملات إلى أنه لكل تحسن بنسبة 1 بالمائة في جودة البنية التحتية يزداد صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنسبة 6.4 بالمائة ويزيد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بنسبة 0.7 بالمائة ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ينخفض بنسبة 2.8 بالمائة؛ غير أن الذي أثار دهشة الدراسة هي أن البنية التحتية لها تأثير ضئيل على التنمية البشرية، وقد عزت الدراسة هذه النتيجة إلى حقيقة أن البنية التحتية للنقل في العديد من المناطق الفقيرة في إفريقيا في حالة يرثى لها، وبالنظر إلى أن معظم هذه الاقتصادات قد بدأت مؤخراً في زيادة الاستثمار في الوصول إلى البنية التحتية وتحسينها، ربما لم ينتقل تأثير البنية التحتية بشكل كامل إلى جميع مجالات معيشة السكان.

وجدت الدراسة أيضا أن المؤسسات التي تهدف إلى تيسير التجارة قد تكون مفيدة أيضًا لتحسين التنمية البشرية؛ على وجه التحديد، عندما تتحسن المؤسسات بنسبة 1 بالمائة فإن صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية يزداد بنسبة 5 بالمائة ويزيد إجمالي التنمية البشرية بنسبة 2.3 بالمائة وتتحسن صحة الطفل بنسبة 12 بالمائة. فيما يتعلق بمتغير كفاءة السوق، وجدت أنّ التحسن بنسبة 1 بالمائة في مؤشر كفاءة السوق يرتبط بتحسن بنسبة 4.3 بالمائة في صحة الطفل، وزيادة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة بنسبة 0.8 بالمائة، وتحسن مؤشر التنمية البشرية بنسبة 0.9 بالمائة. يُظهر تأثير كفاءة السوق على صحة الطفل ومتوسط العمر المتوقع والتنمية البشرية أنّه كلما زادت تيسير التجارة عبر الحدود، تحسنت حالة صحة الطفل ومتوسط العمر المتوقع والتنمية البشرية.

في الأخير اختبرت الدراسة تأثير المؤشر المركب لتيسير التجارة على تدابير الرفاهية الاجتماعية والهدف هو العثور على التأثير العام لتيسير التجارة على هذه التدابير. أشارت النتائج إلى أنّ تيسير التجارة يرتبط بتحسين الرفاهية الاجتماعية في إفريقيا.

بعد أن قمنا بهذا الجرد الوصفي لهذا الكم المعبر من الدراسات التجريبية التي اختبرت العلاقة بين كل من مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات تيسير التجارة، سننتقل الآن للتعليق على هذه الدراسات.

المبحث الثاني:

التعليق على الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية

بعد استعراض الأدبيات التجريبية، سنحاول في هذا الجزء التعليق عليها وذلك من خلال رصد أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينها، وتسجيل بعض الملاحظات متى واثت الفرصة لذلك:

أولاً: التعليق على الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة والرفاهية

● من ناحية الهدف: هدفت جميع الدراسات لقياس أثر تيسير التجارة في الرفاهية، غير أنها اختلفت في تحديد المتغير الدال عن الرفاهية، فبعضها عبّر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لكن دراسة (Chahir Zaki; 2014) عبّرت عنه بمجموع دخول عوامل الإنتاج، وهي بذلك تكون أكثر تمثيلاً للتنمية الاقتصادية في الدول النامية على وجه الخصوص، أما دراسة (Nguyen Viet; 2015) فقد عبّرت عنه بكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الفقر ومؤشر جيني للتفاوت، ولا شك أنّ هذه الدراسة تشير بذلك إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - كما تقرّر لدينا في الفصل الأول من الأطروحة - لا يعكس الرفاهية بجميع أبعادها، ولذلك أضافت الدراسة كل من مؤشري مستوى الفقر ومؤشر جيني، وفي الأخير نجد دراسة (Perera, S. et al; 2017) التي اكتفت بإضافة مؤشر مستوى الفقر فقط.

● من ناحية مجتمع الدراسة: اختلف حجم العينة ونوعها من دراسة لأخرى، ففي حين ركّز معظمها على الدول النامية والأقل نمواً، نجد دراسة (Wilson, J. S. et al; 2003) تغطي مجموعة دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، ودراسة (Chahir Zaki; 2014)، و (Munim, Z. H. et al; 2018) تشمل عدداً كبيراً من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

● من ناحية مؤشرات تيسير التجارة: حضى مؤشري التداول عبر الحدود لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي، ومؤشر الخدمات اللوجستية للبنك الدولي أيضاً بنصيب الأسد من حيث الاستخدام، غير أنّ هذا لم يمنع من استخدام بعض المؤشرات الأخرى كمؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، ومؤشر البيئة الجمركية، ومؤشر البيئة التنظيمية، ومؤشر استخدام الأعمال الإلكترونية. من الجدير بالذكر أن بعض الدراسات استعملت المؤشرات المتعلقة بالقضايا على مستوى الحدود فقط كدراسات كل من (Fauzel, S; 2017)، و (Sakyi, D. et al; 2017) و (Nguyen Viet; 2015)، في حين استعملت دراستي (Wilson, J. S. et al; 2003)، (Munim, Z. H. et al; 2018) المؤشرات الخاصة بما وراء وقبل الحدود، أما دراستي (Perera, S. et al; 2017) و (Chahir Zaki; 2014) فزاوجت بين نوعي المؤشرات المحددة بمستوى الحدود وغيرها التي تتعدى هذا المستوى.

● من ناحية المنهج: وظفت جميع الدراسات المنهج التجريبي المرتكز على القياس الاقتصادي، غير أنها استخدمت طرق تقدير مختلفة للنماذج القياسية، كطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والطريقة العامة

للعزوم (GMM)، ونموذج المعادلة الهيكلية (SEM) ونموذج التوازن العام متعدد الأطراف ومتعدد القطاعات (CGE).

- من ناحية النتائج: أجمعت جميع الدراسات أن لتيسير التجارة أثر إيجابي في جميع المؤشرات الناتجة عن الرفاهية.

الجدول (1.5)

ملخص الدراسات حول العلاقة بين تيسير التجارة والرفاهية

الدراسة	المشكلة	العينة / الفترة الزمنية	المتغير التابع	مؤشرات تيسير التجارة	أهم النتائج
Wilson, J. S., et al (2003)	تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية	دول (APEC) 2000 - 1989	Per capita GDP	كفاءة الميناء، البيئة الجمركية، البيئة التنظيمية، واستخدام الأعمال الإلكترونية	زيادة Per capita GDP بنسبة 4.3%
Chahir Zaki (2014)	تقييم تجريبي لمبادرة تيسير التجارة	138 بلد 2020 - 2004	الرفاهية كنسبة مئوية من دخول عوامل الإنتاج	زمن وعدد وثائق التصدير والاستيراد، تغطية الإنترنت، الفساد وعدد من الإجراءات لبدء الأعمال التجارية	يزيد التيسير من الرفاهية بنسبة 2.8%
Nguyen Viet (2015)	أثر تيسير التجارة في الفقر والتفاوت	90 بلد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 2012 - 2005	Per capita GDP مؤشر الفقر، مؤشر جيني	عدد الوثائق والزمن المستغرق للتصدير وللاستيراد	كل وثيقة إضافية للمصادر والواردات تتسبب بانخفاض Per capita GDP الزيادة في الوقت المستغرق للتصدير وللاستيراد تتسبب في خفض Per capita GDP
Sakya, D., et al (2017)	آثار التجارة وتيسير التجارة في النمو الاقتصادي	35 دولة افريقية 2014- 2010	Per capita GDP	تكلفة وزمن وعدد وثائق التصدير والاستيراد	وجود تكامل بين تيسير التجارة وتعزيز النمو الاقتصادي
Perera, S., et al (2017)	تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر	جنوب آسيا 2015 - 2000	Per capita GDP مؤشر الفقر	مؤشر التداول عبر الحدود، ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية	أحد أهم معوقات التجارة هي أساسا قضايا تتعلق بتيسير التجارة،
Fauzel, S (2017)	تيسير التجارة والنمو الاقتصادي في البلدان النامية	23 دولة نامية 2014-2007	Per capita GDP	مؤشر الأداء اللوجستي	تيسير التجارة له تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى النمو
Munim, Z. H., et al (2018)	تأثيرات البنية التحتية للموانئ وأداء الخدمات اللوجستية على النمو الاقتصادي	91 دولة 2012، 2010، 2014 و	Per capita GDP	مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، ومؤشر الأداء اللوجستي	جودة البنية الأساسية للميناء تؤثر بشكل إيجابي على أداء الخدمات اللوجستية؛ ويؤدي الأداء اللوجستي الأفضل إلى زيادة التجارة المنقولة بحراً، وتؤدي التجارة البحرية المرفوعة إلى نمو اقتصادي

المصدر: من تصميم الطالب

ثانيا: التعليق على الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة ومعدل العمالة

- من ناحية الهدف: استهدفت جميع الدراسات قياس أثر التجارة في توفير مناصب العمل، والذي مثلته تارة بمعدل العمالة وتارة أخرى بمعدل البطالة. للإشارة فإن بعض الدراسات عبّرت عن التجارة بتدابير التحرير التجاري، لكن الغالب منها عبّرت عنه بتدابير التيسير التجاري.
- من ناحية مجتمع الدراسة: تباين حجم العينة ونوعها من دراسة لأخرى، ففي حين ركزت بعض الدراسات على بلدان معينة (نيجيريا، بيرو، فيتنام، تركيا)، أو مجموعات جغرافية أو إقليمية (دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، منظمة التعاون الإسلامي، دول عربية، دول أوروبية)، اختارت دراسات أخرى مجموعة من الدول النامية.
- من ناحية مؤشرات تيسير التجارة: كان لافتا عدم استعمال مؤشرات البنية الناعمة باستثناء دراسة (Aterido, R., et; 2020) التي وظفت مؤشرات البيئة التنظيمية، ودراسة (Chahir Zaki; 2014) التي استخدمت بعض مؤشرات التداول عبر الحدود للبنك الدولي، في حين طغى على بقية الدراسات استخدام مؤشرات البنية الصلبة ممثلة تحديدا في مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشرات البنية التحتية للطرق والنقل.
- من ناحية المنهج: وظفت جميع الدراسات المنهج التجريبي المرتكز على القياس الاقتصادي، غير أنها استخدمت طرق تقدير مختلفة للنماذج القياسية، كطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) والطريقة العامة للعزوم (GMM)، و(Pooled Mean Group) (PMG) والمقاربة الكمية للأثر الثابت ونماذج التأخر الموزع ذاتي الانحدار (ARDL) وغيرها.
- من ناحية النتائج المتوصل لها: تباينت هذه النتائج، فمثلا فيما يخص مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجدت دراسة (Sepehrdoust, H; 2013) أن لها تأثير إيجابي ومعنوي في اقتصاد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في معدل التوظيف، غير أنّ دراسة (Terzi, N; 2011) وجدت أنّ لها تأثير في الوظائف ذات مهارات معينة، لكن في المقابل وجدت دراسة (Biagi, F., et al; 2017) أنّ أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبدو محايدة إلى حد ما بالنسبة للتوظيف. أما بالنسبة لمؤشرات البنية التحتية للطرق والنقل فقد جاءت النتائج متناسقة إلى حد كبير، فقد توصلت جميعها إلى أنّ لها أثر إيجابي على معدل العمالة سواء بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة كما اختبرتها دراسة (Martincus, C. V., et al; 2017). نُؤّه إلى أنّ دراسة (De Pinto, et al; 2011) توصلت إلى أنّ تدابير التحرير التجاري (وهي رديف التيسير التجاري) يضرّ بالعمال ذوي المهارات المنخفضة، عكس العمال ذوي المهارات العالية. قريبا من هذا السياق وجدت دراسة (Onifade, S. T., et al; 2020) أنّ الانفتاح على التجارة يؤثر بشكل إيجابي على البطالة

في دولة نيجيريا. ونحن إذ نسوق هذه الملاحظة نريد الغمز إلى تلك المناقشات التي تطفو على السطح حاليا بين المفاضلة بين التيسير التجاري والتحرير التجاري خاصة للدول النامية.

الجدول (2.5)

ملخص الدراسات حول العلاقة بين تيسير التجارة ومعدل العمالة

الدراسة	المشكلة	العينة/ الفترة الزمنية	المتغير التابع	مؤشرات تيسير التجارة	أهم النتائج
Schwartz, J. Z., et al (2009)	الاستثمار في البنية التحتية والتوظيف	دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	حجم العمالة	البنية التحتية	حوالي 40 ألف وظيفة سنوية لكل مليار دولار أمريكي مستمر
Dutt, P. et al, (2009)	التجارة الدولية والبطالة	كثير من البلدان 2000-1990	معدل البطالة	متوسط رسوم الاستيراد ومؤشر تقييد التجارة	على المدى القصير يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة فورية في البطالة؛ وعلى المدى الطويل يؤدي إلى انخفاض إجمالي في البطالة
De Pinto, et al, (2011)	التجارة الدولية والبطالة		معدل البطالة	الحواجز التجارية	تحرير التجارة يضر بالعمال ذوي المهارات المنخفضة، عكس العمال ذوي المهارات العالية
Terzi, N, (2011)	تأثير التجارة الإلكترونية على التجارة الدولية والتوظيف		معدل التوظيف والأجور	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية	للتجارة الإلكترونية تأثير على الطلب على مهارات معينة
Sepehrdoust, H., et al (2013)	تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التوظيف بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المختارة	بلدان مختارة أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2000 - 2009	معدل التوظيف	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تأثير إيجابي ومعنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على معدل التوظيف
Bottasso, A., et al (2013)	تأثير إنتاجية الموانئ على العمالة	10 دول أوروبية 2006-2000	معدل التوظيف	أنشطة الموانئ	أنشطة الموانئ تزيد بشكل كبير من مستويات التوظيف
Chahir Zaki, (2014)	تقييم تجريبي لمبادرة تيسير التجارة	138 بلدا 2020- 2000	معدل العمالة	زمن وعدد وثائق التصدير والاستيراد، تغطية الإنترنت، الفساد وعدد من الإجراءات لبدء الأعمال التجارية	تيسير التجارة يؤدي إلى توسع في عمالة الصناعات التحويلية
Awad, A., et al (2016)	التجارة الدولية والبطالة	10 دول عربية 2012-1991	معدل البطالة	مؤشر العولمة الاقتصادية	سياسات تحرير التجارة لها تأثير سلبي على البطالة على المدى الطويل، ولكن لها تأثير إيجابي على المدى القصير
Van Ha, H., et al (2017)	التجارة الدولية والعمالة	دولة الفيتنام 2015- 2010	معدل العمالة	حجم الصادرات والواردات	للصادرات علاقة إيجابية مع نمو العمالة، وللواردات ارتباط سلبي
Biagi, F., et al (2017)	تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية على التوظيف	عدة دول أوروبية 2010- 2002	معدل العمالة	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية	أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبدو محايدة إلى حد ما بالنسبة للتوظيف
Martincus, C. et al (2017)V.,	الطرق والصادرات والعمالة	بيرو 2010- 2003	معدل العمالة	البنية التحتية للنقل	زيادة بنسبة 10 بالمائة في (معدل نمو) الصادرات - مدفوعة بتحسين البنية التحتية للنقل - تؤدي إلى زيادة بنسبة 3 بالمائة في (معدل نمو) عدد الموظفين

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانها أن تعزز فرص العمل في قطاع التصنيع التركي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	معدل العمالة	تركيا 2003- 2013	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوليد العمالة في قطاع الصناعات التحويلية	Kılıçaslan, Y., et al (2017)
تحسين شبكة الطرق المعبدة له أثر إيجابي على النمو والتوظيف	البنية التحتية للطرق	النمو والعمالة والإنتاجية	البلدان ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا) والبلدان ذات الدخل المنخفض	آثار البنية التحتية للطرق على التوظيف والإنتاجية والنمو	Laborda, L., et (2019)al
الانفتاح على التجارة يؤثر بشكل إيجابي على البطالة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها له تأثير سلبي على معدل البطالة، وينطبق هذا على جميع المناطق، باستثناء دول الشرق الأوسط	الانفتاح التجاري	معدل البطالة	نيجيريا 1981- 2017	العلاقة بين التجارة والبطالة	Onifade, S. T., al(2020)et
الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها له تأثير سلبي على معدل البطالة، وينطبق هذا على جميع المناطق، باستثناء دول الشرق الأوسط	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	معدل البطالة	خمس مناطق عالمية: إفريقيا والأمريكتين والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا 2006- 2018	تأثير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في معدل البطالة	Nipo, D. T. A., al(2020)et
اللوائح التنظيمية تخلق معوقات نمو للشركات الصغيرة، اختناقات البنية التحتية تميل إلى إعاقة نمو الشركات المتوسطة والكبيرة	مؤشرات البيئة التنظيمية، البنية التحتية المقاسة بانقطاع التيار الكهربائي،	معدل العمالة	85 دولة نامية	تقييم آثار بيئة الأعمال على نمو العمالة	Aterido, R., et al(2020)

المصدر: من تصميم الطالب

ثالثا: التعليق على الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة والصادرات

- من ناحية الهدف: اختبرت الدراسات العلاقة بين تيسير التجارة والصادرات، لكنّها لم تتفق في تحديد المتغير التابع، فدراسة (Fontagné, L., et al; 2020) اعتمدت على مؤشر حجم الصادرات، غير أنّ دراسات كل من (Chahir Zaki; 2014)، (Maria Persson; 2013)، (Allen Dennis, et al; 2011) ركّزت على مؤشر تنوع الصادرات باعتباره أكثر أهمية؛ لأنّ الدول النامية غالبا ما تتركّز صادراتها في سلع معينة كالمواد الخام أو السلع الزراعية، لكن دراسة (Wilson, J. S., et al; 2003) انفردت عن غيرها باعتمادها على حجم الصادرات الصناعية كمتغير تابع.
- من ناحية مجتمع الدراسة: نصف الدراسات المختارة اختارت مجموعة كبيرة من الدول النامية باستثناء دراسة (Chahir Zaki; 2014) التي وسّعت العينة لتشمل الدول النامية والدول المتقدمة؛ والغرض من ذلك محاولة اكتشاف أي صنف من الدول يجني مكاسب أكثر من تنفيذ تدابير التجارة.
- من ناحية مؤشرات تيسير التجارة: باستثناء دراسة (Bernard Hoekman et al; 2008) و (Wilson, J. S., et al; 2003) اللتان استخدمتا مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر كفاءة الميناء على التوالي كممثلين لمؤشرات البنية التحتية الصلبة؛ وظفت بقية الدراسات مؤشرات البنية الناعمة ممثلة في مؤشر بدء نشاط تجاري ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤشر البيئة التنظيمية.
- من ناحية المنهج: كان المنهج التجريبي هو المهيمن على جميع الدراسات، لكن هذا لم يمنع من تعدد وتنوع استخدام استراتيجيات مختلفة في تقدير النماذج القياسية.

● من ناحية النتائج المتوصل لها: تبدو هذه النتائج مثيرة للاهتمام خاصة للخبراء وصناع السياسات، فهي قد جاءت منحازة للدول النامية، مثلما توصلت له دراسة (Chahir Zaki; 2014)، من أنّ المكاسب الناتجة عن تيسير التجارة أكثر أهمية بالنسبة للاقتصادات النامية (خاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان جنوب الصحراء الكبرى)، مقارنة بالبلدان المتقدمة؛ ومنها النتيجة التي توصلت لها دراسة (Bernard Hoekman et al; 2008): أنّ تخفيض التكاليف الناجمة عن المعاملات الحدودية أكثر جدوى من تخفيض التكاليف المترتبة عن التدابير التعريفية وغير التعريفية. إنّ هذه النتيجة (في حال تعززت بنتائج دراسات أخرى وعُمت على الدول النامية) ستجعل بؤرة الاهتمام لدى أصحاب الشأن التجاري تتحول لمعالجة هذه التكاليف، بدل التركيز على التكاليف المترتبة عن التدابير التعريفية وغير التعريفية، خاصة أنه يقابلها هدر لمداخل متأتية من تفكيك هذه التدابير؛ أو تلك النتيجة التي توصلت لها دراستي (Allen Dennis, et al; 2011) و (Maria Persson; 2013) من أنّ تيسير التجارة -الذي يُقلّل من تكاليف التصدير ودخول السوق -لديه إمكانية كبيرة لتعزيز تنوع الصادرات، ومن المعلوم أن التنوع الاقتصادي هو أحد المواضيع التي تُوَرّق حكومات الدول النامية في ظل اعتماد اقتصاداتها بصورة كبيرة، كما أشرنا سابقاً، على المنتجات الاستخراجية وما شابهها.

الجدول (3.5)

ملخص الدراسات حول العلاقة بين تيسير التجارة والصادرات

الدراسة	المشكلة	العينة/ الفترة الزمنية	المتغير التابع	مؤشرات تيسير التجارة	أهم النتائج
Wilson, J. S., et al (2003)	العلاقة التجريبية بين كل من تيسير التجارة وتدفقات التجارة لقطاع السلع الصناعية	دول (APEC) 2000-1989	الصادرات الصناعية	كفاءة الميناء، البيئة الجمركية، البيئة التنظيمية، واستخدام الأعمال الإلكترونية	أكبر المكاسب التي ستتحقق من تجارة السلع الصناعية ستأتي من التحسينات في مجال تيسير التجارة، وتحديدًا من كفاءة الموانئ.
Bernard Hoekman et al, (2008)	السياسة التجارية وتكاليف التجارة	مجموعة من الدول النامية 2006	حجم التجارة	مؤشر الأداء اللوجستي وممارسة أنشطة الأعمال	تأثير خفض التكاليف المرتبطة بالسياسات التي تزيد من تكاليف المعاملات عند الحدود ووراءها سيكون له مردود أكبر من التخفيضات الإضافية في التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية
Allen Dennis, et al, (2011)	تيسير التجارة وتنوع الصادرات	118 بلدا ناميا 2005	تنوع الصادرات	مؤشر بدء نشاط تجاري ومؤشر التجارة عبر الحدود	انخفاض بنسبة 10 % في تكاليف التصدير يرتبط بزيادة قدرها 3 % في تنوع الصادرات، مما يشير إلى أن تيسير التجارة -الذي يقلل من تكاليف التصدير ودخول السوق -لديه إمكانية كبيرة لتعزيز تنوع الصادرات
Maria Persson, (2013)	تيسير التجارة والهامش الواسع	152 دولة نامية	تنوع الصادرات	التأخيرات الحدودية	عدد المنتجات المتميزة والمتجانسة المصدرة سيزداد في المتوسط بنسبة 64%، و29%، على التوالي
Chahir Zaki (2014)	تقييم تجريبي لمبادرة تيسير التجارة	138 بلدا 2004- 2020	حجم التجارة وتنوع الصادرات	زمن وعدد وثائق التصدير والاستيراد، تغطية الإنترنت، الفساد وعدد من	المكاسب الناتجة عن تيسير التجارة أكثر أهمية بالنسبة للاقتصادات النامية (خاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان جنوب الصحراء الكبرى)، مقارنة بالبلدان المتقدمة، من حيث الزيادة في

حجم التجارة؛ ثانياً، يساعد تيسير التجارة على تعزيز التجارة داخل الأقاليم والتجارة بين الأقاليم؛ ثالثاً، يساعد أيضاً على تحسين تنوع الصادرات أنشطة الموانئ تزيد بشكل كبير من مستويات التوظيف	الإجراءات لبدء الأعمال التجارية	مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	حجم الصادرات	الشركات الفرنسية	Fontagné, L., et al (2020)
--	--	---	---------------------	-------------------------	-----------------------------------

المصدر: من تصميم الطالب

رابعاً: التعليق على الأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية البشرية

- من ناحية الهدف: عموماً فإنّ البحث التجريبي حول علاقة التجارة بالتنمية البشرية ليس بالعدد الكثير، أما ذلك البحث الذي يتناول دراسة هذه العلاقة من زاوية تيسير التجارة فهو قليل، إن لم نقل قليل جداً؛ لذا فإننا لم نعثر إلا على دراستين اثنتين استهدفنا مباشرة قياس أثر تيسير التجارة في التنمية البشرية، وهي دراستي (Daniel Sakyi, et al; 2018) و (Shepherd, Ben , et al; 2011)، أما باقي الدراسات فعالجت الموضوع من زاوية الانفتاح التجاري المرتكز على زيادة حجم التبادل التجاري، وقد أوردناها للاستئناس بها، وهذا باعتبار أنّ كلا من الانفتاح التجاري والتيسير التجاري تربطهما علاقة وثيقة.
- من ناحية مجتمع الدراسة: وإن اختلفت الدراسات في تحديد حجم العينة إلا أنها تقريباً شملت الدول النامية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ فدراسة (Hamid, Z., et al; 2013) غطّت دول منظمة التعاون الإسلامي، وهي دول غالبيتها نامية، ودراسة (Davies, A, et al; 2006) التي وسّعت من عينتها لتشمل 154 دولة معظمها دولاً نامية.
- من ناحية مؤشرات تيسير التجارة: اقتصرت المؤشرات على تلكم المؤشرات الخاصة بالبنية التحتية الصلبة (مؤشر الأداء اللوجستي، جودة الطرق والموانئ البحرية والمطارات) والبنية التحتية الناعمة (الوصول إلى الإنترنت والهاتف)، ولكنها المرتبطة بما قبل الحدود ولم تُدخل المؤشرات المتعلقة بالإدارات الحدودية.
- من ناحية المنهج: اتفقت الدراسات في التعويل على القياس الاقتصادي لاختبار العلاقات، لكنها اختلفت في تصميم النماذج القياسية من حيث المتغيرات المشمولة، أو من حيث مقاربات التقدير المستخدمة. وقبل أن نبرح هذه النقطة، نوّد الإشارة إلى أنّ دراستي (Shepherd, Ben , et al; 2011) و (Hamid, Z., et al; 2013) اختبرت العلاقة من مدخلين مختلفين من حيث مركبات مؤشر التنمية البشرية: مدخل يتضمن مركبة الدخل الفردي، ومدخل آخر لا يتضمن هذه المركبة، والهدف من وراء ذلك هو تحديد قناة التأثير بدقة.

- من ناحية النتائج المتوصل لها: إنّ دراسة (Davies, A, et al; 2006) و (Daniel Sakyi, et al; 2018) اللتان استخدمتا المؤشر المركب للتنمية البشرية كمتغير تابع، وجدتتا أنّ تيسير التجارة له تأثير إيجابي في هذا المؤشر، أما دراستي (Shepherd, Ben , et al; 2011) و (Hamid, Z., et al; 2013) فقد تباينت نتائجهما، حيث أنّ (Shepherd, Ben , et al; 2011) وجد أنه يمكن لتحرير تجارة الخدمات أن يعزز التنمية البشرية بشكل مباشر من خلال تحسين النتائج، بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة

من خلال قناة الدخل، في حين وجد (Hamid, Z., et al; 2013) أنّ التجارة ترتبط بالتنمية البشرية فقط من خلال قنوات الدخل، ولا ترتبط بالمكونات الأخرى لمؤشر التنمية البشرية، مثل طول العمر ومستوى معرفة القراءة والكتابة والتحصيل العلمي.

الجدول(4.5)

ملخص الدراسات حول العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية البشرية

الدراسة	المشكلة	العينة/ الفترة الزمنية	المتغير التابع	مؤشرات تيسير التجارة	أهم النتائج
Davies, A et al (2006)	تأثير التجارة في التنمية البشرية	154 دولة 1975- 2002	مؤشر التنمية البشرية	حجم التجارة	وجود علاقة إيجابية كبيرة بين التحسينات في التنمية البشرية وزيادة التجارة
Shepherd, Ben ; et al, (2011)	التجارة في الخدمات والتنمية البشرية	مجموعة من الدول 2000	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر الأداء اللوجستي والوصول إلى الإنترنت والهاتف والتعليم والتعبير والمساءلة في الحكومة	يمكن لتحرير تجارة الخدمات المناسبة أن يعزز التنمية البشرية بشكل مباشر من خلال تحسين النتائج، بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة من خلال قناة الدخل
Hamid, Z., et al, (2013)	التجارة والتنمية البشرية	دول منظمة التعاون الإسلامي 2000- 2009	مؤشر التنمية البشرية	حجم التجارة	التجارة ترتبط بالتنمية البشرية فقط من خلال قنوات الدخل، ولا ترتبط بالمكونات أخرى لمؤشر التنمية البشرية، مثل طول العمر ومستوى معرفة القراءة والكتابة والتحصيل العلمي
Mustafa, G., et al, (2017)	النمو والتنمية البشرية والتجارة	12 دولة آسيوية نامية 1970- 2011	مؤشر للتنمية البشرية	مؤشر العولمة حجم التجارة	النمو الاقتصادي وحده ليس له تأثير إيجابي على التنمية البشرية
Daniel Sakyi, et al,(2018)	تيسير التجارة والرفاهية الاجتماعية	40 دولة أفريقية 2010- 2015	التعليم، وصحة الطفل، وصحة السكان، والتنمية البشرية	جودة الطرق والموانئ البحرية والمطارات	جودة البنية التحتية للنقل يحمل إمكانات كبيرة لتعزيز التنمية البشرية

المصدر: من تصميم الطالب

خلاصة الفصل

قامت الأطروحة في هذا الفصل بدراسة استقرائية لعدد من الأدبيات التجريبية التي بحثت في نفس إشكالية هذه الأطروحة أو على صلة وثيقة بها.

استخلصت هذه الأدبيات أنّ أحد أهم معوقات التجارة العالمية الآنية هي أساسا قضايا تتعلق بتيسير التجارة، وأنّ السعي لإزالة هذه المعوقات يمكن أن يُدرّ مكاسب كبيرة تغطي تقريبا جميع أبعاد التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

لكن في المقابل، لاحظت الأطروحة أنّ هذا الأدب لم يتناول موضوع التنمية الاقتصادية تناولا شاملا بجميع أبعاده، باعتبار أنّه لم يُعد من اللائق الآن أن تختزل التنمية في مؤشرات معينة؛ فمؤشر الدخل لا يشي بالرفاهية، ومؤشر التنمية البشرية لا يعكس استدامة البيئة وهكذا. لذا يظهر وجود فجوة تتمثل في ندرة تلك الدراسات التي وظفت طيفا واسعا من المؤشرات الدالة على التنمية الاقتصادية. قد لا نجزم بعموم ذلك، فدراسة (Chahir Zaki; 2014) على سبيل المثال كانت إحدى الدراسات الرائدة فيما يتعلق بالمتغيرات التي وظفتها أو حجم العينة التي استعملتها، ومع ذلك فيمكن أن نؤكد أن عدد هذه الدراسات لا زال قليلا.

في فصلها الأخير ستختبر الأطروحة تجريبيا علاقة الأثر لتدابير تيسير التجارة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ومن المؤكد أنها ستبني على تلك الفجوات التجريبية التي كشفنا عنها.

الفصل الرابع:

العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية

الاقتصادية في الدول النامية:

«دراسة تجريبية»

مدخل

كما يتضح من عنوانه فسينصب الاهتمام في هذا الفصل على الدراسة التجريبية التي تقيس مدى تأثير تدابير تيسير التجارة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية. وبالعودة إلى ما توصلنا إليه من نتائج التحليل النظري للعلاقة بين تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية من جهة وما توصلت إليه الدراسات التجريبية السابقة من جهة ثانية، اعتمدت هذه الدراسة على عدة متغيرات تمثلت في مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، مؤشر عبء الإجراءات الجمركية، مؤشر حركة ميناء الحاويات، كمؤشرات ممثلة لتيسير التجارة، أما التنمية الاقتصادية فقد مُثِّلَت بإنتاجية الفرد العامل، ومعدل العمالة، ومؤشر التنمية البشرية. والتزاما بطريقة (IMRAD) فقد جُزِّء هذا الفصل إلى مبحثين؛ تناولنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات التي وظفتها الدراسة خلال جمعها للبيانات وتصميمها للمقاربات القياسية، أما في المبحث الثاني فمُخَصِّص لتقدير النماذج القياسية وتحليل النتائج ومناقشتها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الفترة الزمنية للدراسة القياسية كانت قد حُدِّدت في أول الأمر بالمدة الزمنية بين سنتي 2012 و2018، ولكن نظرا لقصر هذه المدة وللتعديل الذي وقع على مؤشرات تيسير التجارة التي كانت مقررّة في بادئ الأمر، ولتمكّن الطالب من العثور على بيانات لسنوات أطول من السلسلة الزمنية، ونظرا لما تقتضيه جودة النماذج المقدرّة، فقد تم تعديلها إلى الفترة 2007-2019.

كان أحد أغراض تمديد الفترة الزمنية هو قياس الأثر الساكن والديناميكي لتيسير التجارة في التنمية الاقتصادية، غير أنَّ هذا التمديد لم يكن كاف لبناء نماذج ديناميكية رغم المحاولات المضنية التي قمنا بها والتي استغرقت من وقتنا الكثير، ورغم توظيفنا لعدة مقاربات قياسية حتى الحديثة منها، لكنها باءت كُلُّها بالفشل، وكان السبب الرئيس في تقديرنا هو قصر الفترة الزمنية للدراسة وهذا بسبب حداثة بيانات تيسير التجارة من جهة ولشحح البيانات وفقدانها لبعض الدول النامية من جهة أخرى، وهي المشكلة التي لا تخفى عن جمهور الباحثين؛ لذا تحتم علينا الاكتفاء بقياس الأثر الساكن.

المبحث الأول:

الطريقة والأدوات

سيتناول هذا المبحث في جزئه الأول تحديد المتغيرات والمؤشرات التي سنعتمد عليها في بناء النماذج القياسية وطريقة جمع البيانات حولها، وفي الجزء الثاني سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة والطرق والأدوات الإحصائية والقياسية المعتمدة في هذه الدراسة.

أولاً. تحديد متغيرات الدراسة وطريقة جمع البيانات

1. تحديد متغيرات الدراسة

1.1. المتغيرات التابعة (DEPENDENT VARIABLES):

المتغيرات التابعة هي المتغيرات التي يخضعها الباحث للتجريب والدراسة، والتي تعتمد في توقع كيفية سلوكها على العوامل الأخرى (المتغيرات المستقلة) التي يتم قياسها؛ لذا فمن المتوقع أن يتغير سلوك هذه المتغيرات نتيجة للمعالجة التجريبية للعوامل الأخرى، وهذا هو التأثير المفترض؛ بمعنى، يعتمد التباين في المتغير التابع على التباين في المتغير المستقل.

وبما أن المتغير الرئيس التابع لدينا هو «التنمية الاقتصادية»، وحيث أنّ دراستنا لاحظت في فصلها الثالث أثناء فحصها للأدب التجريبي أنّ هناك فجوة على هذا المستوى تتمثل في ندرة الدراسات التي وظفت طيفاً واسعاً من المؤشرات الدالة على التنمية الاقتصادية. ولمحاولة سد هذه الفجوة فقد اختارت الدراسة ثلاث مؤشرات نابعة عنها تغطي معظم المجالات التي تستهدفها التنمية الاقتصادية، تتمثل في: نصيب الشخص العامل من الناتج المحلي الإجمالي (إنتاجية الفرد العامل) كمؤشر وكيل عن مؤشرات الدخل والنمو الاقتصادي؛ معدل المشاركة في القوى العاملة (%) من إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاماً) كمؤشر وكيل عن المؤشرات الاقتصادية الهيكلية؛ ومؤشر التنمية البشرية كمؤشر وكيل عن المؤشرات المركبة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

● نصيب الشخص العامل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per person employed): هو إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على إجمالي العمالة في الاقتصاد، وهو يمثل إنتاجية العمل لكل وحدة من مدخلات العمل، ولمقارنة مستويات إنتاجية العمل عبر البلدان، يتم تحويل الناتج المحلي الإجمالي إلى دولارات دولية لعام (2017) باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية التي تأخذ في الاعتبار الاختلافات في الأسعار النسبية بين البلدان.

تُستخدم إنتاجية الفرد العامل لتقييم القدرة الاقتصادية للبلد على خلق فرص عمل لائقة والحفاظ عليها بأجر عادل ومنصف. يمكن أن تؤدي الزيادات في الإنتاجية إلى زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الحماية الاجتماعية والحد من الفقر، مما يؤدي بدوره إلى تقليل العمالة الضعيفة وفقر العمال. يُعد نصيب الشخص العامل من الناتج المحلي الإجمالي (إنتاجية الفرد العامل) مقياساً رئيسياً لرصد ما إذا كان بلد ما على المسار

الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

● **معدل المشاركة في القوى العاملة، الإجمالي (% من إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عامًا) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) Labor force participation rate, total (modeled ILO estimate) (% of :total population ages 15-64)** معدل المشاركة في قوة العمل هو نسبة السكان النشطين اقتصاديًا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عامًا؛ وهم جميع الأشخاص الذين يوفرون العمالة لإنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة محددة، وتشمل الأشخاص الذين يعملون حاليًا والأشخاص العاطلين عن العمل ولكنهم يبحثون عن عمل بالإضافة إلى الباحثين عن عمل لأول مرة، ومع ذلك، لا يتم تضمين كل من يعمل؛ فغالبًا ما يتم حذف العمال غير المأجورين، والعاملين في الأسرة، والطلاب، ولا تحسب بعض البلدان أفراد القوات المسلحة، وقد يميل حجم القوى العاملة إلى الاختلاف خلال العام مع دخول العمال الموسمين ومغادرتهم.

● **مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index):** مؤشر التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للمؤشرات المقاسة لكل من الأبعاد الرئيسية الثلاثة: حياة طويلة وصحية، ومعرفة، ومستوى معيشي لائق.

يتم تقييم البعد الصحي من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويقاس البعد التعليمي بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تبلغ أعمارهم 25 عامًا فأكثر وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن دخول المدرسة، ويقاس مستوى المعيشة بالدخل القومي الإجمالي للفرد. يستخدم دليل التنمية البشرية لوغاريتم الدخل، ليعكس تناقص أهمية الدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي. يتم تجميع الدرجات الخاصة بمؤشرات أبعاد دليل التنمية البشرية الثلاثة في مؤشر مركب باستخدام الوسط الهندسي.

2.1 المتغيرات المستقلة (INDEPENDENT VARIABLES):

تنقسم المتغيرات المستقلة إلى نوعين هما: المتغيرات المستقلة الرئيسية، والمتغيرات المستقلة الأخرى، أو ما نطلق عليها بمتغيرات المراقبة (متغيرات الضبط المعيارية).

1.2.1 المتغيرات المستقلة الرئيسية

هي تلك المتغيرات التي تكون تحت سيطرة الباحث (عكس المتغيرات التابعة)، ويعتمدها للتنبؤ بسلوك المتغيرات التابعة. يتم اختيار هذا المتغيرات وقياسها وتجربتها من قبل الباحثين الذين يهدفون إلى معرفة العلاقة بينها وبين المتغيرات التابعة، ويتوقع أنها سيكون لها بعض التأثير في (أو العلاقة مع) المتغيرات التابعة.

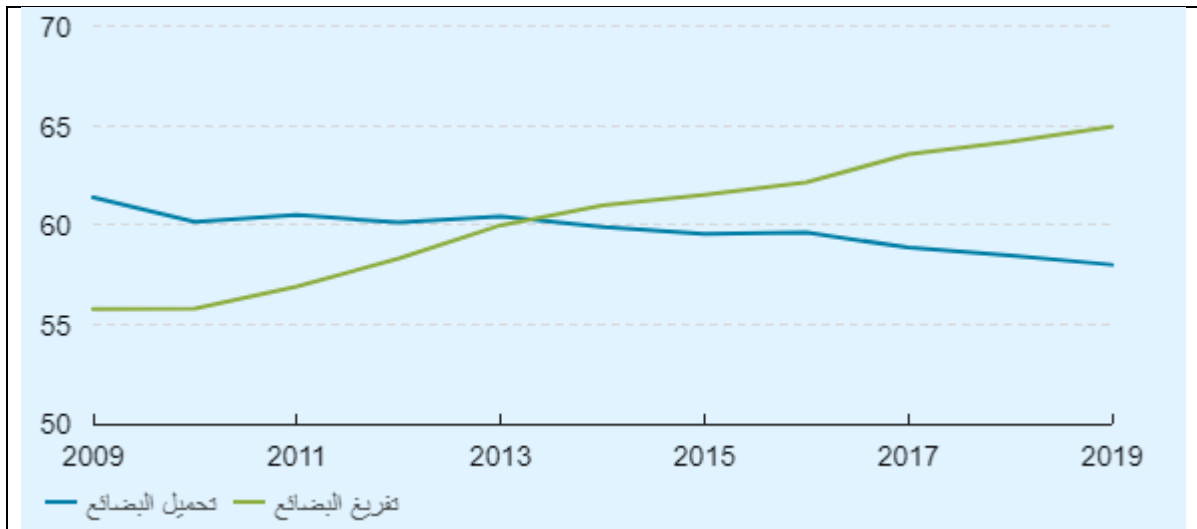
في دراستنا نقصد بالمتغيرات المستقلة الرئيسية تلك المؤشرات المتعلقة بتدابير تيسير التجارة، والتي نسعى للتعرف على مدى تأثيرها في متغيرنا التابع «التنمية الاقتصادية»، وتتمثل هذه المؤشرات في: مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، مؤشر عبء الإجراءات الجمركية، مؤشر حركة حاويات الميناء.

وقد تم اعتماد هذه المؤشرات لعدة اعتبارات:

1. تتوافق مع التعريف الذي اقترحه لتيسير التجارة؛
2. هي أكثر تمثيلاً لتدابير تيسير التجارة؛ فمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو مؤشر الربط بشبكة الانترنت أو مؤشر الفساد أو مؤشر سيادة القانون وغيرها من المؤشرات التي اعتمدتها بعض الدراسات قد لا تعكس حقيقة موضوع تيسير التجارة، وقد يكون تأثيرها في التدفقات التجارية غير مباشر عبر قنوات مختلفة؛
3. تمثل البنية الناعمة (مؤشر عبء الإجراءات الجمركية) والصلابة (بقية المؤشرات الثلاث الأخرى) لموضوع تيسير التجارة. وما هو ملاحظ هو تركيزنا على المؤشرات المتعلقة بإدارة الحدود (الجمارك) لأهميتها القصوى في تسهيل انسياب السلع عبر الحدود، وتلك التي تختص بالتجارة البحرية، وهذا لأنها تمثل القسط الأكبر من حجم التجارة العالمية. فالنقل البحري هو العمود الفقري للتجارة الدولية، حيث يتم نقل حوالي 80 في المائة من التجارة العالمية من حيث الحجم وأكثر من 70 في المائة من حيث القيمة عن طريق البحر ويتم تداولها عن طريق الموانئ في جميع أنحاء العالم¹، وحسب (UNCTAD)، كانت الاقتصادات النامية سنة 2019 لا تزال تمثل الحصة الأكبر من التجارة البحرية العالمية، سواء من حيث الصادرات أو الواردات، حيث قامت بتحميل 58 في المائة وتفريغ 65 في المائة من الإجمالي العالمي، مع حجم تحميل 4.3 مليار طن وتفريغ 6.1 مليار طن، وقد أسهمت الاقتصادات النامية في آسيا وأوقيانوسيا بأكثر قدر من هذه الحصة.² يظهر الشكل (1:7) إسهام الاقتصادات النامية في التجارة المنقولة بحراً خلال الفترة الزمنية من 2009 إلى 2019؛
4. توفر البيانات التاريخية.

الشكل (1:5)

مساهمة الاقتصادات النامية في التجارة المنقولة بحراً خلال الفترة الزمنية من 2009 إلى 2019



Source: <https://stats.unctad.org/handbook/MaritimeTransport/WorldSeaborneTrade.html>

¹ الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استعراض التجارة البحرية لعام 2018، نيويورك، 2018، ص: 27. متاح على:

(06/07/2019) https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2018_ar.pdf

² UNCTAD, **World seaborne trade**, Released on 7th December 2020, Available at: <https://stats.unctad.org/handbook/MaritimeTransport/WorldSeaborneTrade.html>

● **مؤشر ربط الشحن البحري (LSCI) (Liner shipping connectivity index):** تشير

درجة مؤشر ربط الشحن البحري إلى مدى جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية بناءً على حالة قطاع النقل البحري فيها. يتم حسابها من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أساس خمسة مكونات لقطاع النقل البحري هي: عدد السفن، قدرتها على نقل الحاويات، الحد الأقصى لحجم السفينة، عدد الخدمات، وعدد الشركات التي تنشر حاويات السفن في موانئ الدولة. بالنسبة لكل مكون، يتم تقسيم قيمة البلد على القيمة القصوى لذلك المكون في عام 2004، ويتم حساب متوسط المكونات الخمسة لكل بلد، ثم يتم قسمة هذا المتوسط على الحد الأقصى للمتوسط لعام 2004 وضربه في 100.

يعكس مؤشر ربط الشحن البحري (LSCI) مستوى تكامل الدولة في شبكات الشحن العالمية؛ فأى بلد يعتمد في وصوله إلى الأسواق العالمية إلى حد كبير على اتصاله بالنقل، لا سيما فيما يتعلق بخدمات الشحن العادية لاستيراد وتصدير السلع المصنعة. يؤثر الوصول إلى شبكات الشحن البحري والشحن الجوي العالمية ونوعية الموانئ والطرق وإمكانية الوصول إليها في الأداء اللوجستي للبلد.

● **مؤشر جودة البنية التحتية للميناء (Quality of port infrastructure):** تقيس جودة البنية

التحتية للموانئ تصور مدراء الأعمال لمرافق الموانئ في بلادهم، وتؤخذ البيانات من استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي. يتبع أخذ العينات تصنيفاً مزدوجاً على أساس حجم الشركة وقطاع النشاط، ويتم جمع البيانات عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية. ثم تجمع الردود باستخدام المتوسط المرجح حسب القطاع. يتم دمج بيانات العام الأخير مع بيانات العام السابق لإنشاء متوسط متحرك لمدة عامين. تتراوح الدرجات من 1 (تعتبر البنية التحتية للميناء متخلفة للغاية) إلى 7 (تعتبر البنية التحتية للموانئ فعالة وفقاً للمعايير الدولية)، أما في البلدان غير الساحلية فقد سُئل المستجيبون عن مدى سهولة الوصول إلى مرافق الموانئ، وكان تقييم إجاباتهم ضمن النطاق التالي: (1: يتعذر الوصول إليها؛ 7: سهل الوصول للغاية).

تندرج جودة البنية التحتية للموانئ ضمن الركيزة الثانية (البنية التحتية) للمنتدى الاقتصادي العالمي، وتُعد ضرورة لضمان الأداء الفعال للاقتصاد، حيث إنها عامل مهم في تحديد موقع النشاط الاقتصادي وأنواع الأنشطة أو القطاعات التي يمكن أن تتطور، وتقلل بشكل جيد من تأثير المسافة بين المناطق، وتدمج السوق الوطنية وتربطها بتكلفة منخفضة بالأسواق في البلدان والمناطق الأخرى.

● **مؤشر عبء الإجراءات الجمركية (Burden of customs procedure):** يقيس عبء

الإجراءات الجمركية تصورات المديرين التنفيذيين لكفاءة الإجراءات الجمركية في بلادهم. يتراوح التصنيف من 1 إلى 7، مع وجود درجة أعلى تشير إلى كفاءة أكبر. البيانات مأخوذة من استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي. يتبع أخذ العينات تصنيفاً مزدوجاً على أساس حجم الشركة وقطاع النشاط. يتم جمع البيانات عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية، ويتم تجميع الردود باستخدام المتوسط المرجح حسب القطاع، ويتم دمج بيانات العام الأخير مع بيانات العام السابق لإنشاء متوسط متحرك لمدة عامين. يقيم

المستجيبون كفاءة الإجراءات الجمركية في بلادهم، فأدنى درجة 1 تصنف الإجراءات الجمركية بأنه غير فعال للغاية، وأعلى درجة 7 تعتبر فعالة للغاية.

تقوم تقارير التنافسية العالمية السنوية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بدراسة وقياس العديد من العوامل التي تدعم القدرة التنافسية الوطنية، الهدف من ذلك هو توفير المعطيات وتحفيز النقاش بين جميع أصحاب المصلحة حول أفضل الاستراتيجيات والسياسات لمساعدة البلدان في التغلب على العقبات التي تحول دون تحسين القدرة التنافسية، وهو بمثابة تذكير هام بأهمية الأسس الاقتصادية الهيكلية للنمو المستدام. يندرج عبء الإجراءات الجمركية ضمن الركيزة السادسة (كفاءة سوق السلع) للمنتدى الاقتصادي العالمي، فالبلدان التي لديها أسواق سلع ذات كفاءة يمكنها إنتاج المزيج الصحيح من المنتجات والخدمات نظرًا لظروف العرض والطلب الخاصة بها، فضلاً عن ضمان إمكانية تداول هذه السلع بفعالية أكبر في الاقتصاد.

● **مؤشر حركة الحاويات في الميناء (Container port traffic):** تقيس حركة الحاويات في الموانئ تدفق الحاويات من وسائل النقل البري إلى البحري، والعكس بالعكس، بوحدات مكافئة عشرين قدماً (TEUs) (twenty-foot equivalent unit) (تعاادل 6 أمتار تقريباً)، وهي حاوية ذات حجم قياسي، تستخدم لقياس سعة الشحن لسفن الحاويات ومحطات الحاويات. تشير البيانات إلى الشحن الساحلي وكذلك الرحلات الدولية. تُحسب حركة النقل العابر على أنها مصعدين في الميناء الوسيط (مرة لتفريغ الحمولة ومرة أخرى كرافعة للخارج) وتشمل الوحدات الفارغة. تعطي مقاييس حركة الحاويات في الموانئ، ومعظمها سلع ذات قيمة مضافة متوسطة إلى عالية، بعض المؤشرات على النمو الاقتصادي في بلد ما. ولكن عندما تكون حركة المرور مجرد عبور، فإن الكثير من الفوائد الاقتصادية تذهب إلى مشغل المحطة والخدمات المساعدة للسفن والحاويات بدلاً من الدولة.

2.2.1. المتغيرات المستقلة الأخرى (متغيرات المراقبة) (CONTROL VARIABLES):

هي المتغيرات المستقلة التي ليست ذات أهمية أساسية للمختبر؛ أو بعبارة أخرى هي كل العوامل المؤثرة أو تتداخل مع المتغيرات المستقلة المقصودة (التي يختبرها الباحث) في تأثيرها في المتغير التابع، فهي لا تُعد جزءاً مقصوداً في التجربة، لكنها مهمة لأنها يمكن أن يكون لها تأثير في النتائج.

في تقدير النماذج التي اقترحتها الدراسة، استخدمنا مجموعة من متغيرات المراقبة: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الحرية الاقتصادية، الإنفاق الحكومي على التعليم، الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي).

● **إجمالي تكوين رأس المال الثابت (Gross fixed capital formation):** يشمل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي تحسينات الأراضي (الأسوار، والخنادق، والمصارف، وما إلى ذلك)؛ شراء المنشآت والآلات والمعدات؛ إنشاء الطرق والسكك الحديدية ونحوها بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن السكنية الخاصة والمباني التجارية والصناعية. البيانات ثابتة بالدولار الأمريكي لعام 2010.

● **معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (GDP growth (annual %)):** حجم الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة، مقاسة بالأسعار الثابتة، من قبل الأسر والحكومة والصناعات العاملة في الاقتصاد (تستند المجاميع إلى الدولار الأمريكي الثابت لعام 2010). الناتج المحلي الإجمالي يمثل كل الإنتاج المحلي، بغض النظر عما إذا كان الدخل يتراكم لمؤسسات محلية أو أجنبية. عادة ما يقاس نمو الاقتصاد بالتغير في حجم إنتاجه أو في الدخل الحقيقي لسكانه. يقدم نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 2008 ثلاثة مؤشرات لحساب النمو: حجم الناتج المحلي الإجمالي، والدخل المحلي الإجمالي الحقيقي، والدخل القومي الإجمالي الحقيقي.

● **مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom):** وفق هذا المؤشر تقاس الحرية الاقتصادية بناءً على 12 عاملاً كمياً ونوعياً، مجمعة في أربع فئات: سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، كفاءة القضاء)؛ حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)؛ الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)؛ الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية). يتم تصنيف هذه العوامل الاثني عشر على مقياس من 0 إلى 100، ويتم اشتقاق الدرجة الإجمالية لأي بلد من خلال حساب متوسط هذه العوامل، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل منها.

● **الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي) (Government expenditure on education, total (% of GDP)):** يتم التعبير عن الإنفاق الحكومي العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

2. نظرة موجزة عن مجتمع الدراسة وكيفية جمع البيانات:

1.2. نظرة موجزة عن مجتمع الدراسة

يتشكل مجتمع الدراسة من 24 اقتصاداً لدول مختارة تتمثل في: الجزائر، مصر، موريتانيا، السنغال، بنغلاديش، سلفادور، المغرب، سريلانكا، بنين، غانا، نيكاراغوا، تنزانيا، كمبوديا، هندوراس، نيجيريا، تونس، الكاميرون، الهند، باكستان، أوكرانيا، كوت ديفوار، كينيا، الفلبين، الفيتنام. وعلى الرغم من أن هذه الدول تقع في جميع قارات العالم تقريباً، إلا أنه قد تم اختيار هذه العينة بناءً على أربعة اعتبارات هي:

1. مستوى الدخل: حيث تصنف جميع هذه الاقتصاديات بأنها نامية، من الشريحة الدنيا للدخل المتوسط حسب تصنيف البنك الدولي. يبين الجدول (1.7) حدود الدخل لمختلف شرائح الدخل حسب تصنيف البنك الدولي اعتباراً من الفاتح من جويلية 2019.

الجدول (1.7):

عتبات الدخل للتمييز بين مجموعات الدخل حسب تصنيف البنك الدولي (2019)

الشريحة	العتبة
---------	--------

أصغر من أو يساوي 1025 دولارًا	الاقتصادات منخفضة الدخل
بين 1026 دولارًا و3995 دولارًا	الاقتصادات متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا)
بين 3996 دولارًا و12375 دولارًا	الاقتصادات متوسطة الدخل (الشريحة العليا)
12376 دولارًا أو أكثر	الاقتصادات مرتفعة الدخل

المصدر: من تصميم الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي

2. مستوى التنمية البشرية: حيث تدرج جميع هذه الاقتصادات إما في شريحة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وإما في شريحة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، وعلى الرغم من أن تصنيف هذه الاقتصادات قد يتناوب بين الشريحتين خلال فترة الدراسة، ولكن عموماً فهي تتقارب في هذا المستوى. وغرضنا من خلال الأخذ بعين الاعتبار بهذين الاعتبارين (مستوى الدخل ومستوى التنمية البشرية) هو أن تكون أفراد العينة متجانسة على الأقل وفق هذين المحددين؛

3. تتضمن دولة الجزائر؛

4. توفر البيانات التاريخية على مدار فترة الدراسة المتعلقة بالمتغيرات المقترحة.

2.2. طريقة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في جمعها للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة القياسية للنماذج الثلاث على قواعد البيانات التالية¹:

1. قاعدة بيانات التنمية العالمية (WDI) (World Development Indicators): وهي المجموعة الأساسية للبنك الدولي لمؤشرات التنمية، والتي تستقي بياناتها من مصادر دولية معترف بها رسمياً، وتقدم أحدث وأدق بيانات التنمية العالمية المتاحة، وتتضمن تقديرات وطنية وإقليمية وعالمية، وهي متاحة على الرابط

التالي: <https://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

2. قاعدة بيانات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: وفرت هذه القاعدة للدراسة من خلال مركز بيانات التنمية البشرية البيانات الإحصائية لمؤشر التنمية البشرية، وتحصل هذه القاعدة على بيانات التنمية البشرية من وكالات البيانات الدولية، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://hdr.undp.org/en/data>

3. قاعدة بيانات مؤسسة التراث (Heritage Foundation): وهي منظمة أمريكية تتمثل مهمتها في صياغة وتعزيز السياسات العامة المحافظة على مبادئ الحرية والحكومة المحدودة والحرية الفردية. وفرت هذه القاعدة للدراسة البيانات الإحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية، وهي متاحة على الرابط التالي:

<https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637328905916949916>

يلخص الجدول أدناه مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة القياسية.

الجدول (2.7): مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة القياسية

اسم (المتغير) المؤشر	مصدر البيانات
----------------------	---------------

¹ يتضمن الملحق رقم (3) جداول تفصيلية لجميع البيانات التي اعتمدت عليها الأطروحة في دراستها التجريبية.

المتغيرات التابعة	
نصيب الشخص العامل من GDP	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، عن: منظمة العمل الدولية، وقاعدة بيانات LOSTAT
معدل المشاركة في القوى العاملة	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، عن: منظمة العمل الدولية
مؤشر التنمية البشرية	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
المتغيرات المستقلة	
مؤشر ربط الشحن البحري	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، عن: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
حركة الحاويات في الميناء	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، عن: المنتدى الاقتصادي العالمي (تقرير التنافسية العالمية)
جودة البنية التحتية للميناء	
عبء الإجراءات الجمركية	
متغيرات المراقبة	
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، عن: البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
نمو GDP	
مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤسسة التراث
نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من GDP	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، عن: معهد اليونسكو للإحصاء

المصدر: من تصميم الطالب

ثانيا. **الأدوات الإحصائية والطرق:** كما أشرنا في المقدمة فإن الدراسة تهدف إلى التعرف تجريبيا على مدى انعكاس تدابير تيسير التجارة على التنمية الاقتصادية. لهذا الغرض استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل (Panel data) الذي يركز على عدد من الاختبارات الإحصائية¹.

المقصود ببيانات البانل هي المشاهدات المقطعية، المسجلة خلال فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع البيانات الزمنية. تظهر مزايا بيانات البانل فيما يلي²:

● التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛

● تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات

السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛

¹ ارتأينا ألا نخوض كثيرا في تفصيل هذه الاختبارات فهي مبثوثة بشرح مفصل في كتب الاقتصاد القياسي، واكتفينا بهذا العرض الموجز تجنباً للإطناب غير المهم.

² Hsiao C., *Analysis of panel Data*, Cambridge University Press, Cambridge, 2003. ; Klevmarken, N. A., *Panel Studies: What can we learn from them? Introduction*, *European Economic Review*, 33, 1989, pp.523-529.

نقلا عن: عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، (مجلد 16) (عدد1)، 2010.

- توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛
 - تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى (تقديرات متحيزة) (biased estimates) في الانحدارات المفردة؛
 - تبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" (unobserved heterogeneity) الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.
- بما أن متغيرات الدراسة عبارة على بيانات بانل (Panel data) ، وهي عبارة عن بيانات ثنائية بُعدها الأول هو المقاطع العرضية (cross- section) وتتمثل في 24 دولة ذات الدخل المتوسط، وبعدها الثاني هو السلاسل الزمنية (time series) وتتمثل في الفترة الزمنية للسنوات 2007-2019، وحيث أن كل من عدد المقاطع العرضية (الدول) وطول السلسلة الزمنية (السنوات) قصير، فإننا سوف نعتمد على خيار المفاضلة بين نماذج بيانات البانل في أشكالها الرئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) ¹ (Baltagi, 2013)

1 Baltagi, B. H., Egger, P., & Pfaffermayr, M. (2013). "A generalized spatial panel data model with random effects". *Econometric Reviews*, 32(5-6), pp. 650-685.

المبحث الثاني:

تقدير النماذج وتحليل النتائج ومناقشتها

في مبحثها الأخير ستقوم الدراسة بتقدير النماذج القياسية الثلاث المقترحة المتعلقة بتأثير مؤشرات تيسير التجارة في التنمية الاقتصادية، ليعقبها استخلاص النتائج ومناقشتها.

أولاً: تقدير النماذج القياسية:

1. تقدير النموذج الأول: أثر تيسير التجارة في النمو الاقتصادي¹

نختبر في النموذج الأول من هذه الدراسة أثر تيسير التجارة في النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 24 دولة نامية من البلدان متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي.

سيتم تقدير النموذج المعتمد في هذه الدراسة وفق المعادلة الآتية:

$$GDPpw = f(GFCF, IEF, LSCI, QPI, BCP, CPT)$$

حيث أن:

(GDPpw): نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي، وهو إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على إجمالي العمالة في الاقتصاد، وهو مؤشر يُعبر عن إنتاجية الفرد العامل. استخدمت الدراسة هذا المؤشر كممثل عن النمو الاقتصادي لأنه يُعتبر أفضل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حيث تمثيله للنمو الاقتصادي لأنه يأخذ بعين الاعتبار موضوع توزيع الدخل على الأطراف المساهمة فيه؛

(GFCF): إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

(IEF): مؤشر الحرية الاقتصادية.

أما تدابير تيسير التجارة فقد استخدمت الدراسة المؤشرات التالية:

(LSC): مؤشر ربط الشحن البحري؛

(QPI): مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ؛

(BCP): مؤشر عبء الإجراءات الجمركية؛

(CPT): مؤشر حركة حاويات الموانئ.

قبل إجراء عملية الانحدار سوف نختبر العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام

اختبار (Dumitrescu & Hurlin, 2012)²، وقد جاءت النتائج على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول (1.6):

اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة للنموذج الأول

¹ خليفة خالدي، عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، (2020)، أثر تدابير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي - أدلة تجريبية من الاقتصادات

النامية ذات الدخل المتوسط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، (العدد 02)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 105.

² Dumitrescu, E. I., & Hurlin, C. (2012). "Testing for Granger non-causality in heterogeneous panels". *Economic modelling*, 29(4), pp. 1450-1460.

المتغيرات المستقلة	W-bar	Z-bar	المتغيرات المستقلة	W-bar	Z-bar
GFCF	4.0795	10.6677 (p-value = 0.0000)	BCP	2.9217	6.6571 (p-value = 0.0000)
LSCI	0.9322	0.2348- (p-value = 0.8144)	CPT	2.6538	5.7290 (p-value = 0.0000)
QPI	4.0691	10.6315 (p-value = 0.0000)	IEF	5.7290	2.9912 (p-value = 0.0028)

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقة سببية في اتجاه المتغير التابع عند مستوى معنوية 1%، باستثناء مؤشر ربط الشحن البحري (*LSCI*)، وبالتالي سوف نستبعد هذا المتغير من النموذج المراد تقديره.

بناءً على نتائج اختبار السببية السابق، ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين: اختبار أول للاختبار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر (*F*) المقيد. فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (*Hausman, 1978*)¹ للتمييز بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول (2.6):

نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الأول

Fixed-effects (within) regression						Number of obs = 312
Group variable: country						Number of groups = 24
R-sq:						Obs per group:
within = 0.4022						min = 13
between = 0.0089						avg = 13.0
overall = 0.0162						max = 13
corr(u_i, Xb) = -0.2265						F(5,283) = 38.08
						Prob > F = 0.0000
GDPpw	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
GFCF	.0104235	.0033782	3.09	0.002	.003774	.017073
QPI	123.0445	55.37918	2.22	0.027	14.03718	232.0519
BCP	-231.4597	227.5454	-1.02	0.310	-679.356	216.4366
CPT	.000746	.0000892	8.36	0.000	.0005705	.0009216
IEF	21.99267	43.90567	0.50	0.617	-64.43045	108.4158
_cons	13782.2	2467.529	5.59	0.000	8925.158	18639.24
sigma_u	10284.238					
sigma_e	1533.4694					
rho	.97825017	(fraction of variance due to u_i)				
F test that all u_i=0: F(23, 283) = 522.57						Prob > F = 0.0000

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

¹ Hausman, J. A. (1978). "Specification tests in econometrics. *Econometrica*": Journal of the econometric society, pp. 1251-1271.

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل، والخطوة الموالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول (3.6):

نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الأول

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	312
Group variable: country		Number of groups	=	24
R-sq:		Obs per group:		
within	= 0.4021	min	=	13
between	= 0.0093	avg	=	13.0
overall	= 0.0169	max	=	13
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(5)	=	187.25
		Prob > chi2	=	0.0000

GDPpw	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
GFCF	.0096648	.0033407	2.89	0.004	.0031172	.0162124
QPI	125.9446	55.64439	2.26	0.024	16.88355	235.0056
BCP	-224.8803	228.5132	-0.98	0.325	-672.758	222.9973
CPT	.0007499	.0000891	8.42	0.000	.0005753	.0009245
IEF	20.96003	43.97136	0.48	0.634	-65.22224	107.1423
_cons	13834.4	3163.087	4.37	0.000	7634.866	20033.94
sigma_u	9620.5025					
sigma_e	1533.4694					
rho	.97522245	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية، يتطلب الأمر إجراء اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول رقم (4.6):

اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الأول

	Coefficients		(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	(b) fe	(B) re	Difference	S.E.
GFCF	.0104235	.0096648	.0007587	.0006082
QPI	123.0445	125.9446	-2.900012	1.50921
BCP	-231.4597	-224.8803	-6.579336	9.706041
CPT	.000746	.0007499	-3.88e-06	.0000101
IEF	21.99267	20.96003	1.032642	3.763959
b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg				
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg				
Test: Ho: difference in coefficients not systematic				
chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)				
= 7.88				
Prob>chi2 = 0.0486				

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5%، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل، والخطوة الموالية هي التأكد من جودة النموذج، لذا نقوم بإجراء اختبارات تشخيص النموذج.

يتم استخدام اختبار (Pesaran CD) (cross-sectional dependence) لاختبار ما إذا كانت البواقي مترابطة عبر الكيانات. يمكن أن يؤدي ارتباط المقاطع العرضية إلى التحيز في نتائج الاختبارات (وتسمى أيضًا الارتباط المعاصر) (Pesaran, 2004).¹

الجدول (5.6):

اختبار (Pesaran CD) لارتباط المقاطع العرضية للنموذج الأول

```
Pesaran's test of cross sectional independence = 22.819, Pr = 0.0000
Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.737
```

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

تشير نتيجة اختبار (Pesaran CD) إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تشير إلى أن النموذج يعاني من مشكلة عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross-sectional correlation). يتم الآن استخدام إحصائية والد المعدل (Modified Wald) لاختبار عدم تجانس التباينات في بواقي نموذج انحدار الآثار الثابتة. وتعد إحصائية والد المعدلة قابلة للتطبيق عند انتهاك فرضية التوزيع الطبيعي، على الأقل من حيث التقارب (Greene, 2000).²

الجدول (6.6):

اختبار (Modified Wald) لعدم تجانس البيانات للنموذج الأول

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (24) = 16494.65
Prob>chi2 = 0.0000
```

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

الفرضية الصفرية تعني تجانس تباينات البواقي (أو تباين ثابت)؛ وفقًا لنتائج اختبار (Wald) المعدل أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، ونستنتج وجود مشكلة عدم تجانس التباينات. وقد تم اقتراح عدد من الاختبارات للارتباط الذاتي للبواقي في نماذج بيانات البانل في الأدبيات، يستخدم اختبار (HR-test) لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى في نماذج بيانات البانل للتأثيرات الثابتة بدون فجوات (Wursten, 2018)،³ (Born & Breitung, 2016).⁴

الجدول (7.6):

¹ Pesaran, H. M. (2004). "General diagnostic tests for cross-sectional dependence in panels". University of Cambridge, Cambridge Working Papers in Economics, 435.

² William Greene, W. (2000). "Econometric Analysis", 4th Ed., New York University, Wiley, United States of America.

³ Born, B., & Breitung, J. (2016). "Testing for serial correlation in fixed-effects panel data models". *Econometric Reviews*, 35(7), pp. 1290-1316.

⁴ Wursten, J. (2018). "Testing for serial correlation in fixed-effects panel models". *The Stata Journal*, 18(1), pp. 76-100.

اختبار (HR-test) لاختبار الارتباط الذاتي للنموذج الأول

Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation					
Panelvar: country					
Timevar: year					
Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	-2.09	0.037	24	13	balanced
Notes: Under H0, HR ~ N(0,1)					
H0: No first-order serial correlation.					
Ha: Some first order serial correlation.					

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

تشير نتائج اختبار (HR-test) للارتباط الذاتي، إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ويعني ذلك أن النموذج يعاني من وجود ارتباط ذاتي، وبالتالي نستنتج أن بواقي النموذج لا تحتوي على ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.

نلاحظ مما سبق أن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي (autocorrelation) وفق نتائج اختبار (HR-test) (Born & Breitung, 2016)، ويعاني كذلك من مشكلة عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) حسب نتائج اختبار (Modified Wald) (Greene W. , 2000)، كذلك يعاني النموذج من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross-sectional correlation) كما تظهره نتائج اختبار (Pesaran's test) (Pesaran , 2004)، وهو ما يتطلب معالجة المشاكل القياسية في النموذج، ويتم ذلك باستخدام عدد من المقاربات القياسية: تقدير (Driscoll & Kraay) (Driscoll 1998)، تقدير (FGLS) (Beck & Katz, 1995)، وتقدير (Prais-Winsten) (Prais & Winsten, 1954).²

الجدول (8.6):

التعامل مع مشكلات نموذج الدراسة للنموذج الأول

1 Driscoll, J. C., & Kraay, A. C. (1998). "Consistent covariance matrix estimation with spatially dependent panel data". *Review of economics and statistics*, 80(4), pp. 549-560.

2 Prais, S. J., & Winsten, C. B. (1954). "Trend estimators and serial correlation". *Chicago: Cowles Commission discussion paper*, 383(23), pp. 1-26.

Models of GDPpw				
	FGLS	FGLSigls	Driscoll_Kwy	Prais_Wins~n
GFCF	0.0154*** (0.002)	0.116*** (0.000)	0.0104*** (0.002)	-0.000581 (0.905)
QPI	88.27*** (0.000)	38.98*** (0.007)	123.0*** (0.008)	87.58* (0.091)
BCP	-144.6*** (0.001)	-64.32 (0.257)	-231.5 (0.461)	-109.7 (0.732)
CPT	-0.0000474* (0.083)	-0.000186*** (0.000)	0.000746*** (0.000)	0.000512*** (0.002)
IEF	-3.544 (0.647)	45.46*** (0.000)	21.99 (0.521)	-6.437 (0.911)
Constant	11142.0*** (0.000)	14102.8*** (0.000)	13782.2*** (0.000)	16270.8*** (0.000)
Observations	312	312	312	312

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

نلاحظ أن النموذج الأفضل هو (FGLS_igls) كونه يحتوي على معلمات أكثر معنوية، بالإضافة إلى احتوائه على أخطاء معيارية أقل بكثير من النماذج الأخرى، وهو المعيار الذي أشار إليه (Beck & Katz, 1995)¹.

2. تقدير النموذج الثاني: أثر تيسير التجارة في معدل العمالة

نختبر في النموذج الثاني من هذه الدراسة أثر تيسير التجارة في معدل العمالة.

سيتم تقدير النموذج المعتمد في هذه الدراسة وفق المعادلة الآتية:

$$UNPL = f(GDP, LSCI, QPI, BCP, CPT, IEF)$$

حيث أن:

(UNPL): معدل المشاركة في القوى العاملة، (% من إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15

و64 عامًا)؛

(GDP): معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس العملة المحلية

الثابتة؛

(IEF): مؤشر الحرية الاقتصادية.

أما تدابير تيسير التجارة فقد استخدمت الدراسة المؤشرات التالية:

(LSC): مؤشر ربط الشحن البحري؛

(QPI): مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ؛

(BCP): مؤشر عبء الإجراءات الجمركية؛

¹ Beck, N., & Katz, J. N. (1995). "What to do (and not to do) with time-series cross-section data". American political science review, pp.634-647.

(CPT): مؤشر حركة حاويات الموانئ.

قبل اجراء عملية الانحدار سوف نختبر العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، باستخدام اختبار (Dumitrescu & Hurlin, 2012)¹، وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول أدناه:
الجدول (9.6):

اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج الثاني

المتغيرات المستقلة	W-bar	Z-bar	المتغيرات المستقلة	W-bar	Z-bar
GDP	3.4536	3.5606 (p-value = 0.0004)	BCP	3.7792	9.6273 (p-value = 0.0000)
LSCI	2.8111	6.2739 (p-value = 0.0000)	CPT	7.2981	12.9776 (p-value = 0.0000)
QPI	4.4519	6.0059 (p-value = 0.0000)	IEF	2.7057	5.9086 (p-value = 0.0000)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقة سببية في اتجاه المتغير التابع عند مستوى معنوية 1%.

بناء على نتائج اختبار السببية السابق، ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين: اختبار أول للاختبار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد. فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Hausman, 1978)² للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول (10.6):

نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الثاني

--

¹ Dumitrescu, E. I., & Hurlin, C. (2012). OP. Cit., pp. 1450-1460.

² Hausman, J. A. (1978). OP. Cit., pp. 1251-1271.

Fixed-effects (within) regression			Number of obs = 312		
Group variable: country			Number of groups = 24		
R-sq:			Obs per group:		
within = 0.0775			min = 13		
between = 0.0533			avg = 13.0		
overall = 0.0437			max = 13		
corr(u_i, Xb) = 0.1498			F(6,282) = 3.95		
			Prob > F = 0.0008		
UNPL	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
GDP	.003665	.0366252	0.10	0.920	-.0684285 .0757584
LSCI	-.0159478	.0233609	-0.68	0.495	-.0619317 .030036
QPI	-.0106359	.0540369	-0.20	0.844	-.1170028 .0957309
BCP	-.8177758	.2212727	-3.70	0.000	-1.253332 -.3822201
CPT	-1.29e-08	9.76e-08	-0.13	0.895	-2.05e-07 1.79e-07
IEF	-.072126	.0426649	-1.69	0.092	-.1561081 .0118561
_cons	70.33057	2.425252	29.00	0.000	65.55667 75.10446
sigma_u	11.84482				
sigma_e	1.4959704				
rho	.9842994	(fraction of variance due to u_i)			
F test that all u_i=0: F(23, 282) = 706.05			Prob > F = 0.0000		

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي (stata 16)

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد، والتي تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. والخطوة الموالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول (11.6): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الثاني

Fixed-effects (within) regression			Number of obs = 312		
Group variable: country			Number of groups = 24		
R-sq:			Obs per group:		
within = 0.0775			min = 13		
between = 0.0533			avg = 13.0		
overall = 0.0437			max = 13		
corr(u_i, Xb) = 0.1498			F(6,282) = 3.95		
			Prob > F = 0.0008		
UNPL	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
GDP	.003665	.0366252	0.10	0.920	-.0684285 .0757584
LSCI	-.0159478	.0233609	-0.68	0.495	-.0619317 .030036
QPI	-.0106359	.0540369	-0.20	0.844	-.1170028 .0957309
BCP	-.8177758	.2212727	-3.70	0.000	-1.253332 -.3822201
CPT	-1.29e-08	9.76e-08	-0.13	0.895	-2.05e-07 1.79e-07
IEF	-.072126	.0426649	-1.69	0.092	-.1561081 .0118561
_cons	70.33057	2.425252	29.00	0.000	65.55667 75.10446
sigma_u	11.84482				
sigma_e	1.4959704				
rho	.9842994	(fraction of variance due to u_i)			
F test that all u_i=0: F(23, 282) = 706.05			Prob > F = 0.0000		

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي (stata 16)

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الاثار العشوائية، يتطلب الامر اجراء اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول (12.6):

اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الثاني

--

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) fe	(B) re		
GDP	.003665	.0054404	-.0017754	.0010364
LSCI	-.0159478	-.0187225	.0027747	.0023709
QPI	-.0106359	-.0111609	.0005249	.0012325
BCP	-.8177758	-.8330976	.0153218	.0086112
CPT	-1.29e-08	-6.13e-09	-6.82e-09	8.25e-09
IEF	-.072126	-.0701063	-.0020197	.0033972

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 8.78
Prob>chi2 = 0.1182

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

يتضح من مخرجات الجدول السابق قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. والخطوة الموالية هي التأكد من جودة النموذج، لذا نقوم بإجراء اختبارات تشخيص النموذج. يتم استخدام اختبار (Pesaran CD) (cross-sectional dependence) لاختبار ما إذا كانت البواقي مترابطة عبر الكيانات. يمكن أن يؤدي ارتباط المقاطع العرضية إلى التحيز في نتائج الاختبارات (وتسمى أيضًا الارتباط المعاصر) (Pesaran, 2004)¹.

الجدول (13.6):

اختبار (Pesaran CD) لارتباط المقاطع العرضية للنموذج الثاني

Pesaran's test of cross sectional independence =	1.044, Pr = 0.2964
Average absolute value of the off-diagonal elements =	0.510

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

تشير نتيجة اختبار (Pesaran) إلى قبول الفرضية الصفرية، والتي تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross-sectional correlation). يتم الآن استخدام إحصائية (Modified Wald) لاختبار عدم تجانس التباينات في بواقي نموذج انحدار الآثار الثابتة؛ وتعد إحصائية والد المعدلة قابلة للتطبيق عند انتهاك فرضية التوزيع الطبيعي، على الأقل من حيث التقارب (Greene, 2000)².

الجدول (14.6):

اختبار (Modified Wald) لعدم تجانس البيانات للنموذج الثاني

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression model	
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i	
chi2 (24) =	16494.65
Prob>chi2 =	0.0000

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

الفرضية الصفرية تعني تجانس تباينات البواقي (أو تباين ثابت)؛ وفقًا لنتائج اختبار (Wald) المعدل أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، ونستنتج وجود مشكلة عدم تجانس التباينات. وقد تم

¹ Pesaran, H. M. (2004). OP. Cit.

² William Greene, W. (2000). OP. Cit.

اقترح عدد من الاختبارات للارتباط الذاتي للبواقي في نماذج بيانات البانل في الأدبيات، يستخدم اختبار (HR-test) لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى في نماذج بيانات البانل للتأثيرات الثابتة بدون فجوات (Born & Breitung, 2016)¹، (Wursten, 2018)²

الجدول (15.6):

اختبار (HR-test) لاختبار الارتباط الذاتي للنموذج الثاني

Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation					
Panelvar: country					
Timevar: year					
Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	-2.09	0.037	24	13	balanced
Notes: Under H0, HR ~ N(0,1)					
H0: No first-order serial correlation.					
Ha: Some first order serial correlation.					

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

تشير نتائج اختبار (HR-test) للارتباط الذاتي، إلى رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة، ويعني ذلك أن النموذج يعاني من وجود ارتباط ذاتي، وبالتالي نستنتج أن بواقي النموذج تحتوي على ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.

نلاحظ مما سبق أن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي (autocorrelation) وفق نتائج اختبار (HR-test) (Born & Breitung, 2016)، ويعاني كذلك من مشكلة عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) حسب نتائج اختبار (Modified Wald) (Greene W. , 2000)، لكن النموذج لا يعاني من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross-sectional correlation) كما تظهره نتائج اختبار (Pesaran's test) (Pesaran , 2004)، وهو ما يتطلب معالجة المشاكل القياسية في النموذج، ويتم ذلك باستخدام عدد من المقاربات القياسية: تقدير (Driscoll & Kraay) (Driscoll , 1998)³، تقدير (FGLS) (Beck & Katz, 1995)، وتقدير (Prais-Winsten) (Prais & Winsten, 1954)⁴.

الجدول (16.6):

التعامل مع مشكلات نموذج الدراسة للنموذج الثاني

¹ Born, B., & Breitung, J. (2016). *OP. Cit.*, pp. 1290-1316.

² Wursten, J. (2018). *OP. Cit.*, pp. 76-100.

³ Driscoll, J. C., & Kraay, A. C. (1998). *OP. Cit.*, pp. 549-560.

⁴ Prais, S. J., & Winsten, C. B. (1954). *OP. Cit.*, pp. 1-26.

	FGLS	FGLSigls	Driscoll_K~y	Prais_Wins~n
GDP	-0.0213 (0.0258)	-0.0193 (0.0243)	0.00366 (0.0300)	0.0363 (0.0383)
LSCI	-0.0820*** (0.0154)	-0.0407*** (0.0114)	-0.0159 (0.0167)	-0.109* (0.0458)
QPI	-0.112 (0.0933)	-0.107 (0.0794)	-0.0106 (0.0128)	-0.107 (0.135)
BCP	-0.766*** (0.218)	-0.577** (0.192)	-0.818* (0.320)	-0.934 (0.527)
CPT	-0.000000347*** (8.69e-08)	-0.000000191** (6.52e-08)	-1.29e-08 (5.00e-08)	0.000000250 (0.000000244)
IEF	-0.0627 (0.0357)	-0.00578 (0.0333)	-0.0721** (0.0225)	0.0457 (0.0834)
Constant	72.40*** (2.175)	64.98*** (2.046)	70.33*** (1.204)	65.81*** (5.233)
Observations	312	312	312	312

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

نلاحظ أن النموذج الأفضل هو (FGLS) كونه يحتوي على معلمات أكثر معنوية، بالإضافة إلى احتوائه على أخطاء معيارية أقل بكثير من النماذج الأخرى، (Greene W. , 2012) وهو المعيار الذي أشار إليه (Beck & Katz, 1995).¹

3. تقدير النموذج الثالث: أثر تيسير التجارة في مؤشر التنمية البشرية

نختبر في النموذج الثالث من هذه الدراسة أثر تيسير التجارة في مؤشر التنمية.

سيتم تقدير النموذج المعتمد في هذه الدراسة وفق المعادلة الآتية:

$$HDI = f(GEE, LSCI, QPI, BCP, CPT, IEF)$$

حيث أن:

(HDI): مؤشر التنمية البشرية؛

(GEE): الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي) ؛

(IEF): مؤشر الحرية الاقتصادية.

أما تدابير تيسير التجارة فقد استخدمت الدراسة المؤشرات التالية:

(LSC): مؤشر ربط الشحن البحري؛

(QPI): مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ؛

(BCP): مؤشر عبء الإجراءات الجمركية؛

(CPT): مؤشر حركة حاويات الموانئ.

قبل إجراء عملية الانحدار سوف نختبر العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، باستخدام اختبار (Dumitrescu & Hurlin, 2012)² وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول (17.6):

¹ Beck, N., & Katz, J. N. (1995). *OP. Cit.*, pp.634-647.

² Dumitrescu, E. I., & Hurlin, C. (2012). *OP. Cit.*, pp. 1450-1460.

اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج الثالث

المتغيرات	W-bar	Z-bar	المتغيرات المستقلة	W-bar	Z-bar
GEE	4.0478	5.0160	BCP	3.1635	2.8500
		(p-value = 0.0000)			(p-value = 0.0044)
LSCI	3.1890	7.5830	CPT	4.4539	6.0108
		(p-value = 0.0000)			(p-value = 0.0000)
QPI	3.5835	3.8789	IEF	5.6553	8.9535
		(p-value = 0.0001)			(p-value = 0.0000)

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقة سببية في اتجاه المتغير التابع عند مستوى معنوية 1%.

بناءً على نتائج اختبار السببية السابق، ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، اختبار أول للاختبار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد. فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Hausman, 1978)¹ للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول (18.6):

نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للنموذج الثالث

Fixed-effects (within) regression			Number of obs = 312			
Group variable: country			Number of groups = 24			
R-sq:			Obs per group:			
within = 0.2960			min = 13			
between = 0.0787			avg = 13.0			
overall = 0.0910			max = 13			
corr(u_i, Xb) = -0.0634			F(6,282) = 19.76			
			Prob > F = 0.0000			
HDI	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
GEE	.0000845	.0020531	0.04	0.967	-.0039569	.0041259
LSCI	.001009	.0002911	3.47	0.001	.000436	.0015819
QPI	.0010244	.0006748	1.52	0.130	-.0003039	.0023527
BCP	.002486	.0028053	0.89	0.376	-.0030359	.0080079
CPT	4.99e-09	1.22e-09	4.10	0.000	2.59e-09	7.38e-09
IEF	.0008006	.0005399	1.48	0.139	-.0002621	.0018634
_cons	.5207199	.034652	15.03	0.000	.4525105	.5889294
sigma_u	.08286792					
sigma_e	.01868834					
rho	.95160237	(fraction of variance due to u_i)				
F test that all u_i=0: F(23, 282) = 191.65			Prob > F = 0.0000			

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر (F) المقيد، والتي تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. والخطوة الموالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

¹ Hausman, J. A. (1978). OP. Cit., pp. 1251-1271.

الجدول (19.6): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الثالث

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	312
Group variable: country		Number of groups	=	24
R-sq:		Obs per group:		
within	= 0.2954	min	=	13
between	= 0.0922	avg	=	13.0
overall	= 0.1041	max	=	13
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(6)	=	119.44
		Prob > chi2	=	0.0000

HDI	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
GEE	.001045	.002022	0.52	0.605	-.002918	.0050079
LSCI	.0009799	.0002886	3.40	0.001	.0004143	.0015455
QPI	.0010502	.0006787	1.55	0.122	-.0002801	.0023804
BCP	.0024105	.0028168	0.86	0.392	-.0031103	.0079313
CPT	5.05e-09	1.21e-09	4.16	0.000	2.67e-09	7.43e-09
IEF	.0008417	.0005372	1.57	0.117	-.0002112	.0018946
_cons	.5142311	.0377069	13.64	0.000	.4403269	.5881352
sigma_u	.07598228					
sigma_e	.01868834					
rho	.94295621	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي (stata 16)

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية، يتطلب الأمر إجراء اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول رقم (20.6):

اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية للنموذج الثالث

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) fe	(B) re		
GEE	.0000845	.001045	-.0009604	.0004266
LSCI	.001009	.0009799	.0000291	.0000505
QPI	.0010244	.0010502	-.0000258	.0000261
BCP	.002486	.0024105	.0000755	.0001944
CPT	4.99e-09	5.05e-09	-6.10e-11	1.77e-10
IEF	.0008006	.0008417	-.0000411	.0000819

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 9.76
Prob>chi2 = 0.0823

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي (stata 16)

يتضح من مخرجات الجدول السابق قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل. والخطوة الموالية هي التأكد من جودة النموذج، لذا نقوم بإجراء اختبارات تشخيص النموذج.

يتم استخدام اختبار (Pesaran CD) (cross-sectional dependence) لاختبار ما إذا كانت البواقي مترابطة عبر الكيانات. يمكن أن يؤدي ارتباط المقاطع العرضية إلى التحيز في نتائج الاختبارات (وتسمى أيضًا الارتباط المعاصر) (Pesaran, 2004)¹.

الجدول (21.6):

اختبار (Pesaran CD) لارتباط المقاطع العرضية للنموذج الثاني

Pesaran's test of cross sectional independence = 33.523, Pr = 0.0000
Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.693

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

تشير نتيجة اختبار (Pesaran) إلى رفض الفرضية الصفرية، والتي تشير إلى أن النموذج يعاني من مشكلة عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross-sectional correlation). يتم استخدام إحصائية والد (Wald) وإحصائية مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier LM Test) وإحصائية (Likelihood Ratio LR Test) لاختبار عدم تجانس التباينات في بواقي نموذج انحدار الآثار العشوائية.

الجدول (22.6):

اختبار (Panel Groupwise) لعدم تجانس البيانات للنموذج الثالث

```
=====
* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests
=====
Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test      = 2.70e+04      P-Value > Chi2(27)  0.0000
- Likelihood Ratio LR Test         = 182.1098     P-Value > Chi2(27)  0.0000
- Wald Test                        = 1.00e+06     P-Value > Chi2(28)  0.0000
=====
```

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

الفرضية الصفرية تعني تجانس تباينات البواقي (أو تباين ثابت)؛ وفقًا لنتائج الاختبارات الثلاثة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، ونستنتج وجود مشكلة عدم تجانس التباينات. وقد تم اقتراح عدد من الاختبارات للارتباط الذاتي للبواقي في نماذج بيانات البانل في الأدبيات. يستخدم اختبار (HR-test) لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى في نماذج بيانات البانل للتأثيرات الثابتة بدون فجوات (Born² (Wursten, 2018), & Breitung, 2016)³

الجدول (23.6):

اختبار (HR-test) لارتباط الذاتي للنموذج الثالث

¹ Pesaran, H. M. (2004). OP. Cit.

² Born, B., & Breitung, J. (2016). OP. Cit., pp. 1290-1316.

³ Wursten, J. (2018). OP. Cit., pp. 76-100.

Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation
Panelvar: country
Timevar: year

Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	-1.55	0.120	24	13	balanced

Notes: Under H0, HR ~ N(0,1)
H0: No first-order serial correlation.
Ha: Some first order serial correlation.

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

تشير نتائج اختبار (HR-test) للارتباط الذاتي، إلى قبول الفرضية الصفرية، ويعني ذلك أن النموذج لا يعاني من وجود ارتباط ذاتي، وبالتالي نستنتج أن بواقي النموذج لا تحتوي على ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى. نلاحظ مما سبق أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي (autocorrelation) وفق نتائج اختبار (HR-test) (Born & Breitung, 2016)، لكنه يعاني كذلك من مشكلة عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) حسب نتائج الاختبارات الثلاثة (Wald test , LM Test, LR Test)، ويعاني كذلك من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross-sectional correlation) كما تظهره نتائج اختبار (Pesaran's test) (Pesaran , 2004)، وهو ما يتطلب معالجة المشاكل القياسية في النموذج، ويتم ذلك باستخدام عدد من المقاربات القياسية: تقدير (Driscoll & Kraay)¹ (Driscoll & Kraay, 1998)، تقدير (FGLS) (Beck & Katz, 1995)، تقدير (PCSEs) (panel-corrected standard error) (Pearson Greene, W. H. 2018. Econometric Analysis. 8th ed. New York:)

الجدول (24.6):

التعامل مع مشكلات نموذج الدراسة للنموذج الثالث

Models of HDI				
	FGLS	FGLS_igls	PCSEs	Driscoll_K~y
GEE	0.0231*** (0.000409)	0.000303** (0.000103)	0.0235*** (0.00258)	0.00104 (0.00164)
LSCI	0.00106*** (0.0000625)	0.0000142 (0.00000735)	0.00113*** (0.000332)	0.000980** (0.000239)
QPI	0.00358*** (0.000684)	-0.00193*** (0.0000453)	0.00359 (0.00372)	0.00105** (0.000301)
BCP	-0.0202*** (0.00105)	-0.000634*** (0.000121)	-0.0219* (0.0105)	0.00241 (0.00638)
CPT	7.66e-09*** (2.81e-10)	6.01e-10*** (9.31e-11)	7.35e-09*** (1.05e-09)	5.05e-09** (1.44e-09)
IEF	-0.000920*** (0.000110)	0.000252*** (0.0000378)	-0.000786 (0.000556)	0.000842* (0.000359)
Constant	0.564*** (0.00718)	0.848*** (0.00167)	0.560*** (0.0354)	0.514*** (0.0738)
Observations	312	312	312	312

المصدر: من مخرجات البرنامج الإحصائي (stata 16)

¹ Driscoll, J. C., & Kraay, A. C. (1998). *OP. Cit.*, pp. 549-560.

نلاحظ أن النموذج الأفضل هو (FGLS) كونه يحتوي على معلمات أكثر معنوية، بالإضافة إلى احتوائه على أخطاء معيارية أقل بكثير من النماذج الأخرى، (Greene W. , 2012) وهو المعيار الذي أشار إليه (Beck & Katz, 1995)¹.

ثانيا: تحليل النتائج ومناقشتها:

بالنسبة للنموذج الأول، لقد تمّ استبعاد مؤشر ربط الشحن البحري لانتفاء العلاقة السببية مع المتغير التابع (إنتاجية الفرد العامل). تشير نتائج التقدير إلى أنه باستثناء مؤشر عبء الإجراءات الجمركية الذي يتضح أنّه غير دال إحصائيا، تؤثر بقية المتغيرات الأخرى تأثيرا معنويا في إنتاجية الفرد العامل؛ حيث نجد أن الزيادة بنسبة 10 بالمائة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت تؤدي إلى زيادة 1.16 بالمائة في إنتاجية الفرد العامل، وهو تأثير ضعيف يمكن أن نعزوه لعدة أسباب، من ذلك: أولا، غياب المؤسسات الجيدة في هذه الدول واستفحال البيروقراطية وعدم الكفاءة الإدارية التي تجعل الاستثمارات الضخمة المسخرة في الاقتصاد من مباني ومعدات وتجهيزات ومدارس ومستشفيات وشق للطرق وبناء السكك الحديدية غير ناجعة وليس لها المردودية المتوقعة؛ وهي مشكلة لصيقة بالدول النامية. ثانيا، لجوء رجال الأعمال لمزاولة نشاط الاستيراد بدلا من المغامرة بعملية الاستثمار نظرا للربحية العالية للاستيراد وانخفاض درجة المخاطرة فيه، خاصة إذا اقترن ذلك بعدم كفاءة الجهاز المصرفي واستشراء ظاهرة الفساد في قطاع الجمارك. ثالثا، عدم الشفافية في المعاملات المتعلقة بالاستثمار وانتشار السوق غير الرسمية ساهمت في تدنية العائد من إجمالي تكوين رأس المال الثابت وطرّد الاستثمار المنتج. أخيرا، عدم استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الدول كتلك السياسات المتعلقة بالسياسة النقدية والتمويل والضرائب والتشريعات الاجتماعية الخاصة بشروط التوظيف والتأمين، لأنّ وجود سياسة اقتصادية واضحة سيكون حافزا للاستثمار في مختلف المجالات.

كما نجد أنّ الزيادة بنقطة مئوية واحدة في جودة البنية التحتية للميناء تؤدي إلى زيادة قدرها تقريبا 39 بالمائة في إنتاجية الفرد العامل في البلدان محل الدراسة، وهو تأثير قوي يمكن تفسيره بأنّ التجارة البحرية هي التجارة الأكبر من حيث التدفقات السلعية في كثير من المناطق العالم وأيّ تحسن في جودة الميناء سيؤثر إيجابا في حجم التبادل التجاري ومن ثم على إنتاجية الفرد العامل. ومن المرجح أن تكون لزيادة سعة الموانئ وجودتها تأثير إيجابي في الصادرات من خلال المساهمة في تقليل ازدحام الموانئ مع انخفاض معدل استخدام الأرصفة ونتيجة لذلك تنخفض معدلات تكاليف الشحن البحري؛ وبالتالي، تزداد تنافسية المنتج الوطني من خلال انخفاض تكلفته فيزداد الطلب الخارجي عليه، وسيؤدي ارتفاع مستوى التصدير إلى تأثير إيجابي على الإنتاج المحلي، علاوة على ذلك، ستؤدي هذه التأثيرات في قطاعات الإنتاج إلى تغيير طلب المنتجين على القوى العاملة، مما يؤدي بدوره إلى التأثير في سوق العمل وكذلك في البطالة.

¹ Beck, N., & Katz, J. N. (1995). *OP. Cit.*, pp.634-647.

تشير النتائج أيضا إلى أن زيادة معدل حركة الحاويات في الموانئ بنسبة 10 بالمائة يخفض إنتاجية الفرد العامل في البلدان محل الدراسة بنسبة (0.00186) بالمائة؛ ولا شك أن استخدام حاويات الشحن كان له تأثير هائل في حياة البشر، فقد لعب دورا أساسيا في نشوء ظاهرة العولمة وتطورها، ففضل اختراع الحاوية أصبح الشحن رخيصا وتمكنت المصانع من إرسال إنتاجها إلى مستهلكين في قارات أخرى بسهولة وبأسعار تنافسية مما أنعش حركة التجارة الدولية ومهد الطريق إلى الازدهار الاقتصادي خاصة في آسيا التي أصبحت المصدر الأول للسلع الاستهلاكية الرخيصة. من هذا المنطلق تبدو النتيجة التي توصلت لها الدراسة مخالفة لما هو متوقع؛ غير أننا يمكن أن نرد ذلك إلى أن بعض محطات الحاويات في بعض الدول النامية يشغلها القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي مما يجعل الإيرادات تذهب إلى هذا القطاع ولا تستفيد الحكومات إلا بتحصيل الضرائب، والتي غالبا هي الأخرى ما ينخرها الفساد الذي تمتاز به خدمات الموانئ بصورة كبيرة، كما يمكن أن نبرر ذلك أيضا بأن حركة الحاويات داخل الميناء يغلب عليها الحركة المتعلقة بعملية الاستيراد أكثر من تلك المتعلقة بالتصدير وهو الأمر الذي سينعكس سلبا على الناتج المحلي. ومن المعلوم أن كثير من الدول النامية أشارت إلى هذه النقطة في المفاوضات المتعلقة بإقرار اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، حيث خشيت أن تؤثر تدابير تيسير التجارة على حركة الواردات بصورة تفوق تلك المتعلقة بحركة الصادرات مما يخل بالميزان التجاري لهذه الدول.

وجدت الدراسة أيضا أن إنتاجية الفرد العامل في البلدان محل الدراسة يزداد بمقدار 45.46 بالمائة لما يرتفع مؤشر الحرية الاقتصادية بنقطة مئوية واحدة وهو أثر طردي قوي، ويمكن أن نعزو ذلك إلى أن الحرية الاقتصادية توفر مناخا ملائما لتعزيز المنافسة في الأسواق والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وهو ما يفضي إلى زيادة الابتكار والفاعلية، ثم زيادة الاستثمار والإنتاجية، فقد اختبرت عديد الدراسات العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية ومتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية منها النمو الاقتصادي، وتوصلت جميعها إلى أن الدول التي حققت مؤشرات جيدة للحرية الاقتصادية سجلت معدلات نمو أسرع، كما أن انخفاض منسوب الحرية الاقتصادية يجعل كسب الثروة محل صراع بين جماعات الضغط والفساد المتحالفة معها في الدولة ويقضي فئة عريضة من المجتمع من المساهمة في النشاط الاقتصادي مما يكبح وتيرة النمو الاقتصادي ويخلق بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، وغير خفي مدى احتياج الدول النامية لهذه الاستثمارات لإنعاش اقتصاداتها.

إنّ نتائج تقدير النموذج الأول تباينت في تحديد طبيعة الأثر الذي يمكن أن يحدثه تيسير التجارة في النمو الاقتصادي، ففي حين أنّ مؤشر ربط الشحن البحري ليس له علاقة سببية بالمتغير التابع، ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية جاء غير دال إحصائيا، أما بقية مؤشرات تيسير التجارة الأخرى فتؤثر تأثيرا معنويا وبنسبة 1% وباتجاهين متعاكسين في إنتاجية الفرد العامل، وعليه يمكن أن نقول أنّ نتائج تقدير النموذج الأول لم تحسم نهائيا في تحديد طبيعة الأثر الذي يمكن أن يحدثه تيسير التجارة في النمو الاقتصادي.

بالنسبة للنموذج الثاني، تشير نتائج التقدير إلى أنه باستثناء مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ الذي يظهر أنه غير دال إحصائياً، فإنّ جميع مؤشرات تيسير التجارة الأخرى لها تأثير عند مستوى معنوية 1% في معدل العمالة؛ حيث نجد أن الزيادة بنسبة 10 بالمائة في إجمالي مؤشر ربط الشحن البحري يؤدي إلى نقصان قدره 0.82 بالمائة في معدل العمالة، كما أن الزيادة بنسبة 10 بالمائة في مؤشر عبء الإجراءات الجمركية يُخفّض معدل العمالة بنسبة 7.66 بالمائة، بمعنى أن زيادة فعالية الإجراءات الجمركية لا تساعد في تقليص معدلات البطالة، أما تأثير مؤشر حركة الحاويات فرغم أنه ذو دلالة إحصائية وله إشارة سالبة أسوأ بغيره من المؤشرات الأخرى، غير أن قيمته ضعيفة جداً تكاد تهمل. هذا يكشف أنّ تيسير التجارة الذي يساعد في زيادة التدفقات السلعية والخدمية من وإلى خارج البلد يُسهم في تدمير الوظائف، وهي واحدة من أكثر القضايا الخلافية في المناقشات حول التجارة. تتوافق نتائج دراستنا مع ما توصلت إليه دراسة ¹Dutt, P., Mitra, D., & Ranjan, P. (2009)، التي وجدت أنّ التجارة تؤدي إلى زيادة فورية قصيرة الأجل في البطالة؛ وانخفاض إجمالي البطالة على المدى الطويل. و دراسة ²De Pinto, Marco; Michaelis, Jochen. (2011) التي توصلت إلى أنّ تحرير التجارة يضر بالعمال ذوي المهارات المنخفضة، بحيث يفقدون وظائفهم ويتحولون إلى البطالة طويلة الأجل عكس العمال ذوي المهارات العالية الذين يبدون أفضل حالاً مقارنة بنظرائهم من ذوي المهارات المنخفضة، ودراسة ³Awad, A., & Yussof, I. (2016)، التي أظهرت نتائجها أنّ سياسات تحرير التجارة لها تأثير سلبي على البطالة على المدى الطويل، ولكن لها تأثير إيجابي على المدى القصير؛ ودراسة ⁴Van Ha, H., & Tran, T. Q. (2017) التي توصلت للنتائج التالية: في حين أنّ للصادرات علاقة إيجابية مع نمو العمالة الثابتة، فإن الواردات لها ارتباط سلبي؛ تدعم هذه الأدلة تنبؤات نموذج (Heckscher–Ohlin–Samuelson Model) فيما يتعلق بإنشاء وظائف جديدة في قطاع التصدير وفقدان الوظائف في قطاع الاستيراد. ودراسة ⁵Onifade, S. T., Ay, A., Asongu, S., & Bekun, F. V. (2020) التي وجدت أنّ التجارة تؤثر بشكل إيجابي على البطالة مما يؤدي إلى تفاقم تحديات البطالة في دولة نيجيريا، وبناءً على النتائج المتوصل إليها، يبدو — حسب الدراسة — أنّ التكلفة تفوق فوائد التجارة في سياق أزمة البطالة، فقد لا يكون تصدير الموارد الطبيعية الخام وحده هو الحل المطلوب لأزمة البطالة خاصة عندما لا يتم استثمار عائدات هذه الصادرات في القطاع الحقيقي لتعزيز الإنتاجية وخلق فرص العمل.

وبالمقابل فإنّ نتائج دراستنا تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة ⁶Bottasso, A., Conti, M., Ferrari, C., Merk, O., & Tei, A. (2013)، التي وجدت أنّ أنشطة الموانئ تزيد بشكل كبير من مستويات التوظيف، ودراسة ⁷Chahir Zaki (2014) التي خلصت إلى أنّ تيسير التجارة يؤدي إلى توسع في قطاع

¹Dutt, P., Mitra, D., & Ranjan, P. (2009). *OP. Cit.*, pp. 32-44.

²De Pinto, Marco; Michaelis, Jochen (2011)

³Awad, A., & Yussof, I. (2016). *OP. Cit.*, pp. 198-229.

⁴Van Ha, H., & Tran, T. Q. (2017). *Cit.*, pp. 531-557.

⁵Onifade, S. T., Ay, A., Asongu, S., & Bekun, F. V. (2020). *OP. Cit.*

⁶Bottasso, A., Conti, M., Ferrari, C., Merk, O., & Tei, A. (2013). *OP. Cit.*, pp. 32-38.

⁷Chahir Zaki. (2014). *OP. Cit.*, pp. 103 – 130.

الصناعات التحويلية في البلدان النامية، كما تشهد أستراليا ونيوزيلندا، والبرازيل، والهند، وجنوب أفريقيا زيادة في العمالة الزراعية بسبب التوسع في السلع الأولية التي تصبح أكثر تنافسية بمجرد تيسير التجارة. ودراسة (2017) Biagi, F., & Falk, M¹ التي استنتجت أنّ أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد تدابير تيسير التجارة تبدو محايدة إلى حد ما بالنسبة للتوظيف، وسيكون من الممكن ضمان أنّ الآثار التعويضية تفوق آثار الإزاحة. ودراسة (2017) Kılıçaslan, Y., & Töngür, Ü. التي توصلت إلى أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانها أن تعزز فرص العمل في قطاع التصنيع التركي، كما أظهرت النتائج أن رأس المال المادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات له تأثير أقوى في توليد فرص العمل من رأس المال غير المادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصناعات متوسطة ومنخفضة التكنولوجيا. ودراسة (2019) Laborda, L., & Sotelsek, D التي أظهرت وجود دليل حول منحني (Kuznets) حيث أنّ تأثير تحسين شبكة الطرق المعبدة كأحد مؤشرات تيسير التجارة له أثر إيجابي في النمو والتوظيف في البلدان ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا) وذات الدخل المنخفض حتى يصل إلى نقطة انعطاف معينة حيث يكون التأثير بعدها سلبياً. ودراسة (2020) Nipo, D. T. A., Bujang, I., Hassan, H., & Lily, J.³ التي كشفت نتائجها التجريبية أنّ الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها له تأثير سلبي على معدل البطالة، وينطبق هذا على جميع المناطق، باستثناء دول الشرق الأوسط، بحيث تؤثر اشتراكات النطاق العريض الثابت بشكل كبير على معدل البطالة خاصة في آسيا وأوروبا وإفريقيا، مما يعني أنّ زيادة مقدار الوصول إلى هذا الشكل الحديث من التكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى خفض عدد العاطلين عن العمل في المناطق المذكورة، وفي آسيا فإن زيادة كثافة استخدام الإنترنت بين السكان سيؤدي أيضاً إلى انخفاض معدل البطالة. يمكن أن نفسر ذلك من خلال ثلاث مداخل على الأقل:

أولاً، تخلق التجارة وظائف جديدة في الصناعات التصديرية وتدمر الوظائف عندما تحل الواردات محل إنتاج الشركات المحلية، وقد تكون الدول النامية المشكلة لعينة الدراسة ممن عانت من هذه المعضلة. توجد أمثلة عديدة على الخسائر التي تلحق ببعض بسبب التجارة، ولكن (Wolfgang Friedrich Stolper) و (Paul A. Samuelson) سلطا الضوء على أحد أبسط الأمثلة النظرية وأهمها تأثيراً في دراسة صادرة عام 1941. فقد افترضاً على سبيل المثال أن إنتاج النسيج والأنسجة يعتمد على عمالة ماهرة وغير ماهرة، ولكن إنتاج النسيج يتطلب وجود صانعي للنسيج أكثر مهارة نسبياً، بينما يفتقر أغلب عمال مصانع الأنسجة إلى المهارة. وفي حالة انكماش إنتاج الأنسجة بسبب التجارة، سيتعين على العمالة غير الماهرة التي أصبحت بلا عمل العثور على وظائف في قطاع النسيج المزدهر حيث لا توجد سوى وظائف قليلة للعمال محدودي المهارة رغم أنّ القطاع ككل أخذ في الاتساع. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها إعادة توظيف العمال محدودي المهارة في قطاع الخمور هي انخفاض أجورهم وارتفاع أجور العمالة

¹Biagi, F., & Falk, M. (2017). *OP. Cit.*, pp. 1-18.

²Laborda, L., & Sotelsek, D. (2019). *OP. Cit.*, pp. 81-120.

³Nipo, D. T. A., Bujang, I., Hassan, H., & Lily, J. (2020). *OP. Cit.*, pp. 109-129.

الماهرة مما يشجع جميع الشركات في قطاع النسيج على إحلال العمالة غير الماهرة محل العمالة الماهرة من خلال استخدام عمالة ماهرة أقل للإشراف على فرق من العمالة غير الماهرة¹.

ثانياً: إنّ غالبية السلع المصدرة في البلدان النامية بشكل عام هي منتجات كثيفة العمالة؛ ومن ثم، فقد سمحت سياسات تيسير التجارة بترويج الصادرات لهذه الاقتصادات باستغلال المزايا النسبية للسلع كثيفة العمالة، وبالتالي، يصبح التوسع في الصادرات عاملاً مهماً في نمو العمالة؛ غير أنّه يمكن أن تؤدي الواردات الرخيصة كثيفة التكنولوجيا، إلى منافسة شديدة داخل الصناعات المحلية، وبالتالي قد تحل الواردات محل الإنتاج المحلي، وهذا بدوره يكون له آثار سلبية على مستويات التوظيف في هذه البلدان.

ثالثاً: يُفترض أن ربط الشحن البحري الذي يشير إلى مدى جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية يسمح بخفض تكاليف النقل للمنتجين المحليين بشراء مدخلات أرخص، أو تُسهل لهم اقتحام أسواق جديدة. غير أنّه إذا امتنع المنتجون عن ذلك لسبب أو لآخر وفضلوا نشاط الاستيراد الذي سيقوّي ربط الشحن البحري من أسعار السلع المستوردة قد يؤدي في المدى القصير إلى انخفاض في العمالة عن طريق تقليل الطلب على المنتجات المحلية.

بالنسبة للنموذج الثالث، تشير نتائج التقدير إلى أنّ جميع مؤشرات تيسير التجارة ذات دلالة إحصائية ولها تأثير عند مستوى معنوية 1% في مؤشر التنمية البشرية؛ وباستثناء مؤشر عبء الإجراءات الجمركية الذي أخذ إشارة سالبة في التقدير، خلافاً لما كان متوقع، فإن باقي مؤشرات تيسير التجارة الأخرى كانت موجبة الإشارة، والذي يعكس تأثيرها الإيجابي في مؤشر التنمية البشرية. حيث نجد أنّ الزيادة بنسبة 10 بالمائة في مؤشر ربط الشحن البحري يؤدي إلى زيادة قدرها 0.018 بالمائة في مؤشر التنمية البشرية، كما أن الزيادة بنسبة 10 بالمائة في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ يرفع مؤشر التنمية البشرية بنسبة 0.035 بالمائة. تظهر نتائج التقدير أيضاً أنّ الزيادة بنسبة 10 بالمائة في مؤشر حركة الحاويات في الموانئ يرفع مؤشر التنمية البشرية بنسبة 0.007 بالمائة.

تتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة Davies, A., & Quinlivan, G. (2006)² التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين التحسينات في التنمية البشرية وزيادة التجارة، ودراسة Shepherd, Ben; Pasadilla, Gloria. (2011)³ التي وجدت أنّ تجارة الخدمات يمكن أن تعزز التنمية البشرية بشكل مباشر من خلال عزل تأثير الدخل، بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة من خلال قناة الدخل، ودراسة Mustafa, G., Rizov, M., & Kernohan, D. (2017)⁴ التي توصلت إلى أنّ كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتجارة مترابطة، ودراسة Daniel Sakyi, Isaac Bonuedi, Eric (2018)⁵

¹ مويريس أوبستفيلد، عودة التجارة إلى مسارها الطبيعي، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2016، صندوق النقد الدولي، 2016.

² Davies, A., & Quinlivan, G. (2006).). OP. Cit., pp. 868-876.

³ Shepherd, Ben; Pasadilla, Gloria (2011). . OP. Cit.,

⁴ Mustafa, G., Rizov, M., & Kernohan, D. (2017). OP. Cit., pp. 61, 93-101.

⁵ Sakyi, D., et al., (2018). OP. Cit

Evans Osei Opoku، التي جاءت نتائج تقدير نماذجها كما يلي: التحسين في جودة البنية التحتية للنقل كمؤشر مُعَبَّر عن تدابير تيسير التجارة يحمل إمكانات كبيرة لتعزيز التنمية البشرية في أفريقيا؛ يشير حجم المعاملات إلى أنه لكل تحسن بنسبة 1 بالمائة في جودة البنية التحتية يزداد صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنسبة 6.4 بالمائة ويزيد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بنسبة 0.7 بالمائة ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ينخفض بنسبة 2.8 بالمائة؛ أما دراسة (Hamid, Z., & Amin, R. M. (2013)¹ فقد توصلت إلى أنّ التجارة ترتبط بالتنمية البشرية فقط من خلال قنوات الدخل، ولا ترتبط بالمكونات الأخرى لمؤشر التنمية البشرية، مثل طول العمر ومستوى معرفة القراءة والكتابة والتحصيل العلمي، وهي بذلك تجادل بأنّ التجارة يمكن أن تولد دخلاً مرتفعاً ونموً اقتصادياً، غير أن ترجمته إلى تحسينات في التنمية البشرية ليست تلقائية.

عادة حينما ينبري أنصار التجارة الحرّة للدفاع عن الرأي الداعم لوجود علاقة سببية موجبة بين التجارة ودخل الفرد، تجد المتشكّكون يواجهونهم بمقولة "إنّ الدخل ليس أهمّ شيء في الحياة"، أيّ أنّهم يغمزون إلى أنّ التجارة وإن كانت تحسن الدخل، ولكنّها ليس بالضرورة أن تُحسّن من "جودة الحياة".

في هذا الصدد لا تذكر الأدبيات التجارية سوى القليل عن كيفية ارتباط التجارة بصفة عامة وتيسير التجارة بصفة خاصة بالتنمية البشرية. من خلال نموذجنا المقترح لا يمكن أنّ نتعرف بدقة عن قناة التأثير، لكن من المرجح أن تكون هي قناة النمو الاقتصادي. يمكن للنمو أن يُسهم في التنمية البشرية بطريقتين. أولاً، يؤدي النمو إلى زيادة دخل الأسرة. يمكن استخدام الدخل الإضافي لتحسين التغذية أو زيادة تعليم الأطفال، وكلّ ذلك يعزز التنمية البشرية. ثانياً، يمكن للنمو أن يُسهم في التنمية البشرية من خلال السياسات والإنفاق الحكومي؛ فالنمو يزيد الإيرادات الحكومية التي يمكن أن تستخدمها الحكومات في الحدّ من عدم المساواة في الدخل وتحسين الصحة والتعليم، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على التنمية البشرية.

¹ Hamid, Z., & Amin, R. M. (2013). *OP. Cit.*, pp. 1-15.

خلاصة الفصل

بعد أن استعرض هذا الفصل في مبحثه الأول متغيرات الدراسة من خلال سردها ووصف مركباتها ودليل مؤشراتها، خاض أيضا في شرح موجز عن تلك الاختبارات الاحصائية المستخدمة في الدراسة. أما في المبحث الثاني، حاولت الدراسة قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة المتمثلة في مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، مؤشر عبء الإجراءات الجمركية، ومؤشر حركة الحاويات في الميناء، في التنمية الاقتصادية مُعبرا عنها بكل من إنتاجية الفرد العامل، كمؤشر وكيل عن مؤشرات الدخل والنمو الاقتصادي؛ معدل العمالة كمؤشر وكيل عن المؤشرات الاقتصادية الهيكلية، ومؤشر التنمية البشرية كمؤشر وكيل عن المؤشرات المركبة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، لعينة تتكون من 24 دولة نامية من البلدان متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك خلال الفترة الزمنية 2007-2019.

وقد جاءت نتائج التقدير على النحو التالي:

أثر طردي لجودة البنية التحتية للميناء في إنتاجية الفرد العامل، وأثر عكسي لحركة حاويات الموانئ في إنتاجية الفرد العامل في البلدان النامية المشكلة لعينة الدراسة؛

أثر عكسي لكل من مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية في معدل العمالة في البلدان النامية المشكلة لعينة الدراسة؛

أثر طردي لكل من مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر حركة الحاويات في الموانئ في مؤشر التنمية البشرية في البلدان النامية المشكلة لعينة الدراسة.

الخاتمة

خاتمة

في جميع مراحل سلسلة التجارة الدوليّة، تُعتبر البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، ومتطلبات عبور الحدود، والإجراءات الإداريّة والجُمركيّة من تكاليف المعاملات. تضطلع تدابير تيسير التجارة بمهمّة مُعالجة هذه التكاليف بغرض تسريع حركة انسياب السلع والخدمات الذي يُضفي إلى زيادة حجم التدفقات التجاريّة. واستنادا إلى الأثر المتبادل للصفقات التجاريّة وآثار التغذية العكسيّة فإنّ ذلك سيؤثّر إيجابا في الطلب الكليّ والدخل. إنّ زيادة الدخل تعني توفرّ موارد إضافية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية.

جاءت هذه الأطروحة لتُحلّل نظريّا علاقة التأثير المحتملة بين تدابير تيسير التجارة والتنمية الاقتصادية، ثمّ تختبرها تجريبيا على عيّنة مكوّنة من 24 دولة نامية من فئة الدخل المتوسط (الجزائر، مصر، موريتانيا، السنغال، بنغلاديش، سلفادور، المغرب، سريلانكا، بنين، غانا، نيكاراغوا، تنزانيا، كمبوديا، هندوراس، نيجيريا، تونس، الكاميرون، الهند، باكستان، أوكرانيا، كوت ديفوار، كينيا، الفلبين، الفيتنام) وذلك خلال الفترة الزمنيّة 2007-2019.

اختارت الأطروحة المؤشّرات التالية لتتّوب عن تيسير التجارة: مؤشّر ربط الشحن البحري، مؤشّر جودة البنية التحتية للميناء، مؤشّر عبء الإجراءات الجمركية، ومؤشّر حركة الحاويات في الموانئ. كما عبّرت عن التنمية الاقتصادية بكلّ من إنتاجية الفرد العامل، معدّل العمالة، ومؤشّر التنمية البشرية.

أسهمت الأطروحة في الأدبيات النظرية والتطبيقية في موضوع تيسير التجارة بما يلي: على مستوى التأسيس المفهوميّ، اقترحت الأطروحة تعريفا جديدا لهذا المفهوم، جاء على النحو التالي: «كلّ تدبير من شأنه أن يُقلّل من تكاليف الإجراءات التجاريّة، من خلال إسهامه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع وتسليس حركة البضائع عبر الحدود، ولا يمكن إدراجه ضمن التدابير التعريفية أو غير التعريفية المتعارف عليها، يُعدّ من تدابير تيسير التجارة». أما على مستوى التحليل النظريّ: فقد أسهمت بتلك المقاربة المنهجية التي طبّقتها في تحليلها النظريّ لأثر تدابير تيسير التجارة في التنمية الاقتصادية، لذا فقد تكون أضافت لبنة تحليلية جديدة نعتقد (في حدود بحثنا) أنه لم يتمّ العمل بها من قبل الدراسات السابقة التي بحثت في نفس السياق. وأما على مستوى البحث التجريبيّ: تجلّى إسهامها في تلك النظرة الشمولية لمستويات وأبعاد التنمية الاقتصادية، التي ظهرت من خلال اختيار وانتقاء المتغيرات المعبّرة عنها سواء الاقتصادية أو الهيكلية أو المركبة، وقياس مداخل التأثير فيها.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمّها:

أولا: النتائج

1. على مستوى التأسيس المفهوميّ:

♦ إن مصطلح "تيسير التجارة" هو أصيل منظمة التجارة العالمية، تمّ نحتّه وتداوله أول مرّة في أديباتها، غير أنّ ذلك لا يعني البتّة بأنه مفهوم جديد يُعزى إلى بنات أفكارها. فمن خلال تتبّع المسار التاريخي للعمل التجاري الدوليّ حول المواضيع التي يشملها هذا المفهوم، والذي سبق ظهور اتفاقية تيسير التجارة، تبين أنّ القضايا المتعلقة بالعقبات التقنيّة والإدارية على مستوى الجمارك والحدود (التي تغطّيها اتفاقية تيسير التجارة اليوم) كانت من أقدم المجالات المتفاوُض حولها، بل سبقت حتى مفاوضات اتفاقية (الجات 1947) مع ما تمثّله هذه الأخيرة من رمزية في تاريخ التفاوض التجاريّ متعدّد الأطراف.

♦ دأبت منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها على معاملة الدول النامية والأقلّ نموا معاملة خاصة وتفضيليّة تركز أساسا على منح فترات سماح لتنفيذ الالتزامات، وتقديم الدعم المادي والفنيّ لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها. لم تخرج اتفاقية تيسير التجارة عن هذا النهج، غير أنّها، وعلى غير العادة، حملت في ثناياها مزايا تفضيليّة جديدة غير مسبقة لهذه الدول.

♦ تجادل الأطروحة على أنّ إطلاق مفهوم "التنمية" بعمومه، ما هو إلّا تعبير خالص عن التنمية الاقتصادية التي هي قاعدة وأصل كلّ تنمية، وأنّ هذه الترميمات المشتقة، من قبيل التنمية البشرية والاجتماعية والمستدامة ما هي إلّا أبعاد جديدة للتنمية الاقتصادية جاءت لسدّ أوجه قصور أو جوانب خلل اعترى عملية تشكّل وتجسّد حقيقة التنمية على مستوى الواقع الدولي. إنّ إعادة صقل المفهوم من حين لآخر تُعتبر عملية اعتيادية فرضتها الطبيعة الديناميكية للتنمية الاقتصادية.

♦ إنّ مراجعة الأدب الاقتصادي لخبراء التنمية الذي انكبّ على دراسة التجارب الترميية للدول النامية على مدار العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية على وجه خاص، كشف أنّ التنمية الاقتصادية لن تقوم ويكتب لها النجاح إلّا بالارتكاز على ثلاثة مرتكزات رئيسيّة تتمثّل في: نمو اقتصادي مستدام، وسياسات حكومية مناسبة، ومؤسسات جيّدة.

2. على مستوى تحليل العلاقة نظريّا:

♦ تُعتبر تدابير تيسير التجارة صفقة مربحة للطرفين المتبادلين لأنه يُحسّن من شروط التجارة لكليهما؛ فالمنتجون الأجانب يكسبون لأنّ تيسير التجارة يرفع أسعار مبيعاتهم، والمستهلكون المحليون يكسبون أيضا لأنّ تيسير التجارة يُخفّض أسعار مشترياتهم.

♦ أسفر التحليل النظري المرتكز حول نظريات التجارة الدوليّة الأربع: نظرية المزايا النسبية (Ricardo 1818 ; Mill - 1817 ؛)، نظرية هبات عوامل الإنتاج (Ohlin; 1933 - Heckscher; 1919)، ونظرية التجارة داخل الصناعة (Krugman; 1979-1980)، ونظرية الشركات غير المتجانسة (Melitz; 2003)، على أنّ تيسير التجارة يؤثّر في التنمية الاقتصادية، غير أنّ قناة التأثير تختلف من حيث التفسير من نظرية إلى أخرى.

3. على مستوى اختبار العلاقة تجريبيًا:

♦ تشير نتائج تقدير النموذج الأول إلى أنّ مؤشر ربط الشحن البحري ليس له علاقة سببية بالمتغيّر التابع المتمثل في إنتاجية الفرد العامل كمؤشر مُعبّر عن النمو الاقتصادي، كما اتضح أنّ مؤشر عبء الإجراءات الجُمركيّة غير دال إحصائيًا، أمّا بقيّة مؤشّرات تيسير التجارة الأخرى فتؤثّر تأثيرًا معنويًا ونسبة 1% في إنتاجية الفرد العامل لكن باتجاهين متعاكسين. ففي حين نجد أنّ الزيادة بنقطة مئوية واحدة في جودة البنية التحتيّة للميناء تؤدّي إلى زيادة قدرها حوالي 39 بالمائة في إنتاجية الفرد العامل، نجد أنّ زيادة حركة الحاويات في الموانئ بنسبة 10 بالمائة تُخفّض إنتاجية الفرد العامل بنسبة (0.00186) بالمائة.

♦ تشير نتائج تقدير النموذج الثاني، إلى أنّه باستثناء مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ الذي ظهر أنّه غير دال إحصائيًا، فإنّ جميع مؤشّرات تيسير التجارة الأخرى لها تأثير عكسي في معدّل العمالة عند مستوى معنوية 1%؛ حيث نجد أنّ الزيادة بنسبة 10 بالمائة في إجمالي مؤشر ربط الشحن البحري يؤدّي إلى نقصان قدره 0.82 بالمائة في معدّل العمالة، كما أنّ الزيادة بنسبة 10 بالمائة في مؤشر عبء الإجراءات الجُمركيّة يُخفّض معدّل العمالة بنسبة 7.66 بالمائة، أمّا تأثير مؤشر حركة الحاويات فرغم أنّه ذو دلالة إحصائية وله إشارة سالبة أسوة بغيره من المؤشّرات الأخرى، غير أنّ أثره ضعيف.

♦ تشير نتائج تقدير النموذج الثالث إلى أنّه باستثناء مؤشر عبء الإجراءات الجُمركيّة الذي أخذ إشارة سالبة، خلافا لما كان متوقّعا، فإنّ بقيّة مؤشّرات تيسير التجارة الأخرى ظهرت ذات دلالة إحصائية ولها تأثير طردي في مؤشر التنمية البشرية عند مستوى معنوية 1%. حيث نجد أنّ الزيادة بنسبة 10 بالمائة في مؤشر ربط الشحن البحري يؤدّي إلى زيادة قدرها 0.018 بالمائة في مؤشر التنمية البشرية، كما أنّ الزيادة بنسبة 10 بالمائة في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ (حركة الحاويات في الموانئ) يرفع مؤشر التنمية البشرية بنسبة 0.035 بالمائة (0.007 بالمائة) على التوالي.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

1. الفرضية الأولى:

كشفت نتائج تقدير النموذج الأوّل عن تباين في طبيعة تأثير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي؛ وهي بذلك تتماهى مع تلك الدراسات التي تُجادل بأنّ العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي معقّدة وغامضة ومتفاوتة. قد يكون سبب هذه العلاقة المضطربة إلى الاتجاه الذي تنحاز له تدابير تيسير التجارة؛ فإذا كان هناك تحيّر لصالح الصادرات على حساب الواردات، فقد بيّن التحليل الذي قمنا به حول أدبيات الشركات غير المتجانسة¹ أنّ تدابير تيسير التجارة ستقلّل تكاليف

¹ للاطلاع على هذه الأبيات (نظرية التجارة الجديدة "الجديدة": الشركات غير المتجانسة (Melitz ; 2003)) يرجى الرجوع للفصل الرابع من الأطروحة.

التجارة، ومن ثمّ فمن المرجح أن تقوم الشركات التي تعمل حاليًا في التجارة الدولية بتوسيع حجم صادراتها، بالإضافة إلى ذلك، ستجد الشركات التي لم تنخرط بعد في الأسواق الخارجية الآن إمكانية دخول هذه الأسواق والبدء في التصدير. قد تكون هذه الشركات الجديدة أصغر حجمًا وأقل إنتاجية من الشركات الحالية، لكن انخفاض تكلفة التجارة من جراء تيسير التجارة يمنحها الآن فرصة للمشاركة في التجارة الدولية.

وعليه فإنّ الدول النامية التي غالبًا ما تكون شركاتها أصغر حجمًا وأقل إنتاجية، فإنّ تيسير التجارة سيعزّز من انخراطها في التجارة الدولية، من خلال زيادة صادراتها، وهو أمر مهمّ تستفيد منه هذه الدول في زيادة دخلها ونموها الاقتصادي.

أما إذا كان هناك تحييز لصالح الواردات على حساب الصادرات فيمكن أن يكون الأثر الصافي لهذا التحييز في الاقتصادات النامية سالبًا؛ أي أنّ التسرّب في الدخل الوطني بفعل تيّار الواردات، يؤدّي إلى عجز تجاري ستكون له آثار على موازنة الحكومة التي ستفقد موارد كان بالإمكان توظيفها في إنعاش ونمو الاقتصاد، كما يُمكن أن تساعد الواردات في القضاء على الصناعات المحليّة خاصة الناشئة منها. هذا الأثر السالب قد يفوق ذلك الأثر الإيجابي المتأتي بفعل توفر السلع والخدمات بأسعار وجودة تنافسية للمستهلكين مما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم، فضلًا على أنّ المنتجين صار بإمكانهم شراء مدخلات العملية الإنتاجية من أكثر المصادر كفاءة. وعليه يمكننا اثبات خطأ الفرضية الأولى.

2. الفرضية الثانية:

أثبتت نتائج تقدير النموذج الثاني أنّ تيسير التجارة ينعكس سلبًا على معدّلات العمالة. أحد التفاسير الأكثر منطقية هو أنّ التجارة تخلق وظائف جديدة في الصناعات التصديرية التي سمحت لها سياسات تيسير التجارة بترويج صادراتها، وبالتالي، يصبح التوسع في الصادرات عاملاً مهمًا في نمو العمالة، كما أنّ التجارة تُدمّر وظائف أخرى حين تؤدّي الواردات الرخيصة كثيفة التكنولوجيا، إلى منافسة شديدة داخل الصناعات المحلية، وبالتالي قد تحلّ الواردات محل الإنتاج المحلي، وهذا بدوره يكون له آثار سلبية على مستويات التوظيف. قد تكون الدول النامية المشكلة لعينة الدراسة ممن عانت من هذه المعضلة. وعليه يمكننا اثبات خطأ الفرضية الثانية.

3. الفرضية الثالثة:

أثبتت نتائج تقدير النموذج الثالث أنّ تيسير التجارة يمكن أن يُسهم في تحسين أداء مؤشر التنمية البشرية. لا تذكر الأدبيات التجارية سوى القليل عن كيفية ارتباط التجارة بصفة عامة وتيسير التجارة بصفة خاصة بالتنمية البشرية، وحتى هذا النموذج لا يمكن أن نتعرّف من خلاله بدقّة عن آليات الانتقال هذه، إلّا أنه ووفقًا لنظريات التجارة الدولية فإنّ إزالة العوائق التي تحدّ من التدفقات

التجارية المختلفة بمساريتها الصادرات والواردات، من شأنه أن يُمكن الحكومات وقطاع الأعمال والقطاع العائلي من الحصول على السلع -سواء كانت نهائية استهلاكية، أو نهائية إنتاجية ترفع من تراكم رأس المال الثابت، أو وسيطية تُؤثر في التغير في المخزون- من المصادر الأكثر كفاءة، ما يمنح قطاع الأعمال مزايا سعرية تُمكنه من إنتاج السلع بأقلّ تكلفة. كما تُمكن القطاع العائلي من الحصول على السلع النهائية بأسعار أقلّ -سواء كانت سلعا وطنية أو أجنبية- وهو ما ينتج عنه إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات من السلع والخدمات، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي على بُعد (مستوى معيشي لائق) المكوّن لمؤشّر التنمية البشرية. كما أنّ توسّع التجارة الناتج عن تدابير تيسير التجارة من شأنه أن يُسهم في رفع الإيرادات الحكومية الناتجة عن زيادة الإيرادات الجمركية والتي يُمكن أن تُوظّفها الحكومات في تحسين مستويات التعليم والصحة وتمكين أكبر عدد من الأفراد من الاستفادة منها، وهو ما يكون له انعكاس إيجابي أيضا على بُعد (المعرفة والتعليم وحياة طويلة وصحية) المكوّن لمؤشّر التنمية البشرية. وعليه يمكننا اثبات صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا: التوصيات

1. على مستوى السياسات:

توصي الدراسة حكومات الدول النامية المشكّلة للعينة البحثية أن تستثمر في موضوع تيسير التجارة خاصّة من خلال:

- ♦ تخفيف أعباء الإجراءات الجمركية، ممّا يجعل الإدارات الجمركية قادرة على معالجة المزيد من السلع في وقت قصير، وخفض تكاليف الممارسات البيروقراطية، وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية المتأتية من تحصيل إيرادات الجمارك.
- ♦ إيلاء الموانئ اهتماما متزايدا، فالموانئ الجيدة تقلّص مدّة انتظار الحاويات وتزيد من حركتها وتدفعها من وسائل النقل البري إلى البحري، والعكس بالعكس، كما تُدمج السوق الوطنية وتربطها بتكلفة منخفضة بشبكات الشحن العالمية.

2. على مستوى التأصيل المفهومي:

توصي الدراسة بتوحيد تعريف مصطلح «تيسير التجارة»؛ لأنّ التعريف هو "مفتاح المفهوم المصطلحي إذ يحصر إطاره، ويحدّد معالمه ممّا يسمح بتصوّره وتقريبه من المدارك"²، فتعدّد التعاريف يمكن أن تخرج المفهوم عن نطاق مدلوله، ممّا يُصعّب من عملية تصميم السياسات الهادفة إلى تجسيده على أرض الواقع. من هنا ينبغي على المؤسسات الدولية ذات الشأن أن تتبنّى تعريفا موحدًا لتيسير التجارة.

² محمد الديداوي، منهاج المترجم، المركز الثقافي، الطبعة الأولى، المغرب، 2005، ص. 17.

3. على مستوى التحليل النظري:

إنّ نشوء سلاسل الإمداد العالمية وتكاثرها بصورة متسارعة، جعلت السلع تتحرّك عبر الحدود
عديد المرات وفي اتجاهات مختلفة، مما راكم من التكاليف الناشئة عن عبور السلع بين البلدان وزاد
في تعاضدها، لذا بات من الضروري على الباحثين التفكير في تطوير نموذج تجاري كفيل بأن يُضَمِّن
هذه التكاليف على غرار نموذج الجبل الجليدي لتكلفة النقل (The Iceberg Transport Cost Model)
للاقتصادي الأمريكي (Samuelson; 1954)، أو نموذج الجاذبية (Gravity Model)
للاقتصادي الهولندي (Tinbergen; 1962).

4. على مستوى البحث التجريبي:

توصي الأطروحة بأن يَتِمَّ تضمين تكاليف تنفيذ تدابير تيسير التجارة في النماذج القياسية؛ لأنّ
استبعاد هذه التكاليف قد يؤدي إلى نتائج مضلّة.

رابعاً: آفاق الدراسة

تأمل الأطروحة في أن تفتح آفاقاً لدراسات أخرى أكثر عمقا من أجل فحص هذه العلاقة من
جديد والتأكيد على النتائج المتوصل إليها أو إعادة النظر فيها، وذلك من خلال استخدام المقاربات
القياسية الديناميكية، خاصة الحديثة منها.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1 حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998
- 2 سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002
- 3 إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001
- 4 هوريسست أفهيلد، ترجمة: عدنان عباس علي، اقتصاد يغدق فقرا (التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه)، سلسلة عالم المعرفة، العدد، 335، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2007
- 5 محمد الديداوي، منهاج المترجم، المركز الثقافي، الطبعة الأولى، المغرب، 2005
- 6 ريتشارد بومفرت، ترجمة، سفر بن حسين قحطاني، كمال الدين علي بشير ابراهيم، مذكرات محاضرات في نظرية وسياسة التجارة الدولية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2011

الدوريات والمجلات والرسائل الجامعية

- 1 الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية، مكوناته ومنهجية إعداداته ومستوياته، بيروت، 2017
- 2 محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997
- 3 دوغلاس سي نورث، أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد، مركز المشروعات الدولية الخاصة
- 4 خليفة خالدي، عقبة عبد اللاوي، الحاج العربي منصوري، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نمواً، مداخلة في الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2019
- 5 خليفة خالدي، عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، (2020)، أثر تدابير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي -أدلة تجريبية من الاقتصادات النامية ذات الدخل المتوسط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، (العدد 02)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- 6 جوادي، ع. مخزومي، ل. عبد اللاوي، ع. (2016). النوعية المؤسسية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة 2000 – 2012، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر.
- 7 حليس، ع. (2016). دور منظمة الجمارك العالمية في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة الدولية "برنامج Mercator، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر.
- 8 عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، (مجلد 16) (عدد 1)، 2010.
- 9 جميلة صادق، محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الحديثة: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013 – 2014
- 10 مورييس أوبستفلد، عودة التجارة إلى مسارها الطبيعي، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2016، صندوق النقد الدولي، 2016.
- التقارير**

- 1 الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2011)، الاستدامة والانصاف، مستقبل أفضل للجميع، نيويورك، 2011
- 2 الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2019)، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، نيويورك، 2019
- 3 الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2020)، الملاحظات الفنية، نيويورك، 2020
- 4 الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استعراض التجارة البحرية لعام 2018، نيويورك، 2018

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Books

- 1 Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, Economic development, Pearson Education, Twelfth Edition, The United States of America, 2015
- 2 W. Arthur Lewis, The Theory of Economic Growth, Unwin, London, 1955
- 3 Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, International Economics: Theory & Policy, Eleventh Edition, Global Edition, Pearson Education, United Kingdom, 2018
- 4 Amartya Sen, Commodities and Capabilities, Oxford University Press, 1999

- 5 North, D. C, Institutions, Institutional Change and Economic Performance, New York, Cambridge University Press, 1990
- 6 Stein, H, Beyond the World Bank Agenda – An Institutional Approach to Development, Chicago: University of Chicago Press, 2008
- 7 Easterly, W, The Elusive Quest for Growth: Economists’ Adventures and Misadventures in the Tropics, Cambridge, MA: The MIT Press, 2001
- 8 Pearce, D. and Turner, R.K, Economics of Natural Resources and the Environment. Harvester Wheatsheaf, Hemel Hempstead, 1990
- 9 William Greene, W. "Econometric Analysis", 4th Ed., New York University, Wiley, United States of America. 2000
- 10 E. Wayne Nafziger, Economic development, Cambridge University Press, Fifth Edition, The United States of America, 2012

Articles

- 1 Persson, M. 2013, “Trade Facilitation and the Extensive Margin”, the Journal of International Trade & Economic Development 22(5)
- 2 Davies, A., & Quinlivan, G. (2006). A panel data analysis of the impact of trade on human development. The Journal of Socio-Economics, 35(5)
- 3 Portugal-Perez, A., & Wilson, J. S. 2012, “Export performance and trade facilitation reform: Hard and soft infrastructure”. World development, 40(7)
- 4 Simon Kuznets, “Economic growth and income inequality,” American Economic Review 45 (1955)
- 5 Seers, Dudley, The Meaning of Development, International Development Review 11(4), 1969
- 6 Sakyi, D., et al., Trade facilitation and social welfare in Africa, Journal of African Trade (2018)
- 7 Hall, R., and Jones, C. I., 1999. “Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?” Quarterly Journal of Economics, 114, 1
- 8 Acemoglu, D., Johnson, S., and Robinson, J.A., 2001. “The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation,” American Economic Review, 91, 5, December
- 9 Rodrik, D., Subramanian, A., and Trebbi, F., 2004, “Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development”, Journal of Economic Growth, 9(2)
- 10 Morris, M. D. (1978). A physical quality of life index. Urban Ecology, 3(3)
- 11 San Roman Valeriano Martinez., Marta Bengoa Calvo and Blanca Sanchez Robles Rute (2012), “European Union and Trade Integration: Does the Home Bias Puzzle Matter?”, The World Economy Journal, Vol.32.

- 12 Rutherford, Thomas F., and David G. Tarr. 2002. "Trade Liberalisation, Product Variety and Growth in a Small Open Economy: A Quantitative Assessment." *Journal of International Economics* 56(2)
- 12 Samuelson Paul A. (1954), "The Transfer Problem and Transport Costs: Analysis of Effects of Trade Impediments", *The Economic Journal*, Vol. 64, No. 254.
- 13 Stephen Salop, "Monopolistic Competition with Outside Goods," *Bell Journal of Economics* 10 (1979)
- 14 Marcj. Meltitz, "The impact of trade on intra –industry reallocations and aggregate industry productivity", *Econometrica*, Vol. 71, No. 6, 2003
- 15 Wilson, J. S., Mann, C. L., & Otsuki, T. (2003). Trade facilitation and economic development : A new approach to quantifying the impact. *The World Bank Economic Review*, 17(3)
- 16 Chahir Zaki. (2014). An empirical assessment of the trade facilitation initiative: econometric evidence and global economic effects. *World Trade Review*, VOL. 13, N. 01
- 17 Nguyen Viet, C. (2015). The impact of trade facilitation on poverty and inequality: Evidence from low-and middle-income countries. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 24(3)
- 18 Sakyi, D., Villaverde, J., Maza, A., & Bonuedi, I. (2017). The effects of trade and trade facilitation on economic growth in Africa. *African Development Review*, 29(2)
- 19 Mustafa, G., Rizov, M., & Kernohan, D. (2017). Growth, human development, and trade: The Asian experience. *Economic Modelling*, 61
- 20 Fauzel, S. (2017). Trade Facilitation and Economic Growth in Developing Countries: Using A Static and Dynamic Framework. *Business and Economic Research*, 7(2)
- 21 Munim, Z. H., & Schramm, H. J. (2018). The impacts of port infrastructure and logistics performance on economic growth: the mediating role of seaborne trade. *Journal of Shipping and Trade*, 3(1)
- 22 Dutt, P., Mitra, D., & Ranjan, P. (2009). International trade and unemployment: Theory and cross-national evidence. *Journal of International Economics*, 78(1)
- 23 Terzi, N. (2011). The impact of e-commerce on international trade and employment. *Procedia-social and behavioral sciences*, 24
- 24 Sepehrdoust, H., & Khodaei, H. (2013). The impact of information and communication technology on employment of selected OIC countries. *African Journal of Business Management*, 7(39)
- 25 Bottasso, A., Conti, M., Ferrari, C., Merk, O., & Tei, A. (2013). The impact of port throughput on local employment: Evidence from a panel of European regions. *Transport Policy*, 27, 32-38.

- 26 Awad, A., & Yussof, I. (2016). International trade and unemployment : evidence from selected Arab countries. *Middle East Development Journal*, 8(2)
- 27 Van Ha, H., & Tran, T. Q. (2017). International trade and employment : A quantile regression approach. *Journal of Economic Integration*
- 28 Biagi, F., & Falk, M. (2017). The impact of ICT and e-commerce on employment in Europe. *Journal of Policy Modeling*, 39(1)
- 29 Martincus, C. V., Carballo, J., & Cusolito, A. (2017). Roads, exports and employment: Evidence from a developing country. *Journal of Development Economics*
- 30 Kılıçaslan, Y., & Töngür, Ü. (2017, July). Information and Communication Technologies and Employment Generation in Turkish Manufacturing Industry. In *Economic Research Forum Working Paper* (No. 1120).
- 31 Laborda, L., & Sotelsek, D. (2019). Effects of Road Infrastructure on Employment, Productivity and Growth: An Empirical Analysis at Country Level. *Journal of Infrastructure Development*, 11(1-2)
- 32 Onifade, S. T., Ay, A., Asongu, S., & Bekun, F. V. (2020). Revisiting the trade and unemployment nexus: Empirical evidence from the Nigerian economy. *Journal of Public Affairs*, e2053.
- 33 Nipo, D. T. A., Bujang, I., Hassan, H., & Lily, J. (2020). Is ICT a Complement or Substitute? A Cross-Regional Study on the Impacts of ICT Access and Usage on Unemployment. *Malaysian Journal of Business and Economics* (MJBE)
- 34 Aterido, R., Hallward-Driemeier, M., & Pagés, C. (2011). Big constraints to small firms' growth? Business environment and employment growth across firms. *Economic Development and Cultural Change*, 59(3)
- 35 Hamid, Z., & Amin, R. M. (2013). Trade and human development in OIC countries: A panel data analysis. *Islamic Economic Studies*, 130(905)
- 36 Allen Dennis and Ben Shepherd. (2011). Trade Facilitation and Export Diversification. *The World Economy*, VOL. 34, N. 1
- 37 Fontagné, L., Orefice, G., & Piermartini, R. (2020). Making small firms happy 'The heterogeneous effect of trade facilitation measures. *Review of International Economics*, 28(3)
- 38 Baltagi, B. H., Egger, P., & Pfaffermayr, M. (2013). "A generalized spatial panel data model with random effects". *Econometric Reviews*, 32(5-6), pp. 650-685.
- 39 Dumitrescu, E. I., & Hurlin, C. (2012). "Testing for Granger non-causality in heterogeneous panels". *Economic modelling*, 29(4), pp. 1450-1460.
- 40 Hausman, J. A. (1978). "Specification tests in econometrics. *Econometrica*" : *Journal of the econometric society*, pp. 1251-1271.
- 41 Born, B., & Breitung, J. (2016). "Testing for serial correlation in fixed-effects panel data models". *Econometric Reviews*, 35(7), pp. 1290-1316.

- Wursten, J. (2018). "Testing for serial correlation in fixed-effects panel models". *The Stata Journal*, 18(1), pp. 76-100.
- 42 Driscoll, J. C., & Kraay, A. C. (1998). "Consistent covariance matrix estimation with spatially dependent panel data". *Review of economics and statistics*, 80(4), pp. 549-560.
- 43 Beck, N., & Katz, J. N. (1995). "What to do (and not to do) with time-series cross-section data". *American political science review*, pp.634-647.
- 44 Hsiao C., *Analysis of panel Data*, Cambridge University Press, Cambridge, 2003. ; Klevmarken, N. A., *Panel Studies: What can we learn from them? Introduction*, *European Economic Review*, 33, 1989, pp.523-529.

Reports

- 1 World Commission on Environment and Development. *Our Common Future*; Oxford University Press, New York, 1987
- 2 UNECE. 2017, "Trade Facilitation and Paperless Trade Implementation", *Regional Report 2017*, United Nations Economic Commission for Europe, United Nations, New York and Geneva, 2017
- 3 WTO. 2015, *World Trade Report "Speeding up trade: benefits and challenges of implementing the WTO Trade Facilitation Agreement"* , Geneva, 2015
- 4 World Economic Forum & Global Alliance for Trade Facilitation, 2016. "The Global Enabling Trade Report 2016" , Geneva, 2016
- 5 United Nations, United Nations Development Program, *Human Development Report 1990*, New York, 1990
- 6 The World Bank, *The Challenge of Development*, *World Development Report 1991*, Oxford University Press, 1991
- 7 UNCTAD, *World seaborne trade*, 2020

Scientific papers

- 1 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2015), "Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement: The Potential Impact on Trade Costs", Paris: OECD, Policy Brief.
- 2 OECD. 2005, "The Costs and Benefits of Trade Facilitation", Policy Brief, Geneva, OCTOBER
- 3 Portugal-Perez, A., & Wilson, J. S. 2012, "Export performance and trade facilitation reform: Hard and soft infrastructure". *World development*, 40(7)
- 4 Neufeld, Nora, 2014. "The long and winding road: How WTO members finally reached a trade facilitation agreement" *WTO Staff Working Paper*, No. , ERSD-2014-06
- 5 WTO, 2013. "Trade Facilitation Agreement: A Business Guide for Developing Countries", *International Trade Centre (ITC)*, (Technical paper), Doc. No. BTP-13-239.E

- 6 International Trade Centre (ITC), WTO Trade Facilitation Agreement: A Business Guide for Developing Countries, Geneva: ITC, 2013
- 7 Stewart Wallis, Five Measure Of Growth That Are Better Than GDP, World Economic Forum
- 8 Stiglitz, J. E. (1991). Government, financial markets, and economic development. (No. w3669). National Bureau of Economic Research
- 9 Dani Rodrik, Institutions for High-Quality Growth : What They are and How to Acquire Them, NBER Working Paper No. 7540, Washington, DC, The United States of America, 2000
- 10 Stiglitz, J. E. (1997). The role of government in economic development. In Annual World Bank Conference on Development Economics (Vol. 1996, Washington DC : World Bank.
- 11 World Bank. (2003). Sustainable development in a dynamic world—Transforming institutions, growth, and quality of life (World Development Report). Washington, D.C : World Bank/ Oxford University Press
- 12 The World Bank, The Challenge of Development, World Development Report 1991, Oxford University Press, 1991
- 13 Obstfeld, M. and K. Rogoff (2001), “The Six Major Puzzles in International Macroeconomics : Is there a Common Cause ?”, NBER Macroeconomics Annual 2000
- 14 Schwartz, J. Z., Andres, L. A., & Dragoiu, G. (2009). Crisis in Latin America : Infrastructure investment, employment and the expectations of stimulus. The World Bank.
- 14 de Pinto, Marco ; Michaelis, Jochen (2011) : International trade and unemployment : The worker-selection effect, MAGKS Joint Discussion Paper Series in Economics, No. 27-2011, Philipps-University Marburg, Faculty of Business Administration and Economics, Marburg
- 16 Shepherd, Ben ; Pasadilla, Gloria (2011) : Trade in services and human development : A first look at the links, ADBI Working Paper, No. 268, Asian Development Bank Institute (ADBI), Tokyo
- 17 OECD. 2009. Overcoming Border Bottlenecks : The Costs and Benefits of Trade Facilitation. OECD Trade Policy Studies
- 18 David W. Pearce and Jeremy J, Warford, World without End : Economics, Environment, and Sustainable Development—A Summary (Washington, D.C : World Bank, 1993
- 19 Perera, S., Mahinda, S., & Stuart, M. (2017). Trade facilitation, economic development and poverty alleviation : South Asia at a glance. Poverty, Inequality and Policy, Chapter7
- 20 Kılıçaslan, Y., & Töngür, Ü. (2017, July). Information and Communication Technologies and Employment Generation in Turkish Manufacturing Industry. In Economic Research Forum Working Paper (No. 1120).
- 21 Bernard Hoekman and Alessandro Nicita (2008). Trade Policy, Trade Costs, and Developing Country Trade, Policy Research Working Paper 4797.

- 22 Pesaran, H. M. (2004). "General diagnostic tests for cross-sectional dependence in panels". University of Cambridge, Cambridge Working Papers in Economics, 435.
- 23 Prais, S. J., & Winsten, C. B. (1954). "Trend estimators and serial correlation". Chicago : Cowles Commission discussion paper,23)383), pp. 1-26.
- 24 O'rourke, K. H. (2000). "Tariffs and growth in the late 19th century". The Economic Journal, 110(463), pp. 456-483.
- 25 Clemens, M. A., & Williamson, J. G. (2004). "Why did the tariff–growth correlation change after 1950?". Journal of Economic Growth, 9(1), pp. 5-46.

Web sites

- 1 http://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/tradfac2_e.htm.
- 2 <https://leanmanufacturingtools.org/just-in-time-jit-production/>
- 3 <https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/trading-across-borders>
- 4 <https://lpi.worldbank.org>
- 5 https://www.oecd-ilibrary.org/trade/trade-facilitation-and-the-global-economy_9789264277571-en
- 6 http://www3.weforum.org/docs/WEF_GETR_2016_report.pdf
- 7 https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min96_e/wtodec_e.htm
- 8 https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindecl_e.htm
- 9 <http://tfig.unece.org/AR/contents/sdt.htm>
- 10 <https://bangladeshtradeportal.gov.bd/kcfinder/upload/files/Special%20and%20Differential%20Treatment%20under%20Trade%20Facilitation%20for%20LDCs.pdf>
- 11 http://www.developmentinstitute.org/wp-content/uploads/2015/05/north_script_ar.pdf
- 12 <https://sdgs.un.org/goals>
- 13 <http://hdr.undp.org/en/humandev>
- 14 <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi>
- 15 <http://hdr.undp.org/en/humandev>
- 16 http://www.developmentinstitute.org/wp-content/uploads/2015/05/north_script_ar.pdf
- 17 <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf>
- 18 <https://www.educba.com/economic-growth-vs-economic-development/>
- 19 https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2018_ar.pdf
- 20 <https://stats.unctad.org/handbook/MaritimeTransport/WorldSeaborneTrade.html>

الملاحق

الملحق (1):

بيانات دولية لاختبار صحة فرضية كوزينتنس

الجدول (1.7):

تقديرات توزيع الدخل لعينة من الدول النامية

البلد	أدنى (%10)	الخمسة الأول	الخمسة الثاني	الخمسة الثالث	الخمسة الرابع	الخمسة الخامس	أعلى (%10)	السنوات
بنغلاديش	4.3	9.4	12.6	16.1	21.1	40.8	26.6	2005
برازيل	1.1	3.0	6.9	11.8	19.6	58.7	43.0	2007
الصين	2.4	5.7	9.8	14.7	22.0	47.8	31.4	2005
كولمبيا	0.8	2.3	6.0	11.0	19.1	61.6	45.9	2006
كوستاريكا	1.6	4.4	8.5	12.7	19.7	54.6	38.6	2007
جواتيمالا	1.3	3.4	7.2	12.0	19.5	57.8	42.4	2006
هندوراس	0.7	2.5	6.7	12.1	20.4	58.4	42.2	2006
الهند	3.6	8.1	11.3	14.9	20.4	45.3	31.1	2005
جمايكا	2.1	5.2	9.0	13.8	20.9	51.2	35.6	2004
ناميبيا	0.6	1.5	2.8	13.8	12.0	78.3	65.0	1993
باكستان	3.9	9.1	12.8	16.3	21.3	40.5	26.5	2005
بيرو	1.3	3.6	7.8	13.0	20.8	54.8	38.4	2007
الفلبين	2.4	5.6	9.1	13.7	21.2	50.4	33.9	2006
جنوب افريقيا	1.3	3.1	5.6	9.9	18.8	62.7	44.9	2000
تانزانيا	3.1	7.3	11.8	16.3	22.3	42.3	27.0	2001
زامبيا	1.3	3.6	7.8	12.8	20.6	55.2	38.9	2005
اليابان	4.8	10.6	14.2	17.6	22.0	35.7	21.7	2005
الولايات م أ	1.9	5.4	10.7	15.7	22.4	45.8	29.9	2000

Source: Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, *Economic development*, Pearson Education, The United States of America, 2014, P: 237

الجدول (2.7):

تقديرات توزيع الدخل لعينة من الدول

البلد	متوسط دخل الفرد (U.S. \$, 2008)	معامل جيني	سنة المسح لـ حساب معامل جيني
الدخل المنخفض			
إثيوبيا	280	29.8	2005
موزمبيق	380	47.1	2003
نيبال	400	47.3	2004
كمبوديا	640	40.7	2007
زامبيا	950	50.7	2005
الدخل المتوسط: الشريحة الدنيا			
الهند	1,040	36.8	2005
الكاميرون	1,150	44.6	2001
بوليفيا	1,460	57.2	2007
مصر	1,800	32.1	2005
اندونيسيا	1,880	37.6	2007
الدخل المتوسط: الشريحة العليا			
ناميبيا	4,210	74.3	1993
بلغاريا	5,490	29.2	2003
جنوب افريقيا	5,820	57.8	2000
الأرجنتين	7,190	48.8	2006
البرازيل	7,300	55.0	2007
المكسيك	9,990	51.6	2008
الدخل المرتفع			
هنغاريا	12,810	30.0	2004
اسبانيا	31,930	34.7	2000
ألمانيا	42,710	28.3	2000
الولايات م أ	47,930	40.8	2000
النرويج	87,340	25.8	2000

Source Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, *Economic development*, Pearson Education, The United States of America, 2014, P: 240

الملحق (2):

جدول (3.7):

أهداف التنمية المستدامة



Source : United Nations Development Programme, SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS. Available at: <https://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals.html>

الملحق (3): بيانات الدراسة التجريبية

الجدول (4.7):

بيانات النموذج الأول

الدولة	السنة	نصيب الشخص العامل من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر ربط الشحن البحري	جودة البنية التحتية للميناء	عبء الإجراءات الجمركية	حركة ميناء الحاويات
Algeria	2007	40189.736	44701170289	55.4	9.523696	3.270766	2.705882	200050
Algeria	2008	39256.118	50244115403	56.2	10.59184	3.084834	2.603604	225140
Algeria	2009	38637.498	54665597559	56.6	11.05068	2.90472	2.741687	250095.2
Algeria	2010	38950.155	58492189390	56.9	11.76758	3.200028	3.15894	1114117
Algeria	2011	39303.203	60188462880	52.4	12.10081	3	2.8	1083800
Algeria	2012	40248.086	64522032209	51	10.64654	2.7	2.5	1083800
Algeria	2013	39251.327	70070926980	49.6	11.28864	2.7	2.7	1142300
Algeria	2014	42388.986	74555466305	50.8	11.00968	2.8	2.8	1248300
Algeria	2015	43860.2	78805127884	48.9	13.07753	2.988973	3.242268	1243300
Algeria	2016	44146.516	81563307361	50.1	14.68985	3	3.2	1256200
Algeria	2017	45074.879	84336459813	46.5	12.07869	3.4	3.4	1451345
Algeria	2018	45189.841	89058676926	44.7	13.37491	3.129658	3.280756	1465800
Algeria	2019	44979.357	89147735603	46.2	12.8111	3.176553	3.293585	1391115
Bangladesh	2007	6930.466	23632938587	46.7	9.831913	2.399124	2.284211	978007
Bangladesh	2008	7253.8004	25952536543	44.2	7.573817	2.572197	2.352608	1091200
Bangladesh	2009	7552.3018	27869947483	47.5	8.05725	2.977387	2.765404	1182121
Bangladesh	2010	7709.1645	30256903105	51.1	7.309532	3.391244	3.359767	1349627
Bangladesh	2011	8084.3592	33149749614	53	7.998708	3.4	3.4	1417251
Bangladesh	2012	8485.4661	36652925500	53.2	8.427848	3.3	3.2	1426651
Bangladesh	2013	8866.7682	38619223659	52.6	7.883064	3.5	3.4	1489351
Bangladesh	2014	9231.411	42425167973	54.1	9.750359	3.7	3.5	1642951
Bangladesh	2015	9659.2141	45445331142	53.9	10.97791	3.558377	3.200498	2044651
Bangladesh	2016	10164.432	49494224818	53.3	11.9304	3.6	3.2	2376651
Bangladesh	2017	10299.853	54517277224	55	12.27575	3.6	3.6	2587000
Bangladesh	2018	10883.573	60242538992	55.1	12.50581	3.586126	3.333499	2827000
Bangladesh	2019	11555.231	65327999124	55.6	13.25888	3.595375	3.377833	2596884
Benin	2007	6783.0851	1405720479	55.1	11.42662	2.916053	3.058824	2670295
Benin	2008	6920.9551	1419942314	55.2	12.02436	3.248101	2.746997	300000
Benin	2009	6895.3528	1530699844	55.4	12.54358	3.305799	3.411541	272820
Benin	2010	6850.8857	1682987955	55.4	13.51559	4.017415	4.151953	316700
Benin	2011	6977.264	1751502331	56	13.465	3.9	3.7	334800
Benin	2012	7095.6458	1743833302	55.7	16.23597	3.7	3.1	348200
Benin	2013	7379.4525	2551564776	57.6	14.44556	3.7	3	348200
Benin	2014	7606.6513	2862409971	57.1	15.98908	3.766667	3.266667	348200
Benin	2015	7499.1874	3004587015	58.8	16.51324	3.358209	3.292308	348200
Benin	2016	7511.437	3014332752	59.3	16.32706	3.4	3.3	348200
Benin	2017	7690.0671	3782425911	59.2	17.04512	3.9	3.5	333000
Benin	2018	7949.2926	4398596167	56.7	17.58283	3.552736	3.364103	333000
Benin	2019	8209.4676	4848037974	55.3	17.46183	3.617579	3.388034	338066.7
Cambodia	2007	4817.704	1674592168	55.9	4.160427	3.421946	2.545455	253271

Cambodia	2008	4956.9186	1941256581	55.9	6.717762	3.350366	2.835871	258775
Cambodia	2009	4799.8443	2019288405	56.6	4.678949	3.497095	3.32429	207577
Cambodia	2010	4817.8926	1820581931	56.6	6.099341	3.904659	3.45104	224206
Cambodia	2011	4999.3012	2016598330	57.9	5.847782	4	3.7	224206
Cambodia	2012	5392.7329	2367052201	57.6	3.61553	4.2	3.9	224206
Cambodia	2013	5847.2192	2728428440	58.5	5.998656	4	3.5	230000
Cambodia	2014	6159.7089	2975360641	57.4	5.955259	3.6	3.1	342000
Cambodia	2015	6475.2208	3290409478	57.5	7.572645	3.70597	3.064676	392000
Cambodia	2016	6655.623	3622722072	57.9	9.156897	3.7	3.1	400000
Cambodia	2017	6993.1644	3843488568	59.5	9.025491	3.7	2.9	644500
Cambodia	2018	7401.8377	4077836130	58.7	8.352462	3.70199	3.021559	742100
Cambodia	2019	7791.1573	4359692733	57.8	7.998099	3.700663	3.007186	595533.3
Cameroon	2007	6907.5117	4806138181	55.6	16.24984	2.592726	3.026316	217681
Cameroon	2008	7114.5596	5889171649	54.3	15.32728	2.732432	2.81547	270000
Cameroon	2009	7268.8456	5912506995	53	16.88531	2.721552	3.216942	245538
Cameroon	2010	7522.0127	6141418767	52.3	16.36825	3.349972	3.830659	290000
Cameroon	2011	7594.1851	6863503320	51.8	16.26625	3.5	4	340000
Cameroon	2012	7697.2631	7050513043	51.8	15.79531	3.7	4.2	350000
Cameroon	2013	7866.1777	7441933064	52.3	17.20543	3.7	4	340000
Cameroon	2014	8070.8218	8408964703	52.6	16.18652	3.6	3.6	340000
Cameroon	2015	8274.8528	8622413746	51.9	14.09235	3.276135	3.407238	380000
Cameroon	2016	8406.3941	9034662332	54.2	17.056	3.3	3.4	340000
Cameroon	2017	8446.6216	9395210459	51.8	17.09103	3.1	3.4	390000
Cameroon	2018	8529.3172	10070678067	51.9	24.41597	3.225378	3.402413	405990
Cameroon	2019	8622.0637	10603701189	52.4	16.2969	3.208459	3.400804	378663.3
Cote d'Ivoire	2007	11110.114	2659078159	54.9	16.44082	4.928211	3.303844	590306
Cote d'Ivoire	2008	11231.55	2410818616	53.9	19.74552	4.790846	2.81371	713625
Cote d'Ivoire	2009	11471.164	2498516737	55	21.04281	4.958412	3.319305	677029
Cote d'Ivoire	2010	11540.935	3067899125	54.1	21.25414	5.035373	3.778515	530000
Cote d'Ivoire	2011	10861.019	1885743227	55.4	20.45105	4.9	3.9	546000
Cote d'Ivoire	2012	11832.065	2771217623	54.3	18.25015	4.6	3.9	633900
Cote d'Ivoire	2013	12243.762	4282125140	54.1	22.01365	4.5	3.4	633900
Cote d'Ivoire	2014	12973.658	5089796614	57.7	22.87034	5.1	3.3	600000
Cote d'Ivoire	2015	13755.584	5834953497	58.5	22.95269	5.23413	4.092537	625000
Cote d'Ivoire	2016	14381.212	6021350647	60	20.35822	5.2	4.1	705000
Cote d'Ivoire	2017	15128.767	6372892572	63	18.82732	5.178043	3.830846	907600
Cote d'Ivoire	2018	15702.703	7535365736	62	17.28668	5.204058	4.007794	907000
Cote d'Ivoire	2019	16321.511	8270937998	62.4	18.81196	5.194034	3.979547	839866.7
Egypt, Arab Rep.	2007	31561.611	37777869322	54.4	44.57692	3.494462	3.722772	5181581
Egypt, Arab Rep.	2008	33089.095	43428046138	58.5	46.52856	3.869989	3.536452	6099218
Egypt, Arab Rep.	2009	33675.468	38955334218	58	45.73377	4.318663	3.966648	6250443

Egypt, Arab Rep.	2010	34211.917	42055583775	59	46.06964	4.200135	4.468823	6833009
Egypt, Arab Rep.	2011	35506.306	40798840859	59.1	47.50141	4	4.1	6514020
Egypt, Arab Rep.	2012	35631.953	40670992217	57.9	52.26566	4	3.7	7434989
Egypt, Arab Rep.	2013	35613.013	37096267990	54.8	53.984	4.1	3.8	7345189
Egypt, Arab Rep.	2014	35944.55	37618682559	52.9	57.2369	4.2	3.8	7897189
Egypt, Arab Rep.	2015	38042.882	42777852536	55.2	59.02642	4.327893	3.798828	7186489
Egypt, Arab Rep.	2016	38942.737	47877090606	56	58.54458	4.3	3.8	7377489
Egypt, Arab Rep.	2017	40619.478	53593816877	52.6	54.04176	4.7	3.9	6151900
Egypt, Arab Rep.	2018	41930.694	62362269527	53.4	62.38094	4.442631	3.832943	6151900
Egypt, Arab Rep.	2019	42923.827	54611059003	52.5	66.72101	4.480877	3.844314	6560430
El Salvador	2007	18802.762	3731882049	68.9	7.908259	3.475311	3.763158	144458
El Salvador	2008	18964.599	3644929165	68.5	8.482857	3.592803	3.739971	156323
El Salvador	2009	18650.691	3045702834	69.8	8.36324	4.171057	4.087809	126369
El Salvador	2010	18808.069	2721640000	69.9	8.435765	4.133744	4.207235	145774
El Salvador	2011	19190.372	3014488524	68.8	5.860458	3.8	3.9	160069
El Salvador	2012	19136.223	3098894154	68.7	8.151649	3.9	3.5	158900
El Salvador	2013	19129.106	3313957478	66.7	8.424905	4.2	3.4	177500
El Salvador	2014	19683.324	3075025958	66.2	8.586337	4.7	3.9	180000
El Salvador	2015	20126.479	3352083187	65.7	8.912669	4.014182	3.481623	191000
El Salvador	2016	20244.347	3471550829	65.1	9.289771	4	3.5	202200
El Salvador	2017	20587.356	3571003726	64.1	9.295774	3.4	2.8	210000
El Salvador	2018	20901.483	3812911312	63.2	9.754606	3.804727	3.260541	231000
El Salvador	2019	21173.562	3618488622	61.8	9.470112	3.734909	3.186847	214400
Ghana	2007	8049.498	6248281891	57.6	18.6216	3.997178	3.528923	544294
Ghana	2008	8565.1575	6771195854	57	19.06347	3.487932	3.367601	612847.2
Ghana	2009	8782.6678	5067713770	58.1	19.45557	4.040051	3.443345	557323.2
Ghana	2010	9258.3264	3787716853	60.2	21.67723	4.463551	3.775823	643100
Ghana	2011	10359.994	4756006416	59.4	22.29965	4.2	3.6	813900
Ghana	2012	11120.316	6770220925	60.7	20.86389	4	3.4	881200
Ghana	2013	11730.696	5000349418	61.3	21.57619	4.2	3.4	900000
Ghana	2014	11862.8	4944699620	64.2	22.72908	3.7	3.4	890000
Ghana	2015	11920.555	4809981735	63	23.06364	3.5038	3.566168	900000
Ghana	2016	11852.139	5398389454	63	20.22806	3.5	3.6	900000
Ghana	2017	12347.334	5453921284	56.2	20.53707	3.6	3.9	1009400
Ghana	2018	12792.218	6171309817	56	20.14408	3.5346	3.688723	1009400
Ghana	2019	13322.934	5552766237	57.5	19.84422	3.544867	3.729574	972933.3
Honduras	2007	13676.686	4904462798	59.1	12.30781	4.746736	4.096774	636435
Honduras	2008	13643.022	5211398404	58.9	11.40794	4.939161	3.950598	669802
Honduras	2009	12694.092	3367277928	58.7	13.41846	5.124855	4.029119	571720
Honduras	2010	12638.411	3414308472	58.3	13.19678	5.334097	4.155726	623488
Honduras	2011	13216.244	3990707838	58.6	12.40981	5.1	4	669304
Honduras	2012	13444.678	4139385392	58.8	12.41962	4.6	3.7	682696
Honduras	2013	12858.178	4060147373	58.4	13.6392	3.9	3.5	693300
Honduras	2014	12768.855	4086098642	57.1	14.05054	4.1	3.5	701569.3
Honduras	2015	12759.896	4588382667	57.4	13.31242	4.628205	3.534915	739969.3
Honduras	2016	13050.508	4250547504	57.7	14.16512	4.6	3.5	744969.3

Honduras	2017	12990.025	4725376156	58.8	14.42682	4.4	3.3	797000
Honduras	2018	12809.465	4996376720	60.6	13.32125	4.542735	3.444972	976200
Honduras	2019	12787.797	4699239599	60.2	13.3838	4.514245	3.414991	839389.8
India	2007	10061.082	4.51234E+11	53.9	44.26482	3.489302	3.615894	7398211
India	2008	10310.996	4.65671E+11	54.1	46.75862	3.331385	3.6556	7672457
India	2009	11095.773	5.0142E+11	54.4	48.24398	3.472474	3.91018	8014487
India	2010	11983.301	5.56807E+11	53.8	47.59902	3.860298	4.038161	8922576
India	2011	12593.519	6.24142E+11	54.6	48.90445	3.9	3.8	9922786
India	2012	13257.585	6.54968E+11	54.6	45.94033	4	3.8	10072000
India	2013	13967.271	6.65198E+11	55.2	46.08608	4.2	3.8	10626000
India	2014	14849.563	6.82515E+11	55.7	46.39771	4	3.9	11323000
India	2015	15885.849	7.27088E+11	54.6	49.39879	4.207172	4.264724	11882003
India	2016	17038.297	7.88589E+11	56.2	57.18169	4.2	4.3	12086010
India	2017	18081.015	8.45559E+11	52.6	54.62831	4.6	4.6	15426000
India	2018	19036.121	9.28794E+11	54.5	55.30629	4.335724	4.388241	16382600
India	2019	19729.311	9.23111E+11	55.2	55.53842	4.378575	4.429414	14631537
Kenya	2007	8723.2928	5755576055	59.6	12.87095	3.419927	3.271739	585367
Kenya	2008	8354.2026	6495371307	59.3	11.66421	3.49666	3.147531	615733
Kenya	2009	8269.6295	7142889282	58.7	14.38559	3.646212	3.277425	618816
Kenya	2010	8578.5173	8148692720	57.5	14.7752	3.849694	3.345582	695600
Kenya	2011	8714.0569	8518866665	57.4	15.91457	3.8	3.3	771000
Kenya	2012	8720.9701	9571574517	57.5	15.08556	3.8	3.4	903400
Kenya	2013	8839.0881	9774206943	55.9	14.20778	4.1	3.6	894000
Kenya	2014	8915.5608	11162376087	57.1	14.49215	4.3	3.6	1012000
Kenya	2015	9032.6834	11897607347	55.6	14.67515	4.150855	3.566786	1076100
Kenya	2016	9166.9118	10799426889	57.5	15.29209	4.2	3.6	1076100
Kenya	2017	9322.5187	11697715034	53.5	16.04507	4.5	4.1	1190000
Kenya	2018	9623.3799	11849473816	54.7	21.40054	4.283618	3.755595	1300000
Kenya	2019	9791.7039	12134504924	55.1	16.98357	4.327873	3.818532	1188700
Mauritania	2007	20448.627	2098816985	53.6	8.944715	2.647096	3.472222	61817.33
Mauritania	2008	19881.766	1814413241	55.2	5.256724	2.69201	3.373168	57478
Mauritania	2009	19491.476	1800429233	53.9	6.301447	3.466361	4.023226	62269
Mauritania	2010	19527.937	1873228243	52	7.667534	3.569679	4.455255	65705
Mauritania	2011	19856.715	1935711073	52.1	7.597601	3.3	4.1	69500
Mauritania	2012	20241.565	2162537361	53	7.134158	3.7	4	72228
Mauritania	2013	20401.618	2234196573	52.3	6.600461	2.9	3.3	72700
Mauritania	2014	20562.96	2295459751	53.2	8.111246	2.4	3	72700
Mauritania	2015	20918.451	2400174699	53.3	7.067653	2.702978	3.095503	72700
Mauritania	2016	20492.265	2088393390	54.8	8.991513	2.7	3.1	72700
Mauritania	2017	20512.587	2167783352	54.4	7.101361	2.6	2.4	88400
Mauritania	2018	20265.638	2252807092	54	11.41343	2.667659	2.865168	90168
Mauritania	2019	20831.53	2228902652	55.7	8.283752	2.655886	2.788389	83756
Morocco	2007	18203.385	25851549481	56.4	13.32909	4.051313	4.380435	1647120
Morocco	2008	19005.853	29783489008	55.6	29.69011	4.18616	4.180162	919360
Morocco	2009	19305.265	28996527148	57.7	36.71741	4.24179	4.115601	1222000
Morocco	2010	19708.835	28576723851	59.2	48.81159	4.399662	4.316084	2800000
Morocco	2011	20331.14	30804186664	59.6	47.65761	4.5	4.4	3033000
Morocco	2012	20892.5	31918592536	60.2	50.25521	4.8	4.5	2964820
Morocco	2013	21720.556	31753912507	59.6	51.08179	5	4.3	3526200
Morocco	2014	22445.5	31354829522	58.3	57.52024	4.9	4.3	4075000
Morocco	2015	23447.99	31420328006	60.1	57.8287	4.777542	4.216911	3965000
Morocco	2016	23729.072	34175431564	61.3	61.74189	4.8	4.2	3979000

Morocco	2017	24782.706	34111490522	61.5	63.68108	5	4.5	4510000
Morocco	2018	25118.201	34511277231	61.9	65.04089	4.859181	4.305637	4763500
Morocco	2019	25361.894	35339547885	62.9	58.18519	4.886394	4.335212	4417500
Nicaragua	2007	11777.36	2107639671	62.7	8.042834	2.309407	3.887097	61007
Nicaragua	2008	11990.836	2288725039	60.8	8.779559	2.212323	3.732415	63030
Nicaragua	2009	11508.931	1726196276	59.8	8.764669	2.689411	3.795863	59471
Nicaragua	2010	11648.244	1854572868	58.3	8.53627	2.883076	3.604734	67445
Nicaragua	2011	11871.95	2263502434	58.8	5.865764	2.7	3	80445
Nicaragua	2012	12151.309	2730508665	57.9	7.401173	3.2	3.1	90445
Nicaragua	2013	12437.41	2876153041	56.6	8.401887	3.5	3.5	92445
Nicaragua	2014	12615.968	2971740246	58.4	8.10352	3.2	3.1	110445
Nicaragua	2015	12979.428	3476839078	57.6	7.878287	2.838179	2.428516	138445
Nicaragua	2016	13189.137	3526055494	58.6	8.394939	2.8	2.4	150445
Nicaragua	2017	13449.676	3598489641	59.2	8.394806	3.1	2.2	190893
Nicaragua	2018	12979.499	2875570980	58.9	8.743179	2.912726	2.342839	276205
Nicaragua	2019	12460.319	2127688408	57.7	7.818638	2.937575	2.31428	205847.7
Nigeria	2007	13237.543	54865743662	55.6	18.39799	2.691049	2.813333	463833.3
Nigeria	2008	13765.645	53438651997	55.1	20.22756	2.620448	2.666504	72500
Nigeria	2009	14520.152	58742013428	55.1	19.86754	2.802437	3.086269	87000
Nigeria	2010	15288.894	61099012961	56.8	22.28697	2.984105	3.124152	1232000
Nigeria	2011	15686.808	56060374418	56.7	21.63617	3.3	3.5	1510900
Nigeria	2012	16604.823	57490885898	56.3	22.15836	3.6	3.6	1723000
Nigeria	2013	18005.334	62012449928	55.1	22.69626	3.4	3.2	1580000
Nigeria	2014	18990.42	70338547213	54.3	23.96377	3.2	3	1700000
Nigeria	2015	19133.921	70767545717	55.6	25.33959	2.978668	2.804347	1400000
Nigeria	2016	19126.166	66050487619	57.5	23.08527	3	2.8	1437000
Nigeria	2017	19028.451	64083994119	57.1	22.59075	2.8	2.9	1210000
Nigeria	2018	18842.059	70324282073	58.5	20.49958	2.926223	2.834782	1210000
Nigeria	2019	18755.833	66819587937	57.3	21.43772	2.908741	2.844927	1285667
Pakistan	2007	12749.306	27318996868	57.2	27.83784	3.733797	3.382979	1935882
Pakistan	2008	12595.231	28571429323	55.6	28.43872	3.700788	3.464246	1938001
Pakistan	2009	12479.446	27154689614	57	26.87649	3.962118	3.623755	2058056
Pakistan	2010	12244.56	25165594560	55.2	31.644	4.047326	3.647179	2149000
Pakistan	2011	12259.563	23226446737	55.1	31.24953	4.1	3.6	2278000
Pakistan	2012	12382.059	23789998506	54.7	27.21985	4.4	3.7	2222000
Pakistan	2013	12664.308	24404567723	55.1	28.53967	4.5	3.7	2262000
Pakistan	2014	12799.455	25020027936	55.2	27.7219	4.4	3.7	2534600
Pakistan	2015	13058.362	28966494394	55.6	32.9425	4.079903	3.355254	2755600
Pakistan	2016	13529.368	31130085312	55.9	34.42169	4.1	3.4	2755600
Pakistan	2017	14013.838	34339886218	52.8	33.113	4	3.7	3275000
Pakistan	2018	14556.482	38195484886	54.4	35.28261	4.059968	3.485085	3275000
Pakistan	2019	14377.633	33309400492	55	34.05957	4.053323	3.528362	3101867
Philippines	2007	14303.377	32011742904	56	19.3388	2.823406	3.055556	4351271
Philippines	2008	14587.524	34714149285	56	19.37865	3.158126	2.93404	4471428
Philippines	2009	14335.334	35444208906	56.8	19.56586	3.003868	2.980724	4306965
Philippines	2010	14955.4	42511705154	56.3	21.23243	2.759927	2.996982	5087499
Philippines	2011	15015.823	40744451581	56.2	22.74026	3	3	5314702
Philippines	2012	15804.95	45968496835	57.1	20.93936	3.3	3.2	5641594
Philippines	2013	16581.767	51410342543	58.2	24.36763	3.4	3.2	5825634
Philippines	2014	17101.61	55515420737	60.1	25.90303	3.5	3.5	6176041
Philippines	2015	17877.008	63166071701	62.2	22.37857	3.220936	3.453616	7210441
Philippines	2016	18716.563	76362256007	63.1	27.99602	3.2	3.5	7621441

Philippines	2017	20379.235	84423411212	65.6	28.11208	2.9	3	8090420
Philippines	2018	21201.675	95355334503	65	29.32226	3.106979	3.317872	8637520
Philippines	2019	21963.134	99062153360	63.8	30.63049	3.068993	3.272624	8116460
Senegal	2007	10590.183	2735017084	58.1	17.72371	3.607595	2.898734	424457
Senegal	2008	10837.888	3054463191	58.3	19.53089	3.797121	3.519208	347483
Senegal	2009	10940.348	3052824903	56.3	17.71187	4.431139	4.433667	331076
Senegal	2010	11163.513	2985118338	54.6	14.76381	4.735104	4.72601	349200
Senegal	2011	11153.435	3337892156	55.7	14.1723	4.5	4.7	369100
Senegal	2012	11421.232	3523685361	55.4	14.46828	4.5	4.8	383900
Senegal	2013	11443.886	4190112579	55.5	13.3924	4.8	4.7	383900
Senegal	2014	11885.201	4945185988	55.4	14.52897	4.4	4.3	383900
Senegal	2015	12325.138	5236043667	57.8	15.52385	4.13445	4.148684	530000
Senegal	2016	12713.239	6035004932	58.1	16.78428	4.1	4.1	540000
Senegal	2017	13233.951	6966473517	55.9	17.17652	4.4	4.6	570500
Senegal	2018	13640.16	7002052650	55.7	15.76861	4.211483	4.282895	570500
Senegal	2019	13919.949	8307853517	56.3	16.60598	4.237161	4.327632	560333.3
Sri Lanka	2007	20008.282	11912594129	59.4	39.70773	4.05711	3.982906	3687338
Sri Lanka	2008	20928.239	12543595327	58.4	40.17742	4.51046	3.671814	3687465
Sri Lanka	2009	21723.209	12712186181	56	36.27803	4.788267	3.66994	3464297
Sri Lanka	2010	23510.454	13468833774	54.6	37.49153	4.891792	4.218881	4100000
Sri Lanka	2011	25276.733	15698566133	57.1	40.13309	4.9	4.4	4260000
Sri Lanka	2012	27863.232	18220355102	58.3	40.51492	4.9	4.3	4321000
Sri Lanka	2013	27918.898	19228761950	60.7	39.71601	4.2	4.1	4310000
Sri Lanka	2014	29465.94	18906626766	60	43.55693	4.2	4	4908000
Sri Lanka	2015	30222.589	18917718298	58.6	49.22011	4.275086	4.166085	5185000
Sri Lanka	2016	30937.806	20648250591	59.9	53.8119	4.3	4.2	5550000
Sri Lanka	2017	31851.528	21693918860	57.4	61.26288	4.5	3.9	6200000
Sri Lanka	2018	32691.435	21586482257	57.8	62.61362	4.358362	4.088695	7000000
Sri Lanka	2019	33296.236	22873889745	56.4	62.1219	4.386121	4.062898	6250000
Tanzania	2007	3804.5095	7913026621	56.8	12.73584	3.212616	3	350991
Tanzania	2008	3916.1828	8906424351	56.5	11.21964	2.824697	2.65905	363310
Tanzania	2009	4024.9828	8835585085	58.3	11.80779	2.81771	2.97364	370764.7
Tanzania	2010	4205.7293	9850966648	58.3	13.72099	3.035272	3.425521	696000
Tanzania	2011	4450.7547	11990957118	57	14.44989	3.3	3.6	771000
Tanzania	2012	4535.84	12110592073	57	15.2054	3.3	3.4	903000
Tanzania	2013	4725.2939	14224377887	57.9	14.57478	3.2	3.2	894000
Tanzania	2014	4894.5305	15251549559	57.8	14.73711	3.3	3.2	1012000
Tanzania	2015	5033.6593	16331511393	57.5	12.76389	3.380111	3.211691	1076000
Tanzania	2016	5207.3807	18942943660	58.5	14.72912	3.4	3.2	1012000
Tanzania	2017	5381.7929	21929171743	58.6	13.84847	3.4	3.8	1091000
Tanzania	2018	5491.9151	19067875599	59.9	14.89802	3.39337	3.403897	1190000
Tanzania	2019	5624.1508	19979997001	60.2	15.93937	3.39779	3.467966	1097667
Tunisia	2007	30978.431	7985723977	60.3	9.700669	4.829074	4.770115	420501
Tunisia	2008	31640.338	8796415677	60.1	9.35278	4.83304	4.493014	424780
Tunisia	2009	32140.366	9825865446	58	10.93933	4.872153	4.219043	418883.9
Tunisia	2010	32486.071	10830375856	58.9	10.31379	5.046232	4.705331	349646
Tunisia	2011	33360.675	9837424969	58.5	10.73104	4.6	4.6	375000
Tunisia	2012	33614.217	10731214196	58.6	8.490981	..	..	375000
Tunisia	2013	33943.672	11364005938	57	11.23796	4	3.8	375000
Tunisia	2014	34444.998	10644215034	57.3	11.46108	3.9	3.4	375000
Tunisia	2015	34737.455	10913145056	57.7	9.177126	3.564477	3.088346	375000
Tunisia	2016	35094.745	10973788676	57.6	8.080937	3.6	3.1	375000

Tunisia	2017	35494.291	10843716256	55.7	8.662864	3.3	3.1	480500
Tunisia	2018	36253.382	10910216663	58.9	8.231387	3.488159	3.096115	493300
Tunisia	2019	36645.597	10909240531	55.4	7.834615	3.46272	3.098705	449600
Ukraine	2007	29079.505	47639325276	51.5	17.28621	3.362886	2.654321	990201
Ukraine	2008	29904.675	47079628344	51	20.38556	3.46619	2.873298	1123268
Ukraine	2009	26260.171	23310703415	48.8	20.23876	3.705413	2.993891	516698
Ukraine	2010	27135.296	23169892636	46.4	20.39125	3.637364	2.99541	700000
Ukraine	2011	28588.888	25140588859	45.8	21.74202	3.7	2.8	810000
Ukraine	2012	28845.284	26392337216	46.1	21.90359	4	2.8	810000
Ukraine	2013	28515.577	24184537682	46.3	24.45743	3.7	3	787000
Ukraine	2014	28084.347	18385326774	49.3	24.16958	3.3	3.3	663000
Ukraine	2015	25298.764	16694997305	46.9	27.49737	3.161452	3.326734	478000
Ukraine	2016	26161.283	20114555152	46.8	26.34201	3.2	3.3	586000
Ukraine	2017	27042.732	23345837913	48.1	27.6175	3.5	3	698500
Ukraine	2018	27987.558	27218870846	51.9	27.64998	3.287151	3.208911	1179000
Ukraine	2019	29245.508	31077773599	52.3	26.87977	3.32905	3.169637	821166.7
Vietnam	2007	7981.307	30227771878	49.8	22.20463	2.769225	3.165775	4009066
Vietnam	2008	8247.5996	31388148855	50.4	24.66615	2.825655	3.338169	4393699
Vietnam	2009	8526.051	34126892106	51	24.3142	3.283695	3.597972	4936598
Vietnam	2010	8833.2633	37844740368	49.8	41.24913	3.600333	3.554669	5968343
Vietnam	2011	9211.7823	34887869025	51.6	48.24186	3.4	3.4	6530867
Vietnam	2012	9543.7603	35541232503	51.3	47.45572	3.4	3.4	8361573
Vietnam	2013	9848.2348	37424440845	51	42.14222	3.7	3.5	8966773
Vietnam	2014	10297.163	40888379412	50.8	41.82889	3.7	3.6	10188873
Vietnam	2015	10933.139	44712766592	51.7	48.39608	3.913817	3.578415	11478573
Vietnam	2016	11559.41	49147428893	54	60.05788	3.9	3.6	11853000
Vietnam	2017	12217.493	53506078843	52.4	57.57372	3.7	3.7	15325509
Vietnam	2018	12993.739	58845317886	53.1	60.37992	3.837939	3.626138	16374195
Vietnam	2019	13799.507	63573163684	55.3	66.51197	3.812646	3.642046	14517568

الجدول (5.7):

بيانات النموذج الثاني

الدولة	السنة	معدل المشاركة في القوى العاملة، الإجمالي	نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر ربط الشحن البحري	جودة البنية التحتية للميناء	عبء الإجراءات الجمركية	حركة ميناء الحاويات	مؤشر الحرية الاقتصادية
Algeria	2007	45.13000107	1.808249	9.523696	3.270766	2.705882	200050	55.4
Algeria	2008	45.07899857	0.738171	10.59184	3.084834	2.603604	225140	56.2
Algeria	2009	45.06200027	-0.13467	11.05068	2.90472	2.741687	250095.2	56.6
Algeria	2010	45.32099915	1.746776	11.76758	3.200028	3.15894	1114117	56.9
Algeria	2011	45.5929985	0.980205	12.10081	3	2.8	1083800	52.4
Algeria	2012	45.89400101	1.401797	10.64654	2.7	2.5	1083800	51
Algeria	2013	46.98099899	0.761675	11.28864	2.7	2.7	1142300	49.6
Algeria	2014	44.78099823	1.71045	11.00968	2.8	2.8	1248300	50.8
Algeria	2015	44.85400009	1.600478	13.07753	2.988973	3.242268	1243300	48.9
Algeria	2016	44.93899918	1.104568	14.68985	3	3.2	1256200	50.1
Algeria	2017	45.02600098	-0.7505	12.07869	3.4	3.4	1451345	46.5
Algeria	2018	45.04999924	-0.61518	13.37491	3.129658	3.280756	1465800	44.7
Algeria	2019	45.07699966	-1.13069	12.8111	3.176553	3.293585	1391115	46.2
Bangladesh	2007	58.68399811	5.753421	9.831913	2.399124	2.284211	978007	46.7

Bangladesh	2008	58.63600159	4.80617	7.573817	2.572197	2.352608	1091200	44.2
Bangladesh	2009	58.5909996	3.878501	8.05725	2.977387	2.765404	1182121	47.5
Bangladesh	2010	58.54899979	4.39098	7.309532	3.391244	3.359767	1349627	51.1
Bangladesh	2011	58.54100037	5.253096	7.998708	3.4	3.4	1417251	53
Bangladesh	2012	58.54199982	5.298245	8.427848	3.3	3.2	1426651	53.2
Bangladesh	2013	58.54700089	4.794402	7.883064	3.5	3.4	1489351	52.6
Bangladesh	2014	58.54899979	4.856108	9.750359	3.7	3.5	1642951	54.1
Bangladesh	2015	58.54299927	5.368771	10.97791	3.558377	3.200498	2044651	53.9
Bangladesh	2016	58.53300095	5.950927	11.9304	3.6	3.2	2376651	53.3
Bangladesh	2017	61.23400116	6.142104	12.27575	3.6	3.6	2587000	55
Bangladesh	2018	61.37599945	6.737018	12.50581	3.586126	3.333499	2827000	55.1
Bangladesh	2019	61.40900004	7.031584	13.25888	3.595375	3.377833	2596884	55.6
Benin	2007	72.47899628	3.004168	11.42662	2.916053	3.058824	296506.7	55.1
Benin	2008	72.30799866	1.976187	12.02436	3.248101	2.746997	300000	55.2
Benin	2009	72.11199951	-0.51516	12.54358	3.305799	3.411541	272820	55.4
Benin	2010	71.89900208	-0.71151	13.51559	4.017415	4.151953	316700	55.4
Benin	2011	71.71800232	0.117033	13.465	3.9	3.7	334800	56
Benin	2012	71.70899963	1.91961	16.23597	3.7	3.1	348200	55.7
Benin	2013	71.6760025	4.241378	14.44556	3.7	3	348200	57.6
Benin	2014	71.64900208	3.4394	15.98908	3.766667	3.266667	348200	57.1
Benin	2015	71.66000366	-1.00411	16.51324	3.358209	3.292308	348200	58.8
Benin	2016	71.6740036	0.525082	16.32706	3.4	3.3	348200	59.3
Benin	2017	71.6740036	2.805124	17.04512	3.9	3.5	333000	59.2
Benin	2018	71.66200256	3.818777	17.58283	3.552736	3.364103	333000	56.7
Benin	2019	71.7559967	4.003207	17.46183	3.617579	3.388034	338066.7	55.3
Cambodia	2007	84.14900208	8.583123	4.160427	3.421946	2.545455	253271	55.9
Cambodia	2008	84.52799988	5.124905	6.717762	3.350366	2.835871	258775	55.9
Cambodia	2009	84.88200378	-1.403	4.678949	3.497095	3.32429	207577	56.6
Cambodia	2010	87.52200317	4.344574	6.099341	3.904659	3.45104	224206	56.6
Cambodia	2011	87.97599792	5.381872	5.847782	4	3.7	224206	57.9
Cambodia	2012	85.67199707	5.577863	3.61553	4.2	3.9	224206	57.6
Cambodia	2013	83.08300018	5.599973	5.998656	4	3.5	230000	58.5
Cambodia	2014	83.15000153	5.401783	5.955259	3.6	3.1	342000	57.4
Cambodia	2015	83.17900085	5.333233	7.572645	3.70597	3.064676	392000	57.5
Cambodia	2016	84.78099823	5.368732	9.156897	3.7	3.1	400000	57.9
Cambodia	2017	84.79100037	5.206762	9.025491	3.7	2.9	644500	59.5
Cambodia	2018	84.78399658	5.879373	8.352462	3.70199	3.021559	742100	58.7
Cambodia	2019	84.95999908	5.516828	7.998099	3.700663	3.007186	595533.3	57.8
Cameroon	2007	82.45800018	2.064856	16.24984	2.592726	3.026316	217681	55.6
Cameroon	2008	80.67500305	0.680832	15.32728	2.732432	2.81547	270000	54.3
Cameroon	2009	78.77600098	-0.57581	16.88531	2.721552	3.216942	245538	53
Cameroon	2010	76.76999664	0.61938	16.36825	3.349972	3.830659	290000	52.3
Cameroon	2011	76.86199951	1.314427	16.26625	3.5	4	340000	51.8
Cameroon	2012	76.94999695	1.726553	15.79531	3.7	4.2	350000	51.8
Cameroon	2013	77.02200317	2.577711	17.20543	3.7	4	340000	52.3
Cameroon	2014	77.06400299	3.061836	16.18652	3.6	3.6	340000	52.6
Cameroon	2015	77.07099915	2.855766	14.09235	3.276135	3.407238	380000	51.9
Cameroon	2016	77.07700348	1.901024	17.056	3.3	3.4	340000	54.2
Cameroon	2017	77.05400085	0.853486	17.09103	3.1	3.4	390000	51.8
Cameroon	2018	76.99700165	1.379192	24.41597	3.225378	3.402413	405990	51.9
Cameroon	2019	76.86799622	1.36359	16.2969	3.208459	3.400804	378663.3	52.4

Cote d'Ivoire	2007	62.57600021	-0.44488	16.44082	4.928211	3.303844	590306	54.9
Cote d'Ivoire	2008	62.07799911	0.271158	19.74552	4.790846	2.81371	713625	53.9
Cote d'Ivoire	2009	61.56900024	0.916729	21.04281	4.958412	3.319305	677029	55
Cote d'Ivoire	2010	61.05199814	-0.33644	21.25414	5.035373	3.778515	530000	54.1
Cote d'Ivoire	2011	60.54199982	-6.64112	20.45105	4.9	3.9	546000	55.4
Cote d'Ivoire	2012	60.0320015	8.042352	18.25015	4.6	3.9	633900	54.3
Cote d'Ivoire	2013	59.52399826	6.225707	22.01365	4.5	3.4	633900	54.1
Cote d'Ivoire	2014	59.02199936	6.103116	22.87034	5.1	3.3	600000	57.7
Cote d'Ivoire	2015	58.52899933	6.132068	22.95269	5.23413	4.092537	625000	58.5
Cote d'Ivoire	2016	58.0530014	4.495214	20.35822	5.2	4.1	705000	60
Cote d'Ivoire	2017	57.95600128	4.658872	18.82732	5.178043	3.830846	907600	63
Cote d'Ivoire	2018	57.875	4.102226	17.28668	5.204058	4.007794	907000	62
Cote d'Ivoire	2019	57.85599899	4.162738	18.81196	5.194034	3.979547	839866.7	62.4
Egypt, Arab Rep.	2007	51.05899811	5.228299	44.57692	3.494462	3.722772	5181581	54.4
Egypt, Arab Rep.	2008	50.97600174	5.26716	46.52856	3.869989	3.536452	6099218	58.5
Egypt, Arab Rep.	2009	51.57099915	2.740073	45.73377	4.318663	3.966648	6250443	58
Egypt, Arab Rep.	2010	51.99499893	3.080865	46.06964	4.200135	4.468823	6833009	59
Egypt, Arab Rep.	2011	51.80199814	-0.36394	47.50141	4	4.1	6514020	59.1
Egypt, Arab Rep.	2012	52.1780014	-0.01296	52.26566	4	3.7	7434989	57.9
Egypt, Arab Rep.	2013	52.7820015	-0.10596	53.984	4.1	3.8	7345189	54.8
Egypt, Arab Rep.	2014	52.86399841	0.616853	57.2369	4.2	3.8	7897189	52.9
Egypt, Arab Rep.	2015	51.06900024	2.093722	59.02642	4.327893	3.798828	7186489	55.2
Egypt, Arab Rep.	2016	50.67900085	2.132012	58.54458	4.3	3.8	7377489	56
Egypt, Arab Rep.	2017	49.36299896	2.025578	54.04176	4.7	3.9	6151900	52.6
Egypt, Arab Rep.	2018	49.34400177	3.194431	62.38094	4.442631	3.832943	6151900	53.4
Egypt, Arab Rep.	2019	49.47499847	3.492043	66.72101	4.480877	3.844314	6560430	52.5
El Salvador	2007	65.08200073	1.419976	7.908259	3.475311	3.763158	144458	68.9
El Salvador	2008	64.9960022	2.136694	8.482857	3.592803	3.739971	156323	68.5
El Salvador	2009	64.89399719	-2.49831	8.36324	4.171057	4.087809	126369	69.8
El Salvador	2010	63.36999893	1.671867	8.435765	4.133744	4.207235	145774	69.9
El Salvador	2011	63.15100098	3.370851	5.860458	3.8	3.9	160069	68.8
El Salvador	2012	63.79000092	2.364628	8.151649	3.9	3.5	158900	68.7

El Salvador	2013	64.34999847	1.774523	8.424905	4.2	3.4	177500	66.7
El Salvador	2014	63.11700058	1.241729	8.586337	4.7	3.9	180000	66.2
El Salvador	2015	62.31100082	1.909434	8.912669	4.014182	3.481623	191000	65.7
El Salvador	2016	63.18799973	2.04609	9.289771	4	3.5	202200	65.1
El Salvador	2017	63.08000183	1.738078	9.295774	3.4	2.8	210000	64.1
El Salvador	2018	62.84899902	1.910538	9.754606	3.804727	3.260541	231000	63.2
El Salvador	2019	63.14300156	1.861865	9.470112	3.734909	3.186847	214400	61.8
Ghana	2007	72.01399994	1.689109	18.6216	3.997178	3.528923	544294	57.6
Ghana	2008	71.75	6.371104	19.06347	3.487932	3.367601	612847.2	57
Ghana	2009	71.47799683	2.211049	19.45557	4.040051	3.443345	557323.2	58.1
Ghana	2010	71.19000244	5.249296	21.67723	4.463551	3.775823	643100	60.2
Ghana	2011	70.87000275	11.31545	22.29965	4.2	3.6	813900	59.4
Ghana	2012	70.52600098	6.733564	20.86389	4	3.4	881200	60.7
Ghana	2013	70.15699768	4.847494	21.57619	4.2	3.4	900000	61.3
Ghana	2014	69.76599884	0.566072	22.72908	3.7	3.4	890000	64.2
Ghana	2015	69.35399628	-0.11393	23.06364	3.5038	3.566168	900000	63
Ghana	2016	69.37000275	1.149647	20.22806	3.5	3.6	900000	63
Ghana	2017	69.31900024	5.768551	20.53707	3.6	3.9	1009400	56.2
Ghana	2018	69.27400208	3.958667	20.14408	3.5346	3.688723	1009400	56
Ghana	2019	69.1969986	4.200437	19.84422	3.544867	3.729574	972933.3	57.5
Honduras	2007	62.94800186	3.819103	12.30781	4.746736	4.096774	636435	59.1
Honduras	2008	63.70500183	1.979566	11.40794	4.939161	3.950598	669802	58.9
Honduras	2009	64.68199921	-4.46445	13.41846	5.124855	4.029119	571720	58.7
Honduras	2010	66.01399994	1.652207	13.19678	5.334097	4.155726	623488	58.3
Honduras	2011	63.75099945	1.837489	12.40981	5.1	4	669304	58.6
Honduras	2012	62.9659996	2.200292	12.41962	4.6	3.7	682696	58.8
Honduras	2013	65.70600128	0.94766	13.6392	3.9	3.5	693300	58.4
Honduras	2014	67.3010025	1.250592	14.05054	4.1	3.5	701569.3	57.1
Honduras	2015	68.43199921	2.047366	13.31242	4.628205	3.534915	739969.3	57.4
Honduras	2016	68.27100372	2.123704	14.16512	4.6	3.5	744969.3	57.7
Honduras	2017	68.73799896	3.083659	14.42682	4.4	3.3	797000	58.8
Honduras	2018	70.77200317	1.982328	13.32125	4.542735	3.444972	976200	60.6
Honduras	2019	70.83799744	0.98233	13.3838	4.514245	3.414991	839389.8	60.2
India	2007	58.65000153	6.048174	44.26482	3.489302	3.615894	7398211	53.9
India	2008	57.8030014	1.587598	46.75862	3.331385	3.6556	7672457	54.1
India	2009	56.97800064	6.351089	48.24398	3.472474	3.91018	8014487	54.4
India	2010	56.17100143	7.042347	47.59902	3.860298	4.038161	8922576	53.8
India	2011	55.2159996	3.89393	48.90445	3.9	3.8	9922786	54.6
India	2012	54.2879982	4.1655	45.94033	4	3.8	10072000	54.6
India	2013	53.90399933	5.134957	46.08608	4.2	3.8	10626000	55.2
India	2014	53.5320015	6.186732	46.39771	4	3.9	11323000	55.7
India	2015	53.17300034	6.797039	49.39879	4.207172	4.264724	11882003	54.6
India	2016	52.82099915	7.082848	57.18169	4.2	4.3	12086010	56.2
India	2017	52.48099899	5.912398	54.62831	4.6	4.6	15426000	52.6
India	2018	52.14899826	5.024473	55.30629	4.335724	4.388241	16382600	54.5
India	2019	52.10300064	3.963163	55.53842	4.378575	4.429414	14631537	55.2
Kenya	2007	67.79199982	3.933078	12.87095	3.419927	3.271739	585367	59.6

Kenya	2008	68.93299866	-2.50337	11.66421	3.49666	3.147531	615733	59.3
Kenya	2009	69.99299622	0.503855	14.38559	3.646212	3.277425	618816	58.7
Kenya	2010	70.94599915	5.494077	14.7752	3.849694	3.345582	695600	57.5
Kenya	2011	71.82499695	3.288145	15.91457	3.8	3.3	771000	57.4
Kenya	2012	72.61399841	1.81574	15.08556	3.8	3.4	903400	57.5
Kenya	2013	73.33200073	3.142205	14.20778	4.1	3.6	894000	55.9
Kenya	2014	74.01000214	2.694788	14.49215	4.3	3.6	1012000	57.1
Kenya	2015	74.66500092	3.116622	14.67515	4.150855	3.566786	1076100	55.6
Kenya	2016	75.3010025	3.346252	15.29209	4.2	3.6	1076100	57.5
Kenya	2017	75.06300354	2.364503	16.04507	4.5	4.1	1190000	53.5
Kenya	2018	74.81199646	3.894853	21.40054	4.283618	3.755595	1300000	54.7
Kenya	2019	75.0059967	2.99893	16.98357	4.327873	3.818532	1188700	55.1
Mauritania	2007	48.42499924	-4.74307	8.944715	2.647096	3.472222	61817.33	53.6
Mauritania	2008	48.02199936	-3.16494	5.256724	2.69201	3.373168	57478	55.2
Mauritania	2009	47.63999939	-2.76845	6.301447	3.466361	4.023226	62269	53.9
Mauritania	2010	47.27700043	-0.33973	7.667534	3.569679	4.455255	65705	52
Mauritania	2011	46.91899872	1.149103	7.597601	3.3	4.1	69500	52.1
Mauritania	2012	46.58200073	1.42866	7.134158	3.7	4	72228	53
Mauritania	2013	46.64199829	1.124092	6.600461	2.9	3.3	72700	52.3
Mauritania	2014	46.70399857	1.26661	8.111246	2.4	3	72700	53.2
Mauritania	2015	46.83200073	2.370889	7.067653	2.702978	3.095503	72700	53.3
Mauritania	2016	46.93600082	-1.5903	8.991513	2.7	3.1	72700	54.8
Mauritania	2017	47.00799942	0.62033	7.101361	2.6	2.4	88400	54.4
Mauritania	2018	47.05899811	-0.68487	11.41343	2.667659	2.865168	90168	54
Mauritania	2019	47.08000183	3.066099	8.283752	2.655886	2.788389	83756	55.7
Morocco	2007	52.74499893	2.324124	13.32909	4.051313	4.380435	1647120	56.4
Morocco	2008	52.58499908	4.667096	29.69011	4.18616	4.180162	919360	55.6
Morocco	2009	52.68600082	2.964363	36.71741	4.24179	4.115601	1222000	57.7
Morocco	2010	52.77899933	2.485646	48.81159	4.399662	4.316084	2800000	59.2
Morocco	2011	52.86700058	3.835324	47.65761	4.5	4.4	3033000	59.6
Morocco	2012	52.14799881	1.580512	50.25521	4.8	4.5	2964820	60.2
Morocco	2013	51.80599976	3.060344	51.08179	5	4.3	3526200	59.6
Morocco	2014	50.99599838	1.229494	57.52024	4.9	4.3	4075000	58.3
Morocco	2015	50.17399979	3.103111	57.8287	4.777542	4.216911	3965000	60.1
Morocco	2016	49.38399887	-0.28674	61.74189	4.8	4.2	3979000	61.3
Morocco	2017	48.57799911	2.882326	63.68108	5	4.5	4510000	61.5
Morocco	2018	48.66699982	1.688275	65.04089	4.859181	4.305637	4763500	61.9
Morocco	2019	48.6629982	1.036396	58.18519	4.886394	4.335212	4417500	62.9
Nicaragua	2007	64.61299896	3.641763	8.042834	2.309407	3.887097	61007	62.7
Nicaragua	2008	65.18900299	2.024165	8.779559	2.212323	3.732415	63030	60.8
Nicaragua	2009	65.75700378	-4.60725	8.764669	2.689411	3.795863	59471	59.8
Nicaragua	2010	66.31600189	3.000865	8.53627	2.883076	3.604734	67445	58.3
Nicaragua	2011	66.88200378	4.895152	5.865764	2.7	3	80445	58.8
Nicaragua	2012	67.44000244	5.081775	7.401173	3.2	3.1	90445	57.9
Nicaragua	2013	67.98799896	3.543427	8.401887	3.5	3.5	92445	56.6
Nicaragua	2014	68.52200317	3.416377	8.10352	3.2	3.1	110445	58.4
Nicaragua	2015	68.72000122	3.435805	7.878287	2.838179	2.428516	138445	57.6
Nicaragua	2016	68.91999817	3.224413	8.394939	2.8	2.4	150445	58.6
Nicaragua	2017	69.11499786	3.305952	8.394806	3.1	2.2	190893	59.2
Nicaragua	2018	69.05000305	-5.14914	8.743179	2.912726	2.342839	276205	58.9
Nicaragua	2019	69.28199768	-5.05316	7.818638	2.937575	2.31428	205847.7	57.7
Nigeria	2007	59.90499878	3.82207	18.39799	2.691049	2.813333	463833.3	55.6

Nigeria	2008	59.95600128	3.972514	20.22756	2.620448	2.666504	72500	55.1
Nigeria	2009	59.97000122	5.197959	19.86754	2.802437	3.086269	87000	55.1
Nigeria	2010	59.9679985	5.158545	22.28697	2.984105	3.124152	1232000	56.8
Nigeria	2011	60.02399826	2.525324	21.63617	3.3	3.5	1510900	56.7
Nigeria	2012	57.55500031	1.472867	22.15836	3.6	3.6	1723000	56.3
Nigeria	2013	55.10599899	3.853731	22.69626	3.4	3.2	1580000	55.1
Nigeria	2014	54.79499817	3.513963	23.96377	3.2	3	1700000	54.3
Nigeria	2015	54.39699936	-0.0293	25.33959	2.978668	2.804347	1400000	55.6
Nigeria	2016	53.90599823	-4.16841	23.08527	3	2.8	1437000	57.5
Nigeria	2017	53.89300156	-1.78883	22.59075	2.8	2.9	1210000	57.1
Nigeria	2018	53.82799911	-0.67972	20.49958	2.926223	2.834782	1210000	58.5
Nigeria	2019	53.62099838	-0.37972	21.43772	2.908741	2.844927	1285667	57.3
Pakistan	2007	52.66699982	2.467959	27.83784	3.733797	3.382979	1935882	57.2
Pakistan	2008	52.60499954	-0.5743	28.43872	3.700788	3.464246	1938001	55.6
Pakistan	2009	53.17200089	0.560539	26.87649	3.962118	3.623755	2058056	57
Pakistan	2010	53.60900116	-0.6013	31.644	4.047326	3.647179	2149000	55.2
Pakistan	2011	53.63199997	0.553814	31.24953	4.1	3.6	2278000	55.1
Pakistan	2012	53.9469986	1.32898	27.21985	4.4	3.7	2222000	54.7
Pakistan	2013	54.26599884	2.223277	28.53967	4.5	3.7	2262000	55.1
Pakistan	2014	54.19100189	2.507376	27.7219	4.4	3.7	2534600	55.2
Pakistan	2015	55.07699966	2.567414	32.9425	4.079903	3.355254	2755600	55.6
Pakistan	2016	54.85300064	3.349984	34.42169	4.1	3.4	2755600	55.9
Pakistan	2017	54.63700104	3.386597	33.113	4	3.7	3275000	52.8
Pakistan	2018	54.42499924	3.682762	35.28261	4.059968	3.485085	3275000	54.4
Pakistan	2019	54.58399963	-1.0398	34.05957	4.053323	3.528362	3101867	55
Philippines	2007	63.4280014	4.712141	19.3388	2.823406	3.055556	4351271	56
Philippines	2008	63.47700119	2.626705	19.37865	3.158126	2.93404	4471428	56
Philippines	2009	63.93799973	-0.2117	19.56586	3.003868	2.980724	4306965	56.8
Philippines	2010	63.88999939	5.561002	21.23243	2.759927	2.996982	5087499	56.3
Philippines	2011	64.71800232	2.115925	22.74026	3	3	5314702	56.2
Philippines	2012	64.28900146	5.090726	20.93936	3.3	3.2	5641594	57.1
Philippines	2013	64.04699707	4.95942	24.36763	3.4	3.2	5825634	58.2
Philippines	2014	64.77799988	4.611106	25.90303	3.5	3.5	6176041	60.1
Philippines	2015	64.15499878	4.681873	22.37857	3.220936	3.453616	7210441	62.2
Philippines	2016	64.11699677	5.546601	27.99602	3.2	3.5	7621441	63.1
Philippines	2017	61.86600113	5.396426	28.11208	2.9	3	8090420	65.6
Philippines	2018	61.77299881	4.867132	29.32226	3.106979	3.317872	8637520	65
Philippines	2019	61.91199875	4.604007	30.63049	3.068993	3.272624	8116460	63.8
Senegal	2007	52.00099945	2.201573	17.72371	3.607595	2.898734	424457	58.1
Senegal	2008	51.39400101	1.303247	19.53089	3.797121	3.519208	347483	58.3
Senegal	2009	50.77500153	-0.64192	17.71187	4.431139	4.433667	331076	56.3
Senegal	2010	50.14599991	0.760392	14.76381	4.735104	4.72601	349200	54.6
Senegal	2011	49.54999924	-1.31016	14.1723	4.5	4.7	369100	55.7
Senegal	2012	48.9469986	2.22959	14.46828	4.5	4.8	383900	55.4
Senegal	2013	48.33599854	-0.01604	13.3924	4.8	4.7	383900	55.5
Senegal	2014	47.72299957	3.662781	14.52897	4.4	4.3	383900	55.4
Senegal	2015	47.10699844	3.421372	15.52385	4.13445	4.148684	530000	57.8
Senegal	2016	47.13000107	3.411791	16.78428	4.1	4.1	540000	58.1
Senegal	2017	47.13499832	4.441103	17.17652	4.4	4.6	570500	55.9
Senegal	2018	47.13399887	3.460935	15.76861	4.211483	4.282895	570500	55.7
Senegal	2019	47.16799927	2.415937	16.60598	4.237161	4.327632	560333.3	56.3
Sri Lanka	2007	60.01200104	6.010615	39.70773	4.05711	3.982906	3687338	59.4

Sri Lanka	2008	59.85499954	5.197558	40.17742	4.51046	3.671814	3687465	58.4
Sri Lanka	2009	59.68000031	2.821037	36.27803	4.788267	3.66994	3464297	56
Sri Lanka	2010	58.48099899	7.279064	37.49153	4.891792	4.218881	4100000	54.6
Sri Lanka	2011	58.2519989	7.677029	40.13309	4.9	4.4	4260000	57.1
Sri Lanka	2012	57.4640007	9.003873	40.51492	4.9	4.3	4321000	58.3
Sri Lanka	2013	59.1269989	2.592074	39.71601	4.2	4.1	4310000	60.7
Sri Lanka	2014	58.47999954	3.985755	43.55693	4.2	4	4908000	60
Sri Lanka	2015	59.46900177	4.04624	49.22011	4.275086	4.166085	5185000	58.6
Sri Lanka	2016	59.75899887	3.33843	53.8119	4.3	4.2	5550000	59.9
Sri Lanka	2017	59.26499939	2.414099	61.26288	4.5	3.9	6200000	57.4
Sri Lanka	2018	58.81200027	2.229018	62.61362	4.358362	4.088695	7000000	57.8
Sri Lanka	2019	58.68999863	1.659528	62.1219	4.386121	4.062898	6250000	56.4
Tanzania	2007	89.23400116	3.801081	12.73584	3.212616	3	350991	56.8
Tanzania	2008	88.76999664	2.731038	11.21964	2.824697	2.65905	363310	56.5
Tanzania	2009	88.26200104	2.293185	11.80779	2.81771	2.97364	370764.7	58.3
Tanzania	2010	87.70899963	3.290252	13.72099	3.035272	3.425521	696000	58.3
Tanzania	2011	87.11199951	4.549806	14.44989	3.3	3.6	771000	57
Tanzania	2012	86.45899963	1.442555	15.2054	3.3	3.4	903000	57
Tanzania	2013	85.73799896	3.638008	14.57478	3.2	3.2	894000	57.9
Tanzania	2014	84.93599701	3.581373	14.73711	3.3	3.2	1012000	57.8
Tanzania	2015	84.91100311	3.025984	12.76389	3.380111	3.211691	1076000	57.5
Tanzania	2016	84.84500122	3.713714	14.72912	3.4	3.2	1012000	58.5
Tanzania	2017	84.75700378	3.640011	13.84847	3.4	3.8	1091000	58.6
Tanzania	2018	84.64700317	2.352839	14.89802	3.39337	3.403897	1190000	59.9
Tanzania	2019	84.50700378	2.7199	15.93937	3.39779	3.467966	1097667	60.2
Tunisia	2007	49.4640007	5.637712	9.700669	4.829074	4.770115	420501	60.3
Tunisia	2008	49.87200165	3.139722	9.35278	4.83304	4.493014	424780	60.1
Tunisia	2009	50.35499954	1.954236	10.93933	4.872153	4.219043	418883.9	58
Tunisia	2010	50.61399841	2.444381	10.31379	5.046232	4.705331	349646	58.9
Tunisia	2011	51.07600021	-2.89086	10.73104	4.6	4.6	375000	58.5
Tunisia	2012	51.93799973	2.989797	8.490981	4.839461	4.508125	375000	58.6
Tunisia	2013	51.60200119	1.880399	11.23796	4	3.8	375000	57
Tunisia	2014	51.47800064	1.94524	11.46108	3.9	3.4	375000	57.3
Tunisia	2015	51.39699936	0.137805	9.177126	3.564477	3.088346	375000	57.7
Tunisia	2016	51.3390007	0.049945	8.080937	3.6	3.1	375000	57.6
Tunisia	2017	51.30099869	0.762601	8.662864	3.3	3.1	480500	55.7
Tunisia	2018	51.25400162	1.494809	8.231387	3.488159	3.096115	493300	58.9
Tunisia	2019	51.25	-0.07623	7.834615	3.46272	3.098705	449600	55.4
Ukraine	2007	66.6289978	8.237635	17.28621	3.362886	2.654321	990201	51.5
Ukraine	2008	66.49900055	2.8595	20.38556	3.46619	2.873298	1123268	51
Ukraine	2009	66.40399933	-14.3794	20.23876	3.705413	2.993891	516698	48.8
Ukraine	2010	66.44499969	4.247709	20.39125	3.637364	2.99541	700000	46.4
Ukraine	2011	66.78700256	5.845439	21.74202	3.7	2.8	810000	45.8
Ukraine	2012	66.43900299	0.486554	21.90359	4	2.8	810000	46.1
Ukraine	2013	67.27100372	0.201192	24.45743	3.7	3	787000	46.3
Ukraine	2014	65.8259964	-1.14492	24.16958	3.3	3.3	663000	49.3
Ukraine	2015	66.2539978	-9.4438	27.49737	3.161452	3.326734	478000	46.9
Ukraine	2016	66.24900055	2.648052	26.34201	3.2	3.3	586000	46.8
Ukraine	2017	66.48200226	2.917175	27.6175	3.5	3	698500	48.1
Ukraine	2018	66.67099762	3.932898	27.64998	3.287151	3.208911	1179000	51.9
Ukraine	2019	66.66799927	3.827902	26.87977	3.32905	3.169637	821166.7	52.3
Vietnam	2007	80.75499725	6.123607	22.20463	2.769225	3.165775	4009066	49.8

Vietnam	2008	80.65200043	4.652459	24.66615	2.825655	3.338169	4393699	50.4
Vietnam	2009	80.59700012	4.370644	24.3142	3.283695	3.597972	4936598	51
Vietnam	2010	80.83100128	5.364181	41.24913	3.600333	3.554669	5968343	49.8
Vietnam	2011	81.78199768	5.159736	48.24186	3.4	3.4	6530867	51.6
Vietnam	2012	81.85500336	4.156334	47.45572	3.4	3.4	8361573	51.3
Vietnam	2013	82.83799744	4.317191	42.14222	3.7	3.5	8966773	51
Vietnam	2014	83.03399658	4.872999	41.82889	3.7	3.6	10188873	50.8
Vietnam	2015	82.64700317	5.57139	48.39608	3.913817	3.578415	11478573	51.7
Vietnam	2016	82.35399628	5.120051	60.05788	3.9	3.6	11853000	54
Vietnam	2017	82.79799652	5.730628	57.57372	3.7	3.7	15325509	52.4
Vietnam	2018	82.74299622	6.018088	60.37992	3.837939	3.626138	16374195	53.1
Vietnam	2019	82.84100342	5.994866	66.51197	3.812646	3.642046	14517568	55.3

الجدول (6.7):

بيانات النموذج الثالث

الدولة	السنة	مؤشر التنمية البشرية	الإنفاق الحكومي على التعليم، الإجمالي	مؤشر ربط الشحن البحري	جودة البنية التحتية للميناء	عبء الإجراءات الجمركية	حركة ميناء الحاويات	مؤشر الحرية الاقتصادية
Algeria	2007	0.708	3.821415827	9.523696	3.270766	2.705882	200050	55.4
Algeria	2008	0.711	4.201883823	10.59184	3.084834	2.603604	225140	56.2
Algeria	2009	0.72	5.359395593	11.05068	2.90472	2.741687	250095.2	56.6
Algeria	2010	0.73	5.11717163	11.76758	3.200028	3.15894	1114117	56.9
Algeria	2011	0.738	5.267480761	12.10081	3	2.8	1083800	52.4
Algeria	2012	0.737	6.000509858	10.64654	2.7	2.5	1083800	51
Algeria	2013	0.746	6.035762653	11.28864	2.7	2.7	1142300	49.6
Algeria	2014	0.749	6.547214091	11.00968	2.8	2.8	1248300	50.8
Algeria	2015	0.751	6.978476048	13.07753	2.988973	3.242268	1243300	48.9
Algeria	2016	0.755	6.603844464	14.68985	3	3.2	1256200	50.1
Algeria	2017	0.758	6.374321878	12.07869	3.4	3.4	1451345	46.5
Algeria	2018	0.759	6.65221413	13.37491	3.129658	3.280756	1465800	44.7
Algeria	2019	0.759	6.543460157	12.8111	3.176553	3.293585	1391115	46.2
Bangladesh	2007	0.539	2.387692034	9.831913	2.399124	2.284211	978007	46.7
Bangladesh	2008	0.547	2.345957048	7.573817	2.572197	2.352608	1091200	44.2
Bangladesh	2009	0.559	2.403383143	8.05725	2.977387	2.765404	1182121	47.5
Bangladesh	2010	0.571	2.49591507	7.309532	3.391244	3.359767	1349627	51.1
Bangladesh	2011	0.581	2.565937489	7.998708	3.4	3.4	1417251	53
Bangladesh	2012	0.591	2.57301107	8.427848	3.3	3.2	1426651	53.2
Bangladesh	2013	0.594	2.503347583	7.883064	3.5	3.4	1489351	52.6
Bangladesh	2014	0.601	2.496011183	9.750359	3.7	3.5	1642951	54.1
Bangladesh	2015	0.606	2.463114634	10.97791	3.558377	3.200498	2044651	53.9
Bangladesh	2016	0.61	2.311779931	11.9304	3.6	3.2	2376651	53.3
Bangladesh	2017	0.615	2.274248749	12.27575	3.6	3.6	2587000	55
Bangladesh	2018	0.617	2.349714438	12.50581	3.586126	3.333499	2827000	55.1
Bangladesh	2019	0.614	2.311914373	13.25888	3.595375	3.377833	2596884	55.6
Benin	2007	0.615	3.951973468	11.42662	2.916053	3.058824	296506.7	55.1
Benin	2008	0.622	3.683454171	12.02436	3.248101	2.746997	300000	55.2
Benin	2009	0.623	3.85674797	12.54358	3.305799	3.411541	272820	55.4
Benin	2010	0.626	4.089805111	13.51559	4.017415	4.151953	316700	55.4
Benin	2011	0.633	4.221983254	13.465	3.9	3.7	334800	56
Benin	2012	0.634	4.666440561	16.23597	3.7	3.1	348200	55.7

Benin	2013	0.641	3.906704485	14.44556	3.7	3	348200	57.6
Benin	2014	0.641	3.645506501	15.98908	3.766667	3.266667	348200	57.1
Benin	2015	0.643	3.991819546	16.51324	3.358209	3.292308	348200	58.8
Benin	2016	0.645	3.855612502	16.32706	3.4	3.3	348200	59.3
Benin	2017	0.647	3.718582168	17.04512	3.9	3.5	333000	59.2
Benin	2018	0.651	3.855338072	17.58283	3.552736	3.364103	333000	56.7
Benin	2019	0.52	3.809844247	17.46183	3.617579	3.388034	338066.7	55.3
Cambodia	2007	0.638	4.902112484	4.160427	3.421946	2.545455	253271	55.9
Cambodia	2008	0.647	6.601093709	6.717762	3.350366	2.835871	258775	55.9
Cambodia	2009	0.651	7.583305985	4.678949	3.497095	3.32429	207577	56.6
Cambodia	2010	0.656	6.911698729	6.099341	3.904659	3.45104	224206	56.6
Cambodia	2011	0.66	7.503531873	5.847782	4	3.7	224206	57.9
Cambodia	2012	0.663	7.261154056	3.61553	4.2	3.9	224206	57.6
Cambodia	2013	0.673	7.103867829	5.998656	4	3.5	230000	58.5
Cambodia	2014	0.678	6.701577455	5.955259	3.6	3.1	342000	57.4
Cambodia	2015	0.685	6.194315851	7.572645	3.70597	3.064676	392000	57.5
Cambodia	2016	0.692	6.116484478	9.156897	3.7	3.1	400000	57.9
Cambodia	2017	0.7	5.918841809	9.025491	3.7	2.9	644500	59.5
Cambodia	2018	0.703	6.076547379	8.352462	3.70199	3.021559	742100	58.7
Cambodia	2019	0.581	6.037291222	7.998099	3.700663	3.007186	595533.3	57.8
Cameroon	2007	0.516	4.160054773	16.24984	2.592726	3.026316	217681	55.6
Cameroon	2008	0.521	4.399344325	15.32728	2.732432	2.81547	270000	54.3
Cameroon	2009	0.524	4.329681024	16.88531	2.721552	3.216942	245538	53
Cameroon	2010	0.535	4.503917694	16.36825	3.349972	3.830659	290000	52.3
Cameroon	2011	0.542	3.398841619	16.26625	3.5	4	340000	51.8
Cameroon	2012	0.548	4.542022943	15.79531	3.7	4.2	350000	51.8
Cameroon	2013	0.555	4.503180087	17.20543	3.7	4	340000	52.3
Cameroon	2014	0.561	4.534279183	16.18652	3.6	3.6	340000	52.6
Cameroon	2015	0.566	4.699523374	14.09235	3.276135	3.407238	380000	51.9
Cameroon	2016	0.572	4.679078981	17.056	3.3	3.4	340000	54.2
Cameroon	2017	0.578	4.670666903	17.09103	3.1	3.4	390000	51.8
Cameroon	2018	0.581	4.683089753	24.41597	3.225378	3.402413	405990	51.9
Cameroon	2019	0.563	4.677611879	16.2969	3.208459	3.400804	378663.3	52.4
Cote d'Ivoire	2007	0.435	6.292618811	16.44082	4.928211	3.303844	590306	54.9
Cote d'Ivoire	2008	0.441	6.314691901	19.74552	4.790846	2.81371	713625	53.9
Cote d'Ivoire	2009	0.448	6.177199259	21.04281	4.958412	3.319305	677029	55
Cote d'Ivoire	2010	0.454	6.103670225	21.25414	5.035373	3.778515	530000	54.1
Cote d'Ivoire	2011	0.457	6.077907607	20.45105	4.9	3.9	546000	55.4
Cote d'Ivoire	2012	0.467	6.11988008	18.25015	4.6	3.9	633900	54.3
Cote d'Ivoire	2013	0.475	5.138966814	22.01365	4.5	3.4	633900	54.1
Cote d'Ivoire	2014	0.478	5.157325044	22.87034	5.1	3.3	600000	57.7
Cote d'Ivoire	2015	0.494	4.421981797	22.95269	5.23413	4.092537	625000	58.5
Cote d'Ivoire	2016	0.508	4.536222667	20.35822	5.2	4.1	705000	60
Cote d'Ivoire	2017	0.512	4.453034326	18.82732	5.178043	3.830846	907600	63
Cote d'Ivoire	2018	0.516	4.47041293	17.28668	5.204058	4.007794	907000	62
Cote d'Ivoire	2019	0.516	4.486556641	18.81196	5.194034	3.979547	839866.7	62.4
Egypt, Arab Rep.	2007	0.651	4.444932565	44.57692	3.494462	3.722772	5181581	54.4
Egypt, Arab Rep.	2008	0.659	4.466348141	46.52856	3.869989	3.536452	6099218	58.5
Egypt, Arab Rep.	2009	0.66	4.378701374	45.73377	4.318663	3.966648	6250443	58
Egypt, Arab Rep.	2010	0.666	4.153195024	46.06964	4.200135	4.468823	6833009	59
Egypt, Arab Rep.	2011	0.669	4.357069358	47.50141	4	4.1	6514020	59.1
Egypt, Arab Rep.	2012	0.676	4.553054273	52.26566	4	3.7	7434989	57.9

Egypt, Arab Rep.	2013	0.681	4.654160514	53.984	4.1	3.8	7345189	54.8
Egypt, Arab Rep.	2014	0.683	4.691737145	57.2369	4.2	3.8	7897189	52.9
Egypt, Arab Rep.	2015	0.69	5.336572602	59.02642	4.327893	3.798828	7186489	55.2
Egypt, Arab Rep.	2016	0.695	5.363046378	58.54458	4.3	3.8	7377489	56
Egypt, Arab Rep.	2017	0.696	5.287636817	54.04176	4.7	3.9	6151900	52.6
Egypt, Arab Rep.	2018	0.7	5.329085266	62.38094	4.442631	3.832943	6151900	53.4
Egypt, Arab Rep.	2019	0.7	5.326589487	66.72101	4.480877	3.844314	6560430	52.5
El Salvador	2007	0.644	7.63829574	7.908259	3.475311	3.763158	144458	68.9
El Salvador	2008	0.647	7.664876431	8.482857	3.592803	3.739971	156323	68.5
El Salvador	2009	0.647	8.397717774	8.36324	4.171057	4.087809	126369	69.8
El Salvador	2010	0.659	8.236292005	8.435765	4.133744	4.207235	145774	69.9
El Salvador	2011	0.656	8.144399524	5.860458	3.8	3.9	160069	68.8
El Salvador	2012	0.66	7.539319992	8.151649	3.9	3.5	158900	68.7
El Salvador	2013	0.662	7.718392462	8.424905	4.2	3.4	177500	66.7
El Salvador	2014	0.66	7.681527734	8.586337	4.7	3.9	180000	66.2
El Salvador	2015	0.66	7.630340755	8.912669	4.014182	3.481623	191000	65.7
El Salvador	2016	0.662	7.717107236	9.289771	4	3.5	202200	65.1
El Salvador	2017	0.665	7.227560133	9.295774	3.4	2.8	210000	64.1
El Salvador	2018	0.667	7.525002708	9.754606	3.804727	3.260541	231000	63.2
El Salvador	2019	0.667	7.489890026	9.470112	3.734909	3.186847	214400	61.8
Ghana	2007	0.529	3.956686333	18.6216	3.997178	3.528923	544294	57.6
Ghana	2008	0.542	4.13669236	19.06347	3.487932	3.367601	612847.2	57
Ghana	2009	0.547	4.619504139	19.45557	4.040051	3.443345	557323.2	58.1
Ghana	2010	0.554	4.607809708	21.67723	4.463551	3.775823	643100	60.2
Ghana	2011	0.563	4.674267769	22.29965	4.2	3.6	813900	59.4
Ghana	2012	0.57	4.117679223	20.86389	4	3.4	881200	60.7
Ghana	2013	0.578	4.623005167	21.57619	4.2	3.4	900000	61.3
Ghana	2014	0.577	4.100448266	22.72908	3.7	3.4	890000	64.2
Ghana	2015	0.585	4.621714726	23.06364	3.5038	3.566168	900000	63
Ghana	2016	0.587	3.461577371	20.22806	3.5	3.6	900000	63
Ghana	2017	0.591	3.262370452	20.53707	3.6	3.9	1009400	56.2
Ghana	2018	0.596	3.781887516	20.14408	3.5346	3.688723	1009400	56
Ghana	2019	0.596	3.501945113	19.84422	3.544867	3.729574	972933.3	57.5
Honduras	2007	0.595	8.155261725	12.30781	4.746736	4.096774	636435	59.1
Honduras	2008	0.591	8.622102439	11.40794	4.939161	3.950598	669802	58.9
Honduras	2009	0.593	8.94305706	13.41846	5.124855	4.029119	571720	58.7
Honduras	2010	0.598	8.721075952	13.19678	5.334097	4.155726	623488	58.3
Honduras	2011	0.601	8.793432266	12.40981	5.1	4	669304	58.6
Honduras	2012	0.6	8.646212518	12.41962	4.6	3.7	682696	58.8
Honduras	2013	0.603	8.474894613	13.6392	3.9	3.5	693300	58.4
Honduras	2014	0.606	8.170271665	14.05054	4.1	3.5	701569.3	57.1
Honduras	2015	0.613	7.713969052	13.31242	4.628205	3.534915	739969.3	57.4
Honduras	2016	0.618	8.16693753	14.16512	4.6	3.5	744969.3	57.7
Honduras	2017	0.621	7.858425379	14.42682	4.4	3.3	797000	58.8
Honduras	2018	0.623	7.913110654	13.32125	4.542735	3.444972	976200	60.6
Honduras	2019	0.623	7.979491187	13.3838	4.514245	3.414991	839389.8	60.2
India	2007	0.558	3.517541662	44.26482	3.489302	3.615894	7398211	53.9
India	2008	0.565	3.514680639	46.75862	3.331385	3.6556	7672457	54.1
India	2009	0.571	3.485378623	48.24398	3.472474	3.91018	8014487	54.4
India	2010	0.581	3.272119164	47.59902	3.860298	4.038161	8922576	53.8
India	2011	0.59	3.246342018	48.90445	3.9	3.8	9922786	54.6
India	2012	0.6	3.329353034	45.94033	4	3.8	10072000	54.6

India	2013	0.607	3.749441728	46.08608	4.2	3.8	10626000	55.2
India	2014	0.618	3.619565442	46.39771	4	3.9	11323000	55.7
India	2015	0.627	3.595659882	49.39879	4.207172	4.264724	11882003	54.6
India	2016	0.637	3.510983288	57.18169	4.2	4.3	12086010	56.2
India	2017	0.643	3.534959629	54.62831	4.6	4.6	15426000	52.6
India	2018	0.647	3.547200933	55.30629	4.335724	4.388241	16382600	54.5
India	2019	0.647	3.53104795	55.53842	4.378575	4.429414	14631537	55.2
Kenya	2007	0.507	5.997066945	12.87095	3.419927	3.271739	585367	59.6
Kenya	2008	0.515	6.049851701	11.66421	3.49666	3.147531	615733	59.3
Kenya	2009	0.524	6.027803198	14.38559	3.646212	3.277425	618816	58.7
Kenya	2010	0.533	6.116752699	14.7752	3.849694	3.345582	695600	57.5
Kenya	2011	0.54	5.81170097	15.91457	3.8	3.3	771000	57.4
Kenya	2012	0.545	5.61369732	15.08556	3.8	3.4	903400	57.5
Kenya	2013	0.551	5.519421399	14.20778	4.1	3.6	894000	55.9
Kenya	2014	0.556	5.459335819	14.49215	4.3	3.6	1012000	57.1
Kenya	2015	0.562	5.219385773	14.67515	4.150855	3.566786	1076100	55.6
Kenya	2016	0.568	5.018576235	15.29209	4.2	3.6	1076100	57.5
Kenya	2017	0.574	4.802543297	16.04507	4.5	4.1	1190000	53.5
Kenya	2018	0.579	5.013501768	21.40054	4.283618	3.755595	1300000	54.7
Kenya	2019	0.579	4.944873767	16.98357	4.327873	3.818532	1188700	55.1
Mauritania	2007	0.479	3.724596277	8.944715	2.647096	3.472222	61817.33	53.6
Mauritania	2008	0.48	3.892925754	5.256724	2.69201	3.373168	57478	55.2
Mauritania	2009	0.487	4.005206376	6.301447	3.466361	4.023226	62269	53.9
Mauritania	2010	0.49	3.42159085	7.667534	3.569679	4.455255	65705	52
Mauritania	2011	0.494	3.239161521	7.597601	3.3	4.1	69500	52.1
Mauritania	2012	0.503	3.417847306	7.134158	3.7	4	72228	53
Mauritania	2013	0.511	3.692505509	6.600461	2.9	3.3	72700	52.3
Mauritania	2014	0.518	4.284687713	8.111246	2.4	3	72700	53.2
Mauritania	2015	0.521	4.743247479	7.067653	2.702978	3.095503	72700	53.3
Mauritania	2016	0.519	4.130824283	8.991513	2.7	3.1	72700	54.8
Mauritania	2017	0.524	4.403151572	7.101361	2.6	2.4	88400	54.4
Mauritania	2018	0.527	4.425741111	11.41343	2.667659	2.865168	90168	54
Mauritania	2019	0.527	4.319905655	8.283752	2.655886	2.788389	83756	55.7
Morocco	2007	0.596	5.422935262	13.32909	4.051313	4.380435	1647120	56.4
Morocco	2008	0.603	5.302516744	29.69011	4.18616	4.180162	919360	55.6
Morocco	2009	0.609	5.841244757	36.71741	4.24179	4.115601	1222000	57.7
Morocco	2010	0.618	5.86408861	48.81159	4.399662	4.316084	2800000	59.2
Morocco	2011	0.627	5.732993409	47.65761	4.5	4.4	3033000	59.6
Morocco	2012	0.636	5.749422684	50.25521	4.8	4.5	2964820	60.2
Morocco	2013	0.646	5.687434971	51.08179	5	4.3	3526200	59.6
Morocco	2014	0.653	5.303417146	57.52024	4.9	4.3	4075000	58.3
Morocco	2015	0.66	5.071744695	57.8287	4.777542	4.216911	3965000	60.1
Morocco	2016	0.669	5.238145962	61.74189	4.8	4.2	3979000	61.3
Morocco	2017	0.675	5.245200172	63.68108	5	4.5	4510000	61.5
Morocco	2018	0.676	5.185030277	65.04089	4.859181	4.305637	4763500	61.9
Morocco	2019	0.676	5.222792137	58.18519	4.886394	4.335212	4417500	62.9
Nicaragua	2007	0.602	6.90786466	8.042834	2.309407	3.887097	61007	62.7
Nicaragua	2008	0.607	7.011273503	8.779559	2.212323	3.732415	63030	60.8
Nicaragua	2009	0.608	7.507994026	8.764669	2.689411	3.795863	59471	59.8
Nicaragua	2010	0.614	7.04933852	8.53627	2.883076	3.604734	67445	58.3
Nicaragua	2011	0.619	7.42443651	5.865764	2.7	3	80445	58.8
Nicaragua	2012	0.625	7.647757232	7.401173	3.2	3.1	90445	57.9

Nicaragua	2013	0.63	7.523881644	8.401887	3.5	3.5	92445	56.6
Nicaragua	2014	0.64	8.009811491	8.10352	3.2	3.1	110445	58.4
Nicaragua	2015	0.644	8.001486212	7.878287	2.838179	2.428516	138445	57.6
Nicaragua	2016	0.649	8.790948242	8.394939	2.8	2.4	150445	58.6
Nicaragua	2017	0.653	8.645465225	8.394806	3.1	2.2	190893	59.2
Nicaragua	2018	0.651	8.479299893	8.743179	2.912726	2.342839	276205	58.9
Nicaragua	2019	0.651	8.63857112	7.818638	2.937575	2.31428	205847.7	57.7
Nigeria	2007	0.479	3.909973055	18.39799	2.691049	2.813333	463833.3	55.6
Nigeria	2008	0.485	3.695815802	20.22756	2.620448	2.666504	72500	55.1
Nigeria	2009	0.491	3.580197319	19.86754	2.802437	3.086269	87000	55.1
Nigeria	2010	0.484	3.296532854	22.28697	2.984105	3.124152	1232000	56.8
Nigeria	2011	0.494	3.320779279	21.63617	3.3	3.5	1510900	56.7
Nigeria	2012	0.502	3.359842673	22.15836	3.6	3.6	1723000	56.3
Nigeria	2013	0.52	3.420693055	22.69626	3.4	3.2	1580000	55.1
Nigeria	2014	0.523	3.348403797	23.96377	3.2	3	1700000	54.3
Nigeria	2015	0.527	3.581949696	25.33959	2.978668	2.804347	1400000	55.6
Nigeria	2016	0.528	3.647736832	23.08527	3	2.8	1437000	57.5
Nigeria	2017	0.533	3.755538538	22.59075	2.8	2.9	1210000	57.1
Nigeria	2018	0.534	3.661741689	20.49958	2.926223	2.834782	1210000	58.5
Nigeria	2019	0.534	3.68833902	21.43772	2.908741	2.844927	1285667	57.3
Pakistan	2007	0.511	3.138228506	27.83784	3.733797	3.382979	1935882	57.2
Pakistan	2008	0.513	2.923122048	28.43872	3.700788	3.464246	1938001	55.6
Pakistan	2009	0.52	2.61331182	26.87649	3.962118	3.623755	2058056	57
Pakistan	2010	0.524	2.596757933	31.644	4.047326	3.647179	2149000	55.2
Pakistan	2011	0.528	2.344426326	31.24953	4.1	3.6	2278000	55.1
Pakistan	2012	0.533	2.359399386	27.21985	4.4	3.7	2222000	54.7
Pakistan	2013	0.537	2.602801658	28.53967	4.5	3.7	2262000	55.1
Pakistan	2014	0.546	2.722007968	27.7219	4.4	3.7	2534600	55.2
Pakistan	2015	0.55	2.68711932	32.9425	4.079903	3.355254	2755600	55.6
Pakistan	2016	0.556	2.855102345	34.42169	4.1	3.4	2755600	55.9
Pakistan	2017	0.558	2.898633666	33.113	4	3.7	3275000	52.8
Pakistan	2018	0.56	2.813618444	35.28261	4.059968	3.485085	3275000	54.4
Pakistan	2019	0.56	2.855784819	34.05957	4.053323	3.528362	3101867	55
Philippines	2007	0.663	3.919542208	19.3388	2.823406	3.055556	4351271	56
Philippines	2008	0.667	4.027924314	19.37865	3.158126	2.93404	4471428	56
Philippines	2009	0.666	4.353533313	19.56586	3.003868	2.980724	4306965	56.8
Philippines	2010	0.672	4.312762618	21.23243	2.759927	2.996982	5087499	56.3
Philippines	2011	0.677	4.206093773	22.74026	3	3	5314702	56.2
Philippines	2012	0.684	4.374652356	20.93936	3.3	3.2	5641594	57.1
Philippines	2013	0.692	4.463811219	24.36763	3.4	3.2	5825634	58.2
Philippines	2014	0.697	4.127411544	25.90303	3.5	3.5	6176041	60.1
Philippines	2015	0.702	4.321368784	22.37857	3.220936	3.453616	7210441	62.2
Philippines	2016	0.704	4.406967387	27.99602	3.2	3.5	7621441	63.1
Philippines	2017	0.709	4.44640778	28.11208	2.9	3	8090420	65.6
Philippines	2018	0.712	4.391581317	29.32226	3.106979	3.317872	8637520	65
Philippines	2019	0.712	4.414985494	30.63049	3.068993	3.272624	8116460	63.8
Senegal	2007	0.448	3.340806067	17.72371	3.607595	2.898734	424457	58.1
Senegal	2008	0.458	3.472995386	19.53089	3.797121	3.519208	347483	58.3
Senegal	2009	0.462	3.802074492	17.71187	4.431139	4.433667	331076	56.3
Senegal	2010	0.468	4.000454396	14.76381	4.735104	4.72601	349200	54.6
Senegal	2011	0.479	4.193470627	14.1723	4.5	4.7	369100	55.7
Senegal	2012	0.489	4.227733612	14.46828	4.5	4.8	383900	55.4

Senegal	2013	0.494	4.374903068	13.3924	4.8	4.7	383900	55.5
Senegal	2014	0.501	4.396058246	14.52897	4.4	4.3	383900	55.4
Senegal	2015	0.504	4.382573068	15.52385	4.13445	4.148684	530000	57.8
Senegal	2016	0.506	4.272793233	16.78428	4.1	4.1	540000	58.1
Senegal	2017	0.51	4.134063795	17.17652	4.4	4.6	570500	55.9
Senegal	2018	0.514	4.263143366	15.76861	4.211483	4.282895	570500	55.7
Senegal	2019	0.514	4.223333465	16.60598	4.237161	4.327632	560333.3	56.3
Sri Lanka	2007	0.734	3.951320797	39.70773	4.05711	3.982906	3687338	59.4
Sri Lanka	2008	0.742	3.984648362	40.17742	4.51046	3.671814	3687465	58.4
Sri Lanka	2009	0.745	4.193388298	36.27803	4.788267	3.66994	3464297	56
Sri Lanka	2010	0.75	3.867454454	37.49153	4.891792	4.218881	4100000	54.6
Sri Lanka	2011	0.756	3.716934845	40.13309	4.9	4.4	4260000	57.1
Sri Lanka	2012	0.762	3.403847292	40.51492	4.9	4.3	4321000	58.3
Sri Lanka	2013	0.765	3.826988116	39.71601	4.2	4.1	4310000	60.7
Sri Lanka	2014	0.769	3.606480733	43.55693	4.2	4	4908000	60
Sri Lanka	2015	0.772	3.889920935	49.22011	4.275086	4.166085	5185000	58.6
Sri Lanka	2016	0.774	3.893241659	53.8119	4.3	4.2	5550000	59.9
Sri Lanka	2017	0.776	3.8114205	61.26288	4.5	3.9	6200000	57.4
Sri Lanka	2018	0.78	3.864861031	62.61362	4.358362	4.088695	7000000	57.8
Sri Lanka	2019	0.78	3.85650773	62.1219	4.386121	4.062898	6250000	56.4
Tanzania	2007	0.461	6.98339045	12.73584	3.212616	3	350991	56.8
Tanzania	2008	0.47	5.637050048	11.21964	2.824697	2.65905	363310	56.5
Tanzania	2009	0.479	5.135955289	11.80779	2.81771	2.97364	370764.7	58.3
Tanzania	2010	0.487	5.299128592	13.72099	3.035272	3.425521	696000	58.3
Tanzania	2011	0.492	5.128773674	14.44989	3.3	3.6	771000	57
Tanzania	2012	0.501	5.018007755	15.2054	3.3	3.4	903000	57
Tanzania	2013	0.503	4.646510258	14.57478	3.2	3.2	894000	57.9
Tanzania	2014	0.509	4.014890641	14.73711	3.3	3.2	1012000	57.8
Tanzania	2015	0.519	3.649634123	12.76389	3.380111	3.211691	1076000	57.5
Tanzania	2016	0.518	3.963478655	14.72912	3.4	3.2	1012000	58.5
Tanzania	2017	0.522	3.645451367	13.84847	3.4	3.8	1091000	58.6
Tanzania	2018	0.528	3.752854715	14.89802	3.39337	3.403897	1190000	59.9
Tanzania	2019	0.528	3.787261579	15.93937	3.39779	3.467966	1097667	60.2
Tunisia	2007	0.701	5.429331586	9.700669	4.829074	4.770115	420501	60.3
Tunisia	2008	0.708	5.417636782	9.35278	4.83304	4.493014	424780	60.1
Tunisia	2009	0.71	5.670459941	10.93933	4.872153	4.219043	418883.9	58
Tunisia	2010	0.717	5.883955956	10.31379	5.046232	4.705331	349646	58.9
Tunisia	2011	0.719	6.43202886	10.73104	4.6	4.6	375000	58.5
Tunisia	2012	0.721	6.606329232	8.490981	..	..	375000	58.6
Tunisia	2013	0.725	6.856620312	11.23796	4	3.8	375000	57
Tunisia	2014	0.728	6.807396561	11.46108	3.9	3.4	375000	57.3
Tunisia	2015	0.731	7.007412612	9.177126	3.564477	3.088346	375000	57.7
Tunisia	2016	0.736	6.99615702	8.080937	3.6	3.1	375000	57.6
Tunisia	2017	0.738	7.232457399	8.662864	3.3	3.1	480500	55.7
Tunisia	2018	0.739	7.078675677	8.231387	3.488159	3.096115	493300	58.9
Tunisia	2019	0.739	7.102430032	7.834615	3.46272	3.098705	449600	55.4
Ukraine	2007	0.729	6.01705201	17.28621	3.362886	2.654321	990201	51.5
Ukraine	2008	0.733	5.497280136	20.38556	3.46619	2.873298	1123268	51
Ukraine	2009	0.727	6.607718766	20.23876	3.705413	2.993891	516698	48.8
Ukraine	2010	0.732	6.81226477	20.39125	3.637364	2.99541	700000	46.4
Ukraine	2011	0.737	6.81617707	21.74202	3.7	2.8	810000	45.8
Ukraine	2012	0.742	7.11665526	21.90359	4	2.8	810000	46.1

Ukraine	2013	0.744	7.355342805	24.45743	3.7	3	787000	46.3
Ukraine	2014	0.747	6.635321677	24.16958	3.3	3.3	663000	49.3
Ukraine	2015	0.742	6.945355237	27.49737	3.161452	3.326734	478000	46.9
Ukraine	2016	0.746	6.756291538	26.34201	3.2	3.3	586000	46.8
Ukraine	2017	0.747	6.99532032	27.6175	3.5	3	698500	48.1
Ukraine	2018	0.75	6.898989032	27.64998	3.287151	3.208911	1179000	51.9
Ukraine	2019	0.75	6.88353363	26.87977	3.32905	3.169637	821166.7	52.3
Vietnam	2007	0.632	5.462799594	22.20463	2.769225	3.165775	4009066	49.8
Vietnam	2008	0.639	5.147780478	24.66615	2.825655	3.338169	4393699	50.4
Vietnam	2009	0.65	5.293551087	24.3142	3.283695	3.597972	4936598	51
Vietnam	2010	0.653	5.966772139	41.24913	3.600333	3.554669	5968343	49.8
Vietnam	2011	0.663	5.87397553	48.24186	3.4	3.4	6530867	51.6
Vietnam	2012	0.668	6.278409809	47.45572	3.4	3.4	8361573	51.3
Vietnam	2013	0.673	6.335005909	42.14222	3.7	3.5	8966773	51
Vietnam	2014	0.675	5.783177167	41.82889	3.7	3.6	10188873	50.8
Vietnam	2015	0.68	5.652621016	48.39608	3.913817	3.578415	11478573	51.7
Vietnam	2016	0.685	5.659193546	60.05788	3.9	3.6	11853000	54
Vietnam	2017	0.69	5.532128364	57.57372	3.7	3.7	15325509	52.4
Vietnam	2018	0.693	5.614647642	60.37992	3.837939	3.626138	16374195	53.1
Vietnam	2019	0.693	5.60198985	66.51197	3.812646	3.642046	14517568	55.3